جامعة محمد خيضر –بسكرة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية.

دراسة لمنظمة السلام الأخضر.

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية مقارنة.

إعداد الطالبة الباحثة:
هيبة نامر

اشراف الأستاذ الدكتور:
عمر فرحاتي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
عمراني كربوسة	أستاذ	جامعة محمد خيضر –بسكرة	رئيسا
عمر فرحاتي	أستاذ	جامعة حمه لخضر –الوادي	مشرفا ومقررا
عبد اللطيف باري	أستاذ	جامعة محمد خيضر –بسكرة	عضوا ممتحنا
لطفي دهينة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3	عضوا ممتحنا
نور الدين فوزي	أستاذ	جامعة محمد خيضر –بسكرة	عضوا ممتحنا
ايمان دني	أستاذ	جامعة العربي التبسي –تبسة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024.

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، باطنًا وظاهراً
الشكر لله الذي علّمني ما لم أكن أعلم،
وأعانني حين تعبت، وثبّتني حين ضعفت،
إليه أرفع أكفّ الامتنان، ومنه أستمد القوة والتوفيق

يا رب، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، وما هذا العمل إلا بفضلك ومنّتك، فلك الشكر والحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل

الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

على ما بذله من جهد، وما قدمه لي من توجيه ودعم علمي متواصل خلال إعداد هذه المذكرة، رغم التزاماته الكثيرة.

فله مني كل التقدير والاحترام، سائلاً المولى عز وجل أن يجزيه خير الجزاء، وأن يوفقه في مسيرته العلمية والمهنية

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى لجنة المناقشة الموقرة، التي شرفتني بقبول مناقشة هذا العمل، وكان مبعث فخر لي أن أحظى بفرصة الاستفادة من علمكم وخبرتكم الواسعة، جزاكم الله خير الجزاء وبارك في جهودكم.

وأشكر كل من ساعدني من بعيد أو قريب في إتمام هذا العمل

الاهداء

إلى من غرَسوا في قلبي حبّ السعي والاجتهاد
إلى من كان دعاؤهم وقودي في كل لحظة
والديّ العزيزين

إلى سندي في الحياة إخوتي **رياض، أسامة، أيمن** وأخواتي **هدى، ومريم** الأعزاء، الذين كانوا دومًا نبع الحنان والدعم،

إلى رفيق دربي، ومن شاركني الحلم،
إلى من كان دومًا الداعم الأول، والمحفّز الأكبر،
إلى من تقاسمت معه لحظات التعب والنجاح،
زوجي العزيز رؤوف

إلى أنوار عمري وفرحة قلبي،
إلى أطفالي الأعزاء الذين منحوني المعنى الحقيقي للحياة،
أنتم مصدر إلهامي وسبب إصراري على الاستمرار والتقدم،

عبد الرحمان، أماني وأسيل.

الى كل الأهل والأحبة والأصدقاء
لكم أهدِي هذا العمل، عرفانًا لما قدمتم من حب، صبر، وتشجيع لا محدود،
دمتَم لي وطنًا وسندًا وطمأنينة

المخلص:

تَعدّ المنظمات الدولية غير الحكومية من بين أهم الفواعل غير الدولاتية في النظام الدولي المعاصر، لا سيما في مجال الحوكمة البيئية العالمية، حيث أتاح لها هذا الموقع لعب دور متنام في التأثير على السياسات البيئية الدولية، وقد عملت هذه المنظمات على بلورة مبادرات وحملات وآليات ضغط متعددة المستويات، مستندة إلى شبكة علاقات واسعة تشمل الحكومات، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي، ووسائل الإعلام، وهو ما منحها قدرة على التفاعل مع القضايا البيئية ذات الطابع العابر للحدود.

وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز الكيفية التي تمارس بها المنظمات الدولية غير الحكومية دورها في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية، من خلال تتبع أدوات التأثير وآليات العمل المعتمدة، وذلك بالتركيز على تجربة منظمة السلام الأخضر باعتبارها نموذجا بارزا في هذا المجال، ويتم ذلك عبر تحليل أهم المبادرات والحملات التي أطلقتها المنظمة في قضايا بيئية عالمية محورية، بما يعكس اعتمادها على استراتيجيات متنوعة رغم غياب السلطة الإلزامية.

كما تتناول الدراسة التحديات التي تواجه هذا الدور، سواء تلك المرتبطة بالبيئة الداخلية للمنظمات غير الحكومية من حيث محدودية الموارد، وتباين الأجندات، أو تلك المرتبطة بالسياق الدولي، حيث تشهد الحوكمة البيئية العالمية تنافسا بين الفواعل الدولية الكبرى، وتضاربا في المصالح الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يحدّ من فعالية تدخل هذه المنظمات رغم اتساع نطاق نشاطها.

Abstract:

International non-governmental organizations have become among the most influential non-state actors in the contemporary international system, particularly in the field of global environmental governance. This position has enabled them to play an increasingly significant role in shaping international environmental policies. Through the development of initiatives, campaigns, and multi-level advocacy mechanisms, these organizations rely on extensive networks that include governments, international organizations, global public opinion, and the

media, thereby enhancing their capacity to engage with transboundary environmental issues.

This study seeks to examine how international non-governmental organizations exercise their role in promoting global environmental governance by analyzing the tools of influence and modes of action they employ. It does so by drawing on the experience of Greenpeace as a prominent model in this field, through an assessment of the major initiatives and campaigns it has launched on key global environmental issues. This approach highlights the diverse strategies adopted by the organization despite the absence of formal binding authority.

Furthermore, the study addresses the challenges confronting this role, whether those related to the internal environment of non-governmental organizations—such as limited resources and divergent agendas—or those stemming from the international context, where global environmental governance is characterized by intense competition among major international actors and conflicting economic and political interests. These dynamics ultimately constrain the effectiveness of non-governmental organizations' interventions, despite the expanding scope of their activities.

المختصرات باللغة الإنجليزية

ESCWA	*Economic and Social Commission for Western Asia*	*اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا*
INGOS	*nongovernmental International organisation*	*المنظمات الدولية غير الحكومية*
AI	*Amnesty international*	*منظمة العفو الدولية*
FIDH	*International Federation for Human Rights*	*الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان*
OGP	*Greenpeace Organisation*	*منظمة السلام الأخضر*
Quakers	*Religious Society of Friends*	*جمعية الأصدقاء الدينية (الكويكرز)*
HRW	*Human Rights Watch*	*هيومن رايتس ووتش*
CGG	*The Commission on Global Governance*	*لجنة الحوكمة العالمية*
IUCN	*International Union for Conservation of Nature*	الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية
OECD	*Organization for Economic Cooperation and Development*	*منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*
IEA	*International Energy Agency*	*الوكالة الدولية الطاقة*
GEOSS	*European Union's contribution to the Global Earth Observation System of Systems*	*مرصد كوبرنيكوس الأوروبي*
MIT	*Massachusetts Institute of Technology*	*معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا*
IPBES	*Intergovernmental Platform on Biodiversity and Ecosystem Services*	*المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية*
FAO	*Food and Agriculture Organization*	*منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*
RCW	The Ramsar Convention on Wetlands	اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة
WHO	*World Health Organization*	*منظمة الصحة العالمية*

RSPB	*Royal Society for the Protection of Birds*	*الجمعية الملكية لحماية الطيور*
WWF	*World Wildlife Fund*	الصندوق العالمي للحياة البرية
FOE	Friends Of the Earth	منظمة أصدقاء الأرض
UNEP	*The United Nations Environment Programme*	*برنامج الأمم المتحدة للبيئة*
WCED	*World Commission on Environment and Development*	*اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية*
WRI	*World Resources Institute*	*مؤسسة الموارد العالمية*
IFF	*The Intergovernmental Forum on Forests*	*المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات*
UNFF	United Nations Forum on Forests	منتدى الأمم المتحدة للغابات
	Beijer Institute of Ecological Economics	*معهد بيجر*
EDF	*Environmental Defense Fund*	*صندوق الدفاع البيئي*
WRI	*World Resources Institute*	*معهد الموارد العالمية*
WHOI	*Woods Hole Oceanographic Institution*	*مركز وودز هول لعلوم المحيطات*
IPCC	*Intergovernmental Panel On Climate Change*	*برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ*
WI	*Wetlands International*	*منظمة الأراضي الرطبة*
WCI	*World Coal Institute*	*معهد الفحم العالمي*
TWN	*Third World Network*	*شبكة العالم الثالث*
UNECCC	*United Nations Framework Convention on Climate Change*	*اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ*
CCAC	*Climate and Clean Air Coalition*	تحالف المناخ والهواء النظيف
BF	Bellona Foundation	مؤسسة بيلونا
C40	C40 Cities Climate Leadership Group	مجموعة القيادة المناخية للمدن الأربعين
OCI	Oil Change International	*الاتحاد الدولي لمنتجي النفط*

WBCSD	*World Business Council for Sustainable Development*	*مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة*
GCC	Green Climate Cities program	المدن المناخية الخضراء
CDP	*Carbon Disclosure Project*	*مشروع الكشف عن الكربون*
WFO	*Waste Free Oceans*	*منظمة محيطات خالية من النفايات*
PET	*Polyethylene terephthalate*	*إيثيلين تيريفثالات البولي إيثيلين*
CAN	*Climate Action Network*	*شبكة العمل المناخي*
GCC	*Global Climate Change*	التحالف العالمي للمناخ
GPI	*Greenpeace International*	*منظمة السلام الأخضر الدولية*
IWC	*International Whaling Commission*	*اللجنة الدولية لصيد الحيتان*
CCAMLR	*Convention for the Conservation of Antarctic Marine Living Resources*	*اتفاقية الحفاظ على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي*
OECD	*Organisation for Economic Co-operation and Development*	*منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*

خطة البحث:

المقدمة

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية–نظرية للمنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية

- **المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.**
  - المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية
  - المطلب الثاني: ظروف نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية.
  - المطلب الثالث: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالفواعل الدولية الأخرى
- **المبحث الثاني: الحوكمة العالمية: دراسة في المفهوم والأبعاد**
  - المطلب الأول: تعريف الحوكمة العالمية
  - المطلب الثاني: التحول من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية
  - المطلب الثالث: النقاشات النظرية حول الحوكمة العالمية
- **المبحث الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية كفواعل ضمن شبكات الحوكمة العالمية: رصد لحدود التأثير وطبيعة العلاقة**
  - المطلب الأول: أشكال تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية: الفرص والادوار
  - المطلب الثاني: التقييمات المتباينة لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية

الفصل الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية العالمية.

- **المبحث الأول: الحوكمة البيئية العالمية.**
  - المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البيئية العالمية

- المطلب الثاني: قضايا الحوكمة البيئية العالمية (القضايا البيئية التي تستوجب ادارة تشاركية)

- **المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك في الضبط البيئي العالمي**
  - المطلب الأول: تطور أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئة العالمية (نمو الحركة البيئية)
  - المطلب الثاني: أشكال مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: الوسائل والأدوات
- **المبحث الثالث: سبل تعزيز مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: برامج المشاركة**
  - المطلب الأول: المعلومات –الواجبات الأساسية
  - المطلب الثاني: الوظائف التنفيذية
  - المطلب الثالث: الدعوة من أجل العدالة البيئية

الفصل الثالث: تقييم حدود تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

- **المبحث الأول: نماذج عن جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية**
  - المطلب الأول: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في قضية إزالة الغابات الاستوائية Tropical Deforestation (مواجهة تحدي إزالة الغابات)
  - المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية لتغير المناخ
  - المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة التلوث البلاستيكي
- **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية**
  - المطلب الأول: على مستوى التنسيق والشراكة
  - المطلب الثاني: على مستوى التمويل

- المطلب الثالث: على مستوى الشرعية والفعالية

- **المبحث الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: التوجهات الحالية والمستقبلية**
  - المطلب الأول: القوة المتزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية
  - المطلب الثاني: مساحات جديدة لتدويل واستقلال المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

الفصل الرابع: دور منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

- **المبحث الأول: الإطار العام لمنظمة السلام الأخضر**
  - المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر (التعريف، النشأة والتطور)
  - المطلب الثاني: هيكل الحوكمة العالمية لمنظمة السلام الاخضر
  - المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي وتمويل منظمة السلام الأخضر
  - المطلب الرابع: الاهداف والمراحل التي تعتمدها منظمة السلام الاخضر قي قيادة الحملات
- **المبحث الثاني: اسهامات منظمة السلام الأخضر في الحوكمة البيئية العالمية (الاستراتيجيات/السياسات/الحملات)**
  - المطلب الاول: استراتيجيات منظمة السلام الاخضر
  - المطلب الثاني: دور منظمة السلام الأخضر في البناء العالمي للسياسات البيئية
  - المطلب الثالث: نماذج عن حملات منظمة السلام الأخضر
- **المبحث الثالث: تقييم شاط منظمة السلام الأخضر**
  - المطلب الأول: إنجازات منظمة السلام الأخضر
  - المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنظمة السلام الأخضر

الخاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال والجداول

مقدمة

لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا حاسما في تشكيل وتوجيه استجابة المجتمع الدولي للتحديات البيئية العالمية، وفي مواجهة تعنت وانخفاض التزام الحكومات الوطنية، حيث تولت أدوارا أكبر وأكثر استقلالية في الحوكمة البيئية العالمية، فقد لعبوا دورا حاسما في بناء رؤى وأهداف لتحقيق مستقبل مستدام، وفي تشكيل تصورات الجمهور، وفي خلق السرديات والقيم المتعلقة بالبيئة، كما أظهرت العديد من الدراسات النفوذ المتزايد للمنظمات الدولية غير الحكومية في المحافل الدولية وفي مساهمتها الإيجابية في تطوير نظام دولي لحماية البيئة.

منذ تسعينيات القرن العشرين ازداد نفوذ وقدرة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية من حيث الكم والنوع، حيث وفرت مشاركتها في الحوكمة البيئية حوافز جدية مثل تبادل المعلومات وتطوير السياسات وتنفيذها والتقييم والمراقبة وضمان العدالة البيئية، وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إلى المنظمات غير الحكومية بأنها تؤدي إلى معضلات خطيرة في صنع السياسات المتعلقة بحماية البيئة بسبب الخلاف بين جماعات المصالح، فإن مشاركتها تبدو ضرورية بسبب إضفاء الطابع المؤسسي على القيم الديمقراطية، والقضاء على الجمود بين السبب والنتيجة، وتطوير السياسات العامة وتنفيذها بشكل فعال وعلاوة على ذلك أيضا فإن حملات المنظمات غير الحكومية تنطوي بشكل أساسي على نشر المعلومات وتطبيق النظام القانوني وممارسة الضغط ونشر التقارير الفنية أو العمل المباشر مع الحركات الاجتماعية لحماية البيئة.

على وجه الخصوص، تعتبر "المنظمات غير الحكومية الخضراء" ضرورية لتطوير وتنفيذ سياسات وممارسات حماية البيئة نظرا لامتلاكها مرونة عالية المستوى وقدرات ريادة الأعمال والأهداف الإنتاجية طويلة الأجل مقارنة بأصحاب المصلحة العامين، بالإضافة إلى ذلك أيضا فإن مجموعة متنوعة من الفرص مثل زيادة الشرعية الشعبية والشفافية والمساءلة والتمثيل والقدرة على حل المشكلات تصبح ممكنة مع مشاركة المنظمات غير الحكومية نظرا لحقيقة أن المؤسسات العامة تواجه العديد من التحديات في قواعد وممارسات الحوكمة البيئية العالمية.

إن مشاركة المنظمات غير الحكومية وقدرة الجهات الفاعلة في الحوكمة مهمة لضمان صيانة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وتخفيف العبء على الطبيعة في البلدان العالم خاصة الدول النامية، وينبغي إدارة التنمية الاقتصادية والنمو بشكل خاص بطريقة تضمن استدامة الموارد الطبيعية دون الإضرار بالقيم البيئية في هذه البلدان.

لذلك ظهرت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعنى بالشؤون البيئية، وتعتبر منظمة السلام الأخضر واحدة من أبرز هذه المنظمات الدولية التي لها تأثير واضح وبارز في نظام الحوكمة البيئية العالمية من خلال عدة أدوار وآليات فعالة كالضغط على صانعي القرار، دعم الاتفاقيات الدولية، العمل الميداني، تمكين المجتمعات

المحلية، التعاون مع منظمات دولية أخرى، وبفضل هذه الأدوار تعد منظمة السلام الأخضر فاعلا مهما في الحوكمة البيئية العالمية حيث تجمع بين المناصرة، التوعية، والتأثير المباشر لتحقيق استجابات بيئية فعالة على المستوى الدولي.

أدبيات الدراسة:

سمحت لنا مراجعة الادبيات العديدة ذات صلة بموضوع دراستنا، الاطلاع على العديد من الدراسات الأكاديمية التي مثلت المرتكز الأساسي لدراسة أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية.

- Bas Arts, **Non-state Actors in Global Environmental Governance: New Arrangements Beyond the State**, Cambridge: Polity Press. 2006

اهتمت دراسة "باز ارتس" Bas Arts المعنونة بـ "الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: ترتيبات جديدة تتجاوز الدولة" بالدور المتزايد الذي تلعبه الجهات الفاعلة غير الحكومية في الساحة العالمية، مما يعني الانتقال من الحكومة الى الحوكمة، وبهذا أصبحت السلطة السياسية أكثر انتشارا في النظام العالمي، من الناحية التجريبية تناول ثلاث حالات تتمثل في نظام التنوع البيولوجي (بما في ذلك السلامة البيولوجية)، وضع المعايير لنظم الإدارة البيئية، انشاء برامج لإصدار الشهادات الحرجية، من خلال هذه الحالات يرى الباحث مشاركة (بدرجة أكبر أو أقل) أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية وممارسة السلطة السياسية بدرجات متفاوتة من الجودة والكم وبالتالي مستويات مختلفة من الدعاية والشمول والتفويض (الابعاد التحليلية الثلاث للحوكمة العالمية)، يركز الباحث في هذه الدراسة أيضا على المنظمات غير الحكومية التي تشكل جماعات ضغط قوية في العديد من المفاوضات البيئية الدولية والتي اثبتت قدرتها على تصميم أنظمة تنظيمية في المجال البيئي نفسه.

- Jhon Mc cormick, **The Role of Environmental Ngos in International Regime** .USA: washington.dc. Congressional Press, 1999

يركز "جون كورميك" Jhon Mc cormick في كتابه على دور المنظمات غير الحكومية البيئية في تشكيل الأنظمة البيئية ومعالجة القضايا البيئية العالمية، حيث يوضح كيف برزت هده المنظمات كجهات فاعلة حاسمة في السياسة الدولية، وكيف أثرت على الإجراءات الحكومية والوعي العام بالمشاكل البيئية، كما يسلط الضوء على الفلسفات والهياكل والأساليب المتنوعة التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية والتي تتناقض مع وجهات نظر الشمال والجنوب بشأن التحديات البيئية، وكنتيجة لدراسته يؤكد ان المنظمات غير الحكومية ساهمت بشكل كبير في تطوير مجتمع مدني عالمي يركز على التجارب الإنسانية والإدارة البيئية.

- Sebastian Oberthür, Matthias Buck, **Participation of Non-Governmental Organisations in International Environmental Governance: Legal Basis and Practical Experience**. Berlin: Institute for International and European Environmental Policy, 2002.

أما "سيبساستيان أوبرتور" Sebastian Oberthür و"ماتياس باك" Matthias Buck حاولا في دراستهما المعنونة بـ "مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية الدولية: الأساس القانوني والخبرة العملية" بذل جهد في التحليل المنهجي للعلاقة بين الأساس القانوني والتأثير العملي للمنظمات غير الحكومية في مختلف مجالات التعاون البيئي الدولي، وعلى هذه الخلفية وضعت هذه الدراسة تطوير تعريف عملي للمنظمات غير الحكومية خاص بها، وتوضيح الوظائف التي تؤديها هذه المنظمات في صنع السياسات البيئية الدولية وفحص المعايير المختلفة التي يمكن ان تخدم في التمييز بين أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية، ثم قامت بتحليل الأساس القانوني لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والمؤسسات الاقتصادية، وأخيرا حددت الدراسة وناقشت عددا من الخيارات لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التعاون البيئي الدولي، كما تحتوي الدراسة على دراسات حالة مفصلة حول دور المنظمات غير الحكومية في نظامي المعاهدات البيئية (تغير المناخ والتجارة في الأنواع المهددة بالانقراض)، ومؤسستين اقتصاديتين (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO، والبنك الدولي).

- Xiaolong Zou , Chuan Wang, **NGO's Authority: A Discussion in the Global Environmental Governance**, International Studies. 2021.

أما دراسة "شياولونغ زو" Zou Xiaolong و "تشوان وان" Chuan Wang والتي تحمل عنوان "سلطة المنظمات غير الحكومية: مناقشة في الحوكمة البيئية العالمية"، ابراز أهمية الأدوار التي تلعبها المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، في هذا المقال يزعم الباحثان على المكانة المهمة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية في الحوكمة العالمية تكمن في سلطتها، حيث يبنون تحليلهم على المؤسسية الاجتماعية ونماذج الوكيل الرئيسي، حيث يرون ان المنظمات غير الحكومية مستقلة وذاتية الحكم مع السلطة المتأصلة والسلطة الممنوحة من الدول ذات السيادة أو المنظمات الحكومية الدولية، ومن خلال هذه السلطة يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل بشكل مستقل وذاتي الحكم في الحوكمة العالمية بدلا من أن تكون جهات فاعلة تابعة أو منتسبة لأطراف أخرى.

- Ningxin Dong, **Investigate the Role of Environmental NGOs in Global Sustainable Development and Environmental Governance**, Scientific and Social Research (June 2024), Volume 6, Issue 5.

ستكشف هذه الدراسة لـ "نينغشين دونغ" Ningxin Dong عن "دور المنظمات غير الحكومية البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية العالمية والحوكمة البيئة" من خلال نهج تجريبي، وقد أظهرت دراسات حالة متعددة لهذه المنظمات فوائد إيجابية في تعزيز اللوائح البيئية، نشر المعرفة البيئية، وتوجيه جهود الحفاظ على النظم البيئية واستعادتها، وتلعب المنظمات غير الحكومية البيئية حول العالم، من خلال مشاركتها العامة ودعوتها لحماية البيئة، دورا مهما ليس فقط في حماية التنوع البيولوجي ومنع الأضرار البيئية، بل أيضا في إتاحة الفرص للجمهور للمشاركة في الحوكمة البيئة.

كما تتناول أيضا مناقشة معمقة للتحديات التي تواجه هذه المنظمات في مجالات متعددة، مثل التعليم البيئي، التمويل، واتساق التنفيذ. كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم اقتراحات لتحسين استراتيجيات الإدارة البيئية العالمية وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.

- Jacinthe Lauzon, Les réseaux, **les stratégies et les tactiques des organisations transnationales non gouvernementales: le cas des campagnes de Greenpeace,** Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures En vue de l'obtention du grade de maîtrise

(M.sc.) en sciences de la communication, Département de communication Faculté des arts et des sciences, 2004.

تهدف دراسة "جاسينت لوزن" Jacinthe Lauzon والتي تحمل عنوان "شبكات واستراتيجيات وتكتيكات المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الوطنية: دراسة حالة منظمة السلام الأخضر"، إلى فهم أفضل للظواهر المحيطة بحملات المنظمات غير الحكومية البيئية العابرة للحدود الوطنية حيث ركزت على ثلاث موضوعات رئيسية اعتبرتها الأفضل لفهم كيفية عمل هذه المنظمات تتمثل في الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة أثناء الحملات، تطوير شبكات مختلفة، المكانة التي تحتلها المستويات المحلية والوطنية والدولية ضمن منهاجها، ومن اجل اختبار هذه الموضوعات ركزت على دراسة حالة منظمة السلام الأخضر في كندا وحملاتها التي تهدف إلى حماية الغابات القديمة (غابة الدب الكبير في كولومبيا البريطانية والغابات الشمالية)، ومحاولة فهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح هذه المنظمة، وما هي سياسات الاتصال الخاصة بها.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث، في الحاجز اللغوي الناتج عن اعتماد معظم المراجع على اللغة الإنجليزية، مما يسبب صعوبة في فهم المصطلحات التقنية البيئية وتفسير النصوص العلمية والتقارير المتخصصة التي تعتمد على مصطلحات تقنية معقدة، كما تعاني المكتبة العربية من ندرة المصادر المتخصصة وضعف التغطية البحثية لمواضيع الحوكمة البيئية العالمية مقارنة بالمصادر الأجنبية، وما يفاقم من هذه المشكلة الاعتماد على الترجمة الآلية التي قد تشوه المعاني أو تقديم مصطلحات غير دقيقة، إلى جانب صعوبة الوصول إلى الدراسات الحديثة المتاحة عبر منصات مدفوعة ما يحد من قدرتنا على الاستفادة منها.

أهمية الدراسة

على الرغم من الأهمية التي تكتسبها المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة بناء على نمط حكم عالمي (الحوكمة البيئية العالمية)، فإن المفاهيم والأساليب المتعلقة بهذا الدور ما تزال غامضة لدى الكثير من عناصر هذه الفواعل، وتحتاج من الباحثين في هذا المجال الكثير من أجل توضيحها، ويندرج هذا البحث ضمن هذا السياق، إذ يحاول الجمع بين عرض وتحديد أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، وتوضيح كيف يمكن أن تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، لذلك تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تنشيط حركة الكتابة في هذا المجال، ومحاولة إثراء المكاتب بهذا النوع من الدراسات.

تتضح **الأهمية العلمية** لهذا الموضوع في كونه يسهم في توسيع المعرفة الأكاديمية حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، كما أن هذه الدراسة تفتح المجال لفهم أعمق لآليات الحوكمة البيئية التشاركية، حيث لم تعد المؤسسات الحكومية وحدها الفاعل الرئيسي في صياغة السياسات البيئية، بل أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورا محوريا في التأثير على القرارات البيئية العالمية. كما تسلط الدراسة الضوء على تجارب هذه المنظمات في التصدي للتحديات البيئية العالمية، مثل التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي، مما يتيح المجال لإثراء الأدبيات العلمية وربطها بنظريات الحوكمة الحديثة.

في حين تكمن **الأهمية العملية** في محاولة إيجاد الوسائل والآليات الضرورية من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تفعيل أدوارها، ومن أجل بعث وعي بيئي جديد يدفع إلى تغير سلوك الأفراد والمجتمعات الدولية، والتأثير على اختيارات ومواقف الإدارات الحكومية وحماية البيئة وتطويرها وفق جهود دولية متناسقة ومتكاملة نحو حوكمة بيئية عالمية جيدة.

أسباب اختيار الموضوع:

انطلاقا من أهمية الموضوع التي تعتبر المحرك الأول لهذه الدراسة، فإن هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية نموذج منظمة السلام الأخضر" أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ/ الأسباب الذاتية: هناك عدة أسباب ذاتية دفعتني لاختيار الموضوع، تتمثل فيما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالقضايا البيئية: حيث يعد التدهور البيئي وتفاقم الأزمات البيئية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي من القضايا التي تستدعي اهتماما متزايدًا من الباحثين، لذا فإن الاهتمام الشخصي بدور الفاعلين الدوليين غير الحكوميين في مواجهة هذه التحديات دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع.
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع، وبذل جهود لتعزيز وتغيير الوعي البيئي واخلاقيات رعاية البيئة، وخلق بيئة آمنة ونظيفة.
- الرغبة في المساهمة العلمية: اختيار هذا الموضوع يمثل محاولة لإثراء المعرفة العلمية حول أدوار المنظمات غير الحكومية، خصوصا منظمة السلام الأخضر، باعتبارها نموذجا رائدًا في العمل البيئي الدولي.

- الاهتمام بالحوكمة البيئية: ينبع من الحاجة إلى فهم وتطوير آليات جديدة لإدارة المشكلات البيئية العالمية بفعالية.
- نقص الدراسات باللغة العربية: قلة الأبحاث العربية التي تسلط الضوء على دور المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنها منظمة السلام الأخضر، دفعتنا إلى الاهتمام بمعالجة هذا الفراغ البحثي.
- البحث عن حلول جديدة: من خلال الرغبة في استكشاف آليات مبتكرة يمكن أن تستفيد منها المنظمات المحلية استنادا إلى تجربة منظمة السلام الأخضر.

ب/ الأسباب الموضوعية: فهي متعددة تتمثل فيما يلي:

- تفاقم تحديات البيئة العالمية مثل الاحتباس الحراري، إزالة الغابات، تلوث المحيطات، يتطلب دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في المساهمة بحلول لهذه القضايا.

- دور منظمة السلام الأخضر كفاعل دولي: بروز منظمة السلام الأخضر كأحد أبرز الفاعلين غير الحكوميين في مجال الحوكمة البيئية يجعلها نموذجا مناسبا للدراسة لفهم كيفية تأثير هذه المنظمات على السياسات البيئية العالمية.

- الحاجة إلى تكامل الجهود الدولية: في ظل محدودية استجابات الحكومات وحدها للأزمات البيئية، أصبح من الضروري فهم كيف يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تعزيز التعاون مع الحكومات والمؤسسات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- التحول نحو الحوكمة التشاركية: الانتقال من إدارة بيئية تقليدية إلى حوكمة بيئية عالمية يتيح مساحة أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدني، مما يجعل من الضروري دراسة كيفية استغلال هذه الفرصة من قبل منظمة السلام الأخضر.

إشكالية الدراسة:

في ظل تفاقم التحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، أصبحت الحوكمة البيئية العالمية مسألة حيوية تستدعي مشاركة مختلف الفاعلين، وليس الاقتصار على الحكومات والمؤسسات الرسمية، ومع بروز المنظمات الدولية غير الحكومية كأطراف فاعلة على الساحة البيئية العالمية، يبرز

التساؤل حول مدى قدرتها على التأثير في صياغة السياسات البيئية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لضبط الحوكمة البيئية العالمية، وعليه فإن الإشكالية الرئيسية التي تحاول الدراسة معالجتها تتمثل فيما يلي:

ما مدى فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية بما في ذلك منظمة السلام الأخضر في صياغة وتنفيذ السياسات والمعايير البيئية ضمن منظومة الحوكمة البيئية العالمية؟

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي العوامل التي تساهم في التمكين لدور مؤثر للمنظمات الدولية غير الحكومية في نسق الحوكمة العالمي؟
- ما هي الاستراتيجيات التي تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية لتعزيز أهدافها؟ وما هي حدود تأثير ومشاركتها مقارنة بالجهات الحكومية والدولية الأخرى؟
- كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورها المعين بأكبر قدر من الفعالية، وكيف يمكن لعملها على وجه الخصوص أن يكمل أو يوسع نطاق عمل الفواعل الأخرى؟
- ما هي أبرز الآليات والاستراتيجيات التي تعتمدها منظمة السلام الأخضر لتحقيق أهداف الحوكمة البيئية العالمية؟

حدود إشكالية الدراسة

تنحصر حدود الدراسة في مجالين:

الحدود الزمانية: شهد العالم منذ أواخر ستينيات القرن العشرين تبلور أزمة بيئية عالمية اتخذت طابعا متسلسلاً ومتراكبا، نتيجة توالي عدد من الكوارث البيئية التي كشفت بوضوح عن الآثار السلبية للنمو الصناعي غير المنضبط. وقد تمثلت هذه الأزمة في تفشي مظاهر التلوث الهوائي في كبريات المدن الصناعية، وحدوث تسربات نفطية كبرى، إضافة إلى تدهور النظم البيئية المائية واندلا ع حرائق في بعض الأنهار، الأمر الذي سلط الضوء على هشاشة التوازن بين النشاط البشري والبيئة الطبيعية.

تزامن ذلك مع تنامي وعي مجتمعي متزايد بطبيعة العلاقة الإشكالية بين السلطات العامة المكلفة بحماية الصالح العام، والفاعلين الاقتصاديين الذين تحكمهم اعتبارات الربح والمصالح الخاصة، وهو ما أسهم في تعميق

الشكوك حول فعالية السياسات العمومية في مجال حماية البيئة، كما برز إدراك متنام لترابط القضايا البيئية مع المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية، حيث أدى النمو السكاني المتسارع إلى ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية المحدودة، وما رافقه من أنماط استغلال غير رشيدة لهذه الموارد، الأمر الذي فاقم من حدة الاختلالات البيئية.

في هذا السياق، عرفت الحركة البيئية خلال مطلع السبعينيات نقلة نوعية مع بروز فواعل جديدة في الساحة الدولية، كان من أبرزها تأسيس منظمة السلام الأخضر(Greenpeace) ، التي شكلت محطة مفصلية في مسار العمل البيئي العابر للحدود، من خلال اعتمادها أساليب مبتكرة في الضغط والتعبئة، وتسليطها الضوء على القضايا البيئية ذات البعد العالمي.

عليه، تنحصر الدراسة زمنيا في الفترة الممتدة من بداية السبعينيات، باعتبارها مرحلة انطلاق التنظيم المؤسسي للحركة البيئية الدولية مع نشأة منظمة السلام الأخضر، وصولًا إلى يومنا هذا، بما يسمح بتتبع تطور الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية، وتحليل أدوار الفواعل غير الحكومية في بلورة الحوكمة البيئية العالمية.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة كحيز مكاني منظمة السلام الأخضر باعتبارها نموذجا لدراسة حالة، فغرينبيس هي منظمة غير ربحية تعمل في قضايا تمتد الى أربعين دولة حول العالم، تركز على التهديدات البيئية الأكثر أهمية في جميع أنحاء العالم، تشارك في قضايا مثل حماية المحيطات، الغابات القديمة والتخلص التدريجي من الوقود الاحفوري وتعزيز الطاقة المتجددة من أجل وقف تغير المناخ، والقضاء على المواد الكيميائية السامة، ومنع اطلاق الكائنات المعدلة وراثيا في الطبيعة، وانهاء التهديد النووي والتلوث النووي، وضمان التجارة الآمنة والمستدامة.

لقد تم اختيار هذا الحد المكاني نطرا للمكانة العالمية التي تحتلها هذه المنظمة، فغرينبيس هي شبكة من المنظمات المستقلة التي تستخدم المواجهة السلمية والابداعية لكشف المشاكل البيئية العالمية وتطوير حلول لمستقبل أخضر وسلمي.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على مجموعة من المنطلقات الفرضية النظرية تتمثل فيما يلي:

- أن التنوع المؤسساتي الذي ميز نظام الحوكمة العالمية فتح المجال لمشاركة فواعل دولية أخرى كانت تقتصر في السابق على المجال الدولاتي فقط.

- أن فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية في نظام الحوكمة البيئية العالمية يعتمد على قدرتها على فرض نفسها كفاعل رئيسي.
- تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من لعب أدوار مؤثرة ومتفاوتة ضمن نسق الحوكمة البيئية العالمية.
- تسهم منظمة السلام الأخضر بشكل فعال في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية من خلال حملات التوعية، الضغط على صانعي القرار، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، لكن تأثيرها يواجه تحديات مرتبطة بالتنسيق مع الحكومات، التمويل، واتساق تنفيذ الاستراتيجيات البيئية.

المقاربات المنهجية والنظرية للدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من أي بحث علمي هو الوصول إلى نتائج علمية، وتحقيق الدقة الموضوعية لذلك قمنا باختيار الأدوات التحليلية، المفهومية، المنهجية والنظرية من أجل الإحاطة بالموضوع والانتقال من العام إلى الخاص، وتم الاعتماد على مجموعة من المناهج والمقتربات والنظريات من أجل التقرب إلى الموضوع أكثر ومساعدتنا على اثبات أو نفي الفرضيات المقدمة.

أولا/ المناهج

- **منهج دراسة الحالة:** هو أسلوب بحثي يهدف إلى فهم عميق لظاهرة معينة من خلال دراسة واحدة أو عدة حالات فردية دقيقة، سواء كانوا أفرادا أو منظمات أو أنظمة سياسية ومعرفة قدرتهم على التأثير، وقد ساعدنا هذا المنهج في معرفة مدى قدرة منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، من خلال دراسة المراحل المختلفة التي مرت بها.
- **المنهج الوصفي–التحليلي:** يعتمد هذا البحث على هذا المنهج بوصفه الأنسب لدراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، حيث يتيح وصف الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للحوكمة البيئية العالمية، وتحليل آليات تدخل الفواعل غير الحكومية داخلها. وفي هذا السياق، يتم توظيف المنهج الوصفي في عرض نشأة منظمة السلام الأخضر(Greenpeace) ، مجالات نشاطها، وأدوات عملها، بينما يستعمل البعد التحليلي لتفسير أدوارها في التأثير على السياسات البيئية العالمية، وصياغة المعايير البيئية، والضغط على الدول والشركات في إطار شبكات الحوكمة العالمية، بما يسمح بتقييم مدى فعاليتها وحدود تدخلها دون الاكتفاء بالوصف السردي.

ثانيا/ المداخل النظرية

- **مدخل تحليل النظم:** يعد مدخل تحليل النظم أداة فعالة لفهم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، حيث ينظر إلى هذه المنظمات كجزء من نظام بيئي-سياسي متكامل. يتضمن هذا التحليل تحديد المدخلات مثل التحديات البيئية والتقارير العلمية، والعمليات التي تشمل حملات التوعية، والضغط على الحكومات والمشاركة في المؤتمرات الدولية، تنتج هذه العمليات مخرجات تتمثل في السياسات البيئية والمعاهدات الدولية، بينما توفر التغذية الراجعة معلومات لتقييم الأداء وتعديل الاستراتيجيات. من خلال هذا المدخل، يمكن فهم ديناميكيات التفاعل بين المنظمات والجهات الفاعلة الأخرى في النظام البيئي الدولي، مما يسهم في تعزيز فعالية الحوكمة البيئية وتحقيق استدامة أكبر للموارد الطبيعية.
- **مدخل تحليل الشبكة:** يقوم مدخل تحليل الشبكة على دراسة العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الوحدات أو الأطراف الفاعلة مثل (الأفراد، المنظمات، الدول)، حيث ينظر إلى المنظمات الدولية غير الحكومية كعقد (Nodes) ضمن شبكة مترابطة تضم حكومات، منظمات دولية، شركات خاصة، ومجتمعات محلية. يتم التركيز على تحليل طبيعة الروابط (Links) بين هذه العقد من حيث التعاون، تبادل المعلومات، أو التأثير المتبادل. في الحوكمة البيئية العالمية، تساهم هذه المنظمات في بناء جسور بين الأطراف الفاعلة، ونقل المعرفة، وتنسيق الجهود لتحقيق أهداف بيئية مشتركة. من خلال تحليل الشبكة، يمكن تقييم قوة وتأثير المنظمات بناء على موقعها المركزي في الشبكة ومستوى تفاعلها مع بقية الأطراف، مما يعزز قدرتها على التأثير في السياسات البيئية وصياغة الحلول المستدامة.

ثالثا/ المقاربات

- **مقترب الدور:** يسهم مقترب الدور في تحليل المهام التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر في الحوكمة البيئية، تشمل هذه الأدوار رفع مستوى الوعي البيئي، الضغط على الحكومات والشركات لتبني سياسات مستدامة، توفير المعرفة التقنية، والمشاركة في صنع القرارات البيئية الدولية، كما يساعد هذا المقترب في تقييم فعالية تلك الأدوار ومدى توافقها مع متطلبات الحوكمة البيئية العالمية.
- **المقترب المؤسساتي الوظيفي:** ينطلق من فكرة أن المؤسسات (سواء كانت دولية، حكومية، أو غير حكومية) نشأ لتلبية احتياجات وظيفية محددة في النظام الدولي. يركز هذا المقترب على تحليل كيف تعمل هذه المؤسسات، وكيف تسهم في تحقيق الاستقرار وحل المشكلات المشتركة من خلال وظائفها وأدوارها التنسيقية،

مثل حل المشكلات البيئية وتعزيز التعاون الدولي. ينظر هذا المقترب إلى المنظمات الدولية غير الحكومية كجهات تؤدي وظائف أساسية في الحوكمة البيئية العالمية، مثل توفير المعلومات العلمية، تطوير المعايير البيئية، وتنسيق الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني، من خلال شراكاتها مع المؤسسات الدولية وقدرتها على التكيف مع التحديات البيئية الجديدة، تساهم هذه المنظمات في تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق أهداف الحوكمة البيئية.

- **مقترب الحوكمة العالمية:** يقوم هذا المقترب على تجاوز المقاربة التقليدية التي تحصر الفعل الدولي في الدولة، من خلال التأكيد على تعدد الفواعل وتفاعلها في إدارة القضايا العالمية، لاسيما القضايا البيئية العابرة للحدود. وفي هذا الإطار، يبرز دور المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل أساسي يعتمد على السلطة المعيارية والمعرفية وآليات التأثير غير الملزمة قانونيا. وتَسهم الحوكمة البيئية العالمية، وفق هذا المقترب، في بلورة سياسات ومعايير بيئية عبر شبكات تضم دولًا ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية. وعليه، تمثل منظمة السلام الأخضر (Greenpeace)نموذجا لفاعل غير حكومي يسهم في توجيه الأجندة البيئية العالمية من خلال إنتاج المعرفة البيئية، تعبئة الرأي العام، والضغط الأخلاقي والإعلامي على الدول والشركات.

تبرير الخطة: للإحاطة بجميع جوانب الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول،

خصص الفصل الأول لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث قُسم إلى ثلاثة مباحث متكاملة، تناول المبحث الأول ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية من حيث المفهوم، وظروف النشأة، وطبيعة علاقاتها ببقية الفواعل الدولية، أما المبحث الثاني فقد انصرف إلى تحليل مفهوم الحوكمة العالمية وأبعادها المختلفة، مع إبراز أهم النقاشات والجدالات النظرية التي أثارها هذا المفهوم في الأدبيات المعاصرة. في حين كُرس المبحث الثالث لدراسة موقع المنظمات الدولية غير الحكومية كفواعل رئيسة داخل شبكات الحوكمة العالمية، مع الوقوف عند طبيعة علاقاتها وحدود تأثيرها في هذا الفضاء.

وبما أن طبيعة الموضوع تحاول ابراز دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئة العالمية فقد خصصنا الفصل الثاني والثالث لإظهار هذا الدور وتوضيح مختلف السياسات والاستراتيجيات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع.

خصص الفصل الثاني لتحليل دور المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها فاعلًا استراتيجيا في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية العالمية، وقد انطلق الفصل أولًا من ضبط الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية، مع إبراز طبيعة

القضايا البيئية المعاصرة التي فرضت منطق الإدارة التشاركية، وجعلت من المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلاً لا غنى عنه ضمن منظومة الفعل البيئي العالمي، ثم انتقل إلى دراسة التحول النوعي في أدوار هذه المنظمات، من فواعل احتجاجية إلى شركاء في الضبط البيئي العالمي، من خلال تتبع تطور الحركة البيئية وأشكال انخراطها المتزايد في آليات الحوكمة البيئية الدولية، واختتم الفصل بتحليل سبل تعزيز حضور المنظمات الدولية غير الحكومية، عبر دورها في إنتاج وتداول المعرفة البيئية، ومساهمتها في الوظائف التنفيذية، إضافة إلى ترسيخ مبادئ العدالة البيئية كمدخل أساسي لتحقيق حوكمة بيئية أكثر شمولًا وفعالية.

جاء الفصل الثالث في صيغة دراسة تقييمية نقدية سعت إلى قياس حدود تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في منظومة الحوكمة البيئية العالمية، حيث استهل بعرض مجموعة من النماذج التطبيقية التي أبرزت تنوع أدوار هذه المنظمات في معالجة قضايا بيئية عالمية كبرى، من قبيل إزالة الغابات الاستوائية، والتغير المناخي، ومكافحة التلوث البلاستيكي، بما يعكس تعدد مجالات تدخلها واختلاف آليات تأثيرها. ثم انتقل الفصل إلى تحليل جملة التحديات البنيوية التي تعترض عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، سواء على مستوى التنسيق وبناء الشراكات، أو من حيث إشكاليات التمويل، أو فيما يتعلق بمسألتي الشرعية والفعالية. واختتم الفصل باستشراف التوجهات الراهنة والمستقبلية لهذه المنظمات، حيث تم إبراز تنامي قوتها داخل الفضاء البيئي العالمي، مقابل اتساع آفاق تدويل أدوارها وفتح مساحات جديدة لتعزيز حضورها في الحوكمة البيئية العالمية.

الفصل الرابع والأخير كان عبارة عن دراسة تطبيقية تمثل في نموذج منظمة السلام الأخضر، بدءا بالإطار العام للمنظمة من أهداف وهيكل ونطاق نشاط، مرورا باستعراض استراتيجياتها وسياساتها وحملاتها المتنوعة في الحوكمة البيئية العالمية، وصولًا إلى تقييم إنجازاتها وأبرز الانتقادات الموجهة إليها، مما أتاح رسم صورة متكاملة لدورها وتأثيرها في الفضاء البيئي الدولي.

.

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية–نظرية للمنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية

الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية–نظرية للمنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها نهاية الحرب الباردة الأثر المباشر في إحداث تغيرات على صعيد النقاشات الدولية والافتراضات التي ترتكز عليها حركية وصيرورة العلاقات الدولية، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة من قبل كمفهوم الحوكمة العالمية والمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث اعتبر العديد من المحليلين والمفكرين أن فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة هي فترة التدفقات الجديدة نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث في الساحة الدولية.

لذلك يهدف هذا الفصل إلى الالمام بمختلف المفاهيم ذات صلة بالموضوع، كون أن أي دراسة أو بحث أكاديمي يستوجب التركيز والتعرف على مختلف متغيراته وايضاحها لغويا واصطلاحيا، مع ابراز مختلف الأطر النظرية المفسرة للظاهرة محل الدراسة، وحتى نستطيع أيضا من خلاله فهم وتحليل المحاور الأساسية في هذا البحث، لذلك قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث مباحث حيث سنخصص المبحث الأول لدراسة ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال التأكيد على التعاريف المختلفة، بالإضافة إلى ظروف نشأتها وتطورها، وعلاقتها بغيرها من الفواعل الأخرى، في حين خصصنا المبحث الثاني لدراسة مفهوم الحوكمة العالمية وتطوراتها المختلفة واطرها النظرية، أما المبحث الثالث فيتمثل في تحديد طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحوكمة العالمية.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.

ظهر مصطلح "**المنظمات الدولية غير الحكومية**" نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وقد مثل ازديادها وتطورها أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة، فالترابط المتزايد جزئيا المقترن بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل ساهم في إنشاء آلاف المنظمات والمجموعات المتخصصة يلتزمون بطائفة واسعة من الموضوعات من بينها حماية البيئة، الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، تأمين الدواء والغذاء في المناطق التي تشتعل فيها نيران الحرب، تعزيز قضية المرأة، كما أنها تقيم شبكات معقدة بين الأفراد في العالم أجمع، كما تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية قوى فاعلة في المسؤولية الديمقراطية وفي حل المشاكل العالمية لاسيما تلك المتعلقة بالعولمة، ودراسة البدائل السياسية وتحريك الرأي العام العالمي نحو المشكلات العالمية.

إن المنظمات الدولية غير الحكومية أضحت اليوم فاعل رئيسي في مسرح العلاقات الدولية ومركز اهتمام السياسة العالمية، فكل هذه الأعباء والمهام الجديدة لم يعد بالإمكان تركها لأشخاص القانون الدولي التقليديين "الدول" و"المنظمات الدولية الحكومية" حيث أن هذه التطورات أصبحت تملي على هذه الأطراف ضرورة إدخال طرف وفاعل جديد ليعمل معها، ونتيجة لذلك سارعت المنظمات الدولية غير الحكومية لتمارس تأثيرها على حكومات الدول والمنظمات الدولية الحكومية لحملها على الإقرار بمكانتها وبأهمية أدوراها.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

قبل أن نتطرق إلى تعريف "**المنظمات الدولية غير الحكومية**" لابد من تحديد مفهوم "**المنظمة غير الحكومية**" على اعتبار أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي أحد أنواع المنظمات غير الحكومية والتي قد تكون وطنية أو إقليمية أو دولية، فمصطلح المنظمات غير الحكومية عندما يجري ترديده على المستوى المحلي في بعض البلدان عند الحديث عن نشاطات مختلفة ذات صلة وثيقة بالنشاطات الاجتماعية، أما على المستوى الإقليمي عند الحديث مثلا عن التعاون الثقافي بين بعض البلدان وتزداد أهمية هذا المصطلح عندما يثار البحث في أبعاده على المستوى العالمي حيث تحولت إلى شريك جديد في إدارة الشأن العالمي وإلى طرف دولي فاعل

يمارس أدوار تفوق في أهميتها الأدوار التي تؤديها في بعض المجالات كل من الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

هناك تعريفات كثيرة للمنظمات غير الحكومية، ولكن الأكثر تعبيرا عنها هو التعريف الوارد في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا* (ESCWA) حول دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها فهي كما عرفها التقرير: "إحدى مؤسسات المجتمع الدولي المدني، تتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام، تطوعية وحرة، مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وهي تتناول القضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي المتبادل، وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة، ومن ثم إلى تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والرعاية والتوعية والرفاهية والتنموية".[1]

أولا/ تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية International nongovernmental organization: إن ما يهمنا في إطار هذه الدارسة هو **"المنظمات الدولية غير الحكومية"** ولهذا لابد من الإشارة إلى أبرز التعاريف التي تناولت تحديد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية من جوانب مختلفة:

يعرف **"مارسل مارل"**، **"Marcel Merle"** المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص ينتمون لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب"[2]، في هذا التعريف أضاف "مارسل مارل" صفة الديمومة التي يجب أن تتوفر عند مختلف المنظمات، وتحدث عن صفة العمل على المستوى الدولي المحدد من خلال انتماء أعضائها لدول مختلفة.

*- أسست **الإسكوا** في 9 أوت 1973: بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. وقد سميت آنذاك" اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكو)، وفي 26جويلية 1985 أعيدت تسميتها فأصبحت "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا)، وذلك بهدف الإقرار بالجانب الاجتماعي من عملها.

(1)- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للغربي آسيا، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**، (E/ESCWA/SD-WOM/99/4)، نيويورك: الأمم المتحدة، 2000.

(2) - Marcel Merle, **Sociologie des Relations Internationales**, (Paris : Dalloz, 1983), p.388.

ويعرفها "**غويلوديز**"، "**JF Guilhaudis**" بأنها "تجمع أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول ولكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام، من جنسيات مختلفة وذلك للقيام بنشاط دولي ذو هدف غير مادي"[1].

في حين ترى "**باملا أل**"، "**Pamela All** " أن "المنظمة غير الحكومية هي منظمة خاصة، مستقلة، هدفها غير مادي والتي تحاول التقليل من المعاناة الإنسانية، وفي هذا الإطار فهي تقوم بتدعيم التربية والصحة، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، حل النزاعات، تشجيع الديمقراطية واحترام المجتمع المدني".[2]

كما يعرفها **الدكتور "عمر سعد الله"** هي "كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تنشأ بموجب اتفاقيات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين وتمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة والمجتمع المدني"[3] وهكذا يضيف الدكتور عمر سعد الله في هذا التعريف الجوانب القانونية والاقتصادية التي تمكننا من التمييز بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الأخرى.

أما الأستاذ "**محمد عوض الهزايمة**" فيرى أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي تلك المنظمات التي يشكلها الأفراد أو الجماعات، دون أن تفرض الحكومات نفسها في عضويتها وتتناول في أغلب الأحيان أنشطة إنسانية تهتم بالعالم ومثالها: الصليب الأحمر، التجارة الدولية، منظمات حقوق الإنسان"[4]

في حين يعرفها "**ريمون حداد**" بأنها عبارة عن "تجمعات يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل ويكون لها صفة الديمومة والمثابرة دون أن يكون لها أي غاية في الربح المادي"[5]

---

(1) - J.F. Guilhaudis, **Relations internationales contemporaines**, (Paris : LITEC, 2003), p.339.

(2)- Jacques Fontanel, **Les organisations non gouvernementales**, (Alger : OPU, 2005), p.9.

(3) – عمر سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق**، ط1(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 18.

(4) – محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن أتي**، ط1(عمان: المكتبة الوطنية، 2004)، ص 24.

(5)– ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص 378.

من جهة أخرى نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تنشأ بموجب اتفاقية بين فاعلين غير حكوميين، بحيث تبقى عضويتها مفتوحة لمنظمات وهيئات غير رسمية، وفاعلين مجتمعيين من دول عدة، يتقاسمون اهتمامات مشتركة في مجالات معينة، ومثال هذا النوع من المنظمات: "منظمة العفو الدولية" Amnesty International، "منظمة السلام الأخضر" Green Peace، و"منظمة الشفافية الدولية" international Transparency، و"اللجنة الأولمبية الدولية" International Olympic Commitee، ورغم أن هذا التصنيف شاملا وواضحا إلا أنه يعتبره "آرشر" جامدا، ولا يستوعب التعقيدات التي طرأت على عضوية المنظمات الدولية.[1]

كما يرى كلا من الأستاذين "**كولار**" و"**منصور ميلاد**": "أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتكون من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات وحركات بدون هدف ربحي، تشكلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد لتعبر عن تضامن غير وطني"[2]، إلا أن هذا التعريف ينطوي على تداخل في المعاني والوظائف مع مصطلحات أخرى منها: المنظمات المرتكزة على الجماعة، الشبكات، الحركات الاجتماعية، لذا سنحاول الوقوف عند هذه المفاهيم حتى نستطيع أن نفرق بين مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية وبعض المفاهيم الأخرى فنجد: [3]

- **المنظمات المرتكزة على الجماعة Community-Based Organizations**: وهي منظمات غير حكومية محلية، تتكون من أفراد منظمين في مدن أو قرى للمطالبة بمصالح مشتركة وعادة ما ينظر إليها على أنها أكثر راديكالية.
- **الشبكات Networks**: تعبر عن نسق الاتصالات بين الأفراد أو المنظمات لتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات ومناقشة الأهداف، وبذلك فهي ليست دائمة ولا تضم أعضاء رسميين ولا قادة معينين، ولا مقرات دائمة مثل حركة مناهضة العولمة الاقتصادية*.

---

[1]-Archer Clive, **International Organizations**, third edition(London: Routledge,2001), p 95.

[2]– مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، ط1(باتنة: باتنيت للتجهيز المكتبي، 2005)، ص 251.

[3]- John Baylis, Steve Smith, **Globalization of world politics**, third edition(Network: Oxford university press,2001), p 435.

*– نتيجة لسياسات العولمة الاقتصادية الليبرالية التي تسببت في الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العالمية هذا ما أثار ردة فعل عالمية منظمة من الشعوب ضد سياسات العولمة ومؤسساتها من هنا أصبحت الحركة العالمية المناهضة للعولمة والممثلة أساسا بمنظمات المجتمع المدني

- **الحركات الاجتماعية Social Movement**: جماعة أفراد يملكون حسا مشتركا بالجماعة والهوية والتضامن، وتقاسم الأهداف التي تقود إلى سلوك موحد، وبهذا يكون المفهوم أشمل من المنظمات غير الحكومية والشبكات فهي تضم الحركات النسائية، البيئة، منظمات حقوق الإنسان، المنظمات الدينية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة "**منظمة الأمم المتحدة**" فإنها ترى أنه ليس من الضروري الالتزام بتعريف صارم للمنظمات الدولية غير الحكومية إذ تقترح قواسم مشتركة يمكن أن تحدد عمل هذه المنظمات وهذه القواسم هي "**التكافل**" أو "**التضامن**" و"**العدالة الاجتماعية**" وبالتالي فإن هذه المنظمات وفقا لهذا التحديد هي: "منظمات يرتكز نشاطها في خدمة المجتمع، لها رؤية إنمائية محددة، تهتم بتحسين أوضاع الفئات المهمشة التي يصيبها الضرر من التوجيهات والسياسات الإنمائية، ويتحدد عملها في حقول المشروعات المختلفة، كالطوارئ والإغاثة وإعادة التأهيل ونشر ثقافة التنمية، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"[1].

في حين يعرف "**البنك الدولي**" المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها: "مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمام، تكون إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات، تتسم بالعمل الإنساني والتعاون دون أن يكون لديها أي أهداف تجارية"[2]

أخيرا فقد عرف "**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**" التابع للأمم المتحدة في قرار المرقم (288) في عام 1950: "**المنظمات الدولية غير الحكومية** " على النحو التالي: "كل منظمة دولية لا تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الحكومات تعتبر منظمة دولية غير حكومية"[3]

وقد أضيفت فقرة جديدة إلى هذا التعريف بمقتضى التعديل الذي طرأ في عام 1968: "بما في ذلك المنظمات التي تقبل أعضاء معينين ومختارين من طرف سلطات حكوماتهم، شريطة ألا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذا الصنف حرية التعبير داخل هذه المنظمة"[4]

والنقابات والجمعيات البيئية مظهرا رئيسيا من مظاهر ما يسمى ب "العولمة المضادة" أي عولمة الشعوب في الدفاع عن مصالحها وحقوقها ضد النخبة الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي.

[1] – وسام نعمت، إبراهيم السعدى، **تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية**، ط1(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص19.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص 20.

وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في المنظمات الدولية غير الحكومية وتتمثل في ستة أهداف وهي:[1]

1- يجب على المنظمة غير الحكومية أن تدعم أهداف وأعمال الأمم المتحدة غير أن هذا المبدأ يضع قيودا على المنظمات غير الحكومية ويحرمها من حق انتقاد برنامج الأمم المتحدة.

2- المنظمة غير الحكومية يجب أن تتوفر على هيئة تمثيلية، ومقرات محددة، وموظفون إداريون دائمون.

3- المنظمة غير الحكومية يجب ألا تكون هيئة تسعى إلى تحقيق الربح فمثلا الشركات الخاصة لا يمكنها أن تحصل على وضع قانوني استشاري إلا أن ذلك لا يقصيها عن نظام الأمم المتحدة، في حين أن الاتحادات التجارية العالمية يمكن الاعتراف بها كمنظمات غير حكومية.

4- لا يمكن للمنظمة غير الحكومية استعمال العنف أو الدعوة إليه، فعلى الرغم من قبول بعض جماعات حرب العصابات كحركات تحرر وطني، لكن ذلك يعتبر أمرا مختلفا عن كونها منظمات غير حكومية.

5- يترتب على المنظمات غير الحكومية احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بمعنى لا يمكن للمنظمة غير الحكومية تكوين حزب سياسي، وفي عام 1968 تم توسيع هذا المبدأ بإضافة بند آخر يتعلق بالمنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان فهذا النوع من المنظمات غير الحكومية يجب ألا يقتصر نشاطها في خدمة فئة معينة دون الأخرى، أو جنسية معينة أو دولة محددة ذلك يعني أن تكون أهدافها عالمية تعنى بجميع البشر إلا أنها تستثني بذلك الجماعات المناهضة للفصل العنصري.[2]

6- أن المنظمات غير الحكومية هي منظمة لا تؤسس بموجب اتفاقية بين الحكومات.

بذلك نجد أن مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية يحمل عدة أسماء بحسب المنطق الثقافي والبيئي منها: قطاع تطوعي أو غير حكومي، قطاع غير هادف للربح، منظمات التضامن الدولية، منظمات خاصة،

---

(4)- Jacques Fontanel, Op.cit, p12.

(1)- John Baylis, Steve Smith, Op. Cit, p 436, 437.

(2)- C.M.EYA NCHAMA**. Le rôle des ONG dans la promotion et la protection des droits de l'homme**. (New York : Nation Unies, 1992), p 55.

تلك هي مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن نفس الظاهرة، وأكثر هذه التعبيرات شيوعا واستخداما في الأدبيات ومن طرف المنظمات الدولية هي **"المنظمات الدولية غير الحكومية"***.

في ضوء ما تقدم يمكن تقديم تعريف إجرائي للمنظمات الدولية غير الحكومية وهي **"كيانات أو أطر مؤسسية تطوعية ارادية، وبدون هدف للربح المادي معلنة لها شكل مؤسسي دائم، تنشأ أو ينشئها أفراد طبيعيون أو اعتباريون باتفاق غير حكومي تبعا للنظام القانوني الداخلي للدول، وهؤلاء الأعضاء قد ينتمون إلى جنسيات مختلفة مستقلة عن الحكومات، تقوم بقصد تحقيق اهداف إنسانية، لها سمة عالمية وتمارس نشاطها عبر حدود الدول أي في أكثر من دولة"**

اذن تكتسب المنظمة غير الحكومية صفة "الدولية" متى توافر أحد أوكلا الشرطيين التاليين:[1]

- تعدد جنسيات منشئ المنظمة
- تعدي نشاط المنظمة حدود الدولة الواحدة

وهنا تجدر الإشارة إلى ان ما ينطبق على المنظمة غير الحكومية الوطنية ينطبق على المنظمة غير الحكومية الدولية، ولكن الفارق في نقطتين:

1- أنها مؤسسات يشترك في تأسيسها أشخاص ينتمون إلى أكثر من دولة
2- اتساع نطاق نشاط المنظمة ليتخطى حدود الدولة الواحدة لذلك فهي تكتسب الصفة الدولية حتى ولو كان القائمون عليها ينتمون لجنسية واحدة

ثانيا/ خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية: من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من الخصائص:

- **الطابع الدولي:** أن المنظمات غير الحكومية تكتسب الصفة الدولية في تركيبتها وأهدافها فمن جهة ينتمي أعضائها إلى دول مختلفة أي عدم انتمائهم لجنسيات معينة، ومن جهة أخرى لا يجب أن يرتكز نشاطها في دولة واحدة بمعنى إضفاء الصفة الدولية يأتي من توسع نشاطاتها عبر العالم أي أنها

*– تجدر بنا الإشارة إلى التمييز بين مصطلحي المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية حيث يرى الأستاذ "س .م ايبا نتشاما" (C.M.EYA NCHEMA) أن هذا الأخير يوظف في أيامنا هذه للدلالة على المنظمات الدولية التي لم تنشأ عن طريق اتفاقات بين حكومية

[1] – سالي عاشور، "المنظمات غير الحكومية الدولية: تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية"، المجلة الاجتماعية القومية، (2018)، ص 60.

تمارس نشاط دولي من أجل تحقيق المصلحة العامة خارج أي اهتمام وطني[1]، مثل منظمة أطباء بلا حدود والتي تقدم مساعدات طبية وإنسانية للشعوب التي تتعرض إلى أزمات مختلفة مثل: النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، كالفيضانات والزلازل والأوبئة والمجاعات.

- **الطابع الخاص:** أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تضم في عضويتها ممثلين عن الحكومات، وأعضاءها هم أشخاص لا يتمتعون بأي صفات رسمية، وبذلك فإنها لا تخضع في ممارستها لعملها لإرادة أي جهة باستثناء ما تحتفظ به الحكومات لنفسها من حق الرقابة على عمل المنظمات وفي حدود المحافظة على الأمن والنظام العام فقط، دون أن يكون للحكومات الحق في التدخل في شؤونها الخاصة إلا في حدود ما يسمح به القانون.[2]
- أن المنظمات غير الحكومية تعمل في إطار المبادرات الخاصة مما يضمن الاستقلالية داخليا وخارجيا، فهذه المنظمات تتكون من مجموعة من الأشخاص أو المجموعات التي لا تتلقى أية توجهات سواء من الحكومة أو المنظمة الدولية، ومع ذلك توجد بعض الحالات الاستثنائية حيث أن هناك عدد من المنظمات غير الحكومية قامت بعد بمبادرة أو حتى بدعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك، وهناك نوع آخر من المنظمات غير الحكومية التي تبرز إلى الوجود من وحي بعض الحكومات أو تلك التي تتكفل الحكومات بالإنفاق على أنشطتها، ورغم ذلك تبقى حالات استثنائية فالمنظمات غير حكومية لا تتلقى أي نوع من التوجيه سواء من السلطات المحلية أو الدولية.[3]
- أن المنظمات الدولية غير الحكومية تنشأ من قبل أفراد أو هيئات خاصة ينتمون إلى عدة دول، مما يضمن عدم انحياز المنظمة غير الحكومية في عملها لدولة دون أخرى، ومع ذلك فقد كان هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية احتفظت بطابعها المحلي من حيث التكوين أو التمويل وهي تمارس أنشطة وتسعى إلى تحقيق أهداف تعود بالفائدة على الإنسانية جمعاء أدت إلى اعتراف دولي بها وإقرار وضعها كمنظمات دولية غير حكومية فمثلا هناك 400 منظمة غير حكومية لها حق

---

[1]– تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص170.

[2] – عبد الله ذنون الصواف، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان**، ط1(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2014)، ص26.

[3]– مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر حسن نافعة، ط1(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 383.

الملاحظة (Observateur)، ونظام استشاري (Consultatif) أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.[1]

- **التضامن:** أن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى تحقيق أهداف غير تجارية (لا تحقق الربح) مما يجعلها تعبر عن تضامن بين أعضائها[2]، هؤلاء الأعضاء يتطوعون في الغالب للانضمام إليها نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى لتحقيقها ويتمحور اختصاصها التطوعي حول قضايا محددة من قبيل الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة، أو المرأة ... [3]
- **عدم تمتعها بالشخصية القانونية:** لا تتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية ولا تخضع لقواعد القانون الدولي، وإنما تخضع لقوانين دولة المقر أو القوانين المحلية لتيسر لها عملها وتمكنها من مباشرة مهامها، وقد ذهب جانب من فقه القانون الدولي العام إلى إنكار تمتعها بالشخصية القانونية الدولية بدعوى أنها لا تضم في عضويتها الدول، ولا تنشأ عن اتفاقيات دولية، في حين يرى المؤيدون من الفقهاء أنه يمكن الاعتراف بهذه المنظمات بالشخصية القانونية الدولية بما في ذلك حق إبرام المعاهدات الدولية مع الدول والمنظمات الدولية.[4]

يترتب على عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية ما يلي: [5]

- أنه ليس لها نظام قانوني مستقل في المجتمع الدولي.
- المنظمات مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية، أي جمعيات وطنية تنشأ في ظل القوانين الوطنية.
- نظرا لطبيعة عملها وأهميته في مساعدة المنظمات الحكومية، فإن هذه الأخيرة تعترف من خلال ميثاق الأمم المتحدة بالمنظمات غير الحكومية وتشاركها نشاطاتها، وجاء في المادة ما يؤكد ذلك من نظام منظمة العمل الدولية على أنه " يجوز للمنظمة أن تأخذ كافة الإجراءات اللازمة وحسب ما تراه مناسبا من استشارة المنظمات غير الحكومية".

---

(1)- Mario Bettati, Pierre-marie Dupuy, **Les O.N.G et le droit international**, (Paris : Economia, 1986), p278.

(2)– عبد الرحمن لحرش، **المجتمع الدولي –التطور والأشخاص**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 169.

(3)- John Casey, **Non-Government Organizations as Policy Actors: The Case of Immigration Policies in Spain**, (Universitat Autònoma de Barcelona, 1998), p 53.

(4) – عبد الله ذنون الصواف، مرجع سابق، ص44، 45.

(5) – غضبان مبروك، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص. ص. 507، 508.

- **الديمومة والاستمرارية:** أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها كيان دائم مثل باقي المنظمات العالمية والإقليمية، فهي تمتلك إدارات ومقرات دائمة تسمح بوجود نوع من التنظيم، هذا التنظيم يحصل من خلال التنسيق بين مختلف الفروع التابعة للمنظمة، لكن تجدر الإشارة أن المقر الذي تقيمه هذه المنظمات يكون في دولة معينة وبالتالي فهي تخضع للقانون الداخلي للدولة التي أنشأت فيها، وبذلك فهي لا تنشأ في ظل القانون الدولي.
- أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تعاني من الثقل البيروقراطي أو التعقيد الإداري فبنيتها الداخلية أكثر مرونة من المنظمات الدولية.
- أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتمد في تمويلها بشكل أساسي على اشتراكات الأعضاء والتبرعات التي تحصل عليها سواء من الأفراد أو هيئات رسمية وغير رسمية.
- أن أساس العضوية داخل المنظمات الدولية غير الحكومية يستند إلى المواطنة العالمية دون اعتبار لجنسية أو هوية.

المطلب الثاني: ظروف نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية.

أولا/ أسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية: قبل التطرق إلى نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية لابد من الإشارة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور ونمو هذا النوع من التنظيم فمن بين الدوافع التي ساقها الباحثون والمفكرون لتفسير نمو المنظمات الدولية غير الحكومية وتعاظم دورها هو استجابة لتزايد الوعي والإدراك بضرورة وأهمية بناء مجتمع مدني عالمي في إطار عالم متزايد التعقيد بما يتضمن تحقيق المواطنة العالمية وذلك من خلال ما يتطلبه بناء مجتمع مدني عالمي وبناء شبكة معقدة من التجمعات والتنظيمات التطوعية التي تسمح بتعددية الجمعات الاجتماعية من خلال إتاحة وتأكيد المشاركة والتعبير عن الرأي، بما يتضمن في التحليل الأخير تمثيل الجماعات المهمشة ودعم الأفراد ومنحهم القوة، وإزالة عدم المساواة والقمع والعنف بصورة تفوق ما تفعله الحكومات في هذا الشأن.

فالعمل الدؤوب للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي أدى إلى ظهور مجتمع مدني عالمي يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتعدى الأطر الوطنية هو المجتمع الإنساني الذي يتكون لا على أساس الروابط القديمة وإنما على أساس الروابط والعلاقات الإنسانية.

في حين يذهب الدكتور "**محمد طلعت الغنيمي**" سبب نمو وتزايد المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القول: "إن المنظمات الدولية غير الحكومية إنما تشخص وظائف اجتماعية بالغة الأهمية الأمر الذي يسمح لنا أن نطلق على هذه المنتظمات تعبيرا يتبناه علم الاجتماع وهو "**عبقرية الأجيال**" لأنها تنقل جوهر حقوق الأفراد المكونين لها إلى الهيئة ذاتها، ثم أنها وبما تتمتع به من ذاتية تجعل من هذه المصالح الضابط الذي يقود الهيئة، ولهذا يقوم المنتظم الدولي غير الحكومي بدور يجوز لنا أن نوازن بينه وبين الدولة وما تقدم هو الذي يفسر لنا سبب قيام هذه المنظمات"[1]

أما الأستاذ "**عطية حسين أفندي**" يرى أنه بالإمكان استخلاص عدة تفسيرات لظاهرة انتشار المنظمات غير الحكومية لعل أهمها: أن ذلك الانتشار يعد عودة للأساليب التقليدية لإنجاز وظائف المجتمع، أو حركة نمو لا مركزية الوظائف الحكومية لتحقيق الكفاءة، أو أن المنظمات غير الحكومية هي البديل المؤسسي لإخفاقات المنظمات الحكومية أو كل ذلك أو بعض منه. [2]

من هنا ظهرت منظمات دولية غير حكومية تعمل بعيدا عن السياسة وتقوم على أسس إنسانية تبتغي تحقيق الأمن بمفهومه الإنساني من بينها **السلام الدولي Amnesty international**، **أخوان الناس Frères des hommes**، وكذلك **الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وأطباء بلا حدود Médecins sans frontières**، **والسلام الأخضر Greenpeace**. [3]

وعليه فإن نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية ترجع إلى ضغط مشكلات الحياة الدولية أكثر من اعتمادها على التخطيط لحركة دولية، كما أن نشأتها لا تفسر دائما بوجود مشكلات بل قد تنشأ هذه المنظمات لتنفيذ برامج مستقبلية في مجالات مختلفة كالبيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والمرأة....

ثانيا/ التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية: إن السمة الأساسية المميزة للمجتمع الدولي اليوم هي انتشار المنظمات الدولية غير الحكومية وشمول نشاطاتها لأغلب ميادين الحياة الدولية، هذه المنظمات قد مرت بتاريخ طويل من التطورات حتى وصلت إلا ما هي عليه اليوم، وهكذا فإن ظهورها وما أحرزته من تقدم في مختلف المجالات لم يكن وليد الفراغ وإنما حدث بشكل تدريجي وعبر مراحل عديدة من التطور

---

[1] – وسام نعمت، ابراهيم السعدى، مرجع سابق، ص 35.

[2] – عطية حسين أفندي، **المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006)، ص. ص. 21، 22.

[3] – ادمون جوف، **علاقات دولية**، تر: منصور القاضي، ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)، ص 98.

والاختلاف، هذا ما يقودنا إلى الرجوع إلى المراحل التي مرت بها هذه المنظمات ويمكن تصنيفها إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: من الناحية التاريخية هناك من يرجعها إلى الفكر اليوناني القديم على يد الفيلسوف "**أرسطو طاليس**" الذي دعا لأول مرة إلى تكوين "**مجموعة سياسية تخضع للقوانين**" [1] إلا أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، ثم تطور بعد ذلك على يد "**جون لوك**" في القرن السابع عشر الذي دعا إلى ضرورة قيام مجتمع سياسي ذو سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى.

نظرا لتحول الكبير الذي مر به المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الصناعي وظهور الآلة، بدأت تظهر حركات تحررية ضد الرق حيث تكونت اتحادات وجماعات وهيئات لمناهضة الرق في مختلف المستعمرات البريطانية وكانت مؤسسة الأصدقاء "**الكويكرز**"* Religious Society of Friends Quakers وهي أول منظمة دولية غير حكومية نشأت في القرن السابع عشر في انجلترا على يد "**جورج فوكس**"، وقد كانت جمعية الأصدقاء الدينية من أولى المؤسسات الدينية التي عرفت بنضالها ضد العبودية وتقوم بتقديم المساعدات الإنسانية. [2]

وهكذا تم استخدام مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بعد أن نضجت العلاقات الرأسمالية، وانقسم المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة، فكان لابد للرأسمالية من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع، وبالفعل نجحت الرأسمالية في تحقيق هذا الهدف من خلال آليتين:[3]

- آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة.

---

[1]– عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 31.

*– **الكويكرز أو جمعية الأصدقاء الدينية** هي أول منظمة غير حكومية، قام فيها أحد الكويكرز ويدعى "وليم بن" بتأسيس مستعمرة بنسلفانيا في عام 1682، لتكون ملاذًا للكويكرز الإنجليز الذين تعرضوا للاضطهاد بشكل مستمر، والذين رغبوا في الهجرة إلى العالم الجديد، وأصدر بن دستورا للمستعمرة، كان مثلا أعلى لحماية الحريات الدينية للمواطنين. تعتبر طائفة الكويكرز جزء من كنائس السلام، وتتميز حياتهم بأنها حياة مشتركة. وكانت جمعية الأصدقاء الدينية من أولى المؤسسات الدينية التي عرفت بنضالها ضد العبودية، حيث نظمت أول تظاهرة ضد العبودية في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قد وضعت حدا لتجارة السود في بنسلفانيا سنة 1761.

[2]– سعيد سالم جويلي، **المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي**، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، ص 54.

[3] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 31.

- آلية الهيمنة الإيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية دولية يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية.

وحسب الدكتور "**برهان غليون**" فإن نشأت المجتمع المدني وتطوره في أوروبا في عصر الأنوار أنهى كل أشكال وأنماط الاستبداد والحكم المطلق التي عرفتها حقبة القرون الوسطى في العالم أجمع وتدشين حقبة جديدة في الحياة السياسية للمجتمعات اتسمت بالفعل بالتحول الديمقراطي لمؤسسات السلطة العمومية. [1]

المرحلة الثانية: يعد الكثير من الباحثين أن المنظمات الدولية غير الحكومية شكلا متطورا من التنظيم الجمعوي لجهة وسائل العمل ولجهة مجالات التدخل التي اتسعت كثيرا لتشمل العالم برمته فهي ذات تاريخ عريق كما يقول الباحث "**هنري روبي دورفوري**" Henri Rouillé d'Orfeuil :"من الخطأ الاعتقاد أن المنظمات غير الحكومية هي أشكال تنظيم حديثة فبعضها موجود منذ القرن التاسع عشر بل وقبل ذلك بكثير"[2]، إلا أنه لم يكن لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية أي دور ملموس إلا بعد انعقاد مؤتمر فينا 1815 حيث تعددت المؤتمرات الدولية غير الحكومية التي انعقدت في القرن التاسع عشر ونذكر منها ما يأتي: مؤتمر العلوم الطبيعية الذي عقد في جنيف عام 1815، مؤتمر مكافحة الرق والذي عقد في لندن عام 1840، ثم عقد المؤتمر الدولي للسلام عام 1848، وعقد في باريس المؤتمر الدولي الأول للصحة سنة 1851، والمؤتمر الدولي الثاني للصحة عام 1856 في بروكسل، ثم المؤتمر الدولي للصليب الأحمر في جنيف عام 1863 وآخر عام 1864 وهكذا تتابعت المؤتمرات الدولية غير الحكومية التي تنبأت بقيام هيئات دولية غير حكومية اتسع نطاقها للعناية بالشؤون الاجتماعية والعلمية والفنية والثقافية والإنسانية. [3]

هذا فيما يخص المؤتمرات الدولية غير الحكومية، أما بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية ظهرت في القرن التاسع عشر أقدم المنظمات حيث تأسست في عام 1832 "**الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية**" وفي

---

[1] – مرجع سابق، ص 32.

[2]– خديجة بوخريص (2017)، "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، تاريخ دخول الموقع: 2017/12/20.

https:/www.politics-dz.com/theards/dur-almnzmat-adulî-ghir-alxhkumi-fi-tfyil-madmin-almn-alnsan.8589

[3]– وسام نعمت، إبراهيم السعدى، مرجع سابق، ص 36.

عام 1855 "**منظمة الاتحاد العالمي للشبان المسيحين**"[1]، ثم ظهرت بعد ذلك على يد رائد العمل الإنساني الحديث "**هنري دينان**" الذي أنشأ تنظيما إحسانيا خاصا اتخذ كشعار له الصليب الأحمر Croix Rouge ، بعدها قامت "**منظمة الصليب الأحمر**" سنة 1863 بمبادرة من 16 حكومة و14 منظمة خاصة [2]، ثم "**معهد القانون الدولي**" 1873، وفي عام 1888 ظهرت فكرة إقامة "**الاتحاد البرلماني الدولي**"

وهكذا نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية خلال هذه المرحلة أخذت الصبغة الدينية أو المهنية أو التعاونية أو الإنسانية، وقد عملت على مكافحة الاسترقاق والعبودية ونشر السلام والعمل على تأمين حقوق العمال. [3]

المرحلة الثالثة: كان لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الأثر البارز في نمو وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية فعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة إلا أنها تطورت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة

السنة	عدد المنظمات	السنة	عدد المنظمات
1909	176	1964	1718
1945	560	1966	1934
1951	832	1968	2188
1954	1008	1970	2296
1956	985	1972	2470
1958	1073	1976	2502
1960	1258	1978	2521
1962	1552		

- **الجدول 01: إحصائيات خاصة بتطوير عدد المنظمات الدولية غير الحكومية**
- **المصدر: الكتاب السنوي للمنظمات الدولية –1980.**
- رغم قدم الإحصائيات إلا أنها تخدم للدلالة على تزايد أعدادها.

[1] – المرجع نفسه، ص37.

[2] – علي أحمد عبد الحميد الرحامنة، **الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)**، جامعة الشرق الأوسط الأردن، تاريخ تصفح الموقع: 2018/07/25.

ps://meu.edu.jo/libraryTheses/5b5581d8cc3eb_1.pdf

[3]– أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، ط1(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص 72.

ففي بدايات القرن العشرين تم إنشاء اتحاد دولي للمنظمات الدولية غير الحكومية وكان ذلك عام 1907 حيث اتخذ من قصر "**ايجمونت**" في مدينة بروكسل البلجيكية مقرا له ويتولى هذا الاتحاد القيام بمهام عدة أبرزها:[1]

- جمع المعلومات والبيانات عن المنظمات غير الحكومية.
- إصدار النشرات والمطبوعات التي تتناول بالتفصيل بيان نشاط هذه المنظمات وطبيعة عملها.
- الإعداد للمؤتمرات التي يهمها ازدهار هذه المنظمات.

فالاتحاد بمثابة مجمع تجتمع في جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في صعيد إعلامي واحد.

هكذا استمرت المنظمات الدولية غير الحكومية بالتقدم والتعاظم واستمر عددها بالتزايد وبشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن العشرين وخاصة من خلال الوضعية القانونية التي كرسها لها ميثاق الأمم المتحدة من خلال منحها الصفة الاستشارية كما جاء ذلك في المادة 71 من الميثاق هذه المادة أرست دعائم التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة، وقد تناولت من خلال نشاطاتها مجالات مختلفة فبعضها يحمل على عاتقة نشر مبادئ حقوق الإنسان، وبعضها يعمل في مجال التنمية والتخفيف من حدة الفقر والبعض الآخر في مجال المحافظة على البيئة ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المنظمات الدولية غير الحكومية:

- عام 1945 تأسس "**الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي** " انطلقت الدعوة من باريس إلى المنظمات النسائية في البلدان الأوربية أولا التي عانت مرارة النازية ووحشيتها، أطلقت الدعوة عالمة الفيزياء والمناضلة الفرنسية "**أوجيني كوتون**"، بالتعاون مع النساء الفرنسيات اللواتي خضن حرب الأنصار وانخرطن في المقاومة ضد النازية.
- وفي عام 1946 تأسست "**رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية**" مقرها مدينة بروكسل وهي تهدف للحفاظ على السلم والتعاون بين الأمم والدفاع عن حقوق الإنسان وتشجيع الاستقلال بين الشعوب.[2]

[1] – وسام نعمت، ابراهيم السعدى، مرجع سابق، ص 39.

[2] – عبد الله ذنون الصواف، مرجع سابق، ص 32.

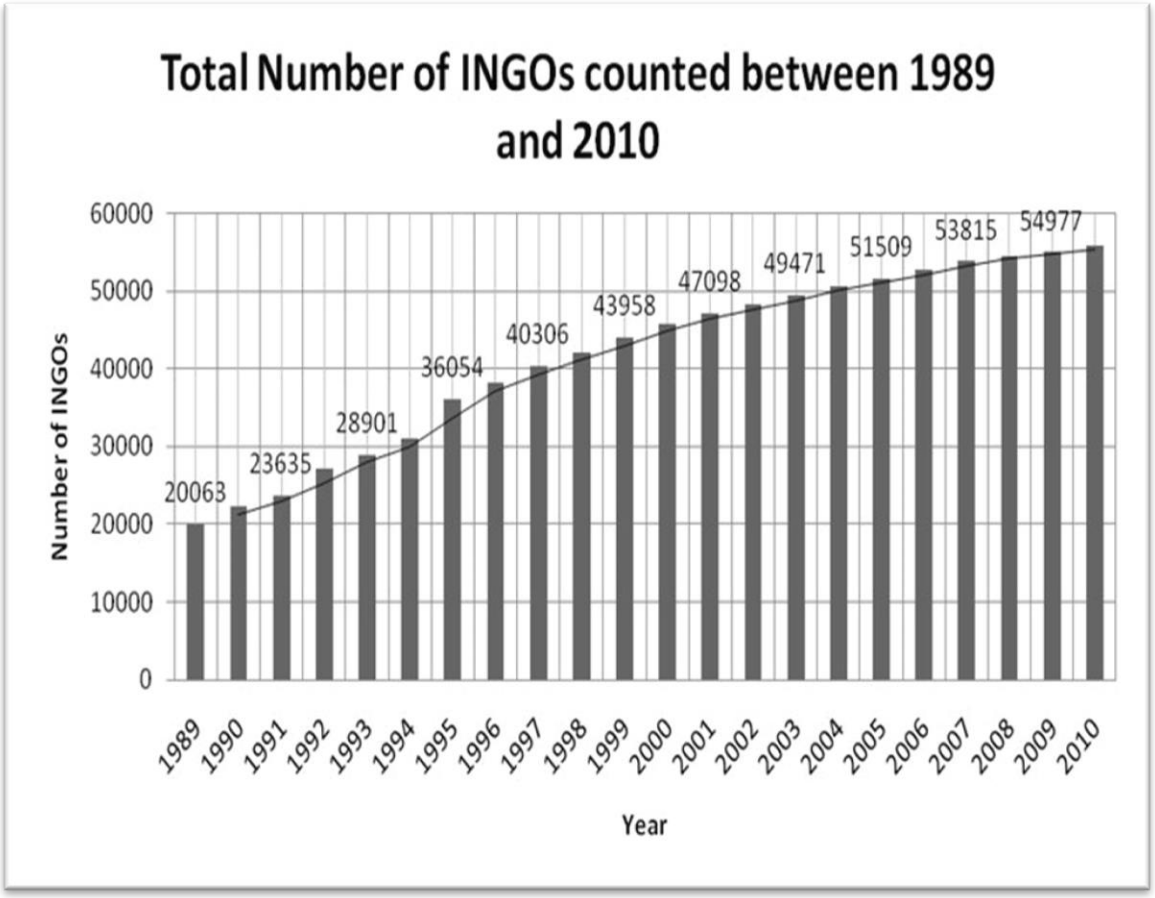
- في عام 1962 تم إنشاء "**منظمة العفو الدولية**" (Amnesty International) وهي منظمة دولية غير حكومية أسسها المحامي البريطاني "**بيتر بننسون**" مقرها لندن، والغرض من إقامة هذه المنظمة هو السعي وراء إطلاق سراح من تسميهم "بسجناء الضمير" أو "السجناء المنسيين" وتوفير المعاملة الحسنة لهم[1]، لفت الانتباه لانتهاكات حقوق الإنسان، الامتثال للمعايير والقوانين الدولية، العمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- وفي عام 1978 تأسست المنظمة الحقوقية "**هيومن رايتس ووتش**" (Human Rights Watch) مقرها مدينة نيويورك، هذه المنظمة تهدف إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، محاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالتنمية هي أيضا وريثة الحركات الاجتماعية أو الدينية التي ركزت على نقد الاستعمار ودعم حركات التحرر والاستقلال خاصة في دول العالم الثالث، وربما الاستثناء الوحيد، مقارنة بكل ما تم ذكره، هو المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بالبيئة العالمية، والتي تعبر عن الوعي العالمي الجديد، والمتأخر نسبيا، بتحديات البيئة. فقد دفعت هذه المنظمات الحكومات إلى تنظيم مؤتمرات خاصة بالبيئة في ستوكهولم (1972)، وريو (1992)، وجوهانسبورغ (2002)، وباريس (2015)، وإلى توقيع اتفاقيات دولية لحماية البيئة والمحافظة عليها.

هكذا فقد نمت المنظمات الدولية غير الحكومية في العقد المنصرم، وزاد عدد أعضاءها وتنوعت مستويات عملها، وازدادت اتصالا عبر الحدود الدولية، ابتداء من منظمات شعبية محدودة الإمكانيات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة ذات نفوذ وتمويل كبير كمنظمة العفو الدولية إلى منظمات دولية أكبر مثل منظمة السلام الأخضر التي تقدر ميزانيتها السنوية 400 مليون دولار. [2]

[1] – وسام نعمت، ابراهيم السعدى، مرجع سابق، ص 41.

[2]– عبد الله ذنون الصواف، مرجع سابق، ص 33.



تمثيل بياني رقم 01: يوضح اجمالي عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تم احصائها منذ سنة 1989 إلى غاية 2010.

المصدر: Mary Kaldor, Henrietta L. Moore, **Global Civil Society 2012 Ten Years of Critical Reflection**, (London: Palgrave Macmillan, 2012), P 28.

المطلب الثالث: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالفواعل الدولية الأخرى

أولا/ العلاقة مع الدول: غيرت العولمة دور الدولة فلم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية على خلاف ما جاء في مؤتمر واستفاليا، وخلافا كذلك لما توقعه أصحاب النظرية الواقعية والواقعية الجديدة، فالدول اليوم أضحت مجبورة على التنازل عن بعض أدوارها وأنشطتها وسلطاتها للفاعلين الجدد، من هنا ظهر اهتمام عالمي ونزعة نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، وإنمائها وإعطائها أدوارا مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء متخطية سيادة الدولة وفي هذا الصدد يذكر وزير الخارجية الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل "باري لوينكرون" خلال شهادة أدلى بها في جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم 2006/07/08 أين أكد فيها أن المشاكل التي تواجهها الدول في العالم اليوم بالغة التعقيد لدرجة أنه حتى الدول الكبرى لا تستطيع التصدي لها بمفردها فلابد من منظمات غير حكومية تشاركها في حل هذه المشاكل وإزالة العوائق، وهكذا أصبح للمنظمات غير الحكومية مكانة متميزة تنافس مكانة الدولة.

رغم النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية وما أفرزته ظاهرة العولمة من تحولات دولية إلا أن الدول هي من يمكن أن يعطي المنظمات غير الحكومية الوضع القانوني المناسب لطبيعتها ووظائفها، فالدولة غير مجبرة بالاعتراف بهذا النوع من التنظيم خاصة في ظل غياب اتفاق دولي يعترف بحق هذه المنظمات في الوجود ويخول لها حرية العمل على أرض دولة المقر، من هنا فالمنظمات غير الحكومية مجبرة على الانضواء تحت لواء التشريع المعمول به في دولة المقر، ومثل هذا النوع من التشريعات لا يخاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية أو المحلية.[1]

غير أن افتقار المنظمات غير الحكومية لآلية قانونية داخل الدولة جعلها تتمتع بامتياز، فالوضع القانوني يعني بالضرورة تشريعات ورقابة هذا ما يزيد من تفاقم الوضع الناجم عن تدخل الدولة في شؤون المنظمات غير الحكومية، حيث أن التوسع في فرض الإجراءات الرقابية من قبل الدولة على المنظمات غير الحكومية يكون له أثر سلبي على استقلالية تلك المنظمات وهو المتطلب الضروري لكفاءة عملياتها.

[1]– المرجع نفسه، ص 394.

مع ذلك لا يمكن أن ننفي الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية داخل الدول، حيث تتمتع بأهمية كبيرة ونفوذ أجبر الدول أن تتنازل أحياننا عن بعض أنشطتها لصالح هذه الأطراف، فهذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية، وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الدول والمنظمات غير الحكومية تزداد قدرة هذه الأخيرة على العطاء أكثر فأكثر، ذلك من خلال ما تتلقاه من دعم مالي من قبل دولة المقر، غير أن هذا الدعم يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة وبالتالي تصبح علاقة تبعية، ومن أجل استمرار دعم الدولة قد تكيف هذه المنظمات مصالحها وفقا لما تراه الدولة الممولة، من هنا يمكن التوصل إلى مجموعة من التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في هذه العلاقة الغير متكافئة منها:[1]

- أن المنظمات غير الحكومية تصبح جزء من الآلة السياسية تبتعد عن أهدافها الحقيقية وتدعم الدولة.
- أن المنظمات غير الحكومية قد تنقسم إلى مجموعة من المعسكرات السياسية، وجماعات الضغط المتنافسة كل منها تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع.
- أن المنظمات غير الحكومية قد تتحول إلى دمى في أيدي هذه الدول لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.
- أن المنظمات غير الحكومية في بعض البلدان النامية تجد صعوبة في التعامل مع الدول، حيث تنظر هذه الأخيرة إلى هذه المؤسسات على أنها مؤسسات منافسة ومزاحمة لسيادة الدولة، وخوفا من الظهور بمظهر المتحدي تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى التخفيف من حدة هذا التوتر في علاقاتها مع الدول فتساندها في بعض القضايا العالمية، كما تشارك كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية من أجل صياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف.

رغم أن الدول لا تقر في نصوصها القانونية بالمنظمات غير الحكومية إلا أنها تقيم معها علاقات تعاون، وفي أحياننا أخرى تتنازل هذه الدول عن جزء من نشاطاتها لهذه المنظمات، فهذه الأخيرة لا تعاني من الثقل البيروقراطي وتتمتع بمرونة أكثر في أداء مهامها، وفي أحياننا أخرى تكون مجرد وسيلة تستخدمها الدول لتمرير أهدافها.

لذلك اقترح الباحثون أربعة نماذج للعلاقة بين الدول والمنظمات غير الحكومية على النحو التالي:

---

[1]– كمال منصوري، **المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2014/02/07.
http://search.softonic.com/CT 3031774/tb_v1?q=2002

- **النموذج الأول:** نموذج سيادة الحكومة، هنا الدولة تلعب الدور الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات.
- **النموذج الثاني:** نموذج سيادة القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية)، هنا تحدث العملية العكسية ويصبح القطاع الثالث هو من يقوم بعملية التمويل وتقديم الخدمات.
- **النموذج الثالث:** في هذه الحالة يتم تقاسم المسؤولية حسب مجال تخصص كلا منهما.
- **النموذج الرابع:** هو النموذج التعاوني، فلا يقوم هذا المبدأ على تقاسم المسؤوليات وإنما تكون حسب استطاعة وقدرة كلا منهما.

ثانيا/ العلاقة مع المنظمات الدولية الحكومية (اكتساب الشرعية الدولية): حاولت الأمم المتحدة إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية وتعريفها بقواعد مختلفة مقننة في وثائقها الرئيسية، ويتسم تطور هذه القواعد والإجراءات بالتطور المتزايد في مشاركة المنظمات غير الحكومية وبالقبول المؤسسي لوجودها في السياسة الدولية، فإذا كانت الدول لا تعترف بالمنظمات غير الحكومية في نظامها القانوني، فإن المنظمات الدولية الحكومية تعترف وتقر بوجودها وتنسق معها، يتجسد هذا الاعتراف القانوني بهذه المنظمات من خلال النصوص والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية [1]، حيث تستمد تلك العلاقة من المادة 24 من العهد بالنسبة لعصبة الأمم، بينما تستمدها اليوم من ميثاق الأمم المتحدة التي تقر وتعترف بهذا النوع من التنظيم، يتأكد ذلك في نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة وطبقا لهذه المادة تتضح العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده دون الأجهزة الرئيسية الأخرى، هذه العلاقة تقتصر على التشاور والتنسيق والتعاون الفني في إعداد وتنفيذ كل المسائل التي تدخل في اختصاصات هذه المجلس فقط، وقد نصت على ما يلي:

"يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات وطنية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن" [2]

[1]– عبد الرحمن لحرش، مرجع سابق، ص 170.

[2]– انظر، **ميثاق الأمم المتحدة**، المادة 71، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2013/02/09.
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter r10.shtml

تعترف الأمم المتحدة بالمنظمات غير الحكومية باعتبارها الجمعيات التطوعية لجماعات المصالح والأفراد دون رعاية من حكومات الدول وهو ما يسمى "**الأمم المتحدة الثالثة**" Third United Nations بعد تمثيل الدول والموظفين المدنيين والدوليين، وفي عام 1975 أُنشأت الأمم المتحدة خدمة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية لتسهيل مشاركة المجتمع المدني داخل الهيئة الأممية. [1]

فالمنظمات غير الحكومية لها علاقة وثيقة مع المنظمات الدولية الحكومية كالتعاون القائم بين منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبين منظمة الطيران المدني واتحاد شركات الطيران، ويمكن أن تتطور هذه العلاقة فتجعل من المنظمة غير الحكومية منظمة دولية حكومية، مثل الاتحاد الدولي للمؤسسات السياحية إذ تحول بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة المنعقدة في طوكيو سنة 1968 إلى منظمة دولية حكومية للسياحة. [2]

بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخذت بعض المنظمات الدولية المتخصصة ترتيبات مشابهة ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:[3]

- منظمة العمل الدولية.
- منظمة الأغذية والزراعة.
- اليونسكو.
- منظمة الطيران المدني الدولية.
- منظمة الصحة العالمية.
- منظمة الأرصاد الدولية.
- الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

(1) - Lucas J.Giese, **The role of NGOs in International Climate: A Case Study of Indian NGOs,** Visited in October, 2022.
https://digitalcommons.csbsju.edu/honors_thesis/?utm_source=digitalcommons.csbsju.edu%2Fhonors_thesis%2F36&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

(2)– صلاح هريدي، **العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها**، ط1(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007)، ص 113.

(3)– مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص 395.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

نجد أيضا عدد من الأجهزة أو الفروع الملحقة بالأمم المتحدة منها:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- منظمة اليونيسيف.

بالإضافة إلى ذلك نجد العديد من المنظمات الإقليمية نذكر منها:

- المجلس الأوروبي.
- منظمة الدول الأمريكية.
- منظمة الاتحاد الإفريقي.

كان محصلة هذا كله أن تمتعت ما يقارب 3000 منظمة غير حكومية بوضع استشاري لدى هذه الهيئات الدولية المتخصصة [1]، هذا الوضع سمح بإقامة نوع من التعاون، هذا التعاون يرتكز على دائرة من الاتصالات والمعلومات من قبل المنظمات غير الحكومية تساهم بطريقة فعالة في إثراء برنامج وأعمال المنظمات الدولية المتخصصة، من خلال مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة أو القيام بالمهام الميدانية التي تقوم بها المنظمات الحكومية، وفي نفس الوقت تمكين المنظمات غير الحكومية والتي تمثل قطاعات هامة من الرأي العام من أن تعبر عن وجهات نظر أعضائها، وهكذا تقوم المنظمات غير الحكومية في إثراء برنامج التنمية الخاص بالمنظمات الدولية المتخصصة وعلى سبيل المثال منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الصفة لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس، وفي اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات.[2]

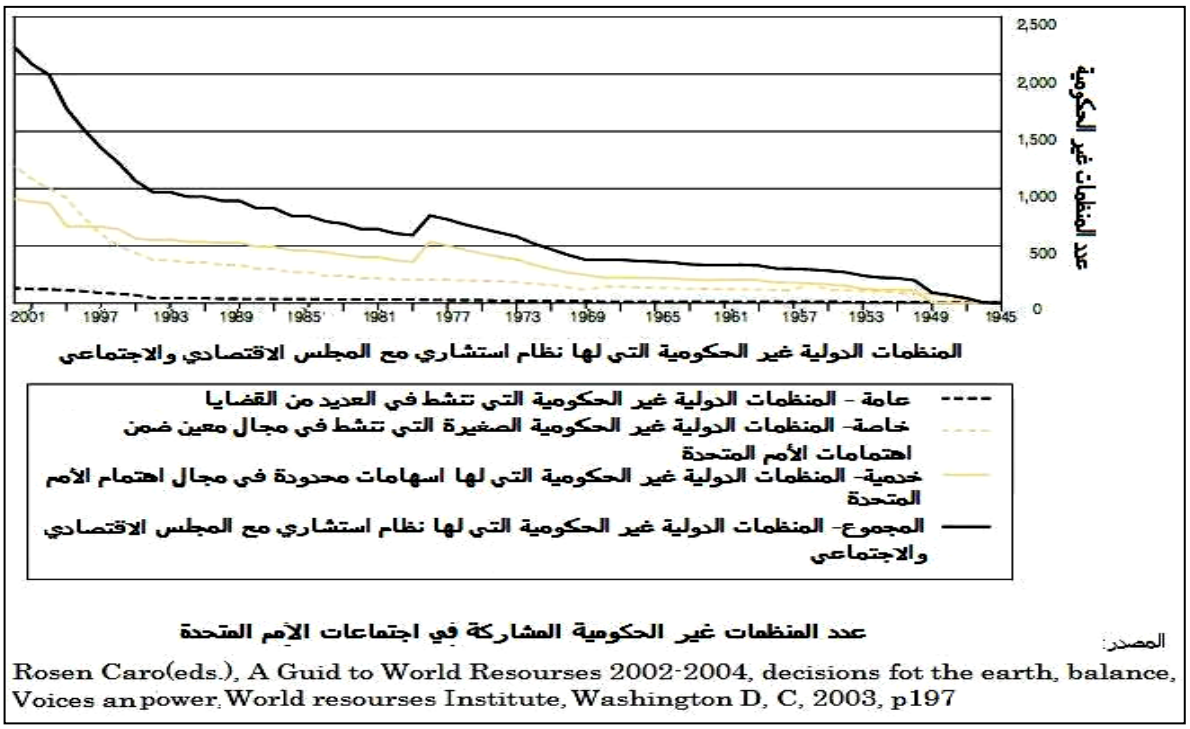
غير أن ما يشوب هذه العلاقة من التحديات تتمثل بالدرجة الأولى في الوضع الاستشاري فقد تفقد المنظمات الحكومية الثقة في بعض المنظمات غير الحكومية وذلك بسبب النفوذ الذي تمارسه بعض الدول على

---

[1]– يوسف صوفان عاكف، **المنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: دار الاحمدي للنشر، 2008)، ص 329.

[2]– عبد الله علي عبو، **المنظمات الدولية–الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة–**، ط1(عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011)، ص 47.

نشاط المنظمات غير الحكومية التابعة لها، ونتيجة لذلك فرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترتيبات جديدة تحد من سيطرة الدول على المنظمات التابعة لها حددها في التوصية رقم 1296 لسنة 1968 والتي تنص على ضرورة تنظيم عملية التشاور مع المنظمات غير الحكومية وفرض رقابة متزايدة لنشاطات المنظمات غير الحكومية وعلى تعدد بعض المعايير التي بدونها لا يمكن أن تحصل على وضع المراقب في المجلس خصوصا فيما يتعلق بمصدر الأموال التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية.[1]



تمثيل بياني رقم 02: يوضح عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة.

ثالثا/ علاقات المنظمات غير الحكومية فيما بينها: لعل من أهم الأسباب التي ساهمت في نمو وتطور المنظمات غير الحكومية يعتمد في جانب رئيسي منه على العلاقات بين هذه المنظمات مع بعضها البعض، ويشكل مستوى الثقة بينها عاملا هاما فيها أي في هذه العلاقات، هذه الثقة يمكن قياسها بمدى التعاون والتفاعل

[1]– بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 173.

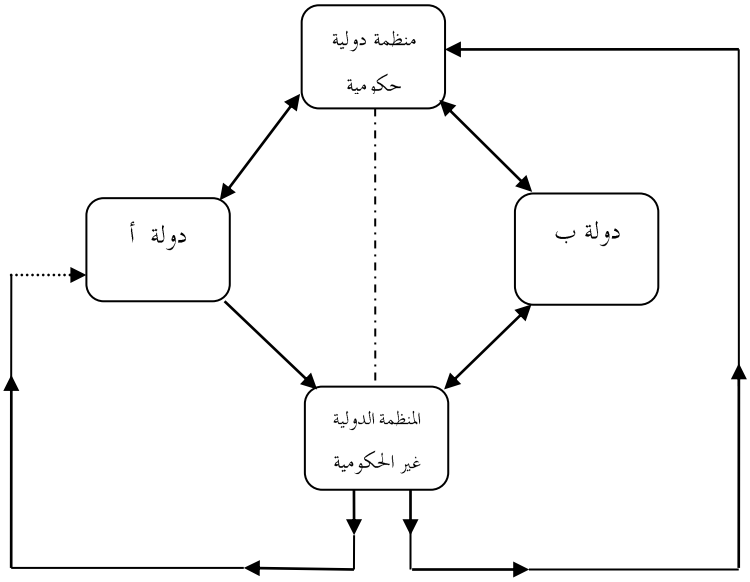
والتنسيق ويمكن قياسها بمدى قدرة هذه المؤسسات على التشبيك Net working*، وقدرتها على التضامن والتكاثف معا لتأثير في السياسات. [1]

من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى التعاون والتنسيق والتفاعل هي تقاطع نشاطات المنظمات غير الحكومية فيما بينها، خاصة المنظمات ذات النشاط المتشابه وقد يقوم تنسيق فيما بينها في اتجاهات متعددة، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية من الدول المتطورة بمساعدة مثيلاتها في دول العالم النامي بإعداد الطاقم البشري المسير من خلال دورات تدريبية تقيمها لذلك وتساعدها أيضا من خلال تزويدها بالمعلومات، والوثائق والمنشورات، غير أن هذه العلاقة تشوبها العديد من التحديات تذكر منها:

- أن التعاون والتفاعل بين المنظمات غير الحكومية مازال في بدايته.
- أن بعض المنظمات غير الحكومية لم تنجح في التعاون والتحالف فيما بينها خاصة المنظمات ذات النشاط المتشابه، ومن تم فإن التنافس والصراع هو النمط الرئيسي الذي يفرض نفسه في مثل هذه العلاقات، فالتنافس قد يصل إلى حد التوتر في بعض الأحيان وبالتالي ينتج عن ذلك انخفاض فرص التعاون وهو ما ينعكس سلبا على أداءها.
- أن قدرات بعض المنظمات غير الحكومية على التحالف هي قدرات محدودة، مما يطرح مشكلة عدم القدرة على التأثير في السياسات والقوانين.

*- **Net working**: هو مصطلح يعبر عن علاقات التفاعل والتعاون وتبادل المنافع والتنسيق بين مجموعات من المنظمات غير الحكومية سواء جمع بينها طبيعة النشاط بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو جمع بينها الانتماء إلى منطقة جغرافية بغض النظر عن النشاط النوعي لها

[1]- سلوى الشعراوي جمعة، مرجع سابق، ص 41.



الشكل رقم 01: يوضح دائرة العلاقات والتفاعلات بين المنظمات الدولية غير حكومية والمنظمات الحكومية والدول.

المصدر: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص 396.

يتضح من خلال هذا الشكل مدى تداخل الكبير في العلاقات والأدوار بين المنظمات الدولية غير الحكومية والدول والمنظمات الدولية الحكومية.

المبحث الثاني: الحوكمة العالمية: دراسة في المفهوم والأبعاد.

يشير مفهوم الحوكمة العالمية لملامح تغيير في النموذج التقليدي للسياسة الدولية، ففي ظل غياب سلطة سياسية فوق قومية ونهاية الحرب الباردة وظهور العولمة شهد العالم تحولات كبيرة وعميقة وظهرت دعاوي تطالب بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج السياسة العالمية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة العالمية.

أصبح مفهوم الحوكمة العالمية **Global Governance** مصطلحا أساسيا في المناقشات الأكاديمية والسياسية التي دارت في أواخر تسعينيات القرن العشرين، حيث تم تقديم هذا المصطلح للاستخدام

العام من قبل **براندات** (**V. Brandt**) وزملائه من لجنة الحوكمة العالمية " **The Commission on Global Governance**" التي تأسست سنة 1992 بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة وتتألف من 28 ممثلا من مختلف بلدان العالم. وكان الهدف الأساسي من تأسيس هذه المؤسسة الدولية هو نمذجة بنية النظام العالمي بما يتوافق والعمليات العالمية المعاصرة [1]، ثورة المعلومات والعولمة التي عملت على تعميق تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين من غير الدول، الضغوط الانفصالية والاتجاهات البيئية والصحية والديمغرافية، وقد قدمت تعريفا للحوكمة العالمية مفاده: "الحوكمة هي نتاج العديد من الطرق والأساليب التي من خلالها يشارك الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في إدارة شؤونها المشتركة، بل هي عملية مستمرة من خلالها يمكن تسوية والتوفيق بين المصالح المتضاربة المتنوعة والإجراءات التعاونية المتخذة، وهي تشمل المؤسسات الرسمية والأنظمة التي تملك سلطة إنفاذ الامتثال، وكذا الترتيبات غير الرسمية التي توافقت عليها الأفراد والمؤسسات أو التي تصورها على أنها تمثلهم" [2]

كما تعرف الحوكمة العالمية بأنها "عبارة عن مجموعة من المؤسسات الدولية التي تعمل على تطبيق نظام إداري عالمي الهدف منه وضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعتمد على تطبيق الأساليب والوسائل الإدارية على نطاق عالمي"[3]، وبأنها "نظام يسعى لاتخاذ القرارات بالاعتماد على تطبيق القانون الدولي والمعاهدات الدولية بين دول العالم من خلال سعي الحوكمة العالمية إلى تطبيق نظام إداري عالمي تتعامل مع الحكومات الدولية وتعمل على إدارة شؤونها العالمية وفقا للنصوص السياسية والإدارية المتفق عليها"[4]

أما "**فيليب. باتبيرغ**" Philipp Pattberg يعرف الحوكمة العالمية على أنها أداة تحليلية حيوية لرصد التحولات الكبيرة للسياسة العالمية المعاصرة وعملياتها حيث تسمح هذه الأداة بأخذ الفواعل غير الدولاتية وأنشطتها السياسية بجدية أكبر وتحليل مختلف المستويات المكانية والوظيفية للسياسة، كما تهتم

---

[1] – اناتولي بورشنيك، يوليا غايدي، **خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية**، تر: خير شهرزاد، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2018/5/31.

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/.pdf

[2] – طلال لموشي، **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية: المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، ص121.

[3] – **الحوكمة العالمية: المفهوم، المعايير الهيئات**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2018/06/15.

http://arabprf.com/?p=2056

[4] – المرجع نفسه.

بالآليات الجديدة لإنتاج المنافع العامة العالمية والحفاظ عليها، كما تلقي الضوء على تأسيس فضاءات جديدة ومستقلة لسلطة تقع فيما وراء الدولة. [1]

أما "**جيمس روزنو**" فقد استخدم مصطلح الحوكمة العالمية للدلالة على تنظيم العلاقات ما بين الدول في ظل غياب سلطة سياسية شاملة حيث يرى أنها تشتمل على كل البناءات والعمليات المهمة للمحافظة على الحد الأدنى للنظام العام والتحرك نحو تحقيق الأهداف الجماعية للمجتمعات على المستوى العالمي، فالحوكمة العالمية بهذا المفهوم هي منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بها الدول، المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة وذلك بسبب تحول أربع عمليات أساسية:[2]

- نقل السياسات (Relocation of Politics) من الدولة إلى المنظمات الدولية والإقليمية.
- نزع الأقلمة (de-territorialization) كتعبير عن نشأة فضاءات سياسية جديدة تتعدى حدود الدولة القومية.
- توزيع أو نشر القوة السياسية بين السلطات العامة، الفواعل شبه حكومية أو الخاصة.
- نزع الشرعية عن الدولة والذي يعبر عن أزمة دولة الرفاه، فشل الدولة وغياب الأداء.

في حين يذهب كل من "**روبرت كيوهان**" و "**جوزيف ناي**" إلى اعتبار الحوكمة العالمية على أنها "الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية، والحكومة في ظلها جزء فرعي يتصرف بالسلطة ويضع الالتزامات الرسمية ولا تحتاج الحوكمة العالمية بالضرورة أن تقودها حكومات فقط، ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، فالحوكمة العالمية ترتبط بالشركات الخاصة وروابط هذه الشركات، كما ترتبط بالمنظمات غير الحكومية وروابط هذه المنظمات، وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية"[3]

---

[1]- Philipp Patberg, The Institutionalisation of Private Governance: Conceptaulising an Emerging trend in global environmental politics. Visited in Novembre 06th 2015. http://www.glogov.org/images/doc/WP9.pdf.

[2] – صفية ادري، "تشبيك علاقات الدولة –المجتمع من منظور الحوكمة العالمية: نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، (جانفي 2018)، ص 150.

[3] – مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل مفهوم الحوكمة البيئية العالمية"، **المستقبل العربي**، العدد 421، (مارس 2014)، ص 136.

كما تعرف الحوكمة العالمية بأنها: "عبارة عن تقنيات وقواعد وأصول وترتيبات قانونية تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول ولتسهيل التعاون العملي عبر مختلف المسائل والقطاعات وفي السياق الدولي الراهن يمارس الحكم باسم السياسة العالمية من جانب المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية"[1]

إجمالا يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة العالمية يؤخذ نموذجا للدلالة على التغيير حيث يشير إلى الطريقة أو الخطوات الواجب إتباعها لإحداث تغيير وتنظيم الشؤون العالمية، حيث يذهب كلا من "**ويندي لارنر**" Wendy Larner و "**وليام والترز**" William Walters إلى أنه مع الاختلاف الكبير في استعمال الحوكمة العالمية هناك نوعا من الإجماع بين العلماء والممارسين بأن

الحوكمة العالمية تشير إلى اتجاهات معينة ضمن النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتضمن هذه الاتجاهات الأهمية المتزايدة والكثافة المؤسساتية للتنظيمات فوق–الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بالحكم المتخطي الحدود أو القضايا العالمية مثل التجارة والبيئة. مع التأكيد الكبير على صنع القاعدة الدولية والتنسيق السياسي بين الدول، وفي نفس الوقت ملاحظة الدور الهام للممثلين غير الحكوميين وظهور مصالح (مجتمع مدني عالمي) ضمن الشؤون العالمية.

وبالتالي فإن الحوكمة العالمية لا تعني فقط المؤسسات الرسمية والمنظمات التي تحكم النظام العالمي عبر القواعد والمعايير، وتعزز مؤسسات الدولة، والتعاون ما بين الحكومي وما إلى ذلك، ولكن كل تلك المنظمات وجماعات الضغط –من الشركات المتعددة الجنسيات، والحركات فوق القومية والزيادة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية – التي تسعى وراء الأهداف متجاوزة أنظمة السلطة المحلية، والتي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية لا تستثنى من فكرة الحوكمة العالمية.

المطلب الثاني: التحول من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية.

خلال البدايات الأولى لظهوره استخدم مفهوم الحوكمة ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فواعل محلية بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة، لكن مع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثراتها المختلفة امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين الفواعل عبر الدولية، وبذلك أصبح ينظر إلى

[1] – مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 191.

الحوكمة العالمية أو حوكمة العالم بمثابة فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في حل المشكلات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في ظل غياب سلطة سياسية شاملة. [1]

يعد "**جيمس روزنو**" أول من استخدم مصطلح "**الحوكمة العالمية من دون حكومة**" **Global Governance without Global Government** في بداية تسعينيات القرن الماضي ليشير إلى تصوره حول طبيعة النظام الدولي المتغير، ووفقا لمفهوم "روزنو" يشرح أن استمرار النظام العالمي لا يعتمد فقط على أنشطة الحكومات الوطنية، وإنما هو أكثر شمولية من ذلك حيث يضم "المؤسسات الحكومية الرسمية إلى جانب الآليات غير الحكومية، آليات يتم بموجبها الإيفاء بالاحتياجات والمتطلبات"[2]

وبذلك فقد أطر " روزنو" مفهوم الحوكمة –كما هو في داخل الدول- بإطار واسع لم يعد يرتبط بمفهوم الحكومة العالمية الذي يشير إلى فكرة اتحاد البشرية جمعاء تحت سلطة سياسية واحدة، حيث أقر بوجود مستويات جديدة للحكم تستند ليس فقط على الدول فحسب بل على أطراف وجهات فاعلة غير رسمية وغير حكومية جنبا إلى جنب مع الفواعل الدولية الحكومية. فالحوكمة العالمية حسبه هي: "**الحكم من دون سلطة السيادة**" أين تتجاوز وتتخطى العلاقات الحدود الوطنية فهي حسبه "تستخدم للتعبير عن نظام حكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة" فهي تعني ببساطة فعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي. [3]

نفس الاتجاه ذهب إليه "**هيدلي بول**" Hudley Bull عند حديثه عن الحوكمة العالمية إلى ما يسمى بالقياس المحلي، كما يعرفها "**توماس ج ويس**" Thomas G.Weiss على أنها "تعبر عن الجهود الجماعية لفهم ومعرفة المشاكل، وهي مشاكل يصعب حلها وتذهب لأبعد من قدرات الدول الانفرادية على حلها، فهي تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية"[4].حيث يرى Weiss أن هناك اختلافا طفيفا بين مجالات الحوكمة الدولية والحوكمة العالمية، على

---

[1] – صالح زياني، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا ومشكلات**، ط1(الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 41.

[2]- James N. Rosenau, Ernst –Otto Czempeil, **Governance Without Government: Order and Change in World Politics**, (Cambridge: Cambridge university press, 1992), P 7.

[3] -Lawrence S.Finkelstein, "What is global governance", **Global Governance**, (Winter 1995), P 369.

[4]- Thomas G.Weiss, "What happened to the idea of world governance, **International Studies Quarterly**, (New York, February, 2009), P 257.

المستوى الدولي توجد حوكمة إضافة لحكومة Governance plus Government، وعلى المستوى العالمي توجد حوكمة أقل من حكومة Governance minus Government والتي تعني عدم القدرة على صون الالتزام بالقرارات الجماعية.

وقد قدم كل من"**فولكر ريتبورغ**" Volker Rittberge و "**تانجا بروهل**" Tanja Bruhl في مقالتهما "**من الدولية إلى الحوكمة العالمية: الفواعل، صنع القرار الجماعي، الأمم المتحدة في عالم القرن الواحد والعشرون**" توليفة من خصائص ومحفزات التحول من أنظمة الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية ربطت بين التحديات والنقائص التي واجهها نظام السيادة التقليدية، والتي مهدت الأرضية لانطلاق تنظيم جديد لعالم ما بعد واستفاليا.

وهكذا يمكن القول ان دراسة الحوكمة في إطار السياسة العالمية شهدت تحوليين أساسيين:[1]

- **أولا:** الانتقال من الحوكمة الدولية القائمة على أسس مركزية وسلطة الدولة في إدارة وتسيير الشؤون الدولية، فالحوكمة في إطار السياسة الدولية كان ينظر إليها بأشكال مختلفة مثل ممارسة السلطة والهيمنة، أو توزيع القوة. وقد ارتبطت الحوكمة في جوهرها بمفاهيم النظام واتخاذ القرارات.
- **ثانيا:** الانتقال إلى الحوكمة العالمية التي تشير إلى تعددية الجهات والأطراف المساهمة في إدارة وتنظيم وتوجيه ومراقبة، وتسير الشؤون العالمية عن طريق الإسهام في المؤسسات والأنظمة ووضع القواعد والمعايير والقيم الموجهة للسياسة العالمية في مجالاتها المختلفة.

[1] – قاسم محمد عبد علي، هلال حسين، "الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية"، **مجلة قضايا سياسية**، العراق جامعة النهرين، العدد 47، (2017)، ص 14.

نماذج الحوكمة	الفواعل المتدخلة	مصادر القواعد	نطاق نفاذ القواعد
الحوكمة الوطنية	• الدول • كيانات غير الدولة مثل الشركات ومنظمات المجتمع المدني، نقابات العمال...	• الدساتير • القوانين • التنظيمات الإدارية • العرف • الأحكام القضائية	نطاق نفاذ القواعد محدود بالاختصاص الإقليمي للدولة
الحوكمة الدولية	• الدول • المنظمات الدولية	• المعاهدات • القانون الدولي العرفي • المبادئ العامة للقانون	تنفذ القواعد بين الدول بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المنظمات الدولية
الحوكمة العالمية	• الدول • المنظمات الدولية • الشركات المتعددة الجنسيات • المنظمات غير الحكومية • الأفراد	• المعاهدات • القانون الدولي العرفي • المبادئ العامة للقانون • القواعد غير الملزمة	تنفذ القواعد وتؤثر على العلاقات بين الدول وعلى سلوكات وأنشطة الفواعل غير الدولاتية والأفراد

الجدول 02: يوضح حركية السياسة العالمية التي أصبحت أكثر تعقيدا مقارنة بالمقاربات التقليدية

وإزاء هذا الواقع فإن الحوكمة في النظام الدولي (الحوكمة الدولية) هي نتاج من شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية المترابطة والتي تكون في الغالب مؤسسات حكومية، تنظم سلوك الدول والجهات والأطراف الفاعلة على المستوى الدولي في المجالات والقضايا المختلفة في السياسة العالمية، على العكس من الحوكمة العالمية التي تمثل نتاج أمن شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية والعابرة للحدود، ليس فقط المنظمات الحكومية الدولية والأنظمة الدولية ولكن يشتمل أيضا على الأنظمة عبر الوطنية التي تنظم سلوك الفاعلين. [1]

يمكن القول أن أسباب التحول من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية يرتبط بمجموعة من الأسباب من بينها:

- نهاية الحرب الباردة التي زادت من صدقية التوقع القائل ان المؤسسات الدولية تؤدي دورا أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي.

[1] – قاسم محمد عبد علي، هلال حسين، مرجع سابق، ص 18.

- ضعف قدرة الدولة وأجهزتها في الحكم على المستويين المحلي والعالمي، فقد أحاط الضعف بنموذج الحكومة التقليدي عن طريق تراجع أدوارها المؤسسية وسلطاتها التنفيذية في حكم المجتمع ودعم مصالحه العامة، ففي ظل التطورات العالمية التي تركتها العولمة –متعددة الأبعاد– على المجتمعات، بات من الصعب على الحكومات الدول الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات المجتمعية وتحقيق الرفاهية، وبالنتيجة تحركت منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصانع والشركات والجماعات لملئ الفراغ الذي يتركه نموذج الحكومة المركزية عن طريق ممارسة وظائف متعددة في توفير السلع العامة وإدارة قطاعات متنوعة كانت في السابق حكرا على الحكومة المركزية.[1]
- أصبحت اليوم كل الدول تدريجيا جزءا من نمط كبير من التحولات والتدفقات العالمية، فقد تطورت الشبكات فوق قومية والعلاقات عبر كل مجالات النشاط الإنساني، تنتقل في ظل العولمة التي تمثل في حد ذاتها حسب تعبير المفكرين مظهرا من مظاهر الحوكمة العالمية، وبسرعة عبر الحدود الإقليمية البضائع ورأس المال والشعوب والمعرفة والاتصالات وحتى الأسلحة والجريمة والملوثات والأزياء والاعتقادات، تكون على اثر ذلك نظام اتصالي عالمي يتصف بالأنماط الكثيفة من التبادل[2]، وأيضا الأنماط الواضحة للسلطة والتفاوت في الهرمية، أفضى ذلك إلى ضعف تراجع في قدرة الدول في تسيير الشؤون العالمية.
- ساهمت الطفرة التكنولوجية بدورها في مجالات الاتصالات والمعلومات في الاهتمام بالحوكمة العالمية، فقد أدت إلى ارتفاع مستوى الوعي فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه العالم، والتي تحتاج إلى مقاربة عالمية منسقة ومتفق عليها، وتدور النقاشات المعاصرة المتعلقة بالحوكمة العالمية حول أفضل موقع لسلطة، وحول السلطة في سياق عالم يعيش حالة اندماج وتفتت في آن واحد. [3]

ويختصر "**روبرت كيوهان**" الحوكمة العالمية في كونها : "صناعة القواعد وممارسة القوة على المستوى العالمي، ولكن ليس بالضرورة من طرف وحدات مرخص لها أن تعمل باسم الجميع، حيث يمكن أن تمارس من طرف الدول والمنظمات الدينية والتجمعات التجارية، وكذا المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ونتيجة

---

[1] – المرجع نفسه، ص 19.

[2] – عامر مصباح، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 243.

[3] – مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل مفهوم الحوكمة البيئية العالمية"، مرجع سابق، ص 138.

لغياب حكومة عالمية، فإن الحوكمة العالمية تتضمن تفاعلات استراتيجية بين وحدات لا تخضع لتنظيم هرمي، ونتيجة لغياب دستور عالمي فإن بعض الوحدات التي تمتلك القوة وتصنع القوانين لم تخول لها مجموعة الوحدات الباقية بذلك، ولذا توصف أعمالها بغير الشرعية من طرف أولئك الذين يعانون من تبعات تلك الأفعال".[1]

وفق ذلك يمكننا القول أن الحوكمة الدولية التي تتخذ فيها الدولة القومية مكانة مركزية في تسيير الشؤون العامة وإدارة التفاعلات والاتصالات فيما بين الدول عبر وسائلها التقليدية، تشهد تحولا إلى نظام الحوكمة العالمية حيث تتراجع فيه سلطة الدولة في تسيير الشؤون العامة وإدارة وتنظيم القضايا العالمية لصالح تعددية الفواعل المشاركة في الحوكمة.

المطلب الثالث: النقاشات النظرية حول الحوكمة العالمية.

مع نهاية الحرب الباردة والتي تعتبر كنقطة تحول تاريخية ساهمت في لحظة التحول العظيم، بدأت العديد من النقاشات للبنى المستقبلية للسياسة العالمية. ففي السنوات الأولى بعد نهاية الثنائية القطبية ركزت النقاشات على إشكالية البنية الأحادية أو الثلاثية أو متعددة الأقطاب للنظام العالمي، وبعدها تغيرت الاهتمامات نحو التساؤل عن اشكاليات كبرى مثل الحوكمة العالمية الفعالة.[2] لذلك سنستعرض بعض النماذج التفسيرية للحوكمة العالمية، وفحوى هذا التساؤل هو ما هو مستقبل الدولة في حالة سيادة نمط الحوكمة العالمية والتي تسمى عادة بفترة ما بعد الدولة؟

أولا/ الحوكمة العالمية والنظرية الليبرالية الجديدة: إحدى أطروحات النظرية الليبرالية الجديدة*هي فكرة الحوكمة العالمية والتي هي مرتبطة بشكل وثيق مع أدوات وآليات عمل النظام الرأسمالي العالمي مثل حرية

---

[1] – عبد السلام يخلف، "الرشادة في عصر العولمة بديل ممكن أو يوتوبيا؟"، **دراسات استراتيجية**، العدد 06، (2006) ، ص 92.

[2] – صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص47.

* الليبرالية الجديدة وهو المصطلح الأكاديمي الذي يشير غالبا إلى الليبرالية المؤسساتية الجديدة يتم تعريفها في اطار الترويج للرأسمالية والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية، وقد استحوذت هذه النظرية على الاهتمام وبقوة في مجال التنظير للعلاقات الدولية في اواخر الستينيات وكان الاهتمام في ثلاث مسارات من التفكير الليبرالي الجديد الاول اقتصادي ركز على التعاون عبر حدود الدول وعلى حجم الفوائد التي تتولد عن ذلك التعاون، وقد جادل "دفيد ميتراني" بأنه لابد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية وكان مفهومه الجوهري هو التفرع Ramification بمعنى التعاون في جانب أو قطاع معين من المحتمل أن يجعل الحكومات تعمل على توسيع نطاق التعاون عبر قطاعات اخرى وبالتالي التعاون يؤدي إلى التكامل. ويركز البعد الاجتماعي لليبرالية على التواصل الموجود بين المجتمعات والشعوب عبر الحدود القومية للدول حيث يحدث هذا الاتصال على مستويات عدة منها الثقافة المدنية العالمية، النسق الاتصالي المتنامي الانتشار، والأطر التنظيمية الجديدة. أما البعد

التجارة والأسواق ومرونة تنقل العمالة والمنافسة والخصخصة ونزعة إنتاج البضاعة والتعددية السياسية والديمقراطية، فمنذ تسعينيات القرن العشرين قدمت هذه الآليات كحلول للمشاكل والنزاعات التي كانت تنشب بين الدول وذلك بتحويل اهتمامات الشعوب من الاجندات المتعلقة بالحروب والنزاعات إلى نظيرتها المحددة أساسا في المسائل الاقتصادية وتحسين الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات.

فالحوكمة من حيث الجوهر هي الإدارة الجماعية للعلاقات التجارية والاقتصادية عبر العالم، ويكمن المبرر الأساسي للحوكمة العالمية في ظهور المشاكل الناجمة عن تطور علاقات الاعتماد المتبادل عبر كوني بشكل متزايد، التي ليس بإمكان أي طرف تحمل اعبائها بشكل منفرد من منظور الليبرالية الجديدة. [1]

بالرغم من حالة الغموض والتعقيد التي تحيط بمصطلح الحوكمة العالمية إلا أن هناك بعض التعاريف المقترحة من بينها أن الحوكمة العالمية تعني: "الترتيبات المؤسساتية العالمية" وعرفت لجنة الحوكمة العالمية بأنها "ابتداء هي حول العلاقات ما بين حكومية، التي دائما تعترف بأنها تستلزم أيضا عمل المنظمات غير الحكومية، الأسواق العالمية، وحركات المواطنين الشركات متعددة الجنسيات وفوق وطنية ووسائل الإعلام العالمية" النقطة المشتركة بين هذه التعاريف الطابع السلمي لكل التفاعلات وعلى كل المستويات وذلك بتركيز الانتباه على قضايا التعاون وتنسيق السياسة ومأسسة التكامل عبر الكوني وتعزيز العمل الجماعي، كل هذه المعاني تشكل المضمون النظري للحوكمة العالمية. صحيح أن التعاون الدولي واجه ولازال تحديات أمنية، لكن انصار الحوكمة العالمية يرون أن العلاج الفعال لهذه التحديات هو تغيير الانتباه نحو المسارات السلمية واستبدال الأجندة بأخرى بشكل يؤدي إلى تلطيف علاقات النزاع، فالتحديات الأمنية ليست الوحيدة التي تواجه الحوكمة العالمية وإنما هناك تحديات ومشاكل كبيرة في هذا العصر سواء كانت في مجال التنوع البيولوجي أو المياه أو الصيد في المناطق التي تقع خارج الحدود الوطنية أو المشاكل الصحية الناتجة عن

السياسي فقد تطورت الليبرالية المؤسسية الجديدة لتيارين أولهما يتعلق بالمؤسسات الدولية (الليبرالية المؤسساتية)، والثاني يتعلق بقضية الديمقراطية (الليبرالية البنيوية)

فأنصار المذهب المؤسسي الليبرالي يرون ان السياسة العالمية لم تعد عبارة عن ساحة للدول حصرا و لم يعد بالإمكان عدم أخذ الوضع المركزي للأطراف الفاعلة الاخرى بالاعتبار مثل المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، جماعات المصالح.

[1] – عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**، ط1(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص 361.

الامراض المعدية التي تنتشر عبر الحدود والتي تتطلب ردا جماعيا على المستوى العالمي والذي بدوره يجسد التطبيق العملي للحوكمة العالمية.[1]

في إطار المعسكر الليبرالي ظهرت مجموعة من الأكاديميين الذين وسعوا نطاق التفسير الليبرالي للحوكمة العالمية، وقد وصف هؤلاء الأكاديميون بأنهم "**التعدديون**"، يجادل التعدديون بأن الحوكمة العالمية لم تعد مسؤولية الدولة وحدها وأن الجهات الفاعلة العالمية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية **NGOs** والمنظمات عبر الوطنية والشركات متعددة الجنسيات MNCs، لها دور أصبح مهم جدا في تطوير ديناميكيات الحوكمة العالمية. ولكن في نفس الوقت، انبثق عن التفسير التعددي للعلاقات الدولية مفهوم جدير بالاهتمام يسمى الترابط المعقد "**complex interdependence**"، وهي نظرية طرحها في السبعينيات "**روبرت كيوهان**" و "**جوزيف ناي**"، اللذين اعترفا بأن العلاقات الدولية في القرن العشرين تشكلت من خلال شبكة معقدة من الروابط بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

بالمقابل تطور اليوم إطار عمل التعددية لينتقل من أسلوب التبعية الهرمي أو العمودي الى ما بات يعرف (بالتعددية الجديدة) او الـــ "**new multilateralism**" هو نظام افقي الشكل، فالتيار الجديد يؤمن بأن المنظمات الدولية والمؤسسات الاقليمية أصبحت تتفاعل مع بعضها بصورة اكثر تعقيدا مع مطلع الالفية وبالتالي تبدلت أسس فرض القوانين والمعايير بينها وأصبحت تتشارك مع المنظمات الدولية الأكبر في وضع هذه القوانين بل وفي عملية فرضها على الدول،[2] ولكن أيضا يجادل المنتقدين في أن أحادية الاعتماد على هذا النمط لا تقدم حلا كاملا لمشاكل الدول النامية التي تعاني أصلا من انعدام الحريات وتعسف السلطة والفساد وانعدام الشفافية مما يجعل عمل هذه المنظمات غير الحكومية وجماعات الرأي مهددة باستمرار وضعيفة ومحدودة التأثير في معظم الحالات. ولذلك فإن ما يجب احداثه في العلاقات الدولية هو اقامة نظام متكامل، تكمل فيه اطر التفاعل بعضها البعض من خلال ترتيبات اقليمية تدعم القيم والمبادئ العالمية وفي

(1)- Mark Laffy, Jutta Weldes, **Policing and Global Governance**, Visited in Novembre, 05th, 2018.
https://books.google.dz/books?hl= Governance&f=false

(2) - Björn Hettne, Fredrik Söderbaum, The UN and Regional Organizations in Global Security: Competing or Complementary Logics?, **Global Governance**, (September 2006), P 229.

نفس الوقت نظام من المراقبة والالزام الدولي المبني على احترام هذه القيم والمطالب والحاجات التي ترشحت من خلال قوى الداخل عبر المنظمات غير الحكومية والشركات وجماعات المصالح. [1]

ثانيا/ الحوكمة العالمية والنظرية الوظيفية: بلور **"ديفيد ميتراني"** مجمل افكاره فيما يخص التكامل والاندماج في الفترة ما بين الحربيين العالميتين، حيث انطلق من مسلمات متفائلة ومثالية حول امكانية تحسين وتطوير المجتمعات اذ اعتمدت على وسائل نفعية ومنفعية، ويرى "ميتراني" أن الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية معينة (الدولة)، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين (أي أن الوظيفة تقدم في توجهها العام على تخطي الاقليمية إلى العالمية –الحوكمة عالمية–)، فزيادة الاعتماد المتبادل والترابط ادى إلى الزيادة في التشارك في المشكلات والقضايا ذات البعد عبر الوطني، والتي لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا عن طريق التعاون الدولي، وقد وضحها في كتابه المشهور **"عمل نظام السلم A Working Peace System"** "فالوظيفية لا تكمن في كيفية ابقاء الدول متباعدة، لكن كيف يمكن جمعها بفعالية مع بعضها البعض"[2]، كما يرى أن "المجتمع الدولي الآمن هو الذي ينمو عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان العمل والسوق عوضا عن التوقيع على المعاهدات في السفارات"[3]

ففي عصر العولمة اخذت هذه الفكرة أبعاد عديدة ومختلفة في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، على سبيل المثال شهدت سنة 2001 الهجمات على مقر التجارة في نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن، وإجمالا شهد هذ القرن العديد من الحروب الأهلية، والتي قسمت العديد من الأمم الى دويلات صغيرة، صعود ثورات الربيع العربي والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤشرات جديدة لتغيير مسارات توازن القوى في هذه المناطق، التغير المناخي المفاجئ والذي يؤشر لمستقبل غير معروف نتائجه على مستقبل حياة الإنسان، السياسات الاقتصادية الوطنية والعالمية وتطورات الأزمة المالية العالمية الخانقة، كلها جعلت العديد من الأمم تعاني من ويلات الفقر، وعدم المقدرة على التعامل مع الفقر الاقتصادي لديها، وعجزها التام على تحقيق التقدم.

---

[1] - Ibid, P 231.

[2]– طلال لموشي، مرجع سابق، ص38.

[3] – عامر مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص46.

فالاعتماد المتبادل ينطوي على فكرة مفادها أنه ما من فاعل يستطيع التعامل مع قضية عالمية/عابرة للحدود بمفرده، هذه المؤشرات التي تجتاح عالم اليوم فرضت على العديد من المفكرين والمخططين الاستراتيجيين أهمية تبني فكرة الحوكمة العالمية، وأهمية نظريات التكامل الوظيفي بين الأمم في الحد من مظاهر عدم الاستقرار والفوضى العالمية.

ففكرة الحوكمة، عبارة عن مشروطية، ترتكز على مدى قدرة الحكومات الوطنية مجتمعة على تقريب منظومة مصالحها الى بعضها، وان تكافح جاهدة على تحقيق الرخاء الاقتصادي لديها، وفي تحقيق الرفاهية والرخاء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي العالمي، ويعتبر مفكرو عمليات الاندماج والتكامل الوظيفي أقرب الدعاة الى فكرة الحوكمة العالمية نظرا لاقتراب مبادئها إلى شروط الاندماج والتكامل التي خضعت للعديد من الدراسات الامبيريقية والتحليلية (أمثال كارل دويتش واتزيوني وديفيد ميتراني وغيرهم). [1]

المبحث الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية كفواعل ضمن شبكات الحوكمة العالمية: رصد لحدود التأثير وطبيعة العلاقة

إن المضمون الانطولوجي لمفهوم الحوكمة العالمية ينطوي على التحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول إلى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقد من التفاعلات، ليس فقط بين الدول ولكن بين مجموعة واسعة من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية*، بحيث تصبح الدولة مجرد فاعل يتقاسم السلطة مع فواعل أخرى يتحكم كل منها في نمط معين من أنماط موارد السلطة العالمية. في هذا السياق يأتي ظهور شبكات الحوكمة العالمية* كاستجابة للتحديات العالمية التي يشكل العديد منها تهديدات حرجة وملحة على الصعيد العالمي،

---

[1] – ميلاد مفتاح الحراثي، **في فكرة الحوكمة العالمية**، تم الاطلاع عليها يوم: 2015/05/20
/https://diae.net/7356

* الفواعل غير الدولاتية هي "فواعل لا تمثل الدول ولا تتمثل لها" حيث يجردها الشق الأول للتعريف من البعد السيادي، بينما يضفي عليها الشق الثاني بعد الاستقلالية (النسبية) عن الدول، سواء من حيث التمويل أو من حيث الرقابة والضبط، لكن الاهم بالنسبة لحقل السياسة/ الحوكمة العالمية هو أن هذه الفواعل غالبا ما تنخرط وتتفاعل ضمن شبكات عابرة لحدود دولتين أو أكثر، مما ينتج تأثير متفاوت الحدة على العلاقات الدولية، وهناك تصنيف سائد يقسم الفواعل غير الدولاتية إلى خمس مجموعات: المنظمات الدولية ما بين الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات المصالح، الشركات متعددة الجنسيات، المجموعات الابستيمية (الابسيمولوجية شبكات عالمية مشكلة من المهنيين والباحثين والتي غالبا ما يكون لها تأثير على السياسة من خلال توفير المعرفة لصانعي السياسات).

* في قواميس اللغة الانجليزية نجد قاموس "اكسفورد" الذي عرفت من خلاله **الشبكة** على انها نظام معقد من الخطوط أو الاجزاء المتصلة أو المرتبطة مع بعضها البعض كشبكة المواصلات، شبكة الكمبيوتر، شبكات المحطات الاذاعية والتلفزيونية، أما **شبكات الحوكمة العالمية** تعمل على

فضلا على أن الاستجابة لهذه التحديات أصبح تتطلب استراتيجيات يتم وضعها موضع التنفيذ على كافة المستويات، ما يجعل الحوكمة العالمية نمط من أنماط التفاعلات المعقدة المتعددة المستويات. فالفاعل لا يستطيع القيام بشيء ذي معنى إلا من خلال التفاعل مع فواعل أخرى على مستويات.[1] وهو ما يتم عبر هذه الشبكات التي يمكن أن تربط بين أفراد (ناشطين، علماء، خبراء...)، حكومات، شركات خاصة، منظمات ما بين حكومية، أو منظمات غير حكومية.

المطلب الأول: أشكال تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية: الفرص والادوار

يوسع منظور الحوكمة العالمية من دائرة التحليل ما فوق الدولاتي ليشمل صناعا ومنفذين جدد للسياسة العالمية من خلال تجسيد فضاءات جديدة تبرز دور الفواعل العالمية من غير الدول، وبسبب دورها المتزايد، اتساع مجال نشاطها واقتحامها مجالات كانت حصرية على الدول، يجادل الليبراليون المتفائلون بأن المنظمات الدولية غير الحكومية تؤسس لمساحات سياسية جديدة منفصلة عن عالم الحكومات الرسمي في شكل سياسات مدنية عالمية متعددة يمكن أن تساهم حتى في تآكل سلطة الدول، فعلى الرغم من أنها ليست بكيانات ذات سيادة فإن شواهد واقعية عدة تظهر أن المنظمات الدولية غير الحكومية تمتلك امكانات هائلة للتأثير على السياسة العالمية بما يرشحها لتكون فاعلا مهما من فواعل شبكات الحوكمة العالمية وعنصرا مهما في صنع السياسة العامة العالمية.

يرى بعض الباحثين أن الوضع الاساسي للمنظمات غير الحكومية هو استجابة لاتجاه العولمة، ومع ضعف الوعي بالحدود الوطنية وتزايد المشاكل العابرة للحدود الوطنية فإن الوظيفة الوطنية المتناقصة نسبيا في الشؤون العالمية توفر مساحة أوسع للتنمية وأنشطة المنظمات غير الحكومية، ويرى البعض الآخر أن المنظمات غير الحكومية هي المفتاح لإصلاح الحوكمة العالمية التقليدية، لذلك يجادل "**جيانغ تشوان**" Jiang Chuan أولا بالمقارنة مع الدول، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تمثل حقوق ومعرفة وقوة المجتمع

جسر الفجوة العملياتية القائمة اولا بين مختلف قطاعات السياسة العامة العالمية، ومختلف فواعل الحوكمة العالمية (فواعل القطاع العام/السياسي، القطاع الخاص/الاقتصادي، القطاع الثالث/الاجتماعي)

[1] – محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017/2016، ص200.

المدني، مع التركيز على المنظمات الاجتماعية الشعبية، ومشاركة الشعب، واستقلالية السكان الأصليين، ثانيا أن المنظمات غير الحكومية ليست مدفوعة بالمصالح الوطنية أو غير مقيدة بحدود الدول ذات السيادة أو الضغط المحلي وبالتالي يمكنها تكريس نفسها لحل المشكلات العالمية من العمل الانساني وفي الوقت المناسب وبطريقة مرنة.

لذلك تمارس المنظمات غير الحكومية مجموعة من الأدوار التي تجعل منها عُقدًا أساسية مؤثرة في شبكة الحوكمة العالمية، من بين هذه الأدوار:[1]

- موازنة القطاع السياسي (العام) والاقتصادي (الخاص)، حيث توصف على نطاق واسع بأنها فواعل غير دولاتية/غير حكومية، لا سياسية، غير ربحية وغير عنيفة؛
- جلب اهتمام الرأي العام العالمي وتعبئته للالتفاف حول القضايا الملحة في السياسة العالمية؛
- التأثير على أجندات المؤتمرات الحكومية والمفاوضات الدولية سواء بتقديم التقارير وإثراء المناقشات حول قضايا القانون الدولي، كما حصل في مؤتمرات الأمم المتحدة المعني بالتنمية الاجتماعية، ومؤتمر بكين المعني بالمرأة، ومؤتمر السكان، ومؤتمر مناهضة العنصرية في ديربان، جنوب افريقيا 2001، ومؤتمر الدوحة حول تمويل التنمية في نوفمبر 2008 [2]، أو ممارسة الضغوط، وتقديم الاستشارات
- المساهمة في وضع وترقية المعايير الدولية؛
- المساهمة في رصد وتنفيذ وصياغة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

يبقى أمام المنظمات الدولية غير الحكومية طيف واسع من الاستراتيجيات التي تمكنها من هذه الأدوار، ففي دراسة لـــ "**Robert Christenen**" بعنوان المنظمات الدولية غير الحكومية: العولمة، تعلم السياسات، والدولة القومية **International Nongovernmental Organizations: Globalization, Policy Learning, and the Nation-State** قدم مجموعة من الأدوار تستعملها المنظمات الدولية غير الحكومية لتأثير على المجتمع الدولي/العالمي من خلال ثلاث استراتيجيات المدخلات، أشكال المتابعة، المخرجات:

---

[1] – المرجع نفسه، ص 186.

[2] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 7.

أولا/ استراتيجيات مدخلات المنظمات الدولية غير الحكومية: العزلة والمناصرة والتعاون أشير إلى هذه الاستراتيجيات على أنها استراتيجيات ادخال لأنها تصف كيفية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية وضخ أفكارهم والتأثير على المجتمع العالمي.

1–استراتيجية العزلة The strategy of isolation: حيث تفضل المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا النوع الانعزال لبعض الوقت عن الدولة من اجل بناء قاعدة جماهيرية، تعزيز شبكات القطاع المستقل، تطويرها لمناهج بديلة للتنمية يمكن أن تؤثر على السياسة على المدى الطويل. [1]

2–استراتيجية المناصرة The strategy of advocacy: تتضمن هذه الاستراتيجية تجنب مخاطر سيطرة الحكومة من خلال العمل عن كثب مع الجهات الحكومية. ومع ذلك، وعلى عكس المنظمات الانعزالية، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تستخدم استراتيجية المناصرة تتواصل مع الحكومات من خلال مجموعة من الاساليب: الاحتجاج، التفاوض، وانشطة الضغط الودية وعالية الضغط، التقاضي، بناء شبكة/تحالف، المناصرة الجماهيرية.

3–استراتيجية التعاون The collaboration Strategy: وهي تشير بشكل أكثر وضوحا إلى المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة مع الحكومات في جميع الميادين بدء من التعاون الموازي إلى التعاون الميداني الكامل*، حيث يشير الأول إلى العمل مع الجهات الحكومية لكن على مسافة آمنة، أما الثاني يدل على علاقة مشتركة اكثر انخراطا[2]، فعل سبيل المثال عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على التعاون مع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ أن هذه المنظمات تملك المعرفة الجوهرية حول مجتمعات مناطق النزاع، وقد بدأ نواب برلمان الاتحاد الأوروبي منذ التسعينيات بتنظيم اجتماعات دورية معها في إطار مجموعة الاتصالات المعنية بحقوق الإنسان، وظهرت إثر ذلك منتديات جديدة

---

[1] - Robert Christenen, International Nongovernmental Organizations: Globalization, Policy Learning, and the Nation-State, **International Journal of Public Administration,** (April 2006)، P 288.

* لقد ثبت ميدانيا ان المنظمات الدولية غير الحكومية لعبت وتلعب دورا هاما في أداء عملها، والتأثير في النظام الدولي من خلال تدخلاتها على جميع المستويات، وذلك في إطار شرعي دولي يسمح لها بالمشاركة، وكذلك تركز أغلب نشاطاتها على العمل الميداني، فإن أول اسلوب تنتهجه هذه المنظمات في سبيل تحقيق أهدافها هو ايفاد البعثات الميدانية، حيث تعد هذه الاخيرة أسلوبا مميزا لضغط على الحكومات، كلما برزت مؤشرات تدل على وقوع انتهاكات على اقليمها او احتمال ذلك، فتخاطبها مباشرة وتنتقل إلى مكان الاحداث لكشف الحقائق. والواقع أن البعثات الميدانية لا يحكمها نظام قانوني محدد بل تخضع لضوابط تفرضها الشعوب.

[2] - Ibid, P 289.

لتبادل المعلومات وللتشاور مع الفاعلين من الجهات الحكومية والفاعليين غير الحكوميين وشبكات عمل تطوير السياسات تولدت عنها خبرات زاخرة حول جملة من القضايا البارزة.[1]

ثانيا/ أشكال المتابعة/ مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية

1–وضع السياسات وتعديلها: تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية في وضع السياسات وتعديلها بهدف انتاج "مطالب سياسية فعالة" تعد هذه السياسات أهم تكتيك تستخدمه المنظمات غير الحكومية لتحقيق النتائج وبناء الدعم لقضاياها. مثل المشاركة في الأنشطة التجارية للشركات الدولية، أو تلك المنظمات التي تعمل على انشاء مؤسسات دولية جديدة على سبيل المثال المحكمة الجنائية الدولية، كما تعمل بعضها على تغيير سياسات موجودة فعلا مثل تلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على تغيير سياسات البنك الدولي فمن خلال ضغوط مارستها هذه المنظمات، دفعت البنك الدولي عام 1994 إلى اعادة النظر في أهدافه وطرق عمله، حيث أصبح البنك الدولي يضم منظمات دولية غير حكومية مثل *OXFAM الدولي إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة الديون، فحوالي نصف مشروعات الإقراض خاصة للبنك تتضمن بنودا وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، اذ أصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءا أساسيا من عمل البنك الدولي، وفي أحياننا كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته.[2]

كما يتزايد عدد وتأثير المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في جميع الانشطة الدولية يتضح ذلك في الموقف الرسمي المتزايد لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة في الاجتماعات الرسمية ففي سنة 1948 ما يقارب 41 منظمة غير حكومية فوضت رسميا للمشاركة في العمليات الاستشارية، ليرتفع العدد سنة 1993 إلى 978 منظمة، وفي عام 1998 كان هناك أكثر من 1500 منظمة لها وضع استشاري، مع أخذ بعين الاعتبار مميزات والقدرات التي تمتلكها كل منظمة وبالتالي حجم المشاركة على مستوى

---

[1] – مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات، والتحديات**، تر: يوسف حجازي، (ألمانيا: مركز برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009)، ص 10.

* **OXFAM** هي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1942 في مدينة اكسفورد بإنجلترا، وتعتبر أكبر منظمة خيرية عالمية تضم تحت مظلتها 13 منظمة خيرية، تعمل مع قرابة ثلاثة آلاف جمعية محلية في أكثر من 100 دولة حول العالم، وقد بلغت ميزانية أعمالها الخيرية لعام 2007 أكثر من 700 مليون دولار.

[2]– حلمي الشعراوي، حنان رمضان، **دور المجتمع المدني وتنظيماته في التنمية والحكم الموسع حالة الشمال الافريقي**، تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/24.

http.www.humanitarianibh.net/index.htm

المجلس. فقد ساهمت الوضعية الاستشارية التي حظيت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل دورها كقنوات اتصال هامة بين الحكومات ومختلف الفئات التي تمثلها هذه المنظمات أو تنشط من أجلها، كما أصبحت طرف قوي في مختلف المفاوضات التي تجري على المستوى الأنظمة الأممية لاسيما المتعلقة بالبيئة.

2–الرصد والمراقبة: حيث تصنف المنظمات الدولية غير الحكومية المعروفة مثل "**منظمة السلام الأخضر**" و"**منظمة العفو الدولية**" كمجموعة من المنظمات التي ترصد مدى تقدم واستجابة الدول في قضايا مختلفة كحقوق الإنسان والبيئة، و يمكن أن تشكل هذه الأنشطة أساسا لجمع المعلومات والبحث المطلوب لوضع أو تعديل سياسة أو فرض سياسة ما، ووفقا لذلك، من المحتمل أن تسفر عمليات المراقبة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية عن حالات عديدة لتأثير، فيما يعتمد تقييم هذا التأثير على ما اذا كان الرصد والنشاط غاية في حد ذاته حيث لا تقدم المعلومات صراحة، اذ يمكن توظيف المعلومات التي يتم جمعها إما بطريقة ودية لتعاون مع الدول، أو لتلاعب مع الدول وتجاوزها.[1]

3–النفاذ والتنفيذ Enforcement and Implementation: من منظور السياسة العامة العالمية تضمن المنظمات الدولية غير الحكومية أيضا أدوار النفاذ وعمليات التنفيذ فمثلا في مجال القانون البيئي منح للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية السلطة للتنفيذ المباشر في السياسة البيئية، كما تسمح المحاكم الوطنية للمنظمات الدولية غير الحكومية بالتدخل قضائيا في مجالات مثل حماية البيئة. [2]

4–تقديم الخدمات وبناء القدرات: تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية كأدوات لتقديم الخدمات المختلفة والمنتجات بحيث تركز اهدافها على افادة العملاء وارضاء/ جذب المانحين، بينما تعمل منظمات بناء القدرات بالالتزام بتعزيز قدرات العملاء لتنفيذ أهدافهم وتطلعاتهم الخاصة، بدلا من تحقيق الأهداف المحددة من قبل المنظمة الدولية غير الحكومية أو المساهمين فيها.

ثالثا/ منتديات القانون المرن ومخرجاته: يمثل القانون المرن "**Soft Law**" مصدرا جديدا من مصادر القانون الدولي، حيث تعرفه موسوعة القانون الدولي العام بأنه "مجموعة من القواعد الخالية من الالتزام القانوني

(1) - Robert Christenen, Op, Cit, P 291.
(2) - Ibid, P 291.

لكن يتوفر فيها الالتزام السياسي والأخلاقي"[1] لذلك فانعدام الالتزام الرسمي والعمومية والغموض هو الذي أخرجه من دائرة القانون الصارم "**Hard Law**"، وقد استخدمت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية تقنيات القانون المرن مثل تنسيق الحملات في القضايا العالمية، الالتزام بالأفكار على الورق لتعزيز وترويج جدول أعمالها في القانون الدولي، وفي الواقع فإن المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها الحق في ابداء رأيها رسمياً والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات العالمية حيث يمكنهم على سبيل المثال الإفصاح عن وجهات نظرهم في أوراق المواقف التي يتم تداولها عبر قنوات التوزيع التابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك فإن طبيعة القانون المرن تشير إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية لديها القدرة على تشكيل القانون الدولي بما في ذلك القانون الذي يؤثر على المستوى الوطني والسياسات المحلية من خلال التأثير على أجندة البيانات والأعراف التي تصبح ممارسة ثم قانون.

على الرغم من عدم وجود هيئة حكومية دولية ذات سيادة أو دستور يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تركيز جهودها في حد ذاتها عليها، إلا أن هناك مجموعة متنوعة من المنتديات التي تشكل الساحة العضوية التي ينشأ عنها القانون الدولي، وقد وجدت المنظمات الدولية غير الحكومية في مجموعة متنوعة من أماكن المادة 38 التي تضم القانون الدولي، مكانًا لممارسة نفوذها، وحتى وقت قريب، "يمكن العثور على معظم قواعد القانون الدولي في واحد من مكانين: المعاهدات –الاتفاقات المُلزمة والمكتوبة بين الدول، أو القانون العرفي – قواعد غير مدونة، ولكنها مُلزمة أيضا بناء على سلوك طويل الأمد تقبله الدول على أنه إلزامي". بينما تم تدوين جزء كبير من القانون الدولي العرفي في القانون الدولي الملزم، وهو مستوى ثالث من القانون الدولي يُعرف بالقانون المرن (الغير ملزم)، والقانون المرن ليس ملزمًا للدول مثل المعاهدات الصارمة والقانون العرفي الدولي ولكنه مهم بسبب قدرته على أن يصبح قانونًا عرفيًا ملزمًا أو قانونًا دوليًا صارمًا أو ملزم عالميًا.

يتمثل الأثر الرئيسي لمناقشات القانون غير الملزم في أنه بسبب مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل متكرر، وغالبًا ما تتطلب صوتًا في المؤتمرات الدولية، وتعتبر مبادئ القانون المرن "قواعد دولية في

[1] – محمد ثامر السعدون، **الصياغة المرنة في القانون الدولي وأثرها في اتفاقية فينا لقانون عقد المعاهدات لسنة 1969**، الحوار المتمدن، تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/31.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=482635

الوضع الحالي ويمكن تطويرها من خلال التزامها بالورق ... بمرور الوقت، إذا تم اعتمادها من خلال صكوك أخرى ومن خلال الممارسة، يمكن أن تصبح هذه البيانات ملزمة لجميع الأشخاص أو ملزمة عالميًا.

اذن فالحوكمة العالمية أتاحت فرصا أكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية حتى تلعب دورا هاما في السياسات العالمية، وفي مختلف المجالات حيث وفرت لها القدرة على تقديم المساعدات وبعيدا عن الضغوطات أو العوائق الرسمية التي تفرضها الدول، كما سمحت لها بالمشاركة بنية شبكية تنظيمية مع مختلف الفاعلين والمهتمين بالمجالات التنموية أو الحقوقية أو البيئية، كما أتاحت هذه البنى الشبكية مرونة أكبر في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: التقييمات المتباينة لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا محوريا ضمن شبكات الحوكمة العالمية حيث تمثل الإطار المرجعي العالمي في عملها وأهدافها وهذا ما يدعوه أغلب الخبراء بالمجتمع المدني العالمي، فهي تعمل على بناء توافق في الآراء، وتحمل المسؤوليات الجماعية وتمويل مختلف البرامج التي تهدف إلى الصالح العام. ووراء نمو المنظمات الدولية غير الحكومية في الوصول إلى منافذ وساحات صنع القرار السياسي في ظل تطور نظام الحوكمة العالمية باعتباره نسقا يتسم بالتعقيد ويضم مجموعة كبيرة من المنظمات والأنظمة، وعمليات التفاعل. هذا التطور أعطى فرصا متزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية للوصول إلى منافذ صنع القرار السياسي والمشاركة في عمليات وضع الاجندة، وذلك باعتبار أن الوصول إلى صانعي القرار السياسي يمكن أن يقدم للمنظمات الدولية غير الحكومية التأثير والشرعية اللازمة للبقاء، خاصة المنظمات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والبيئة. [1]

وعلى غرار جماعات المصالح والفرص التي حصلت عليها في دول الغرب للوصول إلى مؤسسات صنع القرار السياسي، ازداد التوجه من قبل المؤسسات الدولية نحو إفساح المجال أمام مشاركة المنظمات غير

[1] – كيم ريمان، نظرة **من الأعلى: السياسة الدولية، المعايير، والنمو العالمي للمنظمات غير الحكومية**، تر: سعيد طه، تاريخ تصفح الموقع: 2018/01/22 .

https://tsaidali.wordpress.com/2013/04/21

الحكومية للوصول إلى منافذ القرار السياسي وفتح المجال أمامها للمشاركة في صنع السياسات وعمليات التنفيذ، وكذلك تنسيق الجهود والتعاون معها، ويعود ذلك إلى حالة التعقيد التي اتسم بها النظام الدولي بسبب تكاثر المشكلات العالمية وتعقيدها. كل هذا يعطي ميلادا لآلاف المنظمات غير الحكومية التي تغطي كل التجارب الإنسانية ابتداء من الفقر إلى المرض، ابتداء من الجوع إلى الأوبئة، ابتداء من حقوق المرأة إلى الدفاع عن الأطفال، ابتداء من حظر الألغام الأرضية إلى إنقاذ الحيتان كأطباء بلا حدود، وأوكسفام، والسلام الأخضر هي أمثلة معروفة جيدا.[1]

مع ذلك فإن حدود تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية لا تتم على نفس القدر من الكثافة والفعالية عبر جميع أنحاء العالم، فالمنظمات غير الحكومية التي يعول عليها في تحقيق الوعد بزيادة شرعية الحوكمة العالمية تمثل عددا محدودا جدا من دول العالم حيث يمكن ملاحظة الدول النامية والدول الأقل نموا المعنية أساسا بمختلف المشكلات العالمية المستعصية تعاني من تمثيل متدن جدا مثل الانحياز في التمثيل الجغرافي للمنظمات غير الحكومية خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية والتي تمثل فضاءً لحوكمة النظام التجاري العالمي. هذا فيما يتعلق بالانحياز الجغرافي، أما الانحياز القطاعي فيقصد به أنه إذا كانت الحوكمة العالمية متعددة القضايا والقطاعات فهذا يعني وجود عدة حوكمات عالمية مثل الحوكمة الاقتصادية العالمية، الحوكمة البيئية العالمية، حوكمة الصحة العالمية، [2] هنا يصبح النظام العالمي مجزأً ومتخصص يفتقر دون نظرة عامة واسعة وفعالة، وعلى الرغم من التعاون والتشاور بين مختلف هذه الوكالات الدائم والمستمر إلا أن كلا منها يعمل بطريقة وصورة مستقلة ومختلفة في ميدانه الخاص. [3]

ان ما يميز العالم اليوم هو التعددية في القوى الفاعلة المستقلة العامة والخاصة على المستوى العالمي فكل منها يسعى إلى تحقيق أهدافه وأولوياته، بعملاته والدوائر المناصرة له وبلغته التقنية وثقافته التنظيمية الخاصة، إلا أن هذه الخصائص لم تعد صالحة على الرغم من أن صلاحيته ارتبطت بفترة زمنية معينة كانت فيها العلاقات الدولية تركز على قضايا منفصلة، وبظهور العولمة وتشابك قطاعات ومكونات الحوكمة أي تشابك ما هو سياسي بما هو اقتصادي بما هو بيئي بما هو صحي بما هو مالي، لم يعد من الممكن الادعاء بأن الاشراف

---

[1] – مانويل كاستلز، الحوكمة العالمية والسياسة العالمية، تر: لطفي قواسمي، ورقة بحث غير منشورة

[2] – محمد حمشي، مرجع سابق، ص 202.

[3]– جيمس م بوتون، كولن أ. برادفور جنيور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة، **التمويل والتنمية**، (ديسمبر 2007)، ص 11.

وبالوسائل والآليات الكلاسيكية على العلاقات الدولية أمرا ملائما للقرن الواحد والعشرين، اذ تتطلب مشكلات هذا القرن وتحدياته استيعاب الكثير من التحولات العالمية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة المفاهيم المختلفة المرتبطة بموضوع الدراسة المنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية وتحديد طبيعة العلاقة بينهم، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج فيما يلي:

- تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية من أهم الفواعل الدولية، حيث لم تعد الساحة الدولية حكرا على الدول أو المنظمات الدولية بل أصبحت فضاء تشارك فيه مختلف الفواعل الدولية الأخرى، فالمشاكل والتهديدات العالمية لم تعد بمقدور الدول مجابهتها بشكل منفرد، وانما أصبحت مسؤولية الجميع، فالمنظمات الدولية غير الحكومية اليوم هي عبارة عن فواعل خاصة لكنها تسعى الى تحقيق مصالح عمومية.
- يعتبر مفهوم الحوكمة العالمية مفهوما مثيرا للجدل، إلى حد كبير سواء من حيث تعريفها أو من حيث مدى استصواب أشكالها المختلفة، ومن وجهة نظر واحدة فهي ببساطة طريقة للتعامل مع المشاكل العالمية وإدارة الشؤون الدولية في اطار مؤسسات متعددة الأطراف، فقد حدث تغيير على مستوى الخطوة في تعقيد المشاكل الأكثر وجودية التي تواجهها الدول، إلى الحد الذي أصبحت فيه الحكومات الفردية لديها فرصة ضئيلة لحلها بمفردها وبالتالي فإنها تنسق سياساتها وتتعهد بالتزامات سياسية، وتتفق على أساليب التنفيذ، وتمتد التحديات الآن إلى مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الأمن والاقتصاد وحماية البيئة وحقوق الانسان، الأمر الذي يتطلب التعاون متعدد الأطراف الشامل والتشاركي والجماعي، وخاصة في العقد الماضي حيث أصبح من الواضح أن المخاوف الأمنية مثل انتشار الأسلحة النووية والإرهاب والترابط الاقتصادي والتدهور البيئي والمطالب العالمية بالحرية والعدالة، تشكل كلها تحديات أساسية للنظام العالمي والاستجابة المنطقية هي التعددية المؤسسية على نطاق عالمي.
- أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي المفتاح لعلاج عيوب الحوكمة العالمية التقليدية خاصة في ظل العولمة، التي تعتمد بشكل أساسي على الحكومات والمنظمات الدولية في صنع القرارات وتنفيذ السياسات البيئة والاقتصادية والاجتماعية، هذا النموذج يعاني من عدة مشكلات كالبيروقراطية والتباطؤ في اتخاذ

القرارات مما يجعل الاستجابة للازمات العالمية أقل فعالية، وبمشاركة هذه المنظمات فإنها تلعب دورا حيويا في تحسين الحوكمة العالمية من خلال تقديم الخبرة الفنية، ممارسة الضغوط السياسية، تسهيل الحوار بين مختلف الفاعلين.

الفصل الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية العالمية.

الفصل الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية العالمية

مع تفاقم القضايا البيئية الملحة، فإن الاحتياجات إلى مزيد من التآزر من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، والوكالات غير الحكومية ودون الحكومية في ازدياد مستمر، وغالبًا ما يجعل الدافع المتأصل للمصالح الوطنية والسياسة الواقعية المنظمات الدولية غير فعالة، لذلك تتمتع المنظمات غير الحكومية ببعض المزايا التنافسية مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية الأخرى، نظراً لسماتها المتمثلة في وضع القيم والمبادئ الأخلاقية، وتعبئة الرأي العام، وتقديم الخبرة لاتخاذ القرارات، لا سيما في مجال الحوكمة البيئية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل ابراز هذا الأثر الذي أضحت تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في منظومة الحوكمة البيئية العالمية، فقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الحوكمة البيئية العالمية دراسة في المفاهيم، مع التطرق للمختلف القضايا البيئية التي أضحت تهدد البشرية ومستقبل الأجيال القادمة، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك في الضبط البيئي العالمي، في حين خصصنا المبحث الثالث سبل تعزيز هذا الدور.

المبحث الأول: الحوكمة البيئية العالمية

أصبحت المشكلات البيئية العالمية مؤثرة بعد قرن التغيير الحاسم مثل الثورة الصناعية والتحضر في نهاية القرن الثامن عشر، منذ ذلك الحين أدى التقدم الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى تشكيل مجتمعات صناعية حديثة شهدت زيادة سريعة في أنشطة الانتاج والاستهلاك. والواقع أن الرغبة في هيمنة البشرية على العالم الطبيعي والتغيير الثقافي والفكري تسببا في أن يكون التوازن الطبيعي لصالح البشرية حيث لم تبدأ مناقشة ابعاد التدمير البشري للطبيعة وأهميته بالنسبة للبشرية على الصعيد الدولي إلا بعد الستينيات، ولم يتكون الخطاب السياسي المناسب للتحديات البيئية العالمية وتصور العلاقة بين الانسان والطبيعة إلا بعد مؤتمر ستوكهولم.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البيئية العالمية

من أجل ضبط تصور واضح لمفهوم الحوكمة البيئية العالمية لابد من تعريف مفهومي الحوكمة والبيئة وذلك لارتباطهما الوثيق بمفهوم الحوكمة البيئية العالمية ومساهمتهما في تحديد هذا المفهوم.

أولا/ تعريف الحوكمة: يعتبر موضوع الحوكمة من أهم المواضيع التي ظهرت في الآونة الأخيرة والتي لاقت رواجا واهتماما عالميا كبيرا، غير أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الجهود البحثية خاصة وأنه يتشابك مع مفاهيم أخرى ومواضيع ذات صلة منها العولمة، ورغم الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحة وتداوله ومع ذلك لم يتم تحديد صيغة متفق عليها في اللغة العربية حيث نجد صيغ متعددة منها: الحكم، والحكم الراشد، الرشادة، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة، ومرد ذلك هو حداثة المفهوم نسبيا حيث طرح لأول مرة في نهاية الثمانينيات وفقا لتقارير البنك الدولي لعام 1989 حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في إفريقيا، إلا أن التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم تدم طويلا فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية أواخر الثمانينيات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينيات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية (القطاع الحكومي) عن تحقيق ذلك بفاعلية وكفاية، كما أن فكرة ومنهجية

الحوكمة حظيت باهتمام كبير من قبل الدول سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، إلا أنها أصبحت أكثر إلحاحا على الدول النامية بشكل خاص نتيجة التحديات والتهديدات العالمية والإقليمية.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية أو ما نحو ذلك تجاوز مفهوم الحوكمة الجهاز الحكومي الرسمي ليشمل عمليات صنع القرار والعمليات التي تنفذ بها القرارات، وأصبحت الحوكمة تشير إلى صنع السياسات بطريقة منفتحة ومستنيرة، وإلى إدارة تتمتع بمهنية أكبر تعمل على تعزيز الصالح العام وسيادة القانون، والعمليات الشفافة، ومشاركة مجتمع مدني قوي في الشؤون العامة، كما تشير الحوكمة إلى تحقيق العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وذلك من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات بشكل متساوي، وإعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الحوكمة على أنها:

"نظام من القيم والسياسات والمؤسسات يدير به مجتمع ما شؤونه الاقتصادية والسياسة والاجتماعية من خلال التفاعل داخل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص فيما بينهم".

كما تعرف على أنها " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " ويعبر عن هذا الاتجاه فكر البنك الدولي ومختلف المنظمات الدولية، إذ يعرفها البنك الدولي بأنها: "الهياكل والوظائف والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة"[1]

كما تعرف بأنها: "عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع، وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم"[2]، فالهدف الاستراتيجي للحوكمة يتمثل في تعزيز التفاعل الايجابي والبناء بين مختلف الفواعل في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، فالحكومة تهيأ البيئة السياسية والقانونية المناسبة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص

[1]- البنك الأهلي المصري، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات"، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 56، 2003، ص 4.

[2]- سلوى شعراوي جمعة، ايهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص 52.

العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، في حين يهيأ المجتمع المدني مختلف الجماعات للتفاعل السياسي والاجتماعي، وهكذا يتضح الترابط بين العناصر المختلفة لمنظومة الحوكمة.

ويقصد بالحوكمة أسلوبا جديدا في ادارة شؤون الدولة والمجتمع يقوم على أركان أساسية:

- **سيادة القانون:** هي وسيلة ممارسة السلطة أو السيادة" طبقا لممارسات مجتمع معين على أن يكون هناك هيئة معينة تلزم تنفيذ القوانين التي يتعارف عليها المجتمع، وبصورة أشمل سيادة القانون هو إطار للحكم يعتمد على التطبيق المتسق والمتجانس للقواعد القانونية، فسيادة القانون تعني تنظيم السلوك البشري وتدعيم الحقوق وحل المنازعات ومعالجة المشاكل الاجتماعية.
- **المشاركة:** هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة، والمساهمة في صنع القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياته من خلال إنشاء الجمعيات والأحزاب والتداول السلمي على السلطة.
- **الشفافية Transparency**: وهي نقيض الغموض والسرية في العمل السياسي وتعني توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العامة للصحافة والرأي العام، والمواطنين الراغبين في الاطلاع على أعمال الحكومة.
- **المساءلة Accountability**: هي آلية سياسية مهمة في الحكومات الرشيدة لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم، وفحص وتدقيق قراراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أي نقاط غامضة أو تهم توجه إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، ونطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة.
- **العدالة والمساواة Equality & Equity** : حيث تكون الفرص متوفرة ومتساوية بالنسبة للجميع وذلك بهدف تحسين أوضاعهم.
- **التنافسية:** يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة، حيث ظهر الاهتمام به مع بداية التسعينيات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، والتنافسية تعني دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة وذلك من اجل زيادة الفعالية على اعتبار أن للخواص القدرة على التجديد والابتكار وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة.

- **محاربة الفساد:** ويعني بها سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية.[1]
- **العدالة في التوزيع:** وتكون بين الدولة والقطاع الخاص من منطق أن الثروات العامة ليست حكرا على الدولة أو ملكا خالصا لها الحق في التصرف فيه على النحو الذي تشاء.[2]
- **الاستدامة:** تعبر عن تفاعل ثلاث نظم حيوية: بيئية، اقتصادية، اجتماعية، فالبعد البيئي يؤكد على استخدام أمثل للموارد الطبيعية بمعنى عدم الاساءة للثروات الطبيعية، والبعد الاقتصادي يرمي إلى تحقيق رفاهية اجتماعية بالقضاء على الفقر من خلال خفض عميق ومستمر لاستهلاك الطاقة، وترشيد أنماط الاستهلاك المهددة للتوازن البيئي، وخفض الانفاق العسكري، اما البعد الاجتماعي فيهدف إلى رفع مستويات التعليم، الصحة وترقية الحريات.[3]
- **العالمية:** أي الاتفاق على منظومة قيمية عالمية الأبعاد والمضامين تقوم على مبادئ مشتركة بين جميع الدول مثل الديمقراطية، التنمية...[4]

أنماط الحوكمة: عرفت المجتمعات الإنسانية فيما يخص عمليات تنظيم علاقات القوى العديد من الصيغ والانماط، وكل نمط يتصف بها كل مجتمع يحتضن هذه الانماط، وهذا من أجل التعرف على خصائص كل نمط والشروط الموضوعية لقيام نماذج للحوكمة البيئة تتوافق مع المنظورات المختلفة لمفهوم الحوكمة، وقد ميز "**جون كويمان**" Jan Kooiman في كتابه "**Governing as Governance**" بين ثلاث أنماط من الحوكمة:

- **الحوكمة الذاتية:** وهي قدرة الكيانات المجتمعية على توفير الوسائل الضرورية لتطوير استقلاليتها والحفاظ عليها، وبالتالي اظهار درجة عالية نسبيا من الاستقلالية الاجتماعية والسياسية.

---

[1] – سامح فوزي، "الحوكمة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 10، (اكتوبر 2005)، ص 19.

[2]– زايري بلقاسم، "**الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005)، ص 93.

[3]– سعد طه علام، **التنمية والدولة**، ط2(القاهرة: دار طيبة، 2004)، ص 18.

[4]– زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص93.

- **الحوكمة المشتركة:** تشير هذه الحوكمة إلا أن الأطراف المعنية تتشارك وتتعاون فيما بينها باستخدام أشكال منظمة من التفاعلات دون وجود فاعل أو طرف مركزي يسيطر على عملية الحوكمة
- **الحوكمة الهرمية:** يتم تصوير الحوكمة الهرمية على أنها نمط حكم رأسي (من الاعلى إلى الأسفل)، وهو نوع من التسلسل الهرمي الاجتماعي يكون أكثر نشاطا حيث يعتمد بشكل أقل على الاوامر، وأكثر على اللوائح.

في حين أن هناك من العلماء من يميز بين أنماط ثلاث اساسية للحوكمة تتمثل فيما يلي:

- **أنماط الحوكمة من حيث الفعالية في الاداء:** وهو نمط عقلاني له خاصية قوية لحل المشكلات.
- **أنماط الحوكمة من حيث مركز اتخاذ القرار:** وهي لا تخرج عن ثلاثة أنماط، نمط اوتوقراطي تسلطي يستخدم أساليب الفرض والارغام وهي حوكمة تؤمن بمركزية السلطة واتخاذ القرارات، أما النمط الثاني فيتمثل في الحوكمة التسييبية بموجبها يتم التزويد بكافة المعلومات والمستلزمات التي يتطلبها العمل، أما النمط الثالث فهو النمط الديمقراطي الذي يعتمد على التعاون، وهو من أهم أنماط الحوكمة وذلك لفعاليته وأثره في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وتحديد الأهداف وتنفيذها.
- **نمط الحوكمة الرشيدة:** استخدم نمط الحوكمة الرشيدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أن الحوكمة الرشيدة هي نظام حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم.[1]

فالحوكمة الرشيدة تعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني*.

---

[1] – حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 8.

* يتكون المجتمع المدني، الذي يقع بين الأفراد والدولة من مجموعات منظمة أو غير منظمة، وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، إن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا، تشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية، والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية، والمؤسسات الخيرية، وجمعيات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية والرياضية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع، والمجموعات المعنية بالبيئة، والجمعيات المهنية، والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، ومنابر الإعلام.

ثانيا/ مفهوم البيئة.

1/ التعريف اللغوي للبيئة: مشتقة من الفعل "بوأ" أو "تبوأ" بمعنى نزل أو حل أو أقام ومنها قول الله تعالى: "وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بعْدِ عَادٍ وَبوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بيُوتاً فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلا تعْثوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ "[1] أي أنزلكم في الأرض، وجعل لكم فيها مساكن وأزواجا.[2]

وقوله تعالى: "وَالَّذِينَ تبوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ "[3] أي سكنوا المدينة من قبلكم.

وفي الحديث النبوي الشريف: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[4]، أي ليترل مترلة من النار، وهذا أن التبوء هو الحلول والترول والسكن، ويمكن أن يأخذ منه أن البيئة هي المحل والمترل والسكن، وهي مسكن الإنسان.

فالبيئة في اللغة ذات معاني عدة أهمها: المترل، وبيت النحل في الجبل، ومترل الإبل حين تناخ في الموارد، ومترل القوم في كل موضع، كل هذه المعاني تتفق في شيء واحد وهو: مكان العيش والإقامة.[5]

2/ التعريف الاصطلاحي للبيئة: البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني **Oikos** والذي يعني بيت أو مترل، وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة **Ecology** والبيئة المحيطة أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنساني **Environment**، ذلك أن علم البيئة (الايكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما

---

[1]- سورة الأعراف، الآية 74.

[2]- أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري: جامع البيان عن تفسير آيات القرآن**، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، بدون سنة نشر)، ص 545.

[3]- سورة الحشر، الآية 9.

[4]- ابن منظور، **لسان العرب**، ج1(دون بلد نشر: دار التراب العربي، 1999)، ص 532.

[5]- عبد القادر الشيخلي، **حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام**، ط1(بيروت: منشورات الحبلي الحقوقية، 2009)، ص 27.

يقتصر علم البيئة المحيطة أو علم البيئة الإنسانية **Environment** على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[1]، لذا سنحاول توضيح الفرق بينهما:

فالبيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وهو يشمل ما فيه من تربة- ماء- هواء- مكونات جمادية- مظاهر كونية.[2]

في تعريف آخر البيئة هي مجموعة الظروف والعوامل الفيزيائية والعضوية وغير العضوية، التي تساعد الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، على البقاء ودوام الحياة، فهي الوسط والمكان الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية.[3]

كما عرف مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم سنة **1972** البيئة بأنها "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم".[4]

عناصر البيئة: يمكن تقسيم البيئة وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم إلى ثلاثة عناصر هي:

1- **البيئة الطبيعية:** وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقا هي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات.

2- **البيئة البيولوجية:** وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

---

[1]- عبد الله عبد القادر نصير، "البيئة والتنمية المستدامة"، التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، **مجلة أبحاث ودراسات**، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد 7، (29 جويلية 2002)، تم تصفح الموقع يوم: 2016/11/06.
http://search.softonic.com/ CT3031774/tb_v1?q=

[2]- ابراهيم عصمت مطاوع، **التربية البيئية**، ط1(القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 231.

[3]- أحمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1997)، ص 1.

[4]- عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 27، ص 28.

3- **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

أما تعريف علم البيئة (الايكولوجيا) فإن أول من صاغ هذا المصطلح هو العالم "**هنري ثورو**" H-Othoreaux لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، حتى جاء العالم الألماني المتخصص في علم الأحياء "**أرنست هيكل**" Ernest Haeckel ووضع كلمة ايكولوجي من خلال دمجها من كلمتين يونانيتين وهما **Oikos** أي المترل أو مكان الوجود، و **Loges** أي العلم أو الدراسة بمعنى علم المسكن أو علم شروط الحياة[1]، وفي سنة 1868 عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن والوسط الذي يعيش فيه.

بذلك فالايكولوجيا أو علم البيئة هو العلم الذي ينادي بضرورة الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين الكائنات الحية بما فيها الإنسان والوسط الذي تقطنه ومدى التأثير المتبادل فيما بين الكائنات الحية وذلك الوسط، ولذا فإن علم البيئة (الايكولوجيا) يركز على ضرورة وجود التوازن والتلاؤم ما بين الوسط والكائنات الحية وإذا تواجدت حالة اللاتوازن ظهر الاختلال البيئي المتمثل في كثير من الظواهر مثل التلوث والانقراض والجفاف والتصحر وغيره.[2]

لكن بالتوسع تشير كلمة ايكولوجيا إلى السياسة التي يتبعها الحكام لحماية البيئة ونوعية الحياة من جهة، وإلى الجمعيات التي تشتهر بالإشراف وتنذر بنضوب الموارد الطبيعية بفعل الحضارة الصناعية والتقنية، وتناضل لصالح احترام المحيط الطبيعي[3]، من هنا فإن علم الايكولوجيا علم ذو مجالات واسعة يحتاج فيها إلى الارتكاز

---

[1]- كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2013/12/10.
http://search.softonic.com /CT3031774/tb_v1?q=pdf

[2]- عبد الله عبد القادر نصير، مرجع سابق.

[3]- أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**، ط1(لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004)، ص 65.

على علوم أخرى متنوعة مثل علم المناخ (**Climatology**) وعلم المياه (**Hydrology**)، وعلم المحيطات (**Oceanography**)، والكيمياء والجوجيولوجيا والرياضيات والفيزياء وعلم الوراثة، لتتلاقى اهتمامات هؤلاء الايكولوجيين مع اهتمامات الباحثين المهتمين بالتهديدات البيئية مثل علماء التغذية، وعلماء النفس، والجغرافيون والاقتصاديون والسياسيون وغيرهم حيث تمس الايكولوجيا ميادين واسعة جدا.[1]

عناصر علم البيئة: يمكن تقسيم عناصر علم البيئة إلى:

1- **علم البيئة الذاتي Autecology**: ويهتم بالكائنات الحية التابعة لنوع تقسيمي واحد أو لأنواع قليلة شديدة القرابة ومدى تأثيرها علي البيئة أو تأثرها بها، أي ما تحدثه تلك الكائنات من تأثير في البيئة وكذلك درجة تأثرها هي بضغوط البيئة وبذلك يمكن القول بأنه دراسة المجموع **Population Study**.

2- **علم البيئة الجماعي Synecology :** ويهتم بدراسة المجتمعات التي تضم مختلف صور الحياة الشائعة لكل النباتات والحيوانات وما يرتبط بهما من عناصر بيئة غير حية، وعليه يمكن القول بأنه علم دراسة المجتمعات **Community Study**.[2]

ورغم الاختلاف في تعريف والتقسيمات إلا أن هناك من ينظر إلى المفهومين **Ecology** و**Environment** أي علم البيئة وعلم البيئة الإنساني إلى أنهما مرادفان لكلمة بيئة، ومع ذلك فقد تبين أن البيئة الإنسانية هي جزء من علم البيئة.

أما النظام البيئي **Ecosystem** فهو عبارة عن التوازن بين مكوناته المختلفة لضمان استمراره في أفضل حالاته لتكون مكوناته كل بمقدار لا يؤثر أحدها على الآخر ولا البعض على الكل ولا الكل على البعض الآخر، فمكونات النظام البيئي بما فيها الجزء والكل في حالة تفاعل مستمر أي تأثر وتأثير مستمر ليحافظ النظام البيئي على اتزانه وتوازنه.[3]

---

[1]- عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، ط1(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص84.

[2]- حسام الجبالي، **علم البيئة**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2013.
http://www.alkherat.com/vb/showthread.php ?1289

[3]- عماد محمد ذياب الحفيظ، **البيئة: حمايتها- تلوثها – مخاطرها**، ط1(عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص18.

كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن تفاعل بين عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي وهذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد وكائنات حية وغير حية*، ولذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر يؤدي إلى اختلال النظام البيئي مما يؤدي إلى المشكلات المجتمعية والطبيعية مثل تلوث الأنهار والبحار والمحيطات واختلال طبقة الأوزون.[1]

ثالثا/ تعريف الحوكمة البيئية العالمية Global Environmental Governance

بعد التطرق لمفهوم كل من الحوكمة والبيئة، ننتقل إلى تحديد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية، الذي سوف يوضح العلاقات الموجودة بين مفهومي الحوكمة والبيئة، أي تسليط الضوء على الأبعاد السياسية للضبط البيئي، وما قد ينجر عنها من نماذج مختلفة باختلاف البعد السياسي الذي يتم تبنيه، سوف يتم تقديم التعريفات التالية للحوكمة البيئية، والتي تشترك كلها في تقديم العناصر الأساسية لهذا المفهوم.

يعتبر مصطلح الحوكمة البيئية العالمية من المصطلحات الحديثة الوافدة إلى حقل الدراسات السياسية والتي بدأ استخدامها في نهاية القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع بداية الاهتمام والتعاون الدولي العالمي بالقضايا البيئية من خلال مؤتمر ستوكهولم 1972، الأمر الذي أدى إلى ظهور الموجة الأولى من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسات كل من "**كينان**" Kennan سنة 1970، "**جونسون**" Johnson سنة 1972، "**كالدويل**" Caldwell سنة 1984، واليوم المؤشر الرئيسي لظهور مفهوم الحوكمة البيئية العالمية يرجع إلى بداية النقاش حول مفهوم الأنظمة البيئية العالمية مع "**كراسنر**" Krasner سنة 1983، "**يونغ**" Young خلال 1980، 1986، و1989، ليعرف هذا المفهوم تطورات أخرى خلال فترة التسعينيات وذلك من خلال صيانة وحماية النظم البيئية ومدى فعاليتها ومن بين هؤلاء نجد "**برنار**" Bernauer عام 1995، "**براون وايس**" و"**جاكوبسون**" Brown Weiss

*- **الكائنات الحية** تتكون من: عناصر الإنتاج وهي النبات والأشجار، عناصر الاستهلاك وهي الحيوانات والإنسان، عناصر التحلل وهي البكتيريا والفطريات وبعض الحشرات.

أما **الكائنات غير الحية** فهي الماء والهواء وضوء الشمس والتربة وبعض الأجسام المتحللة في التربة وهي تدخل في عمليات التوازن البيئي.

[1]- خالد مصطفى كامل، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 20.

and Jacobson عام 1998، "**هاس**"، و "**كيوهين ليفي**" Haas Keohane and Levy سنة 1993، 1996، "**ميتشل**" و "**برنار**" Mitchell and Bernauer سنة 1998.[1]

اهتم هذا النوع من الدراسات بالمنظمات البيئية الحكومية من خلال "**بارتليت**" Bartlett، و"**كوريان**" Kurian سنة 1995، وبالمنظمات البيئية غير الدولاتية من خلال "**كونكا**" Conca سنة 1995، "**وبنر**" Wapner سنة 1996، "**روستيالا**" Raustiala سنة 1997، وقد شكلت هذه الدراسات أساسا هاما للمناقشة الحالية بشأن موضوع الحوكمة البيئية العالمية.[2]

أما "**الحوكمة البيئية**" فيمكن تعريفها بأنها: "مجموعة القواعد والممارسات والمؤسسات والسياسات التي تحيط عملية تسيير البيئة في مختلف أشكالها، وتحدد التفاعل بين المجتمع والطبيعة، وهو مفهوم يؤكد على المبادرات التي وضعتها الجهات الفاعلة (من الحكومة إلى المنظمات غير الحكومية) والتي لها تأثير كبير على ادارة العدد المتزايد من المشاكل البيئية على الصعيد العالمي والوطني والاقليمي والمحلي، من تغير المناخ إلى استنفاذ طبقة الاوزون، علاوة على ذلك تركز الحوكمة البيئية على مسائل مثل التصميم والتنفيذ والأداء، وتتعامل مع اذا كانت عملية الحوكمة عادلة وشرعية ونتائجها منصفة ومستدامة بيئيا،[3] وتعرف أيضا بأنها مجموعة من العمليات والمؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والتي تتضمن مواصفات وقيم وسلوكيات وطرق تنظيمية تتمحور حولها مصالح المواطنين والمنظمات والحركات الاجتماعية وجماعات المصالح المختلفة للتعبير عن مصالحهم والدفاع عن خلافاتهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها"[4] فهي تعمل في كل المستويات بدء من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي.

---

(1)- Frank Biermann, "Global Environmental Governance: Conceptualization and Examples" Global Governance Working Paper, No 12, (November2004), p 105.

(2)- Ibid, p 110.

(3) -Korkmaz Yildirim, Yunus Emre Ayna, **The Role of Non-Governmental Organizations in Environmental Governance in Turkey**, Visited in March 20 th 2014.
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/617166

(4)- ديهية حمرون، **الاعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، شعبة القانون، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية–، 2016/2015، ص 19.

كما يعرف "**الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة**" (IUCN) الحوكمة البيئية بأنها: "التفاعلات متعددة المستويات (المحلي، الوطني، الدولي/العالمي) على سبيل المثال لا الحصر، ثلاث جهات فاعلة رئيسية أي الدولة والسوق والمجتمع المدني، والتي تتفاعل مع بعضها البعض بطرق رسمية وغير رسمية، في صياغة وتنفيذ السياسات استجابة للمتطلبات والمدخلات المتعلقة بالبيئة، ملزمة بالقواعد والاجراءات والعمليات والسلوك المقبول على نطاق واسع، امتلاك خصائص الحكم الرشيد لغرض تحقيق التنمية المستدامة بيئيا.[1]

من هنا تشير "**الحوكمة البيئية العالمية**" إلى تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسير الشؤون البيئية على مستوى عالمي وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة.[2]

كما تشير الحوكمة البيئية العالمية إلى مجموع المنظمات، وأدوات السياسة العامة، وآليات التمويل، والقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات حماية البيئة العالمية.[3]

وتوصف بأنها مجموعة الممارسات الانسانية، المتعلقة بكيفية إنفاذ سلطة الأفراد على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، بمعنى آخر هي بحث مسألة من وكيف تتخذ القرارات وتدار القضايا البيئية على المستوى العالمي.

إن الحوكمة البيئية العالمية هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف، التي تحدد الممارسات، تعين الأدوار توجه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول[4]، وتعرف حوكمة نظام الارض على أنها مجموعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والعمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الافعال والنتائج البيئية، وتعرف على أنها نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية، أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الانساني (من المحلي إلى العالمي)، تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل والتكيف مع

---

[1]- **الحوكمة البيئية**، تم تصفح الموقع يوم: 2021/08/15
https://www.hisour.com/ar/environmental-governance-39304/

[2]-Peter Dauvergne, **Handbook of global Environmental Politics,** (UK, Edward Elgar Publishing Limited. 2005), P 9.

[3]- Adil Najam, Mihaela Papa, **Global Environmental Governance: A Reform Agenda**, (Canada: International Institute for Sustainable Development, 2006), P 3.

[4] – مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، (2014)، ص 209.

التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص، تحول نظام الأرض في اطار السياق المعياري للتنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين الذي يسعى إلى ادارة الموارد البيئية بطريقة تسمح بحماية حظوظ الأجيال القادمة في استغلالها.[1]

إن مفهوم العالمية في سياق الحوكمة لا يشير إلى المجالات ما بين الحكومية والدولية، فبينما المجال الحكومي يعالج القضايا الرسمية بين الحكومات والمجال الدولي الذي –اضافة إلى اهتمامه بالعلاقات ما بين الحكومية– يؤكد أيضا على الاتصالات المشتركة بين مواطني هذه الحكومات، أما تعبير العالمية يميل إلى معنى أوسع بعيد يجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية لمجموعة كبيرة من المؤسسات تتضمن الحكومات، المشاريع التجارية، الشركات، والوكالات الخاصة، الهيئات غير الحكومية، الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث، التي تنظم جهودها في اطار ترتيبات بيئية اقليمية ودولية عالمية من أجل وضع الاجراءات، التدابير، القوانين، الاتفاقيات، المعاهدات، والسياسات اللازمة لإدارة التحديات البيئية عابرة الحدود.

وعموما تقوم الحوكمة البيئية العالمية على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل فيما يلي:

- تضمين البيئة في جميع مستويات صنع القرار والعمل المحلية الوطنية والعالمية.
- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه.
- وجود روابط قوية –وإن اختلفت مستوياتها– بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات متعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى
- اعتبار المدن والتجمعات الانسانية باختلاف أشكال وصور الحياة الاقتصادية، والسياسة والاجتماعية فيها كمجموعات فرعية من البيئة.
- التركيز على محاولة ربط الناس فكريا بالنظم الايكولوجية التي يعيشون فيها.
- تعزيز المبادرات الهادفة إلى الانتقال من أنظمة التصنيع والزراعة المضرة بالبيئة إلى أساليب صديقة للبيئة بتفعيل آليات كإشاعة مبدأ اعادة التدوير وأنماط الزراعة المعمرة
- ترجمة السياسات البيئية في قواعد قانونية وتكليف المؤسسات لتنفيذها على أرض الواقع؛

[1]– المرجع نفسه، ص 209.

- تعزيز الانتقال من الأنظمة ذات الحلقة المفتوحة/المهد إلى اللحد (مثل التخلص من القمامة دون اعادة التدوير)، إلى الأنظمة ذات الحلقة المغلقة/ المهد على المهد (مثل الاستزراع المستدام واستراتيجية التخلص من النفايات)

المطلب الثاني: قضايا الحوكمة البيئية العالمية (القضايا البيئية التي تستوجب ادارة تشاركية)

يعكس ظهور القضايا البيئية في السياسة العالمية الوعي المتزايد بالضغوط التراكمية التي تضعها الأنشطة البشرية على موارد الأرض ونظم دعم الحياة، فحتى أواخر الثمانينيات كانت معظم الحكومات تعتبر المشكلات البيئية العالمية قضايا ثانوية هامشية بالنسبة لمصالحها الوطنية الأساسية، والسياسة الدولية بشكل عام، ومنفصلة بحد ذاتها مثل الهواء والغابات والبحار والجو، ثم أدى ظهور الحركات البيئية في البلدان الصناعية، وظهور التهديدات البيئية العالمية التي تؤثر على رفاهية البشرية جمعاء مثل استنفاذ طبقة الأوزون وتغير المناخ والانخفاضات الخطيرة في مصائد الأسماك في العالم إلى رفع القضايا البيئية العالمية إلى مرتبة أعلى في السياسة العالمية، واليوم تفهم القضايا البيئية على أنها ذات أهمية عالمية ليس فقط في حد ذاتها، ولكن لأنها تؤثر على جوانب اخرى في السياسة العالمية بما في ذلك التنمية الاقتصادية والتجارة والصحة البشرية والعمل الانساني وحتى الأمن.[1]

تطور القلق العالمي بشأن البيئة استجابة للفهم العلمي الموسع لتأثير البشرية المتزايد على المحيط الحيوي كالغلاف الجوي، والمحيطات والغابات والمياه العذبة وغطاء التربة، والعديد من الأنواع الحيوانية والنباتية، والعديد من المنتجات الثانوية للنمو الاقتصادي مثل حرق الوقود الاحفوري وتلوث الهواء والماء والنفايات الخطرة والمواد الكيميائية السامة والبلاستيك، فزيادة استخدام الموارد الطبيعة تضع ضغوطا تراكمية على البيئة المادية التي تهدد صحة الانسان والرفاهية الاقتصادية. وقد حدد "**James Gustave Speth**" القضايا البيئية العشرة الأكثر إلحاحا في وقتنا الحاضر:[2]

- الأضرار في المحاصيل ورعاية الأرض بسبب التصحر، التعرية وتحويل الأرض إلى استعمالات غير زراعية.

---

[1] - Pamela S.Chasek, David L.Downie, **Global Environmental Politics**, (London: Routledge, 2021), P 2.

[2] – صالح زياني، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا ومشكلات**، مرجع سابق، ص 92.

- نضوب الغابات الاستوائية في معظم دول العالم، مما ادى إلى أضرار في الموارد الغابية، أضرار جدية في الأحواض المائية (التعرية، الفيضانات)
- انقراض جامعي للأنواع، خصوصا الأضرار العالمية لبيئة الحياة البرية، والأضرار المرتبطة للموارد الوراثية.
- النمو السريع لسكان
- سوء إدارة ونقص مصادر المياه العذبة.
- ثلوث البيئة البحرية.
- تهديدات الصحة الانسانية بسبب سوء استخدام مبيدات الحشرات.
- تغيير المناخ بسبب الزيادة في الغازات في الجو.
- الأمطار الحمضية وتأثيرات المجموعات المعقدة للمبيدات الجوية على الغابات والمحاصيل.

زاد ظهور أهمية القضايا البيئية على المستوى الدولي في العقدين الأخيرين، وهذا نتيجة لتسارع نسب الانهيار البيئي، وتحسين المعرفة العلمية وزيادة الوعي الشعبي بالتحديات البيئية البالغة الخطورة التي تواجه الانسانية، لذلك يضع الدكتور "**عامر مصباح**" ثلاثة معاني التي تصبح فيها البيئة قضية عالمية:[1]

- **المعنى الاول**: أن الانسانية تواجه اليوم صفا من المشاكل البيئية التي هي عالمية في المعنى القوي وتؤثر على كل واحد، ويمكن أن تدار بفعالية فقط على قاعدة التعاون بين الكل، أو على الأقل بواسطة تعاون معظم دول العالم، عن طريق مراقبة تغير المناخ وازالة الغابات، فقدان التنوع البيولوجي، صيد الأسماك الجائر، وتلوث الهواء.
- **المعنى الثاني**: هو أن مقياس العديد من المشاكل الاقليمية أو المحلية البيئية في أصلها هو عالمي، مثل اتساع التآكل الحضري وازالة الغابات والتصحر وجفاف البحيرات وتعرية الغطاء النباتي وندرة المياه، وتدهور نوعية المياه وقود الحطب، السدود الضخمة ومحطات اعادة توطين، والخصخصة، وإعادة توطين الناس ولاسيما السكان الأصليون، ومشاريع استصلاح الأراضي الضخمة، ومشاريع التعدين المدمرة. والآن البيئة

[1] – عامر مصباح، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 142.

على النطاق العالمي الواسع هي مهددة بواسطة الصناعة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الضعيفة والفقيرة، وبواسطة التوترات داخل وبين الدول والتراعات، وبواسطة تدفق اللاجئين.[1]

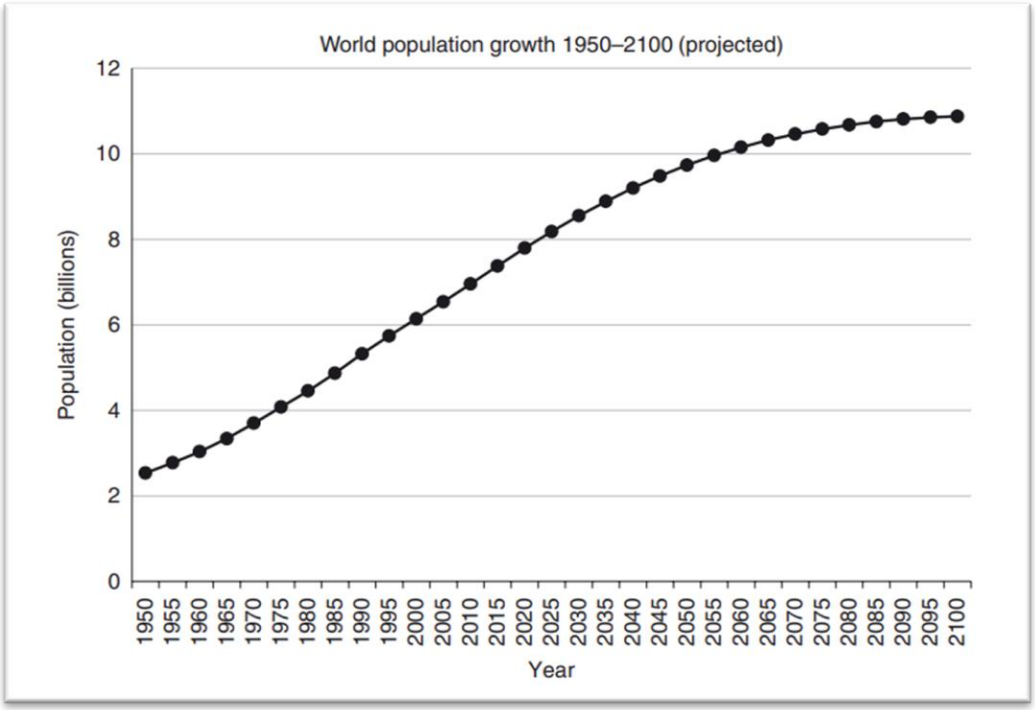
- وهذا يؤدي إلى **المعنى الثالث:** والمتعلق بمظهر العولمة حيث تسارعت بصورة مطردة لكنها لم تكن متوازنة ومنصفة، وقد تميزت باتساع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة في العالم، هذه الصورة ارتبطت ارتباطا وثيقا بين ظهور المشاكل البيئية والعمل على عولمة الاقتصاد العالمي بشكل فعال. فمن جهة هناك صف من المشاكل البيئية المسببة بواسطة تأثير الدول الصناعية، هذا التأثير قد يبنى على مستويات عليا من استهلاك الطاقة غير المتجددة ونضوب الموارد الطبيعية وتدمير الوقاء البيئي بواسطة هذه الاقتصادات، بينما رزخ العالم النامي تحت وطأة الفقر وسوء التغذية والمرض والمديونية الخارجية والانحطاط البيئي، لهذا السبب اشار "**فوستر**" Foster إلى المشكلات البيئية وتنوعها المتزايد على أنها "**أزمة عالمية**" في دراسته، وفي دراسة اخرى أجراها "**Ulric Beck**" يفضل استخدام مفهوم "**مجتمع المخاطرة**" **Risk Society** لانتقاد سوء الفهم بين المجتمعات الصناعية والطبيعة.

إن التهديدات البيئية العالمية لها تكاليف اجتماعية واقتصادية وبشرية خطيرة، وإن الاجراءات الانفرادية التي تتخذها فرادى البلدان لا يمكن أن تحل دون تكاثف الجهود العالمية لوقف التدهور البيئي، ومن العوامل الرئيسية للتدهور البيئي النمو السكاني، استهلاك الموارد، انتاج النفايات

أولا/النمو السكاني واستهلاك الموارد: يؤثر النمو السكاني على البيئة من خلال زيادة الطلب على الموارد (بما في ذلك الطاقة والمياه والغذاء والأخشاب) وانتاج النفايات وانبعاث التلوث، وبالنظر إلى الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة منذ الثورة الصناعية فإن النمو السريع للسكان على مدى السنوات 100 الماضية قد أثر تأثيرا كبيرا على البيئة، وسيستمر في ذلك طوال هذا القرن، واليوم يبلغ سكان العالم أكثر من 7.8 مليار، استغرق الأمر خمسين عاماً حيث ازداد عدد سكان العالم 1.6 مليار في عام 1900 إلى 2.5 مليار في عام 1950، ثم استغرق الأمر سبعة وثلاثين عاماً فقط ليتضاعف العدد ليصل إلى 5 مليارات في عام 1987، ليتجاوز 6 مليارات بعد اثني عشر عاماً فقط، ووصلت إلى سبع مليارات في أواخر 2011، وهي في طريقها لتصل إلى 8.5 مليار بحلول 2030، 9.7 مليار بحلول عام 2050، وحوالي 11 مليار في عام 2100، حيث

[1] – عامر مصباح، المرجع نفسه، ص 143.

ينمو عدد سكان العالم حاليا بمعدل أقل بقليل من 1.1 بالمئة سنويا، على الرغم من أنه أقل بكثير من ذروة معدل النمو البالغ 2.1 بالمئة من عام 1965 إلى عام 1970، إلا أن هذا يعني اضافة أكثر من 80 مليون شخص كل عام.



تمثيل بياني رقم 03: النمو السكاني في العالم 1950–2100 (النمو المتوقع)

المصدر United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division 2019, World Population Prospects 2019.

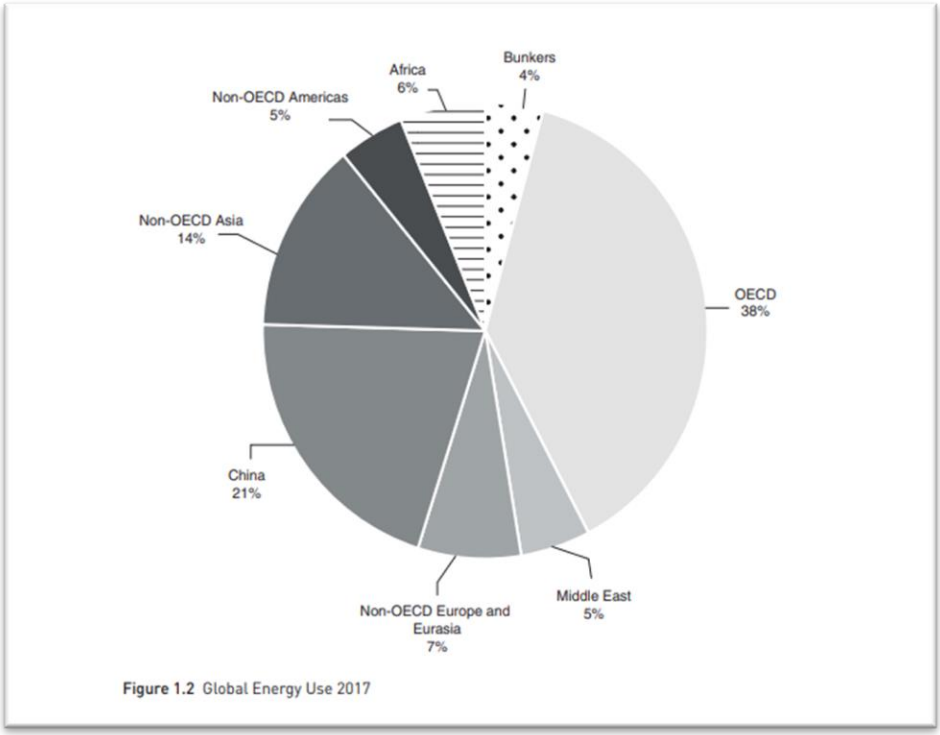
من الناحية التاريخية، كان نمو السكان مصحوبا بزيادات كبيرة في استهلاك الموارد الطبيعية (المياه العذبة، والغابات، والتربة، والأرصدة السمكية، والوقود الاحفوري)، وبالتالي فإن نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية آخذ في الارتفاع بوتيرة أسرع بكثير من النمو السكاني، هذه الزيادة ايجابية من حيث أنها تعكس تحسين مستويات المعيشة لبلايين الأشخاص، لكن في نفس الوقت تجاوز الاستهلاك البشري الاجمالي للموارد الطبيعية إلى حد كبير. هذه الزيادات في عدد السكان تحدث مجملها في البلدان النامية حيث يزداد نصيب الفرد من الاستهلاك بسرعة أكبر، وتقدر الأمم المتحدة أن افريقيا ستضيف أكثر من 1 مليار شخص بحلول عام

2050 أي حوالي 50 بالمئة من الزيادة السكانية العالمية، أما شرق ووسط وجنوب آسيا التي تضم الصين والهند وغيرها من الاقتصادات الناشئة ما يقرب 600 مليون شخص، ومن المتوقع أن تنمو الطبقة الوسطى العالمية من 1.8 مليار في عام 2009، إلى ما يقرب 4.9 مليار بحلول عام 2030.[1]

مع ازدياد عدد البلدان النامية التي تتبع أنماط حياة متطورة كأمريكا الشمالية واليابان وأوروبا، من المرجح أن يؤدي المستقبل إلى ارتفاع معدلات استهلاك الفرد ما لم يتم استهلاك الموارد بشكل أكثر كفاءة، وإعادة تدويرها بشكل أكثر فعالية، حيث يستغرق الكوكب ما يقرب 5 سنوات لتجديد الموارد المتجددة المستخدمة واستيعاب النفايات المنتجة.

اليوم تضم البلدان الصناعية أو المتقدمة في العالم أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) حوالي 15% فقط من سكان العالم لكنها تستخدم حوالي 38% من طاقة العالم، بينما تمثل الولايات المتحدة الامريكية التي تضم أقل من 5% من سكان العالم حوالي 17% من استهلاك الطاقة في العالم، ينتج حوالي 80% منها عن طريق الوقود الاحفوري (الفحم والنفط والغاز)، في حين أن افريقيا تمثل حوالي 16% من سكان العالم لكن 7% فقط من الاستخدام العالمي للطاقة، ومع ذلك فإن استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان النامية تتزايد بسرعة مدفوعة بالتوسع الصناعي وتحسين البنى التحتية والنمو السكاني والتحضر وارتفاع الدخل، ففي عام 1980 شكلت الصين والهند معا أقل من 8% من اجمالي استهلاك الطاقة في العالم، وبحلول 2018 نمت حصتهم إلى 29%.[2]

(1) - Pamela S.Chasek, David L.Downie, Op, Cit, P 3.
(2)- Ibid, P 5.



تمثيل بياني رقم 04: استخدام الطاقة العالمي 2017

المصدر: International Energy Agency, Key World Energy Statistics, (Paris: International Energy Agency, 2019)

بذلك يعتبر النمو السكاني مصدرا لعدد متزايد من الديناميكيات والتعقيدات التي تعرفها السياسة العالمية، ومما لا شك فيه أن الزيادة السكانية ستؤدي إلى اختلال التوازن بين معدلات الزيادة ومعدلات النمو الاقتصادي، كما ستؤدي إلى عدم كفاية الغذاء والطاقة وزيادة التلوث البيئي وازدحام المدن وتدمير الغابات وفقدان التنوع الحيوي والاضطرار للهجرة الداخلية والخارجية وما يرتبط بها من صراعات. [1]

ثانيا/الموارد الطبيعية والتلوث: يقصد بالموارد الطبيعية كل معطيات البيئية من مواد يستهلكها الانسان مباشرة كما هي، أو يستخدمها كمدخلات في العملية الانتاجية ليستهلكها فيما بعد كسلع وخدمات. وتنقسم هذه الموارد إل موارد متجددة (مثل الكائنات الحية والنباتات، وكائنات غير حية مثل التربة والماء والهواء)، وموارد غير متجددة، ذلك أنها تكونت نتيجة لعمليات جيولوجية عبر فترات طويلة من الزمن تمتد عبر ملايين السنين

[1] – ايمان محمد غيث، منى حسن دهبية، **الانسان والبيئة، صراع أم توافق**، ط1(عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2008)، ص 123.

(مثل البترول، الغاز، الفحم، وغيرها من الموارد).[1] ويعد استنزافها من أبرز مضاعفات الزيادة السكانية، ونقصد هنا باستنزاف الموارد الطبيعية استهلاكها بمعدلات تفوق معدلات تجددها أو ايجاد بدائل لها.

وربما يكون أكبر تأثير تراكمي للبشر على المحيط الحيوي هو بصمتهم الكربونية* والتي نمت أكثر من احدى عشر ضعفا منذ عام 1961، وتمتلك الصين اليوم أكبر بصمة كربونية وطنية حيث تصدر أكثر من 27 بصمة كربونية بالمئة من انبعاثات الكربون العالمية، تليها الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 15% في 2017 ما يساوي أربعة أضعاف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قارة افريقيا بأكملها، ثم الهند والاتحاد الأوروبي بحصص 3.4 و3.3 % على التوالي تليها إندونيسيا وروسيا والبرازيل واليابان بحصص أقل من اثنين في المئة لكل منهم، وأخيراً إيران والسعودية بأقل من واحد في المئة.[2]

مع ذلك يجري التحول في أجزاء كثيرة من العالم في قطاع الطاقة، ففي العام 2014 أصبحت الطاقة المتجددة ثاني أكبر مصدر للكهرباء بعد الفحم، وفي أفريل 2019 وفرت مصادر الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية وطاقة الحرارة الأرضية) المزيد من الكهرباء في الولايات المتحدة الامريكية مقارنة بالفحم، وأصبحت معظم محطات الطاقة الحالية التي تعمل بالفحم في الولايات المتحدة الأمريكية الآن أكبر تكلفة من انتاج الطاقة المتجددة. ووفقا لتوقعات "**الوكالة الدولية الطاقة** " من المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة بنسبة 1% سنويا حتى عام 2040، أي حوالي نصف متوسط المعدل السنوي منذ عام 1990 بسبب زيادة كفاءتها في الاستخدامات النهائية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، ومن المتوقع أن تزداد انبعاثات

---

[1] – وصاف سعيدي، خولة مرداسي، "النمو السكاني وعلاقته بالبيئة– مع الاشارة لحالة الجزائر–"، مجلة البحوث والدراسات، العدد9، (يناير 2010)، ص 80.

* **البصمة الكربونية** هي مقياس لتأثير انشطتنا على تغير المناخ، حيث تتسبب الانشطة اليومية للإنسان في انبعاث غازات الدفيئة greenhouse gases كحرق البترين أثناء القيادة، أو حرق النفط أو غاز التدفئة المترلية، أو استخدام الكهرباء المولدة من الفحم والغاز الطبيعي والنفط، وتعتبر هذه البصمة الاساسية من مجموع الانبعاثات المباشرة لثاني اكسيد الكربون من حرق الوقود الاحفوري لاستهلاك الطاقة ونقلها، وتتمتع السيارات الاكثر كفاءة في استهلاك الطاقة ببصمة اولية أصغر، وكذلك المصابيح والاجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة.

أما البصمة الثانوية فهي مجموع الانبعاثات غير المباشرة لغازات الدفيئة خلال دورة حياة المنتجات التي يستخدمها الفرد أو المنظمة، فمثلا تساهم غازات الدفيئة المنبعثة أثناء انتاج قارورات البلاستيك الخاصة بالمياه، وكذلك الطاقة المستخدمة لنقل المياه تساهم في الحصول على بصمة كربونية ثانوية أكبر بكثير من شرب مياه الصنبور.

[2]– انجي مجدي، **تحديات العدالة المناخية أمام "الكوب 27»**، تاريخ تصفح الموقع: 2022/10/22.

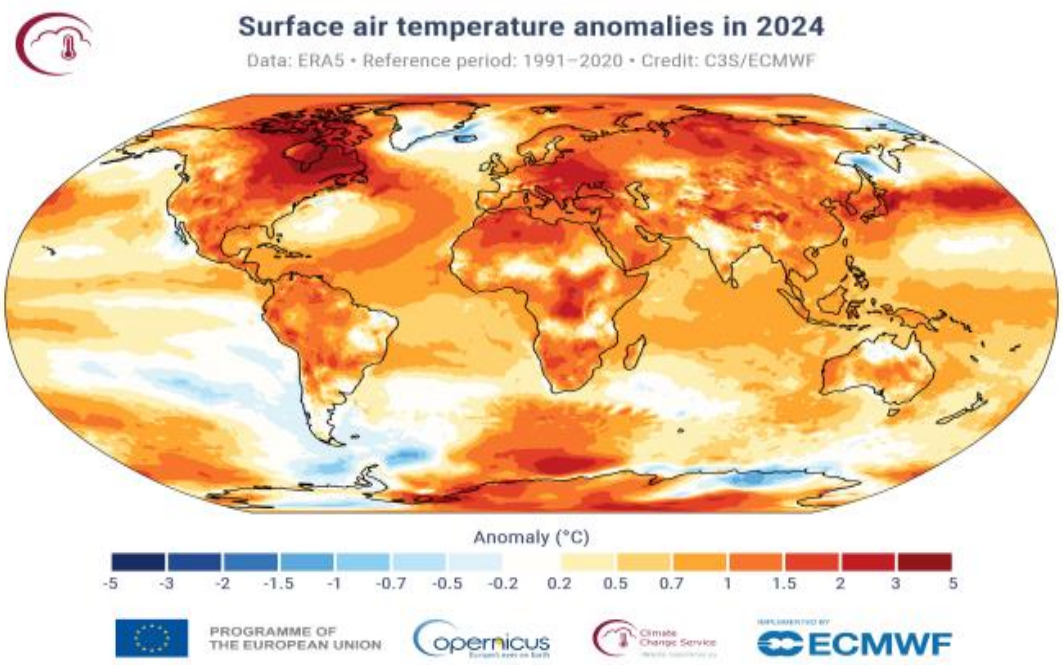
https://www.independentarabia.com/node/377116/27–كوب–أمام–المناخية–العدالة–تحديات/تقارير/سياسة

ثاني اكسيد الكربون الناتجة عن توليد الطاقة بمعدل خمس المعدل الذي سيزداد به انتاج الطاقة من الآن وحتى عام 2040[1]، على الرغم من هذا التقدم إلا أن الجهود الحالية ليست كافية لنقل العالم إلى مسار يتوافق مع الهدف العالمي المتمثل في الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5-2 درجة مئوية، فقد كان عام 2019 أكثر الاعوام دفئا حسب سجلات المراقبة بعد 2016، ويعتبر العقد من 2010 إلى غاية 2019 الاكثر دفئا على الاطلاق، واذا استمرت هذه المعدلات الحالية فسترتفع درجات الحرارة العالمية بنحو 3 درجات مئوية (5.4 فهرنهايت) بحلول نهاية القرن.

في حين أقر "**مرصد كوبرنيكوس الأوروبي**" في تقريره لأبرز احداث المناخ العالمي أن سنة 2024 هي السنة الأكثر سخونة على الأرجح على مر التاريخ حيث شهد صيفها أعلى متوسط لدرجات الحرارة العالمي تم قياسه على الاطلاق مرجحا أن تكون أكثر الأعوام سخونة في التاريخ بعد عام 2023،[2] وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة "**أنطونيو غوتيريش**" عن أسفه عندما قال بصريح العبارة "أن الانهيار المناخي قد بدأ"

(1) - Pamela S.Chasek, David L.Downie, Op, Cit, P6.

(2)- **Copernicus Global Climate Report 2024 confirms last year as the warmest on record,** first ever above 1.5°C annual average temperature, Visited in: January, 02, 2025. https://www.copernicus.eu/en/news/news/copernicus-global-climate-report-2024-confirms-last-year-warmest-record-first-ever-above



الشكل رقم 03: شذوذ في درجات حرارة الهواء السطحي في عام 2024.*

المصدر: خدمة كوبرنيكوس لتغير المناخ/ECMWF.

أدى الجمع بين زيادة الاستهلاك وزيادة عدد السكان وتغير المناخ والممارسات والسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية إلى استغلال العديد من الموارد الطبيعية الحيوية بمعدلات غير مسبوقة وغير قابلة للاستقرار فمثلا تتعرض موارد المياه العذبة في العالم لضغوط شديدة، فزيادة استهلاك المياه وزيادة عدد السكان وتغير المناخ يعني أن 80% من سكان العالم يعيشون في بلدان مصنفة على أنها ذات مستويات عالية من التهديد للأمن المائي على مدار شهر واحد على الأقل في العام، ويعاني أكثر من 4 مليارات شخص من ندرة المياه لمدة أربعة إلى ستة أشهر على الأقل من العام، ويواجه 1.8 إلى 2.9 مليار شخص ندرة شديدة في المياه على مدار السنة، وفي دراسة حديثة أجراها "**معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا**" (Massachusetts Institute

* يشير اصطلاح "**شذوذ درجة الحرارة**" إلى الفرق بين درجة الحرارة المرصودة في مكان ووقت معينين ودرجة الحرارة المرجعية أو الأساسية، والتي يتم حساب متوسطها عادة على مدى فترة طويلة. تُستخدم شذوذات درجة الحرارة للكشف عن التغيرات في درجة الحرارة وتتبعها بمرور الوقت، وخاصة في سياق تغير المناخ.
https://www.aljazeera.net/science/2024/9/20/%D8%A3%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3-2024-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AF.

of Technology) إلى أن زيادة الطلب وتأثيرات تغير المناخ ستؤدي إلى مخاطر عالمية لنقص حاد في المياه العذبة بحلول عام 2050، في جزء كبير من آسيا خاصة الصين والهند، وتواجه ثلاثة وثلاثون مدينة من المدن الكبرى في العالم، كل منها يزيد عدد سكانها عن 3 ملايين نسمة بالفعل ضغطا مائيا شديدا للغاية، وقد واجهت العديد منها مؤخرا نقصا حادا وخطيرا في المياه مثل ساو باولو في البرازيل وكيب تاون في جنوب افريقيا والعديد من المدن في الهند.[1]

كما أن تقارب نمو السكان والطلب المتزايد على الأخشاب وخشب الوقود، وتحول الغابات إلى الزراعة قد زاد من الضغط على غابات العالم خاصة في البلدان النامية، ففي عام 1990 كان العالم يحتوي على 4.13 مليار هكتار من المساحة الحرجية (1 هكتار يساوي 2.47 فدان) منذ ذلك الحين فقد حوالي 420 مليون هكتار من خلال ازالة الغابات، مع فقدان حوالي 12 مليون هكتار كل عام ما بين 2010-2015، وفقدان حوالي 10 ملايين هكتار في 2015-2020، وحوالي 6.6 مليون هكتار من الغابات سنويا، ولكن تسارع ذلك إلى 10-12 مليون هكتار (29.6 مليون فدان)، منذ ذلك الحين أظهرت صور الاقمار الصناعية أن تدمير الغابات المطيرة في البرازيل تسارع إلى ما يعادل ملعب ونصف ملعب كرة القدم كل دقيقة في عام 2019 نتيجة لسياسات التي شنها الرئيس "**جاير بولسونارو**" Jair Bolsonaro.

تساهم ازالة الغابات في انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي، كانقراض الأنواع، وفقدان التنوع الجيني داخل الأنواع، وقد بدأ العلماء في التحذير في الثمانينيات من أن تدمير الغابات الاستوائية التي تحتوي على ما يقدر بنحو 50 إلى 90% من جميع الأنواع، يمكن أن يؤدي إلى فقدان ربع إلى نصف أنواع العالم في غضون بضعة عقود، ولا يقتصر التنوع البيولوجي على الغابات الاستوائية، ومع ذلك فإن البشر يغيرون بشكل كبير على جميع النظم البيئية للأرض تقريبا، فعلى الرغم من العدد المتزايد للمحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والمناطق المحمية الأخرى، وقد تم اضافة أكثر من 6.1 مليون كيلومتر مربع بين عامي 2010 و2014 (ما يقارب حجم استراليا)، خلص تقرير حديث للأمم المتحدة إلى أن 35% من أغنى مناطق العالم لا تزال غير محمية تماما.

(1) - Ibid, P 7.

وفي عام 2019 أصدر "**المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية**" (IPBES) الدراسة الأكثر شمولا حتى الآن حول التنوع البيولوجي وخدمات النظام الايكولوجي التي يوفرها استنادا إلى مراجعة أكثر من 15000 منشور علمي وتقرير حكومي خلص التقرير إلى أن 20% من الأنواع المحلية في معظم الموائل البرية* الرئيسية قد فقدت بالفعل، وأن ما يقرب مليون نوع من الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، فمثلا انخفض عدد الطيور التي تعيش في الولايات المتحدة الامريكية وكندا بنسبة 29% منذ عام 1979 بانخفاض قدره 2.9 مليار طائر.[1]

وخلصت دراسة أجريت عام 2020 إلى أن الاضطرابات الشديدة في التنوع البيولوجي من تغير المناخ يمكن ان تحدث في أقرب وقت بحلول عام 2030، وكان تقرير الأمم المتحدة أكثر وضوحا حيث ذكر أن "التنوع البيولوجي آخذ في الانخفاض بمعدل غير مسبوق، والضغوط الدافعة لهذا التراجع آخذة في الازدياد" ونتيجة لذلك "تقف الانسانية عند مفترق الطرق فيما يتعلق بالإرث الذي تتركه للأجيال القامة"

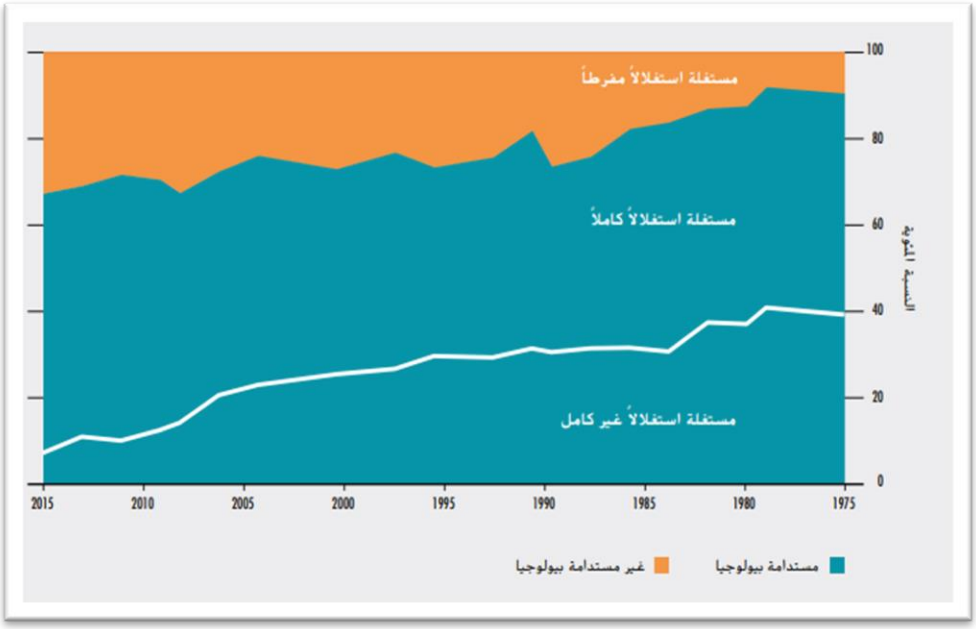
بينما تعاني العديد من مصائد الأسماك الرئيسية في العالم لصيد الجائر أو على وشك الانهيار، حيث نبه علماء الأحياء المائية إلى خطر انهيار كافة مصائد الأسماك في العالم بحلول عام 2048 جراء عمليات الصيد الجائر خاصة لحساب الدول الغنية، كما حذرت "**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**" **FAO** من تلاشي التنوع البحري بوتيرة غير مسبوقة، وأن نحو 90% من الأرصدة السمكية البحرية يتم صيدها بالفعل بمعدلاتها المستدامة القصوى أو ربما يتجاوز المعدلات المستدامة، مع اعتبار حوالي 33% من حالات الاستغلال المفرط (أو الصيد حاليا بمستويات غير مستدامة بيولوجيا)[2]، وحوالي 60% يتم صيدها بأقصى معدلات مستدامة

* الموائل البرية (الموئل أو الموطن) وهو المكان الطبيعي الذي تعيش فيه النباتات والحيوانات أو الكائنات الحية الاخرى للحفاظ على صحة النظام البيئي، وتدمير الموائل هو تغير شيء ما لدرجة أنه لم يعد موجودا كما كان من قبل، وهو السبب الرئيسي لانقراض الانواع المختلفة.

[1] - Kenneth Rosenberg, "Decline of the North American Avifauna," Science vol. 366, www . iucnredlist.org./

[2] – منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم: تحقيق اهداف التنمية المستدامة**، (روما: FAO، 2018)، ص 6.

فالسلمون الاطلسي في "خليج مين" The Gulf of Maine مدرج في قائمة الأنواع المهددة بالانقراض، ويمكن ان يتبعه قريبا التونة وسمك أبو سيف، والتي يمكن أن تشل الاقتصادات التي تدعمها.



تمثيل بياني رقم 05: الاتجاهات العالمية لحالة أرصدة الاسماك البحرية في العالم خلال الفترة 1974-2015

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم: تحقيق اهداف التنمية المستدامة، (روما: FAO، 2018)، ص 40.

بالإضافة إلى ذلك تفقد ممارسات الصيد الجائر نسبة عالية من المصيد كل عام وتسبب ضررا بيئيا شديدا، حيث تقدر "**FAO**" أن ما لا يقل عن 20 مليون طن متري (حوالي 44 مليار رطل) من المصيد العرضي (الأسماك التي يتم صيدها عن غير قصد كالطيور البحرية، والسلاحف البحرية، والثدييات، والحياة البحرية الاخرى) تموت كل عام عندما يتم جرفها بلا مبالاة والتخلص منها من خلال عمليات الصيد التجارية، كما تتعرض البيئات البحرية أيضا للحصار من مصادر التلوث البرية، والتي يعتقد أنها مسؤولة عن 80% من اجمالي تلوث المحيطات والملوثات البيولوجية في مياه المجاري، والمواد الكيميائية السامة والبلاستيك والمغذيات

الزائدة من الأسمدة، والصرف الصحي، والمواد المشعة، والمعادن الثقيلة، والنفط والنفايات الصناعية والزراعية والسكنية والضوضاء والأنواع الغازية.[1]

فالمواد البلاستيكية وغيرها من الحطام يمكن العثور على كميات كبيرة منها في الأجزاء النائية من محيطات العالم، حيث يظل البلاستيك موجودا إلى أجل غير مسمى في البيئة وله تأثير كبير على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، فقد تم العثور على مستويات ضارة من الحطام البلاستيكي في مجموعة متنوعة من الحيوانات البحرية والطيور –اللذائن الدقيقة*– قطع صغيرة من البلاستيك تتراوح من جزيئات بحجم الارز إلى قطع مجهرية من البوليمرات البلاستيكية والمواد الكيميائية المضافة والتي كانت في الأصل جزءا من الأكياس البلاستيكية والقش والزجاجات وغيرها من الأشياء أو الالياف الاصطناعية المستخدمة في الملابس والسجاد والمنتجات الاخرى، يمكن لها السفر من خلال الهواء والماء، وقد تم العثور عليها في المنتزهات الوطنية النائية، وفي القطب الشمالي، وفي المحيطات العميقة، ومعظم الحيوانات البحرية بما في ذلك الأسماك التي يأكلها البشر. ومن المتوقع أن يتراكم احدى عشر مليار طن متري من البلاستيك في البيئة بحلول عام 2025، حيث خلصت دراسة اجريت عام 2016 أنه في حالة استمرار المعدلات الحالية بحلول عام 2050 سيكون هناك بلاستيك في محيطات العالم أكثر من الاسماك.

وقد أشارت التقديرات الجوية أن البلاستيك العائم بفعل التيارات والرياح تراكم في بقع ودوامات كبيرة، أكبرها هي رقعة القمامة الكبرى في المحيط الهادئ، الواقعة في شمال وسط المحيط الهادئ بين هاواي وكاليفورنيا حيث يوجد سطحًا من النفايات البلاستيكية يزيد عن ثلاثة أضعاف حجم فرنسا القارية ينمو بسرعة بسبب زيادة كميات النفايات البلاستيكية التي يتم جلبها إلى المنطقة، ومع ذلك، هذا ليس سوى قمة

---

(1) - Pamela S.Chasek, David L.Downie, Op, Cit, P 9.

* **اللذائن** هي جسيمات صغيرة من البلاستيك توجد في البيئة الحيوية المحيطة، وهي ذات أبعاد ميكروئية صغيرة، عادة ما يكون نصف قطرها أقل من 5 ميليمتر، يعود منشأ جسيمات الميكروبلاستيك إلى عدة مصادر، بما فيها مستحضرات التجميل والملابس والعمليات الصناعية. يمكن تصنيف جسيمات الميكروبلاستيك حسب المنشأ إلى جسيمات أولية، وهي ناتجة بشكل مباشر عن الاستخدام البشري لمنتجات البلاستيك المصنع؛ وإلى جسيمات ثانوية وهي فتات وشظايا بلاستيكية صغيرة مشتقة من تحلل وتكسّر السلاسل البوليميرية من قطع مخلفات اللدائن الكبيرة، والتي تشكل جزءاً من دوامة نفايات شمال المحيط الهادئ. كلا هذين المصدرين من جسيمات الميكروبلاستيك يعدان نوعاً من أنواع التلوث المستدام ذي التأثير السلبي على النظم البيئية، وخاصة البحرية منها.

جبل الجليد، حيث يمثل الحطام البلاستيكي العائم 5٪ فقط من الإجمالي، بينما يتم غمر 95٪ المتبقية، مما يجعل من المستحيل تنظيف جميع النفايات البلاستيكية من البيئة البحرية.

ضف إلى ذلك للبشر تأثيرات سلبية على الاراضي الرطبة، حيث تغطي أنواع مختلفة منها حوالي 13 مليون كيلومتر مربع حول العالم، ويشمل التعريف الواسع للأراضي الرطبة كلا من المياه العذبة والنظم الايكولوجية البحرية والساحلية مثل البحيرات والانهار ومستودعات المياه الجوفية والمستنقعات والأراضي العشبية الخثية والواحات ومصاب الأنهار ودلتا ومسطحات المد والجزر وأشجار المانغروف والمناطق الساحلية الأخرى والشعاب المرجانية، ومواقع الانشطة البشرية مثل أحواض السمك وحقول الارز والخزانات وأحواض الملح، ومع أن الاراضي الرطبة تغطي 6% فقط من سطح الارض فإن 40% من جميع انواع النباتات والحيوانات تعيش وتتكاثر فيها[1]، وبذلك فالأراضي الرطبة حيوية للبشر وللأنظمة البيئية الاخرى ولمناخنا، حيث تتيح خدمات النظم البيئية الأساسية مثل تنظيم المياه، مكافحة الفياضات والتعرية، الري الطبيعي للزراعة والحماية من العواصف الساحلية، وامتصاص المغذيات والرواسب والملوثات الزائدة، وامتصاص مياه الفيضانات البطيئة والمصارف الطبيعية لثاني اكسيد الكربون.[2]

وتتعرض الأراضي الرطبة لأعلى معدلات الانحسار والفقدان، على الرغم من وجود معاهدة دولية مكرسة لحمايتها "**اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة**"* **The Ramsar Convention on Wetlands** ذات الأهمية الدولية، لكن يتم ملؤها بشكل متزايد أو تدميرها بطريقة أو بأخرى لإفساح المجال للمباني والمزارع والتنمية الحضرية أو تضررها بسبب الاستخدام غير المستدام للمياه والتلوث، حيث تم تدمير ما بين 64 و71 % من الاراضي الرطبة في العالم في المئة عام الماضية، و20% فقط ما تبقى محمي.

---

[1] – الامم المتحدة، **اليوم العالمي للأراضي الرطبة**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2022/09/06
https://www.un.org/ar/observances/world-wetlands-day

[2] - Pamela S.Chasek, David L.Downie, Op, Cit, P 9.

* وهي معاهدة دولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة من اجل وقف الزيادة التدريجية لفقدان الاراضي الرطبة في الحاضر والمستقبل وتدارك المهام الايكولوجية الاساسية للأراضي الرطبة وتنمية دورها الاقتصادي والثقافي والعلمي، وقيمتها الترفيهية، وتحمل اسم مدينة رامسار الايرانية، حيث اعتمدت الاتفاقية في عام 1971، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1975، منذ ذلك الحين ما يقارب 90% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المناطق الجغرافية كافة في العالم قد انضمت لتصبح الأطراف المتعاقدة.

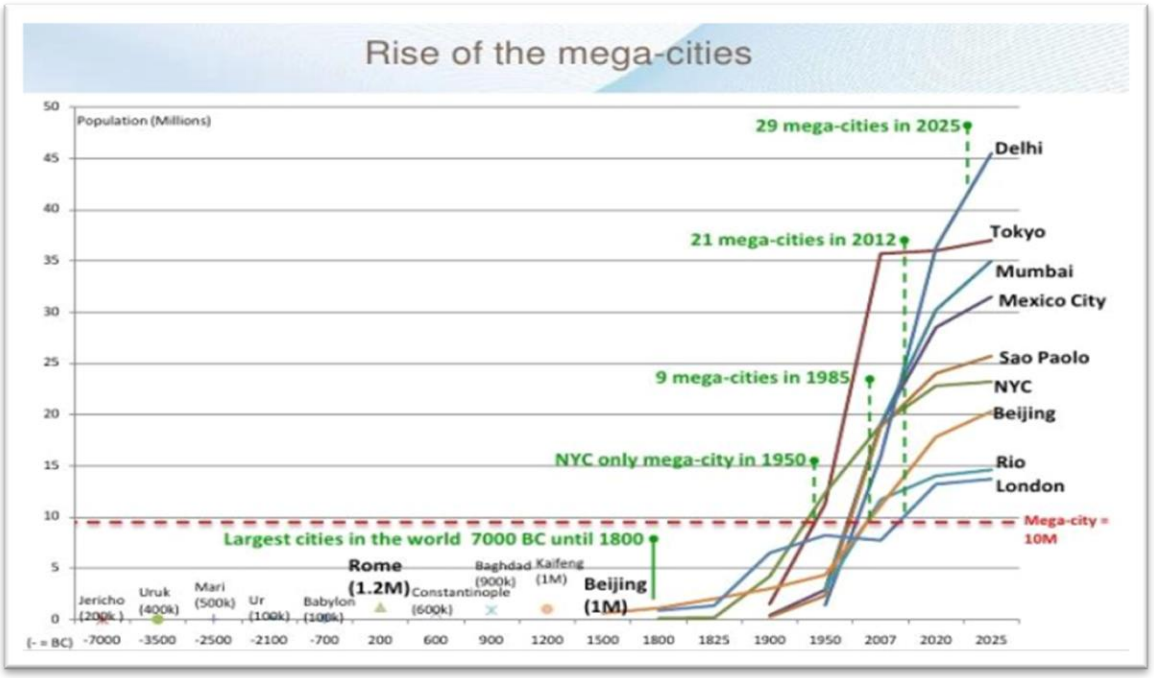
ان تدهور الأراضي، ونقص المياه، والطلب المتزايد على الغذاء، وتغير المناخ، وتغير النظم الغذائية، والتحضر، واستخدام المحاصيل الغذائية للوقود الحيوي، وزيادة الأسعار، وسياسات زراعية معينة، وعوامل أخرى تجعل من الصعب على مئات الملايين من الناس تحرير انفسهم من تهديدات الجوع وسوء التغذية، فمعظم الأراضي غير المشجرة المتاحة لتلبية الاحتياجات الغذائية الحالية والمستقبلية قيد الانتاج، وسيشمل التوسع الإضافي الأراضي الهشة والهامشية والحرجية حاليا مع تزايد ندرة الأراضي يواجه المزارعون حوافز للتوجه إلى الزراعة المكثفة، بما في ذلك استخدام مستويات أعلى بشكل كبير من الري والمواد الكيميائية وهذا بدوره يمكن أن يساهم في تآكل التربة وتملحها وتدهور نوعية المياه وتدهور الأراضي، حيث تقدر FAO أن 821 مليون شخص، وأكثر من 237 مليونا في البلدان الأقل نموا، يعيشون مع نقص في التغذية شبه دائم –وهي حالة لا يكون فيها استهلاك الفرد من الغذاء كافيا للحفاظ على حياة صحية وطبيعية- .

كما لا تزال نوعية البيئة في الكثير من المناطق الحضرية تمثل مشكلة رئيسية، وقد تتفاقم مع مرور الوقت، ففي عام 2008 تجاوز عدد سكان الحضر في العالم عدد سكان الريف، وبحلول 2050 من المتوقع أن يعيش حوالي 66% من سكان العالم أي حوالي 6.7 مليار نسمة في المناطق الحضرية، بزيادة كبيرة عن 4.2 مليار في العام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع عدد المدن التي لا يقل عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة من 33 في 2018 إلى 43 على الأقل في عام 2030، ومن المتوقع حدوث أكبر زيادات في سكان الحضر في افقر منطقتين في العالم وهما جنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

على الرغم من أن المدن الكبرى يمكن أن توفر اقتصادات كبيرة، وتكنولوجيا، ومباني، وممارسات صديقة للبيئة، لكن في ظل الظروف الراهنة أدى التوسع الحضري المتزايد إلى زيادة تلوث المياه والهواء وتراجع المناطق الخضراء، وارتفاع معدلات استهلاك الموارد الطبيعية،[1] فقد وصل تلوث الهواء في العديد من المناطق الحضرية الرئيسية بالفعل إلى مستويات ضارة ولا يزال الأمر يزداد سواء في معظم المدن في آسيا وافريقيا، وتظهر بيانات جديدة من "**منظمة الصحة العالمية**" أن تسعة من أصل عشرة اشخاص على هذا الكوكب يتنفسون بانتظام هواء يحتوي على مستويات عالية من الملوثات، وأن تلوث الهواء المحيط الخارجي (الهواء الطلق) والداخلي

[1]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، **المدن التنافسية في اقتصاد العالم**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2022/09/09.
https://www.oecd.org/gov/37839991.pdf

(الهواء المترلي) يتسبب في وفاة 7 ملايين شخص سنويا[1]، حيث لا يمكن لنظم البلدية في العديد من المدن مواكبة التوسع الحضري، فعلى الرغم من تحسن الظروف في بعض المدن، يعيش ما يقدر بنحو 828 مليون نسمة في الأحياء الحضرية الفقيرة، ارتفاعا من 776.7 مليون نسمة في عام 2000.[2]



تمثيل بياني رقم 06: ظهور وتطور المدن الحضرية الكبرى

المصدر: محمد حمشي، مرجع سابق، ص 179.

ان مثل هذه المشاكل والتهديدات البيئية المختلفة لا يمكن مواجهتها الا من خلال منظومة الحوكمة البيئية العالمية، وذلك لما تحتوي عليه من مدخلات متعددة يمكن أن تؤدي إلى عمليات فعالة، فهي تتميز بالمرونة والقدرة على مواجهة مختلف التعقيدات والاضطرابات الحاصلة في النظام البيئي العالمي.

[1]- بيان صحفي لمنظمة الصحة العالمية، **تسعة من أصل عشرة أشخاص في جميع أنحاء العالم يتنفسون هواء ملوثا لكن المزيد من البلدان بصدد اتخاذ الاجراءات**، تاريخ تصفح الموقع: 2022/09/09.

https://www.who.int/ar/news/item/1-9-out-of-10-people-worldwide-breathe-polluted-air-but-more-countries-are-taking-action

[2]- Pamela S.Chasek, David L.Downie, Op, Cit, P 10.

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك في الضبط البيئي العالمي

إن التعدد المؤسساتي لمساعي الضبط البيئي العالمي يؤكد على الانشغالات الأساسية في أجندة السياسة البيئية المعاصرة، والتي تؤكد أن المنظمات الناشطة في القضايا البيئية منتشرة بشكل كثيف عبر مختلف مناطق العالم، والتي تأخذ طابعا دوليا عالميا يساهم في تشكيل شبكات عالمية من المنظمات البيئية الدولية غير الحكومية، فما هي الأبعاد الدولية لهذه المنظمات وكيف تطوّرت؟

المطلب الاول: تطور أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئة العالمية (نمو الحركة البيئية)

تم التعامل مع القضايا والمشكلات البيئية تاريخيا بدء من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين على أنها مسائل محلية، لم تهتم بها الحكومات الوطنية إلا انطلاقا من الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، خلالها استعان الانسان بالآلة واخترع التكنولوجيا مما اسهم في تعزيز قدرته بشكل هائل على تطويع الطبيعة واستغلال موارد الأرض لصالحه، وادى قيام المجتمع الصناعي إلى اضعاف تأثير المجتمع الزراعي، وازداد تدمير المناطق الطبيعية، وارتفاع مستويات التلوث على نحو غير مسبوق.[1] وبسبب المخاوف بشأن آثار انتشار الصناعة على الحياة الحضرية، وآثار التكثيف الزراعي على الطبيعة، انشئت منظمات غير حكومية محلية ووطنية في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وعدة بلدان أوروبية، ومن بين هذه المنظمات غير الحكومية التي ركزت على البيئة "**الجمعية الملكية لحماية الطيور**" **Royal Society for the Protection of Birds** التي تأسست في بريطانيا عام 1889، و"**نادي سييرا** " **Sierra Club** الذي تأسس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1892، لكن الحاجة كانت إلى منظور اوسع حيث أريد معالجة المشاكل البيئية بشكل فعال:

- أولا/ بدأ المواطنون العاديون والعلماء يدركون أن العديد من المشاكل كانت شائعة في بلدين او أكثر، فبدأوا بالتواصل مع بعضهم البعض وتبادل الأفكار حول أفضل السبل للاستجابة.
- ثانيا/ أدت هذه الاتصالات إلى إدراك أن العديد من المشاكل لا يمكن حلها فرادى، على الاقل ما لم تشارك الحكومات.

[1] – شكري ابراهيم الحسن، **مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها**، ط2(العراق: دار المعارف للكتب الجامعية، 2019)، ص 89.

- ثالثا/ كان من الواضح ان علم المشكلات البيئية لم يتم فهمه كليا، وان حشد الموارد هو الوحيد الذي يمكن أن يدعم البحث اللازم لفهم الاسباب والتأثيرات والعلاقات المتبادلة لهذه المشكلات.

لذلك كان الأوروبيون هم أول من بدأ بالنظر خارج حدودهم إلى مستعمراتهم وجيرانهم، وكانت حماية الحياة البرية الاستعمارية الدافع لإنشاء أول منظمة دولية غير حكومية للحفظ في بريطانيا عام 1903، وهي "**جمعية الحفاظ على الحيوانات البرية للإمبراطورية البريطانية**"، وقد ادت الاجتماعات بين دعاة حماية الطبيعة الأوروبيين في عام 1913 إلى انشاء "**لجنة الحماية الدولية للطبيعة**" (CIPN)، ونتيجة لذلك تسارعت وتيرة النمو في عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1947، أعيد تنظيم (CIPN) ليصبح "**الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة**" وهي أول منظمة دولية غير حكومية، ذات اهتمام عالمي بالمشاكل البيئية، اعيد تسميتها (IUCN) في عام 1956، وأصبح مقدمة للعديد من المنظمات غير الحكومية البيئية ولاسيما "**الصندوق العالمي للحياة البرية**" (WWF) الذي اعيد تسميته فيما بعد بـــ"**الصندوق العالمي للطبيعة**"، تم انشاؤه في عام 1961 لجمع الاموال لمشاريع (IUCN)، لكن التركيز على الطبيعة والحياة البرية لم تعد كافية لأن التهديدات البيئية جاءت اساسا من الصناعة والتنمية الاقتصادية [1]، تزامن ذلك مع نشر كتاب "**راشيل كارسون**" **Rachel Carson's**، "**الربيع الصامت**" **Silent Spring** عام 1962 والذي اعطى توضيحا صارخا ولفت الانتباه إلى استخدام المواد الكيميائية في الزراعة (DDT)، وساهم في اطلاق الحركة البيئية الحديثة، واعطى دروسا أوسع نطاقا عن التهديدات البيئية التي حظيت بتغطية اعلامية جيدة، (بما في ذلك العديد من الانسكابات النفطية البحرية الكبرى مثل تسرب النفط من حاملة النفط توري كانيون Torrey Canyon على الساحل البريطاني في عام 1967، وإلقاء النفايات الكيمائية أو المشعة في المحيطات)، وسلامة الطاقة النووية، والتقدم في المعرفة العلمية.

وقد تجلت الديناميات المتغيرة لاهتمامات المنظمات الدولية غير الحكومية وأساليبها في اصول "**منظمة اصدقاء الأرض**"، و"**منظمة السلام الأخضر**" وهما من أفضل المنظمات الدولية غير الحكومية المعروفة في البلدان الصناعية بسبب تركيزهما على نشر الدعاية لقضاياهما، وقد تم تأسيس **Friends Of The Earth**

(1) - Jhon Mc cormick ,The **Role of Environmental NGOs In International Regimes**. file:///C:/Users/acer/Downloads/The_role_of_environmental_NGOs_in_intern.pdf

(**FOE**) في الولايات المتحدة الامريكية عام 1969 بعد خلاف بين Sierra Club ومديره التنفيذي "**David Brower**" الذي شعر أن Sierra Club أصبح محافظا للغاية، وجادل بأن حل المشكلات البيئية لا يكمن في العلاجات المؤقتة ولكن في التغيير الاجتماعي، وان الحملات النشطة ضرورية لتحقيق أقصى حد من الدعاية.

تم منح اهتمام جديد للقضايا البيئية من خلال عقد "**مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة الانسانية**" عام 1972، ليكون بذلك بداية لميلاد حقيقي لاهتمام العالم بالبيئة ولتعاون البيئي الدولي، ولحظة تاريخية غنية الدلالة في مسار الحوكمة البيئية العالمية، وقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد حضره ممثلون من 113 بلدا، وأكثر من250 منظمة غير حكومية بصفة مراقب، وهو أول اجتماع يجمع بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم لمعالجة الجوانب العالمية للأزمة البيئية الناشئة، ومن بين النتائج العديدة لمؤتمر ستوكهولم نبرز على وجه الخصوص:[1]

- تصاعد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المشاركة في عملية صنع القرار البيئي، حيث قامت خلال هذا المؤتمر برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية. وبذلك يعتبر مؤتمر ستوكهولم البوابة التي انتشرت من خلالها المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالبيئة، ويؤشر على بداية بطيئة لكن ثابتة لتعزيز مشاركة هذه المنظمات في العقدين اللاحقين.
- ضم 47 بلدا المنظمات غير لحكومية كجزء من وفودها الرسمية، مما وفر لتلك المنظمات غير الحكومية رؤى جديدة للمفاوضات بين الدول.
- شجع وجود العديد من الحكومات الافريقية والآسيوية المستقلة حديثا البلدان الصناعية –لأول مرة- على الاعتراف بأن البلدان الفقيرة والناشئة لديها اولويات مختلفة، وان التخلف هو سبب للمشاكل البيئية بقدر ما هو سبب لتطور المفرط، فالبلدان المتقدمة قد تقلق بشان آثار التصنيع والاستغلال المتسارع للموارد وتلوث الهواء والماء، لكن بالنسبة للدول المتخلفة، كانت المشاكل الرئيسية هي ازالة الغابات، وتآكل التربة الناجم عن الضغوط المزدوجة الفقر والنمو السكاني، فالمسألة الرئيسية لم تكن الحد من الاستهلاك أو التنمية بل التأكد من استدامتها واستمراريتها.

---

[1] - Ibid.

- نتج عن هذا المؤتمر انشاء "**برنامج الأمم المتحدة للبيئة** (**UNEP**) **The United Nations Environment Programme** **عام** 1973 هذا البرنامج يعتبر الصوت البيئي للأمم المتحدة، وقدم للمنظمات الدولية غير الحكومية منتدى جديد يمكنهم من محاولة التأثير على السياسات العامة البيئية.

شاركت المنظمات الدولية غير الحكومية لاسيما الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية في المناقشات التي افتتحت في عام 1982، بوصفها استعراضا لمدة عشر سنوات لمؤتمر ستوكهولم، أدى ذلك إلى انشاء "**اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية**" في عام 1983 المعروفة أكثر باسم "**لجنة بورتلاند**" (**Brundtland Commission**) أنهت اللجنة المكلفة بالإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عملها في اكتوبر 1987، وحلت محلها هيئة جديدة تسمى "**مستقبلنا المشترك**" **Our Common Future** (COCF)، وقد أثرت المنظمات الدولية غير الحكومية على لجنة بروتلاند من خلال الشهادات التي قدمتها، كما لعبت دورا أكثر نشاطا في عمل COCF.[1]

لذا فقد حثت هذه لجنة في تقريرها العالمي الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة الحكومات على الاعتراف بحقوق المنظمات البيئية غير الحكومية، حيث تعتبر أن التغيير لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية، من بينها:[2]

- الحق في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.
- حق المنظمات غير الحكومية في أن تستشار وأن تشارك في عملية صنع القرار البيئي.
- الحق في اللجوء إلى القانون والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

كانت مهمة COCF هي التعريف بأهداف لجنة بروتلاند، وهو ما فعلته جزئيا من خلال اقامة اتصالات مع الشركاء بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، وفي عام 1989 أعلن مؤتمر الامم المتحدة عن مؤتمر قمة الأرض الذي سيعقد في ريو دي جانيرو عام 1992، خلال هذا المؤتمر لعبت المنظمات الدولية

---

(1) - Thomas Princen, Mathias Finger, **Environmental NGOs in World Politics: Linking the local and the global**, First published(London: Routlege, 1994), P 187.

(2) – آلن .ل هاموند، **موارد العالم دليل البيئة والتنمية المستدامة**، ط4(القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر والتوزيع، 1995/1994)، ص 285.

غير الحكومية دورا نشط في جلسات الاستماع التحضيرية حيث عملت من خلال COCF ومركز الاتصال البيئي الدولي، والذي كان قناة للاتصالات بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مارست المنظمات الدولية غير الحكومية ضغطا مباشرا على المفاوضين في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكان لها تأثير أكبر على الوفود الوطنية المشاركة في تلك الاجتماعات، حيث حضرت أكثر من 1000 منظمة دولية غير حكومية في المفاوضات التي عقدت في جنيف ونيويورك، استعداد لقمة الأرض (**مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية**)*، وقد اعتمد هذا النموذج لمشاركة الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية على الصعيد الدولي من ذلك الحين في مؤتمرات بيئية أخرى متعددة الأطراف، على الرغم من أن بعض الدول كانت تشكك في المنظمات غير الحكومية وسعت إلى تقليص أنشطتها في المفاوضات البيئية، في قمة متابعة مؤتمر ستوكهولم الذي عقد بعد عشرين عاما –قمة الأرض في ريو دي جانيرو– عام 1992 حشدت المنظمات الدولية غير الحكومية للتأكد من عدم استبعاد اصواتها من هذه القمة[1]، حيث لم يقتصر هذا الاجتماع على جمع 108 رئيس حكومة معا بل أيضا أكثر من 1400 منظمة دولية غير حكومية، وأكثر من 2400 مندوب من منظمات غير حكومية، ومشاركة أكثر من 17000 شخص في حدث مواز للمنظمات غير الحكومية (المنتدى العالمي)[2]، بصفة مراقبين (وهو ما يمنحهم حقوق المشاركة لكن لا يحق لهم التفاوض أو اتخاذ القرارات)، فيما وصف بأنه "**لحظة فاصلة في مشاركة المنظمات غير الحكومية في المناقشات الدولية المتعلقة بالسياسات البيئية**" وقد قوت قمة الأرض التفاعل بين الحكومات والمنظمات

* ان مؤتمر ريو دي جانيرو كان مؤتمرا بالغ الاهمية، وربما يفوق في أهميته مؤتمرات "يالطا وبوتسدام وفرساي" التي اعقبت الحربين العالميتين، لأنه جمع بين الدول الكبرى المتقدمة صناعيا وبين الدول النامية والمتخلفة والفقيرة، وخلال قمة الأرض أظهر الشمال اكثر استعدادا لتحمل المسؤولية تجاه التدهور البيئي العالمي وانه اكثر ادراكا لعمق الأزمات البيئية، وأنه الأسرع في اتخاذ الخطوات العملية المناسبة لوقف الإساءة إلى الأرض، اما الجنوب فإنه يعيش حالة معاكسة للشمال من الوعي والادراك والالتزام البيئي، فهذا النوع من التهديدات لم يرتقي بعد إلى مستوى الاهتمامات الوطنية. وقد اعتمد هذا المؤتمر ثلاث صكوك رئيسية وهي **اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية**، **جدول اعمال القرن 21**، **البيان الرسمي غير الملزم قانونيا لمبادئ من اجل توافق عالمي على الآراء بشأن ادارة جميع أنواع الغابات**، وقد جرى في هذا المؤتمر فتح باب التوقيع على معاهدتي هما: **اتفاقية التنوع الحيوي او البيولوجي**، **الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ**.

(1)- Naghmeh Nasiritousi, **"NGOs And Environment"**, in **Routledge Handbook of NGOs and International relations**, ed: Thomas Davies, 1st edition(London: Routledge, 2019), p 330-331.

(2)- David D.Kemp, **Global Environmental Issues: A Climatological Approach**, Second Edition(London: Routledge is an International Thomson Publishing, 1995), P 3.

غير الحكومية البيئية الدولية والعلماء وغيرت على نحو جوهري المواقف تجاه الحوكمة والبيئة، وشجعت القمة على اعادة التفكير في مفهوم التنمية الاقتصادية وايجاد سبل لوقف تدمير موارد الطبيعة وتقليل تلوث الكوكب.[1]

إن لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ميزة خاصة للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أعلنت أجندة القرن 21 الحاجة إلى أشكال جديدة من المشاركة "إن النظام الأمم المتحدة، والمتضمن الوكالات التنموية والمالية، وكل المنظمات والمنتديات بين الحكومية، يجب عليها بالتشاور مع المنظمات الدولية غير الحكومية أن تتخذ اجراءات لإبراز وجود أو في حالة عدم الوجود القيام بإنشاء آليات ورؤى لمنظمات غير حكومية في رسم السياسات وتصميم البرامج، والتنفيذ والتقييم.[2] كما أقرت من خلال نصها في البند 27 على اعتبار المنظمات غير الحكومية شركاء في تطبيق مبادئ الاجندة، واعتبرت أن استقلاليتها عن الهيئات الحكومية هو الذي يعطيها المصداقية ويجعل منها قوية وأصيلة.[3]

كان العدد الهائل للمنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في تناقض صارخ مع كيفية عقد الاجتماعات الدولية في مجالات السياسة الاخرى (فالهيئات الحكومية الدولية غير البيئية مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة السبعة لم يكن لديها احكام للمشاركة الرسمية للمنظمات غير الحكومية)، وقد قيل أن هذا الحدث يمثل بداية التحول التشاركي للحوكمة البيئية العالمية، حيث أصبحت مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية جزء لا يتجزأ من شرعية التعاون البيئي الدولي، وحجر الزاوية في الوثائق التي اسفرت عنها قمة الأرض بما في ذلك اتفاقيات ريو، وجدول أعمال القرن 21، مما يشير إلى سلطة اضافية للمنظمات غير الحكومية في قطاع البيئة.

وقد تم اختيار سنة 1995 كسنة لبعث حوار منظّم ومثمر على المستوى الوطني بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها، وتهدف هذه العملية إلى تشجيع الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والسلطات المحلية، وإشراكهم في وضع الآليات المعتمدة على المستوى الوطني من أجل تنفيذ توصيات "ريو"، وتستند عملية اشراك المنظمات غير الحكومية إلى قناعة تقضي بأن الحلول الجذرية لا تأتي من

---

[1] – أجارد جون، وآخرون، **توقعات البيئة العالمية GEO4 البيئة من أجل التنمية**، (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007)، ص9.

[2]– انظر الملق رقم 01

[3] – وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، (وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص 157.

الحكام السياسيين، وإنما من خلال آلاف القرارات الحكيمة المستخلصة من وقفة ضمير ملايين الأشخاص الذين يعملون من أجل انقاذ هذا الكوكب[1].

طوال التسعينيات واصلت المنظمات غير الحكومية التركيز على مداولات الأمم المتحدة الرسمية، وسعت إلى الحصول على اعتماد في المؤتمرات الحكومية الدولية حيث يمكنها الضغط على المندوبين الحكوميين وتنظيم جلسات احاطة، بل وإلقاء كلمة رسمية في الجلسات العامة، كما يضم عدد من الوفود الحكومية إلى المؤتمرات الدولية رسميا ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وفي دائرة تقرير السياسات التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا كان للمنظمات غير الحكومية رأي في وضع جدول الأعمال وغيره من جوانب عملية المفاوضات المتعلقة بـــ "اتفاقية آرهوس" لعام 1998 بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار والوصول إلى العدالة البيئية.[2]

جاءت فرصة اخرى لإثبات قضيتهم في "**مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**" الذي انعقد في سبتمبر 2002 في جوهانسبورغ –جنوب افريقيا–، تم الاعتماد فيه على أكثر من 3200 منظمة دولية غير حكومية، حيث القى هذا الاجتماع نظرة نقدية على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتأثرت مداولاته تأثرا كبيرا بحضور هذا الكم الهائل من المنظمات الدولية غير الحكومية مرة اخرى، رغم أن هذه القمة لم تسفر عن معاهدات رئيسية، فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن مبادرات أصغر حجما تعرف باسم "**شراكات النوع الثاني**"* "**Type II partnerships**"حيث تتميز بالتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى لتنفيذ المبادرات، وبالمثل اجتذب مؤتمر "**ريو +20**" في عام 2012 الآلاف من ممثلي المنظمات

---

[1] – المرجع نفسه، ص 158.

[2] -Xiaolong Zou, Chuan Wang, **NGO's Authority: A Discussion in the Global Environmental Governance,** Visited in September, 16th, 2016.
https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0020881720981215

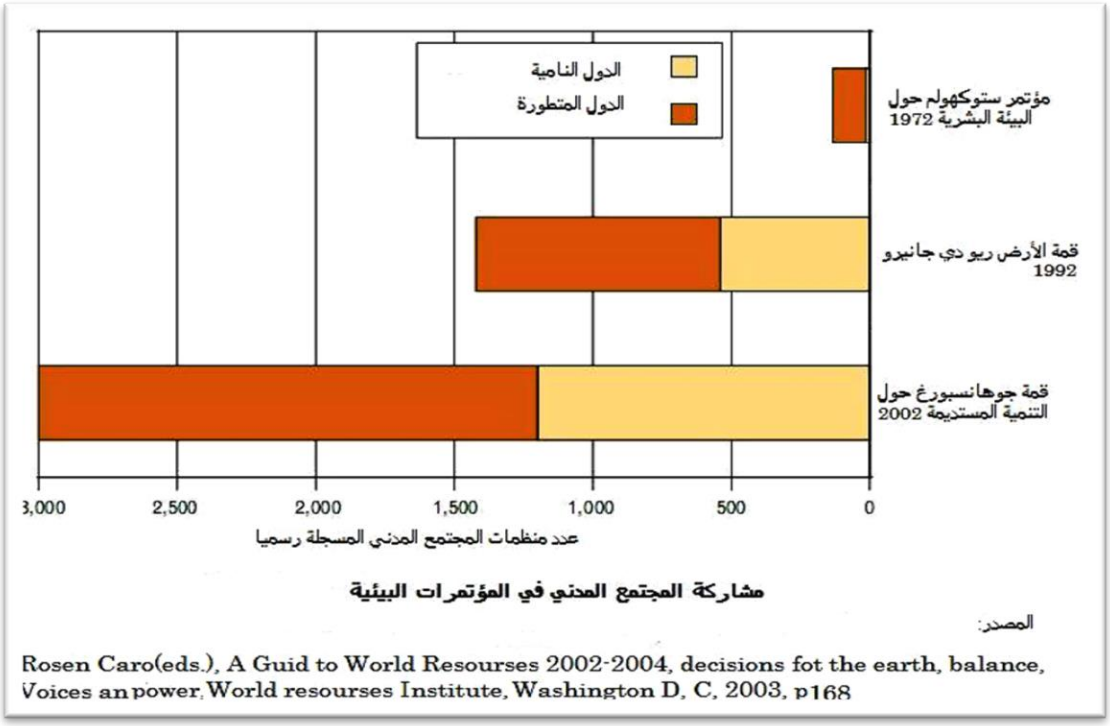
* تم اقتراح هذا النوع الثاني من الشركات لأول مرة في قمة جوهانسبورغ 2002، تتميز بالتعاون بين الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، الذين يشكلون اتفاقيات طوعية عبر وطنية من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة المحددة، أسفرت مفاوضات جوهانسبورغ أيضا على ما يسمى بنتائج النوع الأول المشار إليها تحت مظلة الصفقة العالمية، وهي سلسلة من الالتزامات الحكومية الدولية الملزمة قانونا والمصممة لمساعدة الدول في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. فمن خلال المناقشات التي سبقت القمة برز اجماع متزايد بين الجهات المعنية أن العلاقات الحكومية التقليدية لم تعد كافية في إدارة التنمية المستدامة، لذلك تم انشاء الشراكات كوسيلة لمواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة عمل جدول أعمال القرن 21.

غير الحكومية، في هذا المؤتمر شاركت المنظمات غير الحكومية بنشاط في محاولة التأثير على الوثيقة الختامية "**المستقبل الذي نريده**" **The Future We Want**، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات وأحداث جانبية اخرى خارج هذا المؤتمر، فيما وصف بأنه "**معرض تجاري استثنائي للأفكار السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والتجارية**"[1]

كما شاركت المنظمات غير الحكومية في أكثر من 700 التزام طوعي من أجل التنمية المستدامة، تم تسجيلها فيما يتعلق بمؤتمر ريو+20 كوسيلة لتحفيز العمل بشأن التنمية المستدامة والتي أدت في عام 2015 إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فمن خلال المشاورات المكثفة أصبح هناك 17 هدفا عالميا، و169 غاية محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وكجزء من هذه الاجندة تم الاعتراف بالمنظمات الدولية غير الحكومية لأدائها دورا مهما في تنفيذ ورصد ومراجعة اجراءات التنمية المستدامة.

هكذا فإن تاريخ السياسة البيئية العالمية مهيكل حول المؤتمرات البيئية العالمية الرئيسية الثلاث المدعومة من طرف الأمم المتحدة: مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية 1972، مؤتمر ريو ديجانيرو (قمة الأرض) عام 1992، والقمة العالمية حول التنمية المستدامة 2002 في جوهانسبورغ، وفي إطار هذه المؤتمرات شاركت المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية مشاركة فعالة في مفاوضات المعاهدات تحت مظلة الامم المتحدة.

(1) - John Videl, **Rio+20 Reasons to be cheerful**, Visited in August, 2020. https://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2012/jun/27/rio20-reasons- cheerful



تمثيل بياني رقم 07: يوضح مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة المدعومة من طرف الأمم المتحدة.

يتضح من هذا الشكل التزايد الكبير للمنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمرات الدولية لأمم المتحدة، والمسجلة رسميا وهذا يوضح تزايد التعقيدات الدولية من مؤتمر ستوكهولم الذي حضرته 250 منظمة غير حكومية، وبحلول قمة جوهانسبورغ سنة 2002 كان هناك 3200 منظمة غير حكومية معتمدة.

أما في بداية الثمانينيات أصبح اهتمام الكثير من المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية ينصب على المؤسسات الاقتصادية الدولية، مع الاقرار بأن هذه القوى الاقتصادية العالمية هي المتسبب في التدهور البيئي، الحملات الأولى لهذه المنظمات كانت موجهة نحو اصلاح ممارسات الاقراض متعددة الاطراف لبنوك التنمية، والتي كانت تقوم بتمويل بعض المشاريع المضرة بالبيئة مثل البنك الدولي،[1] أما في التسعينيات، وبعد قضية "**حماية الحوت الكبير عبر العالم**" **The Campaign To Save The Great Whales Of The World** بدأت المجموعة البيئية الدولية بالدعوة إلى الحماية البيئية في إطار المؤسسات الدولية

[1] – صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 114.

ذات العلاقة بالتجارة الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة)، فمن المطالب الأساسية لهذه المجموعة دعوة الأطراف الدولية ذات الأثر الأكبر في تردي الوضع البيئي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان إلى مراعاة سيادة بنود المعاهدات البيئية على قوانين منظمة التجارة العالمية [1]، وأخيرا، فإن عددا من الفواعل العالمية المشاركة في الحركات المضادة للعولمة، أرادت لفت الانتباه للأفكار الاقتصادية النيوليبرالية المسيطرة على النظام الدولي، وحشد الدعم ضد المشروع الاقتصادي للعولمة التي ترعاها المنتديات الاقتصادية العالمية، وفي مرحلة لاحقة ظهرت حركات تدعو إلى بدائل جديدة للنظام العالمي القائم، لذلك سميت "**حركات بدائل العولمة**" ومن المطالب الأساسية لهذه الحركة، هي اعادة النظر في السياسات الليبرالية الجديدة، وتأطير عمل الشركات المتعددة الجنسيات ومراقبته، والدعوة إلى حماية الكوكب وتوازن موارده الطبيعية كجزء من ثقافة السلام البيئي العالمي.[2]

ومن جهة اخرى، فقد أصبحت المنظمات البيئية غير الحكومية أكثر تأثيرا في مفاوضات المعاهدات الدولية وفي برامج ومؤتمرات الامم المتحدة:

- شبكة العمل الدولية للبقايا السامة وشبكة العالم الثالث شكلت مجموعات ضغط رئيسية أثرت ودعمت مفاوضات "اتفاقية بازل" بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها في المناطق العابرة للحدود لعام 1989.[3]

- عمليات الإسناد والدعم في مفاوضات اتفاقية تغير المناخ كانت ضمن شبكة نشاط المناخ العالمية وأعضائها حول العالم.

- شبكة نشاط التنوع البيولوجي أثرت في مفاوضات اتفاقية التنوع البيولوجي.

- شبكة المنظمات غير الحكومية في مجال التصحر والجفاف أثرت بنفس الطريقة في مفاوضات اتفاقية مكافحة التصحر.

---

[1] – عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 293.

[2]– حسين شكراني،" نحو حوكمة بيئية عالمية"، رؤى استراتيجية، (أكتوبر 2014)، ص 39.

[3]– صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 118.

- تشارك المنظمات البيئية غير الحكومية ضمن المركز الدولي للاتصال البيئي للتعاون مع المنظمات ومفاوضات المعاهدة الدولية.

- منظمات الصناعة والأعمال تشارك أيضا على نحو متزايد في المفاوضات.

- زادت المنظمات غير الحكومية نفسها من قدراتها على المساهمة على الصعيد الدولي، كما حصل في لجنة التنمية المستدامة، وفي مفاوضات بشأن اتفاقية الألغام الأرضية، وأحرز أيضا تقدما في التعامل مع وكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغدية والزراعة (الفاو).

- المفاوضات المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، فقد حضرت ثماني منظمات دولية غير حكومية للصناعة والأعمال للجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف، وبحلول الجلسة الثامنة، ارتفع عدد المجموعات إلى 3230 مراقب في مفاوضات حركة ملوثات الهواء العابرة للحدود البعيدة المدى، وهو ما يضم اتحاد الصناعيين وأرباب العمل، كونفدرالية أوروبا، جمعية الوقود الصلبة الأوروبية.. الخ. وهذا ما يدل على انشغال المجموعات الصناعية بمصالحها المهددة في مفاوضات تغير المناخ، حسب أولويات متفاوتة ستتراوح بين صناعات الفحم والنفط إلى قطاعات الطاقات المتجددة والصناعات النووية.[1]

لقد قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بدور متزايد الأهمية في وضع المعاهدات البيئية على مدى العشرين عاما الماضية، وما تزال مساهمتها في حاجة إلى الاعتراف بها وتأكيدها رسميا خاصة من جانب الأمم المتحدة، ويحتاج تأكيد اشتراك المنظمات غير الحكومية إلى توسيع أكبر خلال المراحل المبكرة لمفاوضات المعاهدات والمؤتمرات تقوم المنظمات بتوسيع مجال وجهات النظر التي تبدى خلال تحليل الأدلة العلمية والفنية والقانونية المستخدمة لتشخيص مدى خطورة التهديدات البيئية.

[1]- المرجع نفسه، ص 118.

السنة	المؤتمر البيئي	عدد المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية المشاركة
1972	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم	255
1992	قمة الأرض بريو دي جانيرو	1420
1994	اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الأول للأطراف	106
1995	اتفاقية تغير المناخ المؤتمر الاول للأطراف	177
1996	اتفاقية تغير المناخ المؤتمر الثاني للأطراف	212
1996	اتفاقية التنوع البيولوجي المؤتمر الثاني للأطراف	264

الجدول رقم 03: تطور عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في بعض المؤتمرات البيئية.

المصدر: صالح زياني، مراد بن سعيد، مدخل للإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي، مرجع سابق، ص131.

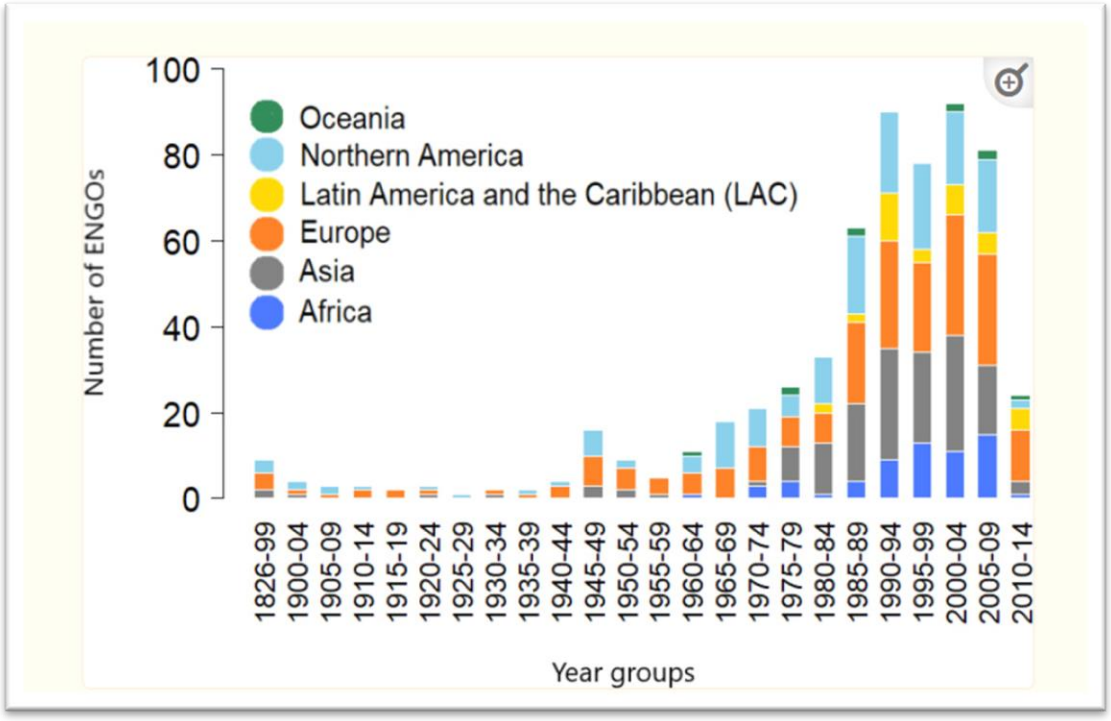
وعلى العموم، يمكن القول ان تطور أدوار المنظمات غير الحكومية يتجسد في ثلاث مظاهر رئيسية:[1]

- **أولا/الاحترافية**: وجود المنظمات غير الحكومية المحترفة، والتي أصبح لها القدرة على التحليل والتفكير والاقتراح، بعدما كانت مهمتها في السابق تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة، أصبحت تهتم اليوم بالمسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

- **ثانيا/الشرعية المؤسساتية الدولية**: أصبحت المنظمات غير الحكومية تحظى بالاعتراف المؤسساتي، فلقد باتت قواعد سير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات غير الحكومية. وهكذا، فإن الأمم المتحدة أعطت للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي من أجل تدعيم الحوار.

[1] – نادية ليتيم سعيد، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة**، ط1(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 453.

- **ثالثا/ من الاحتجاج إلى الفعالية في المواقف:** أصبحت مواقف المنظمات غير الحكومية أكثر دقة اليوم عما كانت عليه في السابق، حيث انتقلت من موقف الاحتجاج إلى موقف فعال، خصوصا داخل المنظومة الأممية، و لم يعد الأمر يتعلق بإدانة ورفض العولمة والتلوث، والدفاع عن المبادئ الاخلاقية في حل المعضلات الدولية فقط، بل تطور إلى اقتراح حلول مقبولة، والبحث عن التسوية بالتراضي، وايجاد أرضية للتفاهم.



تمثيل بياني رقم 08: تاريخ انشاء المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حسب المناطق

تجميع البيانات في فواصل زمنية مدتها خمس سنوات تبدأ من عام 1900–2014

المصدر: Stefan Partelow, Klara Johanna Winkler, Environmental non-governmental organizations and global environmental discoure, Journal pone, (May 2020).

المطلب الثاني: أشكال مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: الوسائل والأدوات

تعتبر المشاركة* الميزة الايجابية والفعالة في الحوكمة البيئية العالمية الجيدة، سواء من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، الذين يشكلون المجتمع المدني العالمي، فالمشاركة الفعالة لهذه الفواعل تؤدي إلى تحقيق العديد من المميزات والنتائج الهامة التي تعمل الحوكمة البيئية العالمية لاستثمارها في تحقيق أهدافها البيئية، لكن الاشكالية التي تطرح اليوم ليس بتعدد الفواعل وإنما بالأداء والأدوار التي تؤديها ومدى فعاليتها، من هنا ظهرت أشكال جديدة لمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية غيرت من طبيعة صنع القرار البيئي الدولي، خاصة بعد أن أدركت المجموعة الدولية أن العمل الشامل الفعال يتطلب انخراط شامل لكافة الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية وذلك من أجل صنع وتنفيذ القرار الدولي، لذلك تشارك المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية من خلال العديد من الطرق حيث تعمل على اثارة الوعي العام حول القضايا البيئية، وتعمل على كسب قرارات مهمة من صناع القرار الرسميين من أجل التأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة، وتعمل كذلك على تنسيق الجهود لتعديل سلوك الشركات المضرة بالطبيعة، وتشارك في المفاوضات البيئية الدولية، وتساعد على مراقبة وتطبيق الاتفاقيات الدولية، كل هذه النشاطات تقوم بها تشكيلة واسعة من المنظمات غير الحكومية في الميادين السياسية المختلفة والتي تحمل أهدافا واستراتيجيات موحدة.[1]

على وجه الخصوص تعتبر "المنظمات غير الحكومية الخضراء" ضرورية لوضع وتنفيذ السياسات والتقييم والرصد بسبب المرونة عالية المستوى، وأيضا هناك مجموعة متنوعة من الفرص مثل زيادة الشرعية الشعبية والشفافية والمساءلة والتمثيل والقدرة على تنظيم المشاريع وحل المشكلات البيئية، على الرغم من الانتقادات

*- ظهر مفهوم "**المشاركة**" **Participation** ضمن مفاهيم او لفظ التنمية في نهاية الخمسينيات وذلك من خلال عمل المسؤولين في مجالات التنمية المختلفة نتيجة الاختلاف الكبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات المختلفة وتوقعاتهم الشخصية والمهنية، وهذا بدوره أدى إلى تعليقهم لأسباب فشل المشروعات التي صمموها إلى ان اهتمامات السكان بعيدة عن تصورات المخططين والمنفذين لمشروعات التنمية، وانتهوا إلى اعتبار استراتيجية المشاركة والمشاركين من قيادات المجتمعات هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح أو فشل مشروعات التنمية، اذن فالمشاركة فهوم مرتبط بالمجتمعات المنفتحة وهي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية.

[1] – مراد بن سعيد، نور الصباح عنكوش، "إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 05، (مارس 2015)، ص 128.

الموجهة للمنظمات غير الحكومية فإن مشاركتها في الحوكمة تبدو ضرورية بسبب اضفاء الطابع المؤسسي على القيم الديمقراطية وضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ولتخفيف العبء عن الطبيعة خاصة بالنسبة للبلدان النامية حيث يجب أن تدار التنمية الاقتصادية بشكل خاص وبطريقة تضمن استدامة الموارد الطبيعية دون الاضرار بالقيم البيئية في هذه البلدان.

فمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية تتخذ أشكالا مختلفة:[1]

أولا/الضغط على الحكومات: تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعات دولية من الأشخاص من مختلف البلدان الذين يتحدون لمعالجة القضايا العالمية، فعلى الرغم من أنها ليست مرتبطة بأي حكومة، إلا أنها لا تزال تمارس تأثيرًا كبيرًا على القرارات الحكومية، تاريخيًا أعطت الأولوية لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، مما ساهم في احداث تغييرات إيجابية من أجل رفاهية الجميع وسلامتهم. واليوم، تلعب هذه المنظمات دورًا مهمًا في معالجة التحديات البيئية (الحفاظ على البيئة، ضمان الهواء النظيف والمياه، تعزيز نظام بيئي صحي للأجيال الحالية والمستقبلية)، فمثلا تعمل منظمة السلام الأخضر على حماية البيئة من خلال التركيز على تغير المناخ وإزالة الغابات والحفاظ على المحيطات، في حين يمتد العمل المؤثر الذي يقوم به الصندوق العالمي للطبيعة في مجال الحفاظ على البيئة من إنشاء مناطق محمية إلى تعزيز الممارسات المستدامة بين الشركات، مما يساهم بشكل كبير في الحفاظ على الأنواع والموائل المهددة بالانقراض...

أولاً، تتمثل استراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية في التشهير والتنديد والكشف علنا عن أوجه القصور لدى قادة الحكومات، وخاصة القادة الديمقراطيين، من خلال الحملات الإعلامية، وفيما يتعلق بالمعايير البيئية المقبولة على نطاق واسع أو الاتفاقيات الدولية الرسمية مثل اتفاقية باريس، وبدلاً من الاعتماد فقط على العقوبات الاقتصادية، يركز هذا النهج في المقام الأول على تكبد تكاليف السمعة على سبيل المثال، تدافع المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية مثل الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) وجرينبيس ومنظمة الحفاظ على البيئة باستمرار عن اللوائح المناسبة وتنتقد علنا الحكومات التي تفشل في الوفاء بالتزاماتها الدولية، وقد تم

(1) - Barbara Gemmill, Abimbola Bamidele-Izu, **The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance,** Visited in March, 20th, 2016.
http://environment.research.yale.edu/documents/downloads/a-g/gemmill.pdf

توثيق هذه الطريقة لتسببها في إلحاق ضرر بسمعة قادة الدول، مما قد يؤدي إلى عواقب مثل فقدان المساعدات الأجنبية وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والضغط من الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

ثانيًا، بالإضافة إلى الضرر الذي يلحق بالسمعة على المستوى الدولي وفقدان جميع الحوافز، عندما يتم تسمية قادة الدول علنا وإهانتهم من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، فإن ذلك غالبا ما يوفر فرصة لأحزاب المعارضة المحلية للاستفادة من هذه المعلومات لممارسة الضغط أو حشد المشاعر العامة لتعزيز أهدافها الخاصة. يمكن أن يتجلى هذا في أشكال مختلفة، مثل استخدام المعلومات لتغذية حملاتهم السياسية، وحشد الدعم العام وراء أجندات سياسية محددة، أو انتقاد الحكومة الحالية بسبب إخفاقاتها الملحوظة على الساحة الدولية، فمثلا لعبت المنظمات غير الحكومية البيئية الدولية مثل International Rivers وAmazon Watch دورًا محوريا في حشد المعارضة العالمية ضد بناء سد "**بيلو مونتي**" Belo Monte في البرازيل، مستشهدة بالمخاوف البيئية والاجتماعية، ومن خلال حملات المناصرة والتواصل الإعلامي، حفزوا كل من الإدانة الدولية والمعارضة المحلية، مما أظهر نفوذهم الكبير في تشكيل الخطاب البيئي.

بالإضافة الى المعارضة المحلية، تؤدي تسمية المنظمات الدولية غير الحكومية وفضحها إلى تضخيم التأثير ونتيجة لذلك تشارك جهات فاعلة أخرى في الدول المستهدفة في دفع الدول للامتثال للوائح البيئية، على سبيل المثال في عام 2021، اعتبرت المحكمة الدستورية الألمانية أن قانون العمل المناخي الفيدرالي غير كافٍ، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتعديل التشريع. قبل هذا الحكم، بدأت المنظمات غير الحكومية البيئية مثل Greenpeace وGerman watch بإجراءات قانونية ضد الحكومة الألمانية وعبرت علنا عن انتقاداتها لقوانين المناخ الألمانية.[2]

(1) - Tarannum Rashid, “The Role of International Non-Governmental Organizations (INGOs) on State Compliance with Environmental Regulations: A Critical Analysis”, Athens Journal of Politics & International Affairs, 2025, P 5.
(2) - Ibid, P 6.

في نهاية المطاف يتجه القادة إلى الالتزام باللوائح البيئية وذلك لتجنب التدقيق الدولي والمحلي، وقد يؤدي عدم الالتزام بذلك إلى إزاحتهم عن السلطة. وبالتالي فإن هذا الضغط يحفز القادة على تغيير موقفهم بشأن القضايا البيئية والدعوة بنشاط إلى تحقيق الأمن البيئي.

بذلك فالمنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات أكثر وأفضل تحليلا وتقنية، وقدرة على الاستجابة بسرعة أكبر من الرسميين الحكوميين، وقلة من العلماء يعتقدون أنه لمجرد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تتمتع بمزايا معينة على الحكومات فإنها تحصل على المركز المهم في الحوكمة العالمية، يقول "**جيانغ تشوان**" إن المنظمات غير الحكومية ليست مدفوعة بالمصالح الوطنية أو غير مقيدة بحدود الدول ذات السيادة أو بالضغط المحلي، وبالتالي يمكنها أن تكرس نفسها لحل المشاكل العالمية انطلاقا من النزعة الإنسانية وفي الوقت المناسب".[1]

ثانيا/نصائح الخبراء والمحللين: يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تسهل المفاوضات بإعطاء السياسيين إدراكا للأفكار، وخيارات خارج القنوات البيروقراطية الطبيعية عن طريق تشكيل شبكات معرفية هدفها وضع أجندة بيئية، فمهما بلغت مهارات وكفاءات متخذي القرار البيئي الدولي، أو قويت خبراتهم وقدراتهم، فإنها تبقى محدودة بالضرورة. لهذا، فإن المشاركة التفاوضية للمنظمات الدولية غير الحكومية تسهم في اغناء مسلسل المفاوضات فكريا وعلميا وتقنيا عبر اقتراح الفرضيات والتصورات وبلورة السيناريوهات، فالتركيز على العمل في المجال البيئي وأحياننا التخصص في بعض القضايا جعل العديد من هذه المنظمات تكتسب خبرات أكبر فيما يتعلق بأغلب مواضيع المفاوضات البيئية متعددة الأطراف.[2]

غالبا ما تتولى المنظمات الدولية غير الحكومية بواسطة خبرائها اعداد تقارير بيئية على غاية كبيرة من الأهمية، تتسم بالمصداقية والدقة، اذ تبنى على معطيات واقعية، حيث ترصد المشكلة البيئية وتدرسها من جميع النواحي، مقترحة المسار المناسب الذي ينبغي اتباعه لمناقشتها. وتسهم تقارير المنظمات غير الحكومية هذه بصورة مباشرة في انشاء قواعد قانونية ومعايير بيئية جديدة، وفي الكثير من الأحيان يتم اعتمادها كمشاريع معاهدات واتفاقيات بيئية تتبناها العديد من الدول.[3] فمثلا شكل تقرير "الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد

---

(1) - Xiaolong Zou, Chun Wang, Op Cit, P 55.

(2) – نادية ليتيم سعيد، مرجع سابق، ص459.

(3)– المرجع نفسه، ص 459.

الطبيعية" "**القائمة الحمراء**"* والتي تتضمن الأنواع المهددة بالانقراض من الدرجة الأولى وأصبحت معترف بها دوليا على نطاق واسع، اطارا مرجعيا استخدمته العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية،[1] بالإضافة إلى الدول التي استمدت منه العديد من تدابير الحماية، وأساس لإبرام بعض الاتفاقيات، **كاتفاقية بارن Berne** المتعلقة بحماية الحياة البرية والبيئة الطبيعية لعام 1997، كما وضع الأساس لاتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992.

ثالثا/ تعبئة الرأي العام: يعد تعبئة الرأي العام وتوجيهه من أهم العوامل التي ساعدت المنظمات غير الحكومية على تطورها ودخولها المجتمع الدولي، حتى أن الدول أصبحت تضع في حسبانها ما تنشره هذه المنظمات من تقارير وبحوث وبعثات تقصي الحقائق ومن رسم صورة سيئة عنها للرأي العام العالمي[2] ، فالمنظمات غير الحكومية بقدرتها الفعلية على التجنيد والتعبئة العبر وطنية أصبحت واجهة متقدمة لنظام دولي أكثر عدالة واتاحة للفرص، وهي باعث ومحفز لهذا الرأي العام العالمي.

في هذا الإطار ونتيجة هذا المناخ العالمي الضاغط الذي يمارسه الرأي العام العالمي وبتحريك من المنظمات غير الحكومية بذلت كثير من الشركات جهودا مختلفة لتجنب التشهير بها، ومحاولة تلميع صورتها، مما ينعكس إيجابا على تسويق منتجاتها، هذه الجهود أثمرت في حث "**شركة فولكسفاغن**" على تبني سياسات بيئية تؤدي إلى تقليص استهلاك الوقود والغازات المنبعثة من عوادم سياراتها المنتجة بنسبة 20 %، وأشادت كثير من المنظمات البيئية غير الحكومية بسياسة الشركة على هذا الصعيد. وفي الولايات المتحدة اختيرت الشركة كأفضل صديق للبيئة من جانب معهد بحوث السوق الأمريكي J.D.Power وحازت على شهادتي أفضل استراتيجية مبتكرة للمحافظة على البيئة من قبل هيئة المواصلات الاتحادية في ألمانيا ITBA.[3]

*- **القائمة الحمراء** للأنواع المهددة بالانقراض أنشئت في عام 1963 وهي لائحة تصنف وتدرس حالة حفظ الانواع النباتية والحيوانية، يصدرها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية

[1]- الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، **فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية**، تر: سامي زلط (سويسرا: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، 2001)، ص4.

[2] – عبد الله دنون الصواف، مرجع سابق، ص 37.

[3] – سلام الربضي، **المقاربات والمتغيرات العالمية: عصر الدولة وعصر السوق**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 92.

هكذا فإن المنظمات غير الحكومية تستعين بالإعلام والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتكوين رأي عام ضاغط داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي، من أجل الضغط على زعماء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي، فأصبحت بذلك المنظمات غير الحكومية تراهن على الرأي العام الذي يشكل قوة سياسية لا يستهان بها في التأثير على الاختبارات السياسية في مجال البرامج والمشاريع الايكولوجية وتحديدها.

في واقع الامر فإن ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من توعية بيئية، من أجل الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، لهو نتيجة منطقية للالتزام الملقى على عاتق حكومات الدول بضرورة تمكين المواطنين من الاطلاع على كافة المعلومات والمعارف البيئية التي تملكها، وهذا ما يجعلها بمثابة مزود للمعارف يتولى جمع المعلومات من السلطات المختصة، والقيام بأحدث البحوث والدراسات حول القضايا البيئية الملحة، واتاحتها ونشرها للرأي العام.

رابعا/ الرصد والتقييم: يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد على تعزيز الاتفاقيات الدولية، من خلال مراقبة المفاوضات والالتزامات الحكومية، ورغم أن حقها في طرح التدخلات بقي محدودا جدا، وقد أصبح أمرا شائعا في عدد من الأنظمة السماح للمنظمات غير الحكومية المشاركة في مراقبة المفاوضات.

بهذا بدأت هذه الفواعل في تطوير مجموعة من الاستراتيجيات لمسايرة عملية التفاوض، وايصال مساهمتها إلى أمانات المنظمات والاتفاقيات الدولية في شكل اقتراحات مبكرة للمعاهدات على سبيل المثال ساعد "الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة" (المعروف لاحقا باسم اتحاد الحماية العالمي) في صياغة الاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المعرضة للانقراض، واستراتيجية الحماية العالمية، والميثاق العالمي للطبيعة، اضافة إلى الاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي[1]،

غير أن هناك ضرورة ملحة توضح سبب احتياجات البلدان النامية، والاعتراف بالقيود التي تواجهها في إجراء أنشطة الرصد والتقييم بخلاف الدول المتقدمة، وتقديم الدعم من أجل تعزيز هذه الوظائف داخل

[1] – صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 115، 116.

الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء، وبذلك فإن التدابير الرئيسية التي يمكن أن تسهل تقييم ورصد دور المنظمات غير الحكومية تتمثل فيما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة من أجل المعلومات والتحليل في مختلف المستويات الجغرافية والسياسية، تعتمد في ذلك على آلية متماسكة لجمع البيانات وتحليلها من أجل تشجيع وتسهيل هذه المهمة مما يساعد على تدفق المعلومات.
- إشراك الجزء الأكبر من السكان في التقييم ومهام الرصد.

خامسا/ إضفاء الشرعية على آليات صنع القرار على المستوى العالمي: يمكن للمنظمات غير الحكومية أن توسع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات، وتحسين نوعية وسلطة وشرعية الخيارات السياسية للمنظمات الدولية.

لذلك باتت قواعد سير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات الدولية غير الحكومية، هكذا فإن الأمم المتحدة أعطت للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي من أجل تدعيم الحوار، حيث قام عدد من المنظمات الدولية بخلق منظمات غير حكومية، مثل المركز العالمي للتجارة والتنمية المستدامة الذي يترأسه المدير السابق لبرامج الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة.[1]

كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساهم في الحوكمة البيئية العالمية من خلال مشاركة المنظمات الدولية في العمل البيئي عبر القنوات التالية:[2]

- أن ممثلي المنظمات غير الحكومية يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في المؤتمرات دولية لتقديم النصائح لمندوبين (مؤتمر القاهرة حول السكان 1994).
- أن ممثلي المنظمات الحكومية يمكن أن يكونوا ضمن وفود وطنية للمشاركة في مؤتمرات دولية لتمثيل المنظمات غير الحكومية والقيام بالمفاوضات.

---

[1]- كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015)، ص 141.

[2]- صالح زياني، مراد بن سعيد، **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**، ط1(باتنة: دار قانة، 2010)، ص ص 133، 134.

- يمكن للمنظمات غير الحكومية أن ترسل المندوبين إلى المؤتمرات الدولية شبه الرسمية (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية يضم في عضويته 699 منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الدول والوكالات الحكومية).
- يمكن لمنظمة دولية أن تتيح للمنظمات غير الحكومية فرصة المشاركة في تطوير سياسات قيد التنفيذ (اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض.[1]
- المنظمات الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية الفرص في المشاركة (ليس بالضرورة في التفاوض) في مؤتمرات رسمية لصياغة الاتفاقيات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).
- المنظمات الدولية يمكن أن تكون مجموعات استشارية تتضمن الخبراء من المنظمات غير الحكومية (لجنة الأمم المتحدة الاستشارية حول نزع السلاح)
- المنظمة الدولية يمكن أن تعطي المنظمات غير الحكومية الفرصة للمشاركة في اللجان التحضيرية للمؤتمرات الدولية (قمة الأرض بريو دي جانيرو في 1992، قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة في 2002).
- المنظمة الدولية يمكن أن تتضمن المنظمات غير الحكومية كأعضاء (اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الابيض المتوسط).[2]

يتضح من ذلك أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية قد أثرى هذا المسار وعزز النتائج في عدد الأمكنة وكذلك في عدد الطرق والأساليب، وفي الواقع فإن مشاركة الفئات غير الحكومية هي التي تضع المسار "العالميّ وليس فقط "الدولي، فبينما تتفق الكثير من الحكومات بأن مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية ضرورية، فإن كثيرا منها أيضا ترى أن عوائق مشاركتها يمكن أن تفوق المكاسب حيث يمكن أن تشكل مجموعات مصالح خاصة، وأن تسعى للتعدي على القوى السياسية للحكومات.

[1]- Barbara Gemmill, Abimbola Bamidele-Izu, Op, Cit.

[2] – مراد بن سعيد، "فعالية التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة"، دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 43، ملحق 3، (2016)، ص 1401.

المبحث الثالث: سبل تعزيز مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: برامج المشاركة

ازدادت قدرة وتأثير المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية المحلية والوطنية والعالمية من حيث الكمية والنوعية منذ التسعينيات، فمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئة توفر حوافز جادة مثل تبادل المعلومات، ووضع السياسات وتنفيذها والتقييم والرصد، وضمان العدالة البيئية.

المطلب الاول: المعلومات – الواجبات الأساسية

تعتبر المعلومات جزءا لا يتجزأ من جميع الخبرات الانسانية، ومن الجوانب الأساسية للحياة نفسها، لأنها أصبحت علما شأنه في ذلك شأن أي علم يتصل بالقوى السياسية والاجتماعية، وذلك نتيجة تعقد مشكلات الحياة والتطور السريع للتكنولوجيا، ونمو المعرفة، والتقدم السريع للعالم الحديث، ومن هذا المنطلق سنحدد مفهوم المعلومات:

تعرف المعلومات لغة بأنها: "احدى المفردات المشتقة من (علم) تتسم بثراء مفرداتها وتنوع معانيها، فهي تتصل بعدة معاني كالعلم، والمعرفة، والتعليم، والدراية، والاحاطة، والادراك، واليقين، والارشاد، والوعي، والاعلام، والشهرة، والتميز، والتيسير، وتحديد المعالم وغير ذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل، وما يتم الحصول عليه وتلقيه بالبحث أو الدراسة او التوجيه"[1]

أما المعلومات اصطلاحا فهي تشير إلى البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي تصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها، وتوزيعها في صورة رسمية وغير رسمية. [2]

بذلك تساعد المعلومات الجهات المستخدمة من زيادة في دقة البيانات مما يعطي معلومات أكبر دقة، ويشكل معارف صادقة حول القضايا والمشاكل التي تواجه صانعي القرارات، وتساعد كذلك على اعطاء نظرة

---

[1]- أحمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007/2006، ص 54.

[2]- نوال علي ثعالبي، مرجع سابق، ص 156.

شاملة على مختلف التحديات البيئية للنظام ككل، ومن تم فإن أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحوكمة البيئية العالمية هو التوفير الفوري للمعلومات حول القضايا الشائكة، فغالبا ما تعود الحكومات إلى المنظمات غير الحكومية لملأ فراغات البحث التي تقف في طريق صنع القرار البيئي الفعال فمثلا نجد مؤسسة الموارد العالمية (WRI)، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (IUCN) هي مجموعات تخصصت في إنتاج البحث في المعلومات الحالية والفورية حول أهم القضايا البيئية، فالبنى الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية غالبا ما تفتقر إلى القدرة التحليلية أو تقيد من طرف العراقيل البيروقراطية وغيرها من الالتزامات، فإن المنظمات غير الحكومية يمكنها التركيز على أجندة البحث الديناميكي، والتحرك بسرعة في القضايا الجديدة.[1]

يتضح من تقرير توقعات البيئة العالمية وتقييم النظام الايكولوجي أن المنظمات غير الحكومية لديها الكثير لتعرضه في مجال جمع المعلومات ونشرها وتحليلها، وبذلك توجد العديد من الأمثلة التي تخدم المنظمات غير الحكومية كدور أساسي ومفتاحي للمعلومات، أحد أهم هذه الأمثلة تتعلق بالمؤتمرات، واللقاءات الأخرى التي تقام بالارتباط والتنسيق مع المعاهدات البيئية متعددة الأطراف مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، ففي كثير من الأحيان، تتميز الاجتماعات خلال الجالسات العامة بثروة من الوثائق والبحوث والسياسات التي تنتجها المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المكونة للمجتمع المدني وعلى وجه التحديد خاصة عندما تتزامن مع المناسبات الرسمية، هذه الوثائق والمعلومات غالبا تسلط الضوء على تقاعس الحكومات، كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتقييم أداء صناع القرار ومراقبة الأوضاع البيئية خلال المحافل الدولية بهدف اتخاذ قرارات تجعل صناع القرار في النطاق الدولي مسؤولون على قراراتهم لذلك لاحظ **"توماس وايس"** Thomas Weiss أن: "المنظمات غير الحكومية قادرة على صنع معلومات عامة مهمة حساسة سياسيا".

[1] – هيبة نامر، **دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية: نموذج منظمة السلام الأخضر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص "دراسات سياسية مقارنة"، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، 2013، ص 111.

ومن تم يمكن اتخاذ بعض التدابير والإجراءات لتحسين فائدة تبادل المعلومات يمكن أن تتضمن ما يلي:[1]

- **قبولا واسعا واستخدام نموذج "اللجنة"**: في كثير من الأحيان تسفر الاستشارات قصيرة المدى عن معلومات أقل صلاحية من التي توفرها اللجان المتعددة المزودة بالاستثمار الكافي للوقت والموارد.
- **المساعدة في تكوين شبكات المعلومات**: لتحقيق التشارك بمصادر المعلومات لأقصى حد، وتوفير أعلى نسبة من المعلومات للمستفيدين منها.
- **آليات لدعم "الأخذ والعطاء"**: من خلال تبادل المعلومات بين المسؤوليين غير الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.
- **الجهود للاتفاق وعدم الاتفاق**: إن السعي للإجماع هو غالبا خطأ، فالإجماع غالبا ما يكون صعب التحقيق مما يؤدي إلى نقاشات طويلة ونتائج بسيطة خلال الاتفاقيات، والفشل في التوصل إلى قرارات سليمة.

المطلب الثاني: الوظائف التنفيذية

تزايدت أدوار المنظمات غير الحكومية في تنفيذ جهود السياسة العالمية بشكل كبير منذ منتصف الثمانينيات عندما بدأت بسد العجز في تقديم الخدمات بسبب تقليص الأدوار للكثير من الوكالات التنموية، وقد أشار تقرير التنمية العالمية 1999-2000، الصادر عن البنك الدولي، إلى أن التنمية مرهونة بالمؤسسات الفاعلة و المتطورة والتي سوف تقع عليها مسؤولية تهيئة البيئة العالمية الملاءمة لتطبيق إجراءات العولمة، حيث أنيطت هذه المسؤولية بالمنظمات الدولية غير الحكومية، مما يعني حدوث تغيرات هامة في التوجهات الاستراتيجية لهذه المنظمات، و اقتحام مجالات حيوية كانت من احتكار الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الرسمية، إضافة إلى تبني قضايا واهتمامات نوعية كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات السياسية والأسرة والمرأة ونشر القيم الديمقراطية وغيرها.

(1) - Barbara Gemmill, Abimbola Bamidele-Izu, Op cit.

فهذه المنظمات مفيدة على الخصوص في النطاق العملياتي فهي تستطيع أن تجعل المستحيل ممكننا بالقيام بما لا تستطيع الحكومات القيام به فهذا يعتبر صحيحا خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والتي غالبا ما يتم التعامل معها بشكل أفضل من طرف المنظمات المجتمعية، فقد أكدت أجندة القرن 21 على الحاجة للأفراد والجماعات، خاصة على المستوى المحلي للمشاركة في اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على المجتمعات التي يعيشون ويعملون فيها، فجزء كبير من المناطق الساخنة في العالم تقع في مناطق ريفية أغلبها فقيرة في الدول النامية، نتيجة لذلك فإن أعباء الخطر الايكولوجي وكذا الأعباء المتصلة بالتجدد الايكولوجي قد نشأت أولا بسبب هذه المجتمعات، ومن تم فإن المنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى في العالم النامي نمطيا هي فقيرة التمويل، غير قادرة على الحصول على المعلومات وغالبا ما تفتقر إلى وجود واضح وإلى صوت مسموع في مسارات الحوكمة العالمية.

إن الوظائف التنفيذية للمنظمات غير الحكومية ضمن نظام الحوكمة البيئية العالمية يمكن تعزيزها من خلال:[1]

- الجهود الموسعة في إدراج الجماعات المحلية مع معرفة القضايا المطروحة.
- بناء القدرات التي تستهدف تعزيز التواصل بين الجماعات المحلية والشركاء الحكوميين الآخرين، نتيجة لذلك أعدت الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) مقترح مشروع حول بناء قدرات المجتمعات المحلية لمواجهة مشكلة التغيرات المناخية، ظهر هذا المشروع نتيجة لتسلم المجتمعات المحلية زمام القيادة بدرجة متزايدة لتطوير أساليب مبتكرة على المستوى الشعبي من خلال تخفيف ومحاربة أساليب وتأثيرات ارتفاع درجة الحرارة في العالم.[2]
- دعم المبادرات الرامية إلى قياس ورصد وتقديم الخدمات من قبل المنظمات غير الحكومية، واستخدام القياس وتحديد أفضل الممارسات باعتبارها وسيلة لتحسين الأداء.

---

[1] - Ibid.

[2]- هيبة نامر، مرجع سابق، ص 101

المطلب الثالث: الدعوة من أجل العدالة البيئية

يقصد بالعدالة البيئية اتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء التلوث والتدهور البيئي في المناطق المأهولة من طرف الطبقات المهمشة في المجتمعات، كما يقصد بها المساواة بين أصحاب المصلحة في المشاركة في صنع القرارات البيئية واستحقاق موارد العيش والاستفادة من الخدمات البيئية.

وقد حدد المشاركين في ورشة عمل العدالة البيئية في ديسمبر 2003 في بودابيست العناصر التي تقوم عليها العدالة البيئية والتي تتمثل في محاربة بؤر التوتر البيئي من خلال منع تركيز النشاطات الملوثة للبيئة في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة مما يحقق ركن الاستهداف وهو الركن الأول من أركان انعدام العدالة البيئية، والذي يعتبر تمييزا ضد هذه الفئة من السكان، ولهذا فإن العدالة البيئية تقتضي اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التدهور الحاصل في بيئة هذه المناطق وهذا ما يعرف بالنطاق السلبي لمفهوم العدالة البيئية، أما النطاق الايجابي لمفهوم العدالة البيئية فهو اتخاذ اجراءات لتحسين حالة البيئة في هذه المناطق من خلال تعزيز الوعي البيئي للسكان أو ترحيل المشاريع الملوثة واغلاقها، أما العنصر الثاني فيتمثل في التوزيع العادل للموارد الطبيعية بحيث يصبح لكل مواطن وبدون تمييز الحق في الحصول على مورد مائي نقي فضلا عن العيش في منطقة هوائها نقي وتربتها صالحة، وثالثا تعزيز المشاركة لأن انعدام العدالة البيئة يرجع إلى عدم مشاركة هذه الطبقات في القرار السياسي والبيئي مما يسهل استهدافهم، وبالتالي يجب أن يحظى الناس الذين يعيشون في مناطق غير آمنة بيئيا بفرص للمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات البيئية التي تؤثر على حياتهم.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية كانت المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول فعالة بدرجة كبيرة في إظهار التباينات حول من يتحمل الأعباء البيئية ومن يحصل على فوائد الاستثمار البيئي، بعض الفئات أصدرت تقارير، والبعض الآخر فضلت التكفل بتراع المصلحة العامة على الدفاع عن الحقوق البيئية، وإذا كان نظام إصلاح الحوكمة البيئية العالمية تشمل آلية لتسوية التراعات فإنه من السهل نرى إمكانية مساهمة المنظمات غير الحكومية على صنع مثل هذه البنية، وفي الواقع فقد أظهرت "**اتفاقية آرهوس**"* Aarhus

*- اعتمدت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا "**اتفاقية آرهوس**" وهي اتفاقية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية كان ذلك في جوان 1998 في مدينة آرهوس الدنماركية، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في أكتوبر 2001.

Convention مسارا يمكن من خلاله للمنظمات غير الحكومية سبلا للانتصاف القضائي ضد الأطراف الأخرى مثل الحكومات الوطنية أو وحدات القطاع الخاص من أجل الأضرار والجرائم البيئية.

ومنذ انعقاد مؤتمر ريو، شكل ابرام اتفاقية الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار، واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس) ودخولها حيز النفاذ انجازا مهما ساهم في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة، وسيمثل مدى تنفيذ العدالة البيئية وتحقيقها في الممارسة أحد التحديات المرتبطة بهذه الاتفاقية.

الوظائف	أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية (لائحة توضيحية لنشاطات وقنوات تأثيرها)
إبراز القاعدة المعرفية	• جمع وتصنيف ونشر المعلومات. • توجيه ونشر الدراسات والتقارير. • توزيع المعلومات وتنظيم أحداث جانبية في المؤتمرات الرئيسية.
الدعوة وممارسة الضغط	• اتصالات غير رسمية مع مندوبي الحكومات (ورش العمل، المؤتمرات، في ممرات الاتصالات التكنولوجية الحديثة). • المشاركة الرسمية في المفاوضات الحكومية الدولية (مذكرات خطية رسمية، غير رسمية مكتوبة، وضع أوراق البيانات في اجتماعات). • تقديم المشورة للوفود. • حملات خارج ساحة التفاوض (على سبيل المثال: وسائل الإعلام، معلومات عامة، والاحتجاجات) لتعزيز النفوذ.
عضوية الوفود الوطنية المشاركة	• استلام المعلومات عن المفوضيات الحكومية. • تقديم المشورة للحكومات. • التفاوض نيابة عن الحكومات.
ضمان الشفافية	• التقارير الواردة من المفاوضات. • الاستنكار ضد الدول المتقاعسة. • عمل علاقات عامة (وسائل الإعلام). • تقارير عن فعالية التنفيذ.
دعم السكرتاريات الدولية	• الاطلاع بمهام السكرتاريات. • تقديم المشورة والخبرة لسكرتاريات.
وظائف أوسع للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	• تشكيل آراء الأفراد والجماعات. • التعاون بين الجماعات البيئية وقطاع الأعمال والصناعات. • التشبيك. • عولمة القيم والأفضليات.

الجدول رقم 04: أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية (لائحة توضيحية لنشاطات وقنوات تأثير ها).

خلاصة الفصل:

يعد موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية من القضايا الدولية المعاصرة التي تحظى بأهمية متزايدة في ظل التحديات البيئية المتفاقمة، مثل التغير المناخي، فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث البيئي، تعكس الحوكمة البيئية العالمية نظامًا معقدًا من القواعد والاتفاقيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وضمان الاستخدام العادل والمسؤول للموارد الطبيعية، وفي هذا السياق برزت المنظمات الدولية غير الحكومية كجهات فاعلة مؤثرة، حيث تلعب أدوارًا متعددة في التوعية، المراقبة، التنفيذ، والضغط السياسي لتعزيز الامتثال البيئي على المستويين الوطني والدولي.

وبذلك تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- ان موضوعات الحوكمة البيئية العالمية متعددة يصعب حصرها ومعالجتها كاملة، فالاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف تغطي قطاعات عدة، مثل: التغيرات المناخية، وانخفاض التنوع البيولوجي، والمخاطر النووية، وأسلحة الدمار الشامل، وقضايا المياه والتصحر، اضافة إلى تعدد اهتمامات المؤسسات التي تمارس الحوكمة مثل: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNEP)، ومرفق البيئة العالمي (GEF)، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، وفق مستويات واولويات وأيديولوجيات مختلفة ومتضاربة احياننا، مثل جهود تنمية قُدرات الدول، وتأهيل المنظمات غير الحكومية.
- ما يظهره الاستعراض التاريخي لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في مؤتمرات القمم الرئيسية للحوكمة البيئية العالمية، هو أن المنظمات غير الحكومية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحوكمة البيئية العالمية، ففي البداية لم يتم دعوة سوى المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة الخاصة في الفترة التي سبقت مؤتمر ستوكهولم عام 1972، فإن عدد المنظمات غير الحكومية وأنواعها ازداد بسرعة في الاجتماعات اللاحقة، وفي الواقع فإن الاعتراف في قمة الارض عام 1992 بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة يعني أنه تم وضع نظام لتنظيم التفاعلات مع مختلف أنواع

المنظمات غير الحكومية. وهكذا، أصبحت المنظمات غير الحكومية منظمة في شكل "مجموعات رئيسية" كطريقة لتصنيف المنظمات ذات الاهتمامات والمصالح المتشابهة على نطاق واسع.

- أن المنظمات غير الحكومية تمتلك الكثير من المؤهلات ونقاط القوة مثل الإبداع والمرونة، المبادرة، التفكير على المدى الطويل حيث استطاعت لعب أدوار حاسمة في تجسيد مبادئ الحوكمة البيئية العالمية من خلال وضع جدول الأعمال، توفير المعلومات والبحوث حول المفاوضات، تعبئة الرأي العام، التنفيذ والرقابة على المستوى الوطني، كما تشارك في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للضبط البيئي، وتقوم في كثير من الأحيان بأدوار استشارية فنية في المفاوضات حكومية، وقد كانت المنظمات غير الحكومية محفزا رئيسيا في تأسيس العديد من الاتفاقيات الدولية.

الفصل الثالث: تقييم حدود تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

الفصل الثالث: تقييم حدود تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

تم الاعتراف بالمنظمات الدولية غير الحكومية منذ فترة طويلة باعتبارها جهات فاعلة أساسية في السياسات البيئية العالمية، حيث اكتسبت مكانة بارزة من خلال المساهمة في مناقشة ومعالجة الكثير من قضايا مثل التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، إزالة الغابات والتصحر والتلوث العابر للحدود وتغير المناخ، ومن تم أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية جهات فاعلة على المسرح العالمي، حيث سلطت الأدبيات المختلفة الضوء على أدوارها في الحوكمة البيئية العالمية تم وصفهم بأنهم محرضون للعمل البيئي، ومهندسون لحلول الحوكمة، وناشطون يرفعون الوعي ويدعون إلى العمل، ورجال أعمال لأنواع جديدة من المبادرات، وكدبلوماسيون يعملون مع الحكومات لصياغة سياسات بيئية.

مع ذلك ورغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها وتأثر على قدرتها في تحقيق أهدافها البيئية، فهي تواجه عقبات متعددة تتعلق بصعوبات التنسيق والتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية، إلى جانب محدودية التمويل والموارد، وتفاوت الإرادات السياسية بين الدول، فضلاً عن القيود القانونية والبيروقراطية التي قد تحد من تأثيرها.

المبحث الأول: نماذج عن مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في بعض قضايا الحوكمة البيئية العالمية

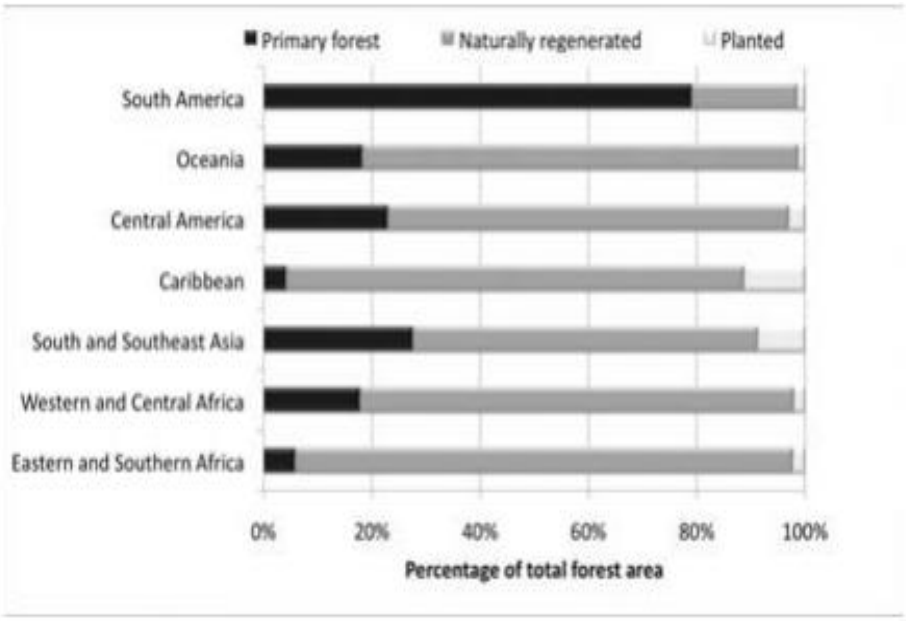
تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً محورياً في معالجة التحديات البيئية العالمية من خلال استراتيجيات متنوعة وفعّالة، وذلك بفضل مرونتها وابتكارها، حيث تساهم هذه المنظمات بشكل كبير في دفع الأجندة البيئية العالمية إلى الأمام، وتشمل جهودها في العمل على قضايا متعددة مثل تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث البيئي، حيث تقوم بتطبيق نماذج متكاملة تجمع بين الضغط السياسي، المبادرات المجتمعية، والشراكات العالمية، وذلك من خلال حملات التوعية، مشاريع الحفظ، والمشاركة في تطوير السياسات، كما تسهم هذه المنظمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة البيئية العالمية، مما يعكس أهمية دورها في حماية البيئة وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

المطلب الأول: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على الحوكمة العالمية في قضية ازالة الغابات الاستوائية Tropical Deforestation (مواجهة تحدي ازالة الغابات الاستوائية).

تتنوع دوافع وأسباب ازالة الغابات والتي غالبا ما تكون خارج قطاعها، حيث تتخذ القرارات المتعلقة بشأن استخدام أراضيها في وزارة الزراعة أو الشركات الخاصة الراغبة في الاستثمار في هذه الأراضي (اللاعبون الرئيسيون من قطاعات النشاط الاقتصادي مثل الأعمال الزراعية، التعدين، أو الأشغال العامة والبنية التحتية...)، وهكذا فإن أرقام ازالة الغابات الاستوائية غير مؤكدة ومثيرة للجدل بشكل خاص، وليس من المبالغة القول أنه لا يوجد أحد مسيطر حتى ولو كانت التقنيات والمعرفة تتطور بسرعة في هذا المجال. لذلك تشير أرقام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (**FAO**) إلى أن الغابات الاستوائية تشكل 1.3 بليون هكتار من اجمالي الغطاء الحرجي البالغ أربعة بلايين هكتار، وأنهم عانوا ما بين 1990-2010 من خسارة فردية تتراوح بين أربعة وخمسة ملايين هكتار في حوض الامازون، ومن واحد إلى ثلاثة ملايين هكتار في جنوب شرق آسيا وجنوب الهند واستراليا، وأكثر من ثلاثة ملايين هكتار في افريقيا الاستوائية[1]، وحددت السبب الرئيسي لإزالة الغابات هو فقر الشعوب التي تعيش داخلها وحولها وأن هذا الفقر هو الذي يدفعها لذلك من أجل انتاج

(1) -François Gemenne, **L'enjeu Mondiale: L'environnement**, (Paris : Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 2015), P89.

المحاصيل الغذائية، ويتوقع البنك الدولي، أن القطع الجائر للغابات سوف يؤدي إلى تناقص عدد البلدان الاستوائية المصدرة للأخشاب، من 23 دولة إلى حوالي 10 دول فقط ومن أمثلة الدول التي اختفت من قائمة الدول المصدرة للأخشاب نيجيريا وغانا وكوت ديفوار.



تمثيل بياني رقم 09: يوضح النسب المئوية لمساحة الغابات الاجمالية

المصدر: Robin L. Chazdon, La seconde croissance : la promesse de la régénération des forêts tropicales à l'ère de la déforestation, University of Chicago Press-1 , 2014.

لذلك تؤكد المنظمات الدولية غير الحكومية أن حوكمة الغابات ينبغي أن تكون مستدامة ايكولوجيا ومسؤولة اجتماعيا على المدى الطويل وهذا يشمل حماية غابات النمو القديمة، والعائدات المستدامة للمنتجات الحرجية، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض وموائلها، والقضاء على قطع الأشجار، وحماية مستجمعات المياه ووظائف الحفاظ على التربة، والقضاء على استخدام المواد الكميائية. وهم يجادلون بأن إزالة الغابات غالبا ما تكون نتيجة توغلات المصالح السياسية والاقتصادية القوية في الغابة، ولذلك فإن وقف إزالة الغابات يتطلب

إعادة توزيع علاقات القوة من المستويين العالمي والوطني إلى المستوى المحلي مثل هذا التحول في القوة ضروري لمعالجة العديد من الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي* لصندوق النقد الدولي والديون الخارجية ومشاريع التنمية واسعة النطاق.

كما تجادل المنظمات غير الحكومية بضرورة احترام حق الجماعات المحلية والشعوب الاصلية في تقرير مصيرها، وينبغي الاعتراف بالمعارف التقليدية ومعرفة اجداد شعوب الغابات على أنها حق ملكية فكري، وينبغي ان تحصل هذه الشعوب على نصيب من اي منافع تتأتى من الاستغلال التجاري لهذه المعرفة.

وبحلول الثمانينيات من القرن الماضي، كانت قضية إزالة الغابات الاستوائية قضية دولية مهمة، وكان احد الآراء في مجتمع المنظمات غير الحكومية هو أن هناك حاجة إلى وضع صورة أعلى للأمم المتحدة، حيث اطلقت شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الأوروبية **ECOROPA** حملة عريضة وضغط كبير عام 1987 كان الهدف من هذه الحملة هو تسليط الضوء على التدمير الثقافي والايكولوجي للغابات الاستوائية الناتج عن التنمية الصناعية القائمة على الغابات، وفي سبتمبر 1989 تم تقديم عريضة من 3.3 مليون توقيع للأمين العام للأمم المتحدة "**خافيير بيريز دي كوييار**"، غير أن حملة وضع جدول الأعمال لم تنجح في تحقيق هدفها المتمثل في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة والسبب الرئيسي لذلك هو أن الجمعية العامة على وشك الانتقال رسميا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في (ريو دي جانيرو)، وبعد ثلاث اشهر من تقديم الالتماس أصدرت الجمعية العامة قرارا **44/228** أعلنت فيه أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سيعقد في 1992، ومن بين المسائل التي طلب القرار من المؤتمر النظر فيها كانت مسألة الغابات.[1]

ومن أجل فهم تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة من الضروري أولا فهم هيكل المفاوضات المتعلقة بالغابات حيث شهدت استقطابا كبيرا بين الشمال والجنوب على الصعيد

* تشكل برامج التكيف الهيكلي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تلزم الدول النامية منخفضة الدخل بتحرير سياستها التجارية والاستثمارية، وفتح أسواقها امام المنافسة والتجارة الحرة، وخفض الانفاق الحكومي، وتنفيذ إجراءات الحوكمة الرشيدة، من اجل الحصول على قروض البنك الدولي أو صندوق النقد او المساعدات الامريكية، وقد تعرضت برامج التكيف الهيكلي إلى مجموعة من الانتقادات اللاذعة لاعتمادها على نموذج اقتصادي قصير الاجل يدهم تعظيم الربح لكنه يديم حالة الفقر وعدم المساواة من خلال تحرير القوانين وتقليص دور الدولة في حماية رفاهية مواطنيها.

(1) - David Humphreys, "NGO Influence Policy on Forest Conservation and trade in Forest Products". In NGO DIPLOMACY: **The Influence of Nongovernmental Organizations in International Environmental Negotiations**, ed: Michele M.Betsil, Elisabeth Corell, (London: The MIT Press, 2008), p 151.

الحكومي الدولي انعكس في المناقشات المتعلقة بكيفية تأطير قضية إزالة الغابات، حيث سعى الشمال المتقدم إلى اعتبار إزالة الغابات قضية بيئية "عالمية"، وبقدر ما كانت إزالة الغابات قضية بيئية عالمية فقد صاغتها مجموعة 77 من البلدان النامية (**G77**) على أنها قضية وطنية، مطالبين بالسيادة على مواردهم الحرجية، وأكدت هذه المجموعة على حقها في تنمية الغابات وقاومت ما اعتبروه تدخلا شماليا في مواردهم الحرجية. واستخدمت مجموعة 77 مفاوضات الغابات لإدخال القضايا التي اثارتها لأول مرة في السبعينيات مثل زيادة التدفقات المالية والتكنولوجية من الشمال مقابل أي التزامات من الجنوب بالحفاظ على الغابات الاستوائية. في حين سعى الشمال غير الراغب في الاعتراف بروابط قضية مجموعة 77 إلى إبقاء المفاوضات مركزة بشكل ضيق على الحفاظ على الغابات وهو ما لم يفعله الجنوب، وكانت النتيجة "**بيانا غير ملزم قانونا لمبادئ الغابات**".[1]

قدم هذا الهيكل للمنظمات غير الحكومية فرصا وقيودا على حد سواء، من ناحية كان الاستقطاب بين الشمال والجنوب يعني أن الوفود الحكومية كانت تركز بشكل ضيق على مصالحها الخاصة وعلى حل النزاعات مع "خصومها" أدى هذا إلى تقييد المساحة السياسية التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل من خلالها، ومن ناحية أخرى أعطت الأطر المختلفة لقضية الغابات بين حكومات الشمال والجنوب للمنظمات غير الحكومية بعض المجال للمناورة تمكنت من خلاله استغلال الخلافات بين الحكومات من خلال الضغط على الوفود المختلفة، ومع ذلك فإن الفرص المتاحة للمنظمات الدولية غير الحكومية للاستفادة من الاختلافات بين الحكومات كانت ستعزز لو كانت هي نفسها أكثر توحيدا حيث لم يكن هناك رأي واضح لها حول ما اذا كان ينبغي أن تكون هناك اتفاقية للغابات، مع ميل بعض منها نحو اتفاقية تتضمن أهدافا صارمة للحفظ للشعوب الاصلية، في حين عارضت منظمات أخرى اتفاقية بشأن الغابات.

أما التأثير الذي حققته المنظمات الدولية غير الحكومية في المراحل الأولى من مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن الغابات فإنها نجحت في الضغط على بعض الوفود من الشمال لإدراج نص بشأن هذه المسائل، كما نجحت في ممارسة الضغط من أجل ذكر الأنماط غير المنصفة لحيازة الأراضي (أي تركيز ملكية الأراضي في ايدي مصالح قوية اقتصاديا وسياسيا)، وإدراج هذه المسألة في مبادئ الغابات دليل واضح

(1) - Ibid, P 152.

على نفوذ المنظمات الدولية غير الحكومية، ففي غياب الضغوط من طرف هذه المنظمات لن يكون للوفود الحكومية أي حافز لتقديم اعتراف دولي بهذه القضية.

عموما شكلت مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن الغابات والتنوع البيولوجي نجاحات جزئية للمنظمات الدولية غير الحكومية البيئية المعنية بالغابات، حيث تمثل المفاوضات بداية اتجاه استمر في حقبة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث نجحت في وضع قضايا على جدول اعمال، وفي ادراج بعض شواغلها في النصوص التي تم التفاوض عليها.

مع اختتام مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لم تكن هناك نوايا حسنة أو ثقة تذكر على الصعيد الحكومي الدولي بين الشمال والجنوب، حيث لم تتمكن المنظمات غير الحكومية أن تفعل الكثير للتأثير على هذا الوضع الذي لا يمكن حله إلا بين الحكومات، تم كسر الجمود في عام 1994 عندما وضع فريق عمل حكومي دولي برعاية مشتركة من الحكومتين الكندية والماليزية جدول أعمال دولي للغابات تم اعتماده في شكل معدل من قبل لجنة التنمية المستدامة. أدى جدول الاعمال هذا الى انشاء مجموعتين فرعيتين مؤقتتين للجنة التنمية المستدامة:[1]

أولا/ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات (IPF) The Intergovernmental Panel on Forests في الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى 1997: أثر ضغط المنظمات غير الحكومية على جدول اعمال هذا الفريق في حالتين على الأقل.

- الأول/ قضية المنظمات غير الحكومية المعنية بالغابات التي لها تاريخ طويل في الحملات الانتخابية، أي المساهمة التي يمكن أن تقدمها "المعارف التقليدية المتعلقة بالغابات" TFRK في الادارة المستدامة للغابات.
- ثانيا/ قدم بيان من قبل مشروع سياسة الغابات العالمية وهو مشروع تابع للاتحاد الوطني للحياة البرية، نادي سييرا وأصدقاء الأرض، "مشروع السياسة الحرجية العالمية".

(1) - Ibid, P 155.

ثانيا/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (IFF) The Intergovernmental Forum on Forests الذي خلفه في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2000: تم استبدال IPF بـــIFF، حيث واصلت المنظمات غير الحكومية حضور المفاوضات الرسمية والقيام بدور نشط حول الأسباب الكامنة وراء ازالة الغابات، وقد تم اعتماد بعض النصوص التي اقترحتها المنظمات غير الحكومية مثل "الافتقار الى تمكين ومشاركة المجتمعات المحلية في القرارات المتعلقة بإدارة الغابات"، كما أكدت على أن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات "عمليات الاستعمار التي تقودها الحكومة في الغابات والناجمة عن حيازة غير عادلة للأراضي". وبحلول نهاية عملية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، اعتبرت المنظمات غير الحكومية أنه لا ينبغي اجراء مزيد من المفاوضات السياسية بشأن مقترحات العمل الحالية.

بعد حل IFF في عام 2000، قرر أعضاء الأمم المتحدة إنشاء منظمة جديدة، "**منتدى الأمم المتحدة للغابات**" (**UNFF**)، على عكس IPF وIFF، فإن UNFF لا يقدم تقاريره إلى لجنة التنمية المستدامة ولكنه يقدمها مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما فعلت مع المبادرات الدولية السابقة بشأن الغابات، سعت المنظمات غير الحكومية للتأثير على جدول أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات منذ البداية، حيث تم تشكيل أجندة UNFF إلى حد كبير من خلال مبادرة استضافتها ألمانيا تسمى مبادرة الدول الثماني، اختتمت هذه المبادرة التي عُقدت بالتشاور مع أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بورشة عمل في بون حيث شدد نشطاء المنظمات غير الحكومية على أن "آليات إعداد التقارير الوطنية والدولية الحالية إما غير فعالة أو غير مناسبة لتقييم تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من IPF / IFF" وأن "UNFF يجب أن تفعل شيئًا أصليًا لتعزيز وتشجيع التنفيذ".

بشكل عام كان تأثير المنظمات غير الحكومية منخفضا على مفاوضات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، نظرا لبطىء البلدان في تقديم التقارير الوطنية.

هذه الاشكاليات أدت إلى العديد من الردود:[1]

[1] – صالح زياني، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا واشكالات**، مرجع سابق، ص 121.

أولا/ بدأت المنظمات غير الحكومية مثل السلام الاخضر، منظمة الوقاية العالمية WWF، وحركة غابة الامطار الاستوائية العالمية حملات عالمية لوقف هذه الممارسات.

ثانيا/ تم عام 1986 تأسيس المنظمة الدولية للتجارة في الخشب من طرف الدول المستوردة والمصدرة للخشب، من أجل التعامل مع المشاكل المتعلقة بتجارة الخشب، بالإضافة إلى القضايا البيئية، انطلاقا من الهدف التطوعي للمنظمة الدولية للمنظمة الدولية للتجارة في الخشب لعام 2000، هذا الهدف الذي يسعى إلى بناء كلي للتجارة في الخشب العالمية قائم على ممارسات إدارة الغابة المستديمة في عام 2000. لكن هذا المسعى باء بالفشل بحسب العديد من الكتاب والمراقبين، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من المنظمات غير الحكومية تسعى للتعاون مع المنظمة الدولية للتجارة في الخشب.

ثالثا/ قررت الحكومات في اطار الأمم المتحدة بأن اتفاقية الغابات العالمية لتحسين الحماية والادارة المستديمة لابد أن تكون ضمن أولويات الجهود الدولية، لكن هذه المساعي باءت بالفشل بسبب التناقضات القوية بين الشمال المتقدم الذي يؤكد على حاجته في الحفاظ على الغابات الاستوائية، وبين الجنوب المتخلف الذي يؤكد على حاجته في استغلال الغابات لأسباب اقتصادية وتنموية، فهم لا يزالون ينظرون إلى الغابات على أنها مقادير كبيرة غير ضرورية والذي نتج عنه تسيير غير عقلاني في ادارة الغابات من طرف القيادين أو بعض الجماعات الاثنية خاصة في افريقيا والهند والبرازيل.

وبسبب هذه الحالات للفشل الضبطي للغابات لجات المنظمات البيئية غير الحكومية للتصدي لسياسات الحكومات عن طريق حشد الدعم الشعبي لأهدافهم. هذه المجموعات هي الأكثر شيوعًا في المجتمعات الريفية والحضرية في البلدان الفقيرة، وقد نشطت، على سبيل المثال، في تعبئة سكان الغابات في البرازيل والهند وماليزيا لمنع أنشطة شركات الأخشاب. أشهرها كان **Chipko Andalan**، حركة "**عناق الأشجار**" في الهند في 1973-1974، والتي شجعت القرويين المحليين (معظمهم من النساء) على التجمع معًا لمنع قطع الأشجار من قبل شركات الأخشاب. في كينيا، تشجع حركة الحزام الأخضر الناس (مرة أخرى، النساء بشكل أساسي) على إيجاد الأماكن العامة وزراعة الشتلات لتشكيل أحزمة الأشجار. فازت المؤسس "**وانجاري ماثاي**" بجائزة نوبل للسلام في عام 2004، لتصبح أول امرأة أفريقية (وأول مناصرة للبيئة) تحصل على هذا التقدير.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية لتغير المناخ

يعد تغير المناخ تحديا عالميا غير مسبوق نظرا لحجم تأثيره وشدة عواقبه والتعقيد الذي تتسم به إدارته، حيث صور العلماء تغير المناخ على أنه مشكلة تعادل خطر اندلاع حرب نووية عالمية، بل قد تكون نتائجه أسوء بكثير من كل التوقعات العالمية، قال الرئيس الأمريكي "**جون كيندي**" ذات مرة ان "الواقع الابرز في زمننا، أننا معا في هذا العالم، وأننا نتشارك في ضعفنا على هذا الكوكب" في خطاب ألقاه عام 1963 عقب أزمة الصواريخ الكوبية في ذروة الحرب الباردة حيث كان العالم يعيش مع شبح الإبادة النووية، وبعد اربعة عقود يعتبر شبح تغير المناخ الواقع الأبرز، مما يعني أن المشكلة تقاوم الحل بسبب طبيعتها المعقدة والافتقار إلى حلول بسيطة، فقضية تغير المناخ تتضمن مناقشات حول المجالات السياسية الاخرى، مثل الطاقة، والتمويل، والامن الغذائي والصحة.

فتغير المناخ اليوم يعتبر حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاث الغازات الدفينة، ومع ذلك يمكن إدراك أن هناك مخاطر وتهديدات كبيرة من المحتمل أن تكون كارثية بما في ذلك ذوبان الصفائح الجليدية العظمى في غرينلاند، وغرب القطب الجنوبي، مما سينتج عن ذلك غمر مناطق وبلدان عديدة، أيضا التغيرات الكبيرة في تيار الخليج الدافئ التي ستؤدي إلى تغيرات مناخية عنيفة، ومن تم فقد بات تغير المناخ تهديدا وجوديا للحاضر والمستقبل، فقد أصبح يمثل:[1]

- تهديدا للاستقرار الانساني
- تهديدا للأمن الغذائي
- تهديدا للأمن المائي
- تهديدا للأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي
- تهديدا للأمن الصحي
- الهجرة البيئية

وبذلك فإن السمات المميزة للحوكمة العالمية لتغير المناخ أنها تشمل مجموعة من الجهات الفاعلة، وتتطلب التعاون عبر مستويات متعددة، وهي عابرة للحدود الوطنية في نطاقها، وبالتالي فإن التحكم في تغير

[1]- هيبة نامر، مرجع سابق، ص55.

المناخ يمثل نموذجا مصغرا للحوكمة البيئية العالمية الأوسع، من تم اضطلعت المنظمات الدولية غير الحكومية منذ البداية بأدوار هامة في حوكمة تغير المناخ، فبينما يعود علم تغير المناخ إلى القرن التاسع عشر، لم تصل هذه المشكلة إلى الأجندة السياسية الدولية إلا في أواخر القرن العشرين، وكانت المنظمات غير الحكومية البيئية، بما فيها ذات التوجه البحثي مثل "**معهد بيجر**" **Beijer Institute**، و" **صندوق الدفاع البيئي**" **The Environmental Defense Fund**، و "**معهد الموارد العالمية**" **The World Resources Institute**، و "**مركز وودز هول لعلوم المحيطات**" **Woods Hole Oceanographic Institution** دور فعال وضع تغير المناخ على جدول أعمال السياسية الدولية، من خلال تنظيم مؤتمرات تدعو فيها إلى اتخاذ اجراءات سياسية لمعالجة الاجماع الناشئ بشأن تغير المناخ.[1]

تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية في الثمانينات من حث المجتمع الدولي على التوصل إلى عملية سياسية لتصدي لتغير المناخ، وفي عام 1988 أنشأت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (**IPCC**) **Intergovernmental Panel On Climate Change**، من أجل تزويد واضعي السياسات بتقييم للعلم المتعلق بتغير المناخ (مصدر موضوعي للمعلومات العلمية)[2]، وتسمح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للمنظمات الدولية غير الحكومية المؤهلة بالمشاركة في جلساتها، ويوجد حاليا 87 منظمة غير حكومية معتمدة من بينها منظمات متباينة مثل: شبكة العالم الثالث **The Third World Network**، منظمة الأراضي الرطبة **Wetlands International**، معهد الفحم العالمي **The World Coal Institute**.

بعد ان نجحت المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بمشكلة تغير المناخ، شاركت أيضا في عملية وضع السياسات لمعالجة هذه القضية، وفي مؤتمر قمة الأرض في عام 1992 فتح باب التوقيع على "**اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ**" **UNECCC** وقد تحولت هذه الاتفاقية المكلفة بصياغة استجابة سياسية دولية لتصدي لتغير المناخ إلى مكان رئيسي تجتمع فيه الساحتان المتعددة الأطراف (المتمركزة حول الدولة)، وعبر الوطنية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية)، ومن تم فإن اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن

---

(1) - Naghmeh Nasiritousi, Op, Cit, P 334.

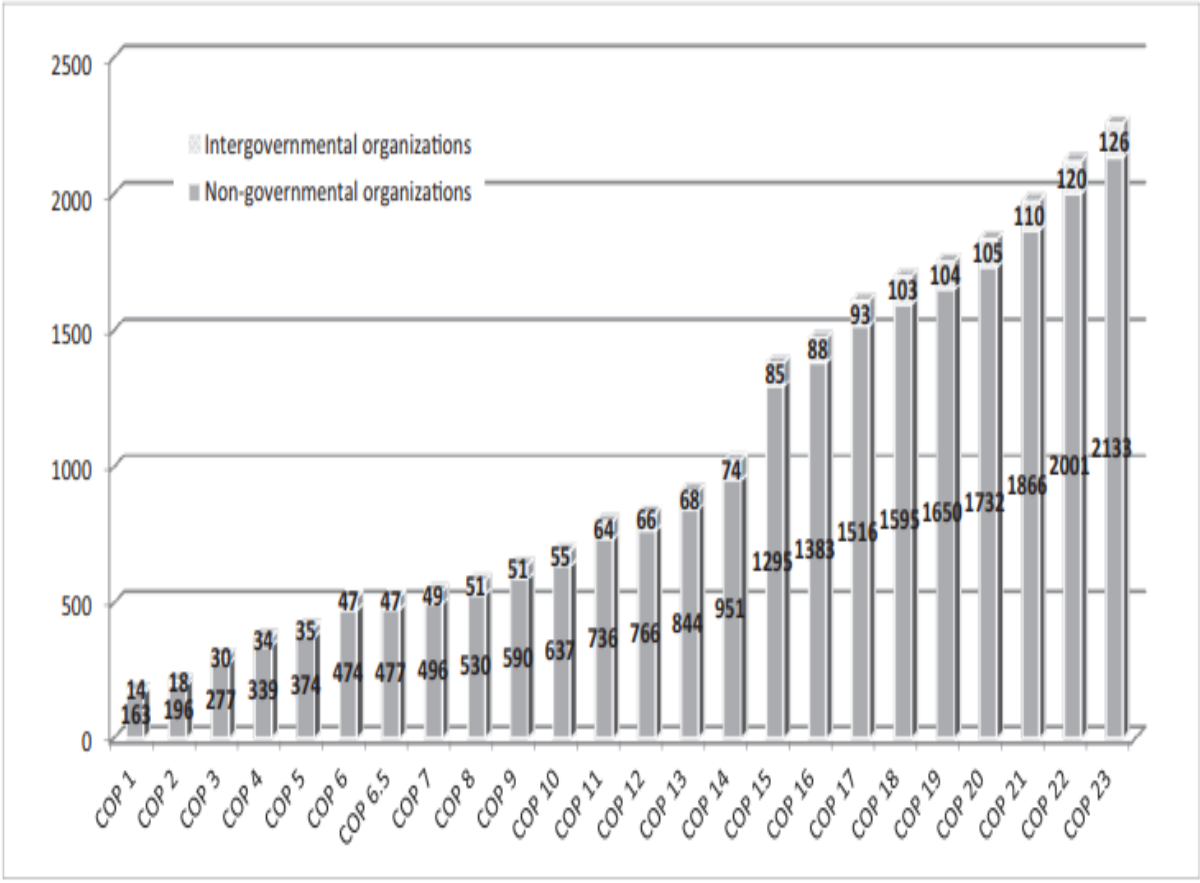
(2) – الامم المتحدة، تغير المناخ، تاريخ تصفح الموقع: 2022/08/21

https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change

تغير المناخ مهمة للحوكمة العالمية لتغير المناخ سواء من حيث أهمية القرارات المتفاوض عليها أو من حيث العمل كمنبر لتبادل الأفكار والآراء. [1]

تتيح المؤتمرات للمنظمات الدولية غير الحكومية المعتمدة بصفة مراقب الفرصة للضغط على المفاوضين للتأثير على سياسات تغير المناخ، كما أنها توفر منبرا لها لعرض مبادرتها الخاصة في المعارض والاحداث الجانبية وللتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين. وفي الواقع يعتبر النظام البيئي العالمي واحد من أكثر الأنظمة انفتاحا على مشاركة المنظمات غير الحكومية من حيث السماح لعدد كبير منها لحضور مؤتمراتها ووضع قواعد سخية نسبيا بشأن الوصول الى الوثائق، والادلاء بالبيانات، وتقديم مدخلات مكتوبة، واجراء مشاورات مع الرؤساء والأمين التنفيذي، ولدى الأمانة العامة أيضا قسم للاتصال بالمنظمات غير الحكومية والذي يمكن اعتباره علامة على المشاركة العميقة مع المنظمات غير الحكومية لا سيما المنظمات الخاصة بالبيئة، وهكذا فإن اهتمام اوساط المنظمات غير الحكومية بالمشاركة في مؤتمرات اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ قد ازداد الى حد أن الاتفاقية استحدثت نظاما للحصص لحضور المؤتمرات بصفة مراقب بعد الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الاطراف في كوبنهاجن 2009.

[1] - Naghmeh Nasiritousi, Op, Cit, P 334.



التمثيل البياني رقم 10: الانضمام التراكمي للمنظمات المراقبة –المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية– من مؤتمر الأطراف الأول في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1994 إلى مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون في عام 2017.

المصدر: Naghmeh Nasiritousi, Op Cit, P 335.

يبن هذا الشكل نمو المنظمات المراقبة المقبولة في جميع أنحاء العالم، عشرون عاما من المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتم تنظيم المنظمات غير الحكومية التي تحضر مؤتمرات اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ في تسع مجموعات لها مصالح متنوعة.

كانت مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الدورة الخامس عشر لمؤتمر الأطراف ضخمة مقارنة بمستويات المشاركة الصغيرة نسبيا والمستقرة في المفاوضات السابقة، فاق عدد المراقبين عدد ممثلي الدول الأطراف حيث حضر أكثر من 20000 مشاركا مسجلا من منظمات المجتمع المدني، مقارنة بنحو 8000 ممثلا للأطراف، يعود سبب هذه المشاركة المتزايدة جزئيا إلى المكانة العالية للمفاوضات وتوقع صفقة دائمة، فضلا

عن الموقع الأوروبي (موطن العديد من المنظمات غير الحكومية)، بالإضافة على ذلك اندمجت المنظمات غير الحكومية مع مجموعات أكثر راديكالية دعت إلى "**العدالة المناخية**"* ونهج مناهض للرأسمالية، هذه المجموعات الخارجية مثل المنظمة غير الحكومية "**Earth first**" استخدمت أساليب الاحتجاج والمواجهة وهددت "باحتلال" المفاوضات، وجادلت جزئيا ضد اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ نفسه، وتسببت خطابات الاحتجاج هذه، فضلا عن زيادة التوتر السياسي في تقييد الوصول إلى المفاوضات النهائية رفيعة المستوى.

ولأن المنظمات الدولية غير الحكومية قد بدأت في تطوير قواعدها ومعاييرها الخاصة، فإنها لم تعد تلتزم فقط بتوجهات الدول القومية أو المعاهدات الحكومية الدولية، حيث أصبحوا حكاما في حد ذاتهم انشأوا مجالات "**سلطة خاصة**"، فسر العلماء هذا بـــ"**تنزيل المسؤولية**" من الدول إلى الجهات الفاعلة الخاصة علامة على تآكل كفاءة وسلطة الدول في حوكمة المناخ العالمي، فقد أدى العجز الواضح للدول عن تقديم استجابة فعالة متعددة الأطراف لتغير المناخ إلى اعادة تشكيل المشهد السياسي من حيث كيانات السلطة وأنماط الشرعية.[1]

مع ذلك وفي ضوء اتفاقية باريس لعام 2015 نحتاج إلى اعادة النظر في هذا الاستنتاج، بدلا من افتراض أن السلطة والقوة تنجرفان من الدول ذات السيادة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية في نظام مناخي معقد بشكل متزايد، فإن اتفاقية باريس تضفي الطابع المؤسسي على التفاعل المعقد بين الدول وغير الدول، والعمل المناخي متعدد الأطراف، حيث تشير "**Jessica F. Green** " إلى أن السلطة العامة والخاصة متشابكة

* في عام 2012 أطلقت الحملة العالمية للمطالبة بالعدالة المناخية (DCJ) وهي شبكة تقودها في المقام الأول منظمات وحركات اجتماعية من عالم الجنوب، يتكون منهاج العمل من عشر نقاط لمطالب الناس المتعلقة بسياسة تغير المناخ. تراوحت هذه المطالب بين وقف مشاريع الوقود الأحفوري وضمان وصول الناس إلى الطاقة المتجددة، إلى النضال من أجل إصلاح الأراضي وسيطرة المزارعين على البذور، إلى خلق وظائف مناخية لتأمين وظائف لائقة للجميع، ووقف الأدوات القائمة على السوق واتفاقيات التجارة الحرة، والتأكيد على الحاجة إلى تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي والحاجة إلى تحقيق العدالة لضحايا تغير المناخ. في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قامت مجموعات سياسة العدالة المناخية بتحديد هذه المطالب في ثلاث مجموعات أساسية – الطاقة والغذاء والعدالة للأشخاص المتضررين – والتي تتوافق تقريبًا مع المسارات التفاوضية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتمثلة في التخفيف والتكيف والخسارة والأضرار، بينما يمكن ترجمتها بسهولة إلى مجموعة من مطالب الناس ذات الصلة بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

(1) - Karin Bäkstrand, Jonathan W.Kuyper, "**Non-state Actors in Global Governance From Copenhagen to Paris and Beyond**" in **Environmental Politics**, (Published Online, 2017), P 568.

بشدة في المشهد الجديد للتعاون الدولي في مجال المناخ[1] على سبيل المثال من خلال آلية التنمية النظيفة لبرتوكول كيوتو، ومن تم فبدلا من السعي إلى تأسيس مركز للسلطة في عصر التعددية الهجينة نحتاج إلى اكتشاف تفاصيل تجريبية أوثق حول كيفية تفعيل السلطة السياسية في هيكل حوكمة مناخ معقد مؤسسيا بشكل متزايد.

وقد حددت مجموعة من الأدبيات ثلاث مسارات عامة يمكن للمنظمات غير الحكومية من خلالها التأثير على نتائج السياسات على الرغم من افتقارها إلى السلطات التشريعية:[2]

- أولاً، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورًا في تشكيل نتائج السياسات من خلال تنفيذ المهام الموكلة إليها من قبل الدول أو من خلال الشراكة مع الدول لتنفيذ أنشطة الحوكمة.
- ثانيًا، يمكن للمنظمات غير الحكومية محاولة التأثير على سياسة الدولة من خلال ممارسة الضغط أو المناصرة.
- ثالثاً، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون رائدة في مجال الأعمال من خلال اتخاذ إجراءات مستقلة على أرض الواقع، مثلا تشكيل مبادرات للحكم العابرة للحدود الوطنية مع جهات فاعلة أخرى من غير الدول.

قدم مجال إدارة تغير المناخ العديد من الأمثلة على المنظمات غير الحكومية التي تحاول متابعة هذه المسارات، على سبيل المثال، دخلت 46 منظمة غير حكومية في شراكة مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية للانضمام إلى تحالف المناخ والهواء النظيف (CCAC) بهدف الحد من ملوثات المناخ قصيرة العمر، وتشمل هذه المنظمات غير الحكومية "**مؤسسة بيلونا**" **Bellona Foundation** و"**مجموعة القيادة المناخية للمدن الأربعين**" **C40 Cities Climate Leadership Group**، مثال آخر على مشاركة المنظمات غير الحكومية في مبادرة تغير المناخ التي تقودها الدول شراكة المساهمات المحددة وطنيا NDC، وهي تحالف من البلدان والمنظمات الدولية التي تسعى إلى دفع العمل المناخي الطموح من خلال حشد الدعم للتنفيذ الفعال لأهداف المناخ. وتستضيف هذه الشراكة معهد الموارد العالمية وتضم المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

(1)- Jessica F. Green, **Rethinking private authority: agents and entrepreneurs in global environmental governance**, (New York: Princeton University Press, 2014), P 333.

(2) - Karin Bäckstrand, Eva Lövbrand, "Climate governance after Copenhagen: research trends and policy practice", Research handbook on climate governance, (November 2015), P 23.

– الحكومات المحلية من أجل الاستدامة كعضو منتسب. ومن خلال الشراكة مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية، تحصل المنظمات غير الحكومية على فرصة لتطوير المبادرات التطوعية والمساهمة في تنفيذ السياسات. غير أن هذا النوع من المشاركة يتطلب عادة كفاءات أو موارد معينة، وبالتالي فهو ليس مسارا مفتوحا لجميع أنواع المنظمات غير الحكومية.

تتعدد الأمثلة على النوع الثاني من المسار الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤثر من خلاله على نتائج السياسات حيث تسعى العديد من المنظمات غير الحكومية، سواء في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ أو خارجها، إلى الضغط على صانعي السياسات والتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى من خلال الدعوة، كما تتم ممارسة أنشطة الضغط والمناصرة على العديد من المستويات (المحلية والإقليمية والدولية) وتتضمن مجموعة من الاستراتيجيات، تتراوح هذه الاستراتيجيات بين سياسة المعلومات، والسياسات الرمزية، وسياسة النفوذ، وسياسات المساءلة [1]، ومن الأمثلة على المنظمات غير الحكومية التي تستخدم كل هذه التكتيكات هو تحالف المنظمات غير الحكومية الذي يدعو إلى ضرورة الاحتفاظ بالكثير من الاحتياطات المتبقية من الوقود الأحفوري في الأرض لمنع تغير المناخ الكارثي، من خلال حملة " **Big Shift Global**"، قامت المنظمات غير الحكومية مثل **Oil Change International**، و**Friends of the Earth**، و**org.350**، و**Christian Aid**، بنشر معلومات لصانعي السياسات ووسائل الإعلام حول سبب ضرورة الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري في أقرب وقت ممكن، وقد عززت حملتهم الأخبار الصادرة عن مجموعة البنك الدولي في قمة الكوكب الواحد في عام 2017 والتي تفيد بأنهم سيتخذون عددا من الخطوات لتعزيز العمل المناخي ودفع عملية إزالة الكربون، بما في ذلك إنهاء التمويل لإنتاج النفط والغاز بحلول عام 2019.[2] وعلاوة على ذلك، قامت منظمة **Carbon Action Tracker** بتعميم مصطلح "**فقاعة الكربون**"، الذي يشير إلى فقاعة الاستثمار التي ستنفجر إذا قبل العالم بضرورة الاحتفاظ بمعظم احتياطات العالم من الوقود الأحفوري في الأرض من أجل معالجة تغير المناخ بشكل مناسب، وقد ساهم ذلك في التركيز على مخاطر الكربون بين صانعي السياسات والمؤسسات المالية. علاوة على ذلك، من خلال حملة عالمية لسحب الاستثمارات، لعبت المنظمات غير الحكومية مثل **org.350** دورًا فعالًا في تحدي قطاع الوقود الأحفوري

(1) - Naghmeh Nasiritousi, Op, Cit, P 337.
(2) - Ibid.

سياسيًا وماليًا من خلال تنظيم الاحتجاجات والحملات التي أدت إلى قيام 831 مؤسسة بالتخلص كليًا أو جزئيًا من الوقود الأحفوري بقيمة تقريبية تبلغ 6 تريليون دولار. تظهر هذه الأمثلة أنه من خلال العمل على العديد من الجبهات ومع جهات فاعلة مختلفة، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن يكون لها تأثير في تأطير المناقشات والقرارات وبالتالي المساهمة في معالجة تغير المناخ.

أما المسار الثالث الذي تستطيع المنظمات غير الحكومية من خلاله التأثير على النتائج يتمثل في اتخاذ إجراءات ريادة الأعمال عن طريق إنشاء أشكال خاصة بها من المبادرات المناخية بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى عبر وطنية. وبالتالي فإن هذا النوع من النشاط لا يعتمد على العمل مع الدول أو التأثير عليها، بل تم وصفه بدلاً من ذلك بأنه "**وكالة خارج الدولة**"[1] ، ومن الأمثلة البارزة على مثل هذه المبادرات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية مبادرة الأهداف المستندة إلى العلوم، وهي عبارة عن تعاون بين مشروع الكشف عن الكربون* CDP ومعهد الموارد العالمية والصندوق العالمي للطبيعة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة وتعمل مع الشركات لوضع أهداف قائمة على العلم لخفض الانبعاثات. ومن الأمثلة على ذلك بروتوكول غازات الدفيئة، وهو المعيار الأكثر استخدامًا على مستوى العالم لحساب الغازات الدفيئة والذي تم تطويره من قبل معهد الموارد العالمية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. ومن خلال التركيز على المدن، يقدم برنامج "**المدن المناخية الخضراء**" **Cities program Climate Green** التابع للمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية للحكومات المحلية إطارا لمتابعة التنمية الحضرية المنخفضة الكربون. تسلط هذه الحالات الضوء على كيف يمكن للمنظمات غير الحكومية سد الثغرات في إدارة تغير المناخ العالمي لمعالجة القضايا التي فشلت الدول في معالجتها أو لم تستجب لها بشكل مناسب.[2]

هكذا يمكن للمنظمات غير الحكومية مجتمعة التأثير على النتائج من خلال المساهمة بالأفكار وزيادة الوعي وتشكيل المناقشات والتأثير على القرارات وتنفيذ السياسات وتطبيق الإجراءات، على سبيل المثال بعض المبادرات التي بدأت كتجربة فاعلة غير حكومية للعمل المناخي مثل مشروع الكشف عن الكربون (**CDP**)

---

(1)- Karin Bäckstrand, Eva Lövbrand, Op, Cit, P 23.

* مشروع الكشف عن الكربون (CDP) هو منظمة عالمية غير ربحية تعمل مع المستثمرين والشركات والمدن والدول والمناطق للحد من الانبعاثات وتعزيز الاقتصاد المستدام، تجمع CDP وتنشر بيانات عن الأداء المناخي للشركات والمدن، مما يساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتهم والتزاماتهم الأخرى.

(2) - Naghmeh Nasiritousi, Op, Cit, P 338.

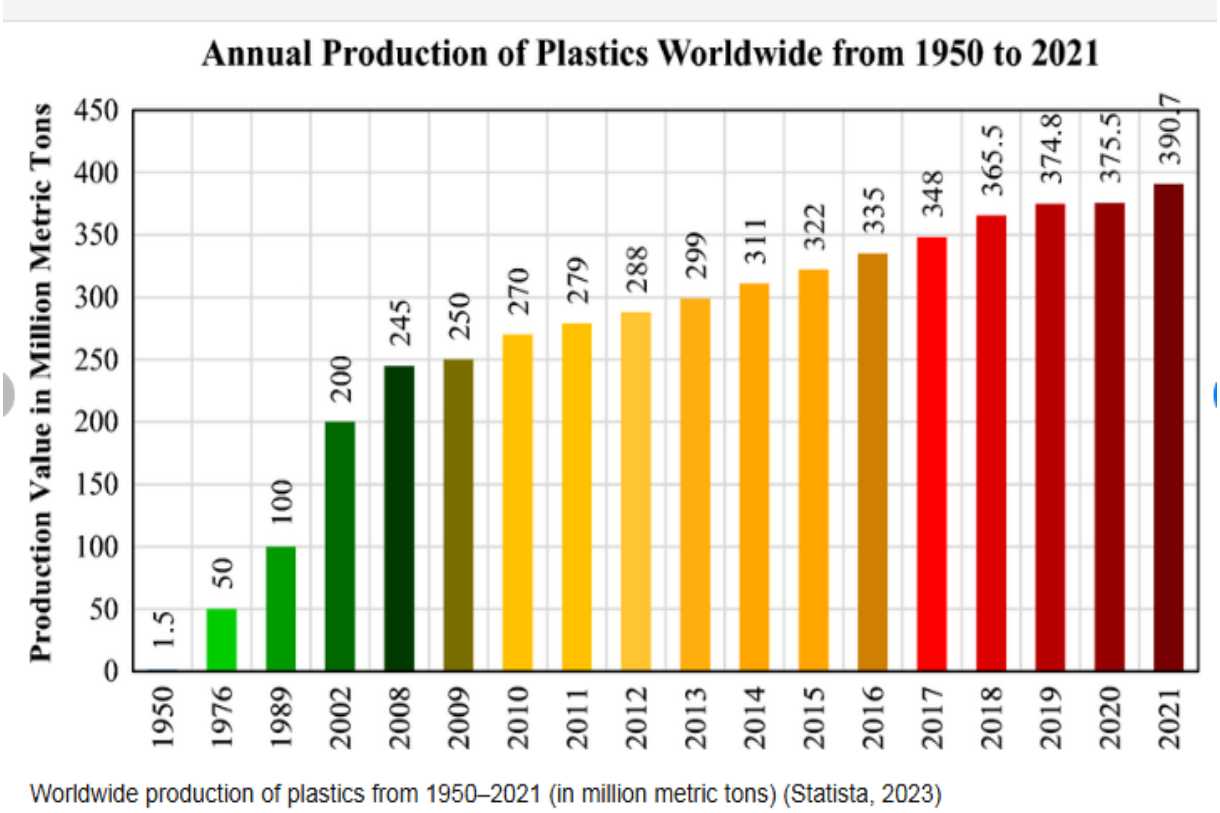
تطورت الآن إلى مبادرات تعاونية دولية أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كترتيبات مهمة للحوكمة ، وبالتالي فمن خلال كتابة التقارير، والمشاركة في أنشطة التوعية، وإطلاق الحملات التعليمية والإعلامية وما إلى ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية التأثير على كيفية النظر إلى القضايا ومناقشتها. ومن خلال الضغط لإيجاد حلول معينة أو من خلال المظاهرات أو الاحتجاجات، يمكن للمنظمات غير الحكومية السعي للضغط على صانعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى للتأثير على النتائج.

أخيرًا، من خلال إقامة الشراكات وإطلاق مبادرات الحوكمة الخاصة بها، يمكن للمنظمات غير الحكومية السعي لتوجيه المجتمع نحو قضية معينة، وخلاصة القول إن هذا يعني أن السلطة تتقاسم بصورة متزايدة بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في مجال الحوكمة العالمية لتغير المناخ وأن المنظمات غير الحكومية تشارك في أنشطة الحوكمة الأوسع نطاقا من مجرد السعي إلى التأثير على النص التفاوضي للاجتماعات الحكومية الدولية.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة التلوث البلاستيكي

تم إنتاج أول بلاستيك صناعي وهو "**الباكليت**" **La Bakelite** في عام 1907، إيذانا ببداية صناعة البلاستيك العالمية، ومع ذلك لم يحدث النمو السريع في إنتاج البلاستيك العالمي إلا في الخمسينيات من القرن العشرين، وعلى مدار السبعين عاما التالية زاد إنتاج البلاستيك السنوي بنحو 230 ضعفا، فعلى الرغم من أن المنتجات البلاستيكية يمكن أن تحسن نوعية حياة الإنسان، فإن ما يقرب من نصف إنتاج البلاستيك في جميع أنحاء العالم يولد كميات كبيرة من النفايات مما يتسبب في آثار بيئية سلبية في حالة التخلص منها بشكل غير مناسب، وفي أعقاب الاتجاهات الديموغرافية المتزايدة والتطورات التقنية، زاد إنتاج البلاستيك بشكل كبير خلال العقود الماضية، من إنتاج 1.7 مليون طن في جميع أنحاء العالم في عام 1950 إلى ما يقرب 360 مليون طن في عام 2018 ليصل إلى 460 مليون طن في عام 2019. وبالمعدل الحالي، من المتوقع أن تتضاعف هذه القيمة خلال السنوات العشرين المقبلة، لتمثل 20% من استهلاك النفط العالمي و15% من انبعاثات الكربون السنوية بحلول عام 2050. ومن المرجح أن تؤدي هذه الزيادة المتوقعة في إنتاج البلاستيك إلى زيادة مصاحبة

في تراكم النفايات البلاستيكية التي تتم إدارتها بشكل سيء في البيئة، والتي من المتوقع أن تتضاعف ثلاث مرات لتصل إلى 155-265 مليون طن سنويًا بحلول عام 2060.[1]



Worldwide production of plastics from 1950–2021 (in million metric tons) (Statista, 2023)

تمثيل بياني رقم 11: الإنتاج السنوي للبلاستيك في جميع أنحاء العالم من 1950إلى عام 2021 (بالمليون طن المتري)

المصدر: Occurrences, sources, fate and impacte of plastic on aquatic organisms and human health in global perspectives: What bangladeshcan do in future?,Environmental Geochemistryand Health, Volume 45, (June 2023), p 5540.

[1] - Emoke Takacs, Christian Laforsch, "Society Role in the Reduction of Plastic Pollution", Springer Nature Switzerland, (June 2020), P 3.

تدخل معظم القمامة البلاستيكية إلى البيئة من خلال التخلص منها و/أو إدارة المنتجات البلاستيكية بشكل غير المناسب، حيث يعتبر أن حوالي 80٪ من التلوث البلاستيكي في البيئة البحرية ناتج عن مصادر برية فقط، ففي عام 2010 دخل ما بين 4.8 و12.7 مليون طن متري من النفايات البلاستيكية الخاطئة إلى المحيطات على مستوى العالم، إما من خلال المدخلات المباشرة في البحر أو عبر الأنهار والأنشطة على الشاطئ والشحن ومصائد الأسماك.

على المستوى العالمي، تساهم القارة الآسيوية بأعلى قدر في توليد النفايات البلاستيكية والتلوث على سبيل المثال، في عام 2015، كانت المناطق الخمس الأولى التي تولد النفايات البلاستيكية هي آسيا (82 مليون طن)، تليها أوروبا (31 مليون طن)، وأمريكا الشمالية (29 مليون طن)، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بـــ (19 مليون طن)، ومع ذلك، فإن نسبة التخلص غير المناسب من النفايات البلاستيكية، المسؤولة عن التلوث البلاستيكي، أظهرت ترتيبًا مختلفًا: أطلقت آسيا ما متوسطه 52 مليون طن من النفايات البلاستيكية في البيئة، تليها إفريقيا (17 مليون طن) وأمريكا اللاتينية (7.9 مليون طن) وأوروبا (3.3 مليون طن) وأمريكا الشمالية (0.3 مليون طن). ومرد ذلك إلى الممارسة غير العادلة المتمثلة في استيراد النفايات، ولا سيما النفايات الإلكترونية، من البلدان المتقدمة.

تعتبر المنظمات غير الحكومية إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة التلوث البلاستيكي، هذه المنظمات ضرورية في زيادة الوعي وتنفيذ الحلول المستدامة والدعوة إلى تغييرات في السياسة لمكافحة التلوث البلاستيكي، لذلك تلعب هذه المنظمات مجموعة من الأدوار المهمة في معالجة التلوث البلاستيكي، تتمثل فيما يلي:[1]

- **رفع مستوى الوعي**: تلعب المنظمات غير الحكومية دورا رئيسيا في رفع مستوى الوعي حول عواقب التلوث البلاستيكي، حيث يستخدمون وسائل الإعلام المختلفة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التعليمية والفعاليات العامة لإعلام وتثقيف الجمهور حول الآثار الضارة للبلاستيك على البيئة وصحة الإنسان.

(1) - Le Rôle Des ONG Dans La Lutte Contre La Pollution Plastique, (8 décembre 2023) . Visité Le: 23/12/2023.
https://changestarted.com/the-role-of-ngos-in-combating-plastic-pollution/

- **التعليم والتوعية:** تنظم المنظمات غير الحكومية برامج تعليمية في المدارس والكليات والمجتمعات المحلية لتثقيف الناس بأهمية الحد من استهلاك البلاستيك واعتماد بدائل مستدامة.
- **البحث وجمع البيانات:** تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية بإجراء أبحاث لفهم مدى التلوث البلاستيكي وتأثيره، هذه البيانات ضرورية لصنع السياسات ووضع وتطوير استراتيجيات فعالة.
- **الدعوة وتغيير السياسات:** تضغط المنظمات غير الحكومية من أجل إحداث تغييرات في السياسات واللوائح للحد من إنتاج البلاستيك وتعزيز إعادة التدوير وإدارة النفايات. فهم يلعبون دورا محوريا في الدعوة إلى حظر البلاستيك وتحسين أنظمة إعادة التدوير.
- **المشاركة المجتمعية:** تعمل المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية لدفع التغيير السلوكي، حيث ينظمون حملات التنظيف ومبادرات لإدارة النفايات، وإشراك المواطنين في الحلول العملية.

لذلك تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية بنشاط على معالجة التلوث البلاستيكي من خلال مبادرات مختلفة ، أحد الأمثلة الأكثر شهرة:

- **Gyres 5***، وهي منظمة غير حكومية أمريكية تعمل في أبحاث التلوث البلاستيكي، حيث بدأت في زيادة الوعي حول توزيع البلاستيك في جميع أنحاء العالم، في كل عام ينظمون أنشطة نشر وبعثة علمية واحدة على الأقل للمواطنين حول العالم (بعثات بحثية للعلماء المواطنين)، مما يؤدي إلى إنشاء شبكة عالمية من «السفراء» لزيادة الوعي بالتلوث البلاستيكي.
- **منظمة تنظيف المحيطات "Ocean Cleanup"** قامت بتطوير تقنيات متقدمة لتنظيف المحيطات من البلاستيك، وقد أظهرت أبحاثهم حول رقعة القمامة الكبرى في المحيط الهادئ (GPGP) أن حوالي 80 مليون كيلوغرام من الحطام البلاستيكي العائم قد تراكمت هناك، حيث تمثل اللدائن الدقيقة

* Gyres 5 (الدوامات الخمس) هو نظام واسع النطاق من التيارات السطحية التي تحركها الرياح في المحيط. والدوامات المذكورة باسم هذه المنظمة هي دوامات شبه الاستوائية الخمسة الرئيسية الموجودة في شمال وجنوب المحيط الهادئ، وشمال وجنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي – وهي نظم ذات تيارات دائرية ضخمة، والسؤال المطروح لماذا يوجد البلاستيك في هذه الدوامات؟ إن مناطق تراكم البلاستيك التي تتشكل في الدوامات شبه الاستوائية الخمسة هي نتيجة لتناقص الرياح والتيارات

غالبية ما يقدر بنحو 1.8 تريليون قطعة بلاستيكية، وتشير التقديرات إلى أن الأنظمة التي طورتها هذه المنظمة يمكن أن تنظف 50٪ من النفايات البلاستيكية المحاصرة في GPGP كل 5 سنوات.

- **Clear Blue Sea** هي منظمة غير حكومية، تختص في تنظيف المحيطات من التلوث البلاستيكي، من أجل ضمان بقاء النظام البيئي البحري وإعادة البيئة البحرية إلى اللون الأزرق الصافي. تستخدم في ذلك روبوتًا بحري غير مأهول (FRED – روبوت عائم للقضاء على الحطام) يعمل بالطاقة الشمسية والرياح لتنظيف النفايات البلاستيكية من البيئة البحرية وإنقاذ الحيوانات المحاصرة في الحطام.[1]
- **منظمة محيطات خالية من النفايات Waste Free Oceans (WFO)** تعمل على الحد من التأثير العالمي للقمامة البحرية من خلال تعبئة مصايد الأسماك والقائمين بإعادة التدوير والمصنعين وصانعي السياسات، تهدف هذه المنظمة إلى تقليل القمامة البحرية وإعادة تدويرها واستخدامها في نهاية المطاف، والتخفيف من تأثيرها على كل من البيئة والموارد الطبيعية، كما تعمل مع الشركات، الكبيرة والصغيرة، التي ترغب في إرسال رسالة واضحة حول الاستخدام الذكي للموارد وحماية بيئات المحيطات. دخلت منظمة WFO في شراكة مع العلامة التجارية للتنظيف الأخضر Ecover والشركة المصنعة Logoplaste لدمج بين البلاستيك الذي يتم صيده بشباك الجر من البحر والبلاستيك المصنوع من قصب السكر والبلاستيك المعاد تدويره، فيما تم الترحيب به باعتباره الأول من نوعه في العالم للتغليف، وقد استخدمت Ecover إطلاق سائل غسيل زجاجة المحيط "**Ocean Bottle**" لتسليط الضوء على المخاطر طويلة المدى لإلقاء البلاستيك في البحر.

كما تقوم المنظمة بجمع البلاستيك من المحيطات والأنهار، وخلطه بالبلاستيك الذي يتم جمعه من الأرض، ومعالجته وتحويله إلى ألواح، تستخدم هذه الألواح لبناء منازل/ملاجئ بتكلفة معقولة للمجتمعات المحلية التي فقدت منازلها في الكوارث الطبيعية.[2]

---

[1] - **Clear Blue Sea**, Visited in January, 02, 2024.
https://kw.linkedin.com/company/clear-blue-sea?trk=public_profile_experience-item_profile-section-card_subtitle-click

[2]- Emoke Takacs, Christian Laforsch, Op cit, P 18.

في عام 2018، أطلقت المنظمة مشروع تنظيف في بلغاريا، حيث جمعت حوالي 20 طن من مادةPET* من مجاري الأنهار، وفي عام 2019 استمر المشروع بالتعاون مع شركاء دوليين والسلطات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، بهدف زيادة عدد عمليات التنظيف المنظمة في حوض الدانوب، فيما يتعلق بشركات إعادة التدوير الوطنية والدولية ومحولات البلاستيك الأوروبية الرائدة، ستستخدم منظمة WFO أكبر قدر ممكن من الحطام البلاستيكي الذي تم جمعه، وتحويله مرة أخرى إلى منتجات.

يهدف مشروع آخر إلى المساهمة في منع التلوث البلاستيكي وتنظيفه في المحيط الأطلسي، عن طريق إزالة القمامة البحرية العائمة في جزيرة "ساو ميغيل" وتوعية أصحاب المصلحة سواء صانعي السياسات أو الجمهور بشكل عام، من خلال جمع المعلومات التي توثق تأثير الحطام البحري، وبناء قدرات الشركاء في المشروع ودعم تعبئة الموارد لمشروع متابعة أوسع نطاقا يمكن أن يغطي منطقة جزر الأزور بأكملها.

أطلقت منظمات غير حكومية أخرى مثل **Greenpeace** و **Friends of the Earth** و **Oceana** و **Ocean Care** وشبكات مثل تحالف التلوث البلاستيكي حملات عامة وعرائض للحد من التلوث البلاستيكي، وتشارك بشكل كبير في أعمال الدعوة لتحسين إدارة النفايات البلاستيكية،[1] كما تقوم بحركة تحرر من البلاستيك بحملة عالمية لوقف مشكلة التلوث البلاستيكي من مصدرها، والهدف إحداث تغيير جذري في ما يتعلق بالتلوث البلاستيكي، من خلال اتخاذ إجراءات لوقف تصنيع البلاستيك الأحادي الاستخدام أولا، فقد سُمح للشركات بإنتاج كميات كبيرة وتعزيز الاستهلاك المتفشي للمنتجات الأحادية الاستخدام لسنوات، والحكومات لا تفعل ما يكفي لمحاسبتها، وتستمر الشركات في تحمّل المسؤولية عن المنتجات التي تبيعها، وتضع المسؤولية على عاتق عملائها، والمجتمعات المتأثرة بالتلوث البلاستيكي والحياة البرية.

تعتبر مكافحة التلوث البلاستيكي ضرورة عالمية، وتلعب المنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في حل هذه المشكلة الملحة، ولهذه المنظمات أثر كبير من خلال نهجها المتعدد الأبعاد، بما في ذلك التوعية والتعليم

* وهو مبلمر ملدن حراريا من عائلة مبلمرات عديد الإستر ويستخدم لتصنيع أحد أنواع ألياف النسيج الاصطناعية، وقناني تغليف الماء والأطعمة والسوائل الأخرى، الأجهزة الطبية، الطابعة ثلاثية الابعاد.

(1) - Ibid, P 20.

والبحث والدعوة والحلول العملية، ومع ذلك فإن مكافحة التلوث البلاستيكي دائمة وجهود المنظمات غير الحكومية ضرورية لإحداث التغيير وخلق مستقبل أكثر استدامة ونظافة لكوكبنا.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

بالرغم من الأدوار التي تمارسها المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالية، إلا أنها تواجهها مجموعة من التحديات الكبيرة أثناء ممارستها لنشاطاتها، سواء بضعف التنسيق والشراكة فيما بين المنظمات الدولية غير الحكومية، أو بسبب صعوبة الحصول على التمويل الكافي لإدارة مشاريعها على أكمل وجه، أو على مستوى الشرعية والفعالية.

المطلب الأول: على مستوى التنسيق والشراكة

يقود ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين المنظمات البيئية الدولية غير الحكومية الى الازدواجية وبعثرة الجهود والإمكانات وضعف التنفيذ والفاعلية في تطبيق البرامج والأنشطة التنموية البيئية، حيث أن اتساع نطاق الاهتمامات التي تمثلها المنظمات غير الحكومية المشارِكة في مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة ضمن الفئات المختلفة هي عبارة عن مجموعات غير متجانسة من المنظمات غالبًا ما تكون مع أولويات أو مصالح متضاربة فمثلا هناك منظمات علمانية ومنظمات دينية، وهناك منظمات تولي أولوية للتنمية الاقتصادية وتلك التي تولي أولوية للحفاظ على الطبيعة، كذلك المنظمات التي تدعم الحلول المحلية وتلك التي تدعم الحلول العالمية، مع ذلك فإن القواسم المشتركة بين معظم هذه المنظمات غير الحكومية هي أنها منظمات مناصرة تعمل على تعزيز قضيتها الخاصة،[1] هذا يعني أنه حتى داخل المنظمات البيئية غير الحكومية والتي قد تبدو للعالم الخارجي متجانسة نسبيًا بخصوص قضاياها الا أن هناك اختلافات كبيرة في السياسات التي ينادون بها، أحد الأمثلة هو موضوع الحفظ، حيث يوجد نزاع بين بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالحفاظ على البيئة والمنظمات البيئية غير الحكومية

(1)-Kate O'Neill, **Architects, Agitators, and Entrepreneurs: International and Nongovernmental Organizations in Global Environmental Politics,** (California: Sage/ CQ Press, 2015), P 54.

الأخرى حول أفضل سياسة لحماية الحياة البرية، لا سيما بشأن ما إذا كان ينبغي العمل مع المجتمعات المحلية وكيفية ذلك.[1]

بشكل عام، كانت هناك خلافات كبيرة بين المنظمات البيئية غير الحكومية المناصرة لحماية البيئة الخضراء والمنظمات الأكثر راديكالية أو تعصبا حول كيفية الارتباط بهياكل السلطة الحالية والخطابات المهيمنة، وباستثناء قضاياها المختلفة تشمل الاختلافات التي تميز المنظمات غير الحكومية: الموارد والاستراتيجيات والحجم ومستوى التأهيل المهني وقاعدة العضوية والقدرة على العمل والوصول إلى صانعي السياسات، فعلى سبيل المثال تتمتع المنظمات غير الحكومية الشمالية الكبرى بمستوى مختلف من القدرات مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الشعبية من الجنوب، وتتمتع المنظمات غير الحكومية الأكثر شهرة، مثل الصندوق العالمي للطبيعة أو منظمة السلام الأخضر، بخبرة في القضايا البيئية تمتد لعدة عقود، وبالتالي لها إمكانية الوصول إلى شبكات مع صانعي السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، كلا هاتين المنظمتين لديهما قاعدة عضوية كبيرة وتمويل كبير، ولذلك تستطيع هذه المنظمات غير الحكومية أن تتحمل تكلفة ارسال ممثليها إلى العديد من مؤتمرات بيئية دولية كل عام، فهي تميل إلى أن يكون لها فروع في بلدان مختلفة، وبالتالي يمكنها العمل على قضايا متعددة في نفس الوقت.[2] في المقابل لا تتمتع المنظمات الشعبية الأصغر حجمًا بنفس فرص الولوج إلى الموارد، وبالتالي فإن حضورها في المؤتمرات العالمية محدود، لكن يمكن لنسبة المشاركة أن ترتفع عندما يقع المؤتمر على مقربة من مكان وجود تلك المنظمات الصغيرة، بحيث يمكن للمجموعات المحلية السفر بسهولة أكبر إلى المؤتمر.[3]

علاوة على ذلك، تختلف النهج التي تتبناها مختلف أنواع المنظمات غير الحكومية. ورهنا بكيفية مواءمة أجنداتها، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تختار نهجا تعاونيا أو تصادميا (نهج يتسم بطابع المواجهة) عند استهداف جهات فاعلة أخرى، غالبًا ما يعتمد أعضاء المنظمات غير الحكومية التي تضم حكومات محلية أو شركات أعمال على استراتيجيات داخلية مقارنة، على سبيل المثال، بمجموعات الشباب أو المنظمات البيئية

(1)- Naghmeh Nasiritousi, Op, Cit, P 232.

(2) - Annie Chaloux, Philippe Simard, «La gouvernance environnementale mondiale: évolution et enjeux », Société québécoise de droit international, (décembre 2021), p 228.

(3) - Andreas Nordang Uhre, **On Transnational Actor Participation In Global Environmental Governance**, (Stockholm: Universitetsservice US-AB, 2013), P 33.

غير الحكومية التي تعتمد على استراتيجيات خارجية مثل الاحتجاجات والمظاهرات. فالأولى (المنظمات غير الحكومية) تربطها عموما علاقة أوثق بصانعي السياسات وبالتالي تركز أنشطتها على ممارسة الضغط، على النقيض من ذلك نظمت المنظمات البيئية غير الحكومية ومجموعات السكان الأصليين مظاهرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يُعرف بمؤتمر ريو20+ عندما شعرت أنها استنفدت الاستراتيجيات الداخلية المتاحة لها، بينما تسعى معظم المنظمات غير الحكومية إلى توظيف استراتيجيات داخلية وخارجية على حد سواء، يُفضِل البعض عدم المشاركة في الاجتماعات الرسمية بل إسماع صوتهم في المؤتمرات البديلة، مثل مؤتمر قمة الشعب الذي نُظم بالتزامن مع مؤتمر ريو20+. ومن جهة أخرى، تُدعى بعض المنظمات غير الحكومية للانضمام إلى الوفود الحكومية الرسمية، ومن ثم حضور المفاوضات المغلقة أمام المراقبين، بيد أن البلدان تميل إلى تطبيق مبادئ توجيهية صارمة بشأن ما تستطيع وما لا تستطيع هذه المنظمات غير الحكومية قوله، وبالتالي تفقد هذه المنظمات الكثير من حريتها أثناء انضمامها للوفود.

يؤدي هذا الاختلاف بخصوص مشاركة المنظمات غير الحكومية في المناسبات الرسمية دوراً في تحديد أي المنظمات غير الحكومية التي يمكنها التأثير في الوثائق الختامية الرسمية، على العموم يتطلب التأثير على النص تعاونًا مكثفًا مع وفد أو أكثر من وفود الدولة (الوفود الحكومية)، وتزداد فرص حدوث ذلك إذا كان ممثلو المنظمات غير الحكومية يعرفون القضايا حق المعرفة ويتكلمون الانجليزية بطلاقة (اللغة التفاوضية الرئيسية)، كذلك يجب أن يكونوا على دراية باللغة التقنية للإجراءات ولديهم علاقة عمل جيدة مع المفاوضين، كل هذه الصفات تتميز بها المنظمات غير الحكومية المهنية الشمالية. مع ذلك، يمكن للمنظمات غير الحكومية الصغيرة أن تزيد من تأثيرها بالانضمام إلى شبكات أكبر للمنظمات غير الحكومية، مثال على ذلك نذكر شبكة العمل المناخي (CAN) وهي شبكة عالمية تضم حوالي 1000 منظمة غير حكومية من أكثر من 100 بلد حيث تعمل على معالجة تغير المناخ من خلال التكاتف معا، يمكن للمنظمات غير الحكومية الصغيرة المساهمة في التأثير على السياسات من خلال شبكة أوسع تشاركها نفس الهدف، وهكذا يمكن للمنظمات الشبكية أن تمارس نفوذا أكبر من نفوذ المنظمات الفردية وذلك بالعمل معا.[1]

يخلق التعدد المؤسساتي اشكالات كبيرة لما يوفره من ايجابيات كتكاثف الجهود والتعاون والتبادل الوظيفي بين المؤسسات البيئية، لكن في كثير من الاحيان قد يخلق هذا التعدد المؤسساتي اشكالات كبيرة اثناء الممارسة

[1]- Naghmeh Nasiritousi, Op, Cit, P 333.

فتجزئة المنظمات البيئية غير الحكومية على المستوى العالمي قد يؤدي الى صعوبة التنسيق بين تلك المنظمات كما قد يؤدي الى عدم التوافق والتنازع حول بعض المسائل والقوانين والاتفاقيات البيئية.

المطلب الثاني: على مستوى التمويل

أولا/ مصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية: إن معرفة مصادر التمويل هي عامل حاسم في تحليل المنظمات غير الحكومية، حيث يجعل من الممكن إدراك الروابط بين المنظمات غير الحكومية ومختلف الجهات المانحة التي قد تكون جهات مانحة فردية، أو من منظمات في المجال التجاري أو العام.

لذلك يقصد بتمويل المنظمات غير الحكومية: "ذلك المال الذي تحصل عليه المنظمات من مصادره الخاصة والعامة –طبقا للوائح والقوانين المنظمة- ليكون موردا ثابتا ومستمرا للصرف منه على أجهزة المنظمة وعملياتها الإدارية وبرامجها وأنشطتها وتكوين أصولها الثابتة والمتداولة"[1]

وتنقسم المصادر إلى خمس فئات: الأموال العامة من الحكومات أو الهيئات الدولية مثل صندوق البيئة العالمي وصندوق شراكة الأنظمة الايكولوجية المهددة بالخطر، أموال القطاع الخاص من الشركات، الموروثات من الأفراد، الأموال من المؤسسات الخاصة، والدخل المالي المرتبط باستثمارات أموال المنظمات غير الحكومية والدخل من بيع المنتجات الثانوية أو المنتجات الاستهلاكية اليومية التي تحمل العلامة التجارية للمؤسسة.[2]

تساعد معرفة مصادر التمويل هذه على تفسير الخيارات الاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بطبيعة أساليبها ومجالات عملها، وفي الواقع كيف يمكن لمنظمة غير حكومية تُمول بنسبة 90 % من قبل الحكومة أن تنتقدها بنفس الطريقة التي تنتقدها المنظمة التي يأتي تمويلها حصريا من التبرعات الفردية؟ وبالتالي فإن هذه المعلومات تجعل من الممكن فهم درجة استقلالية المنظمات غير الحكومية، كما أنها ضرورية لتحليل حدود الفضاء السياسي الذي تشغله هذه المنظمات.

---

[1]- عطية حسين أفندي، ص 122.

[2] - Denis CHARTIER, Sylvie OLLITRAULT, « Les ONG d'environnement dans un système international en mutation des objets non identifiés? », dans **Représenter La Nature ? ONG et biodiversité**, Ed Catherine AUBERTIN, (Paris: Institut de Recherche pour Le Développement, 2005), P 53.

ثانيا/ صعوبات التمويل: تعتبر مشكلة التمويل واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك نظرا لما يترتب على اعتمادها على مصادر تمويل من جهات متعددة من مخاطر الإخلال باستقلالية هذه المنظمات، لأن صاحب التمويل هو صاحب القرار والكثير من المنظمات لا تستطيع الاعتماد على نفسها في تغطية نفقاتها، ما يدفعها إلى الاعتماد على المبالغ التي تتلقاها من الحكومات أو من جانب المؤسسات الدولية.[1]

بل أن بعض المنظمات قد ترضخ أحياننا لسياسات الدول الكبرى والمؤسسات الدولية التي تقدم لها جانبا من مصادر تمويلها وخاصة مع تغيب المصادر غير الحكومية في دعم هذه المنظمات مما يجعلها أسيرة مصادر تمويلها ساعية إلى استرضائها، فمثلا عملت منظمة غير حكومية على تقويض إجراءات تغير المناخ التحالف العالمي للمناخ (GCC)، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها وتمولها العديد من الشركات الكبيرة، بما في ذلك العديد من شركات النفط والغاز الكبرى. ضغطت هذه المنظمة غير الحكومية النشطة ما بين (1989-2001) على المستويين المحلي والدولي لمنع سياسات تغير المناخ القوية وشنت حملة وصفت بروتوكول كيوتو بأنه غير عادل للشركات الأمريكية، أثرت مثل هذه الإجراءات على الكونجرس الأمريكي وأدت في النهاية إلى انسحاب الولايات المتحدة من كيوتو، وبالتالي إضعاف التعاون الدولي بشأن تغير المناخ.

هذا ما يعرف بالتمويل المشروط، فالمنظمات غير الحكومية لا تحصل هنا على أموال ومساعدات تمكنها من القيام بأعمالها، بل تسعى من وراء ذلك لتطبيق تعليمات معينة واتباع استراتيجيات مسطرة من مموليها، كما يمكن أن يؤدي الاعتماد على هذا النوع من المنح والتبرعات إلى التقليل من استقلالية المنظمات غير الحكومية خاصة في اختيار أنشطة البرامج التي سيتم الانضمام إليها واختيار أساليب التدخل الفعالة لتحقيق أهداف البرامج، وفي كثير من الأحيان يكون لدى الجهات المانحة أجنداتها الخاصة ووجهات نظرها وأفضل استراتيجيات التدخل لمعالجتها، وبذلك فإن مديري المنظمات غير الحكومية ملزمون بمتابعة الأموال والسماح للمانحين بتحديد نطاق واتجاه تدخلاتهم، وإلا فلن يحصلوا على أي دعم مالي على الاطلاق.[2]

---

[1] – وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 31.

[2]- Mymunah harir, **Challenges Faced by NGOs in Mobilization of Funds for Operation: The Case of United Nations Environmental Programme (unep)**, A Project Report Submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of

لذلك تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية في تغطية نفقاتها على مصادر متعددة للتمويل لكنها تسعى جهد إمكانها إلى أن تمول نفسها بنفسها وذلك بهدف الحفاظ على استقلاليتها، وهذا ما يطرح الكثير من التحديات المالية من بينها:

- ضعف التبرعات لتنفيذ البرامج البيئية حيث تعتبر أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تشمل حماية البيئة بطبيعتها غير مربحة.[1]
- ان عدم كفاية الأموال المعبأة يحد من كمية ونوعية العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية.
- معضلة أخرى تواجه إدارة المنظمات غير الحكومية وهي أن العديد من المنح والتبرعات المالية لها قيود على أنواع مبادرات التدخل التي تغطيها على سبيل المثال تغطي معظم أموال المانحين فقط نفقات البرنامج المباشرة، ولكنها تستثني تكاليف خدمات الدعم.[2]

وبذلك يمكن القول ان ضعف تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية قد يعيقها على أدائها لمهامها، وأن الاعتماد على هيئات حكومية ودولية يجعلها محل شك مما يسئ إلى مصداقيتها ويضعف من شرعيتها.

المطلب الثالث: على مستوى الشرعية والفعالية

تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية مشاكل شرعية تختلف عن تلك التي تواجه المنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية فعادة ما تكون المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر تعقيداً من الناحية التنظيمية وتعمل عبر مجموعة من البيئات المؤسسية والسياسية [3]، نتيجة لذلك هناك مجموعة واسعة من الجماهير التي تمنح أو تتحدى شرعيتها ومن المرجح أن تتعارض هذه المصادر المتنوعة مع بعضها البعض، يرتبط هذا التعقيد

Masters in Business Administration (MBA), UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY AFRICA, SUMMER 2015, P 4.

(1)-Ningxin Dong, Investigate the Role of Environmental NGOs in Global Sustainable Development and Environmental Governance, Scientific and Social Research, (2024), Volume 6, Issue 5, P 161.

(2) - Mymunah harir, OP, Cit, P 6.

(3)- Oliver Edward Walton, Thomas Davies, **Understanding Contemporary Challenges to INGO Legitimacy: Integrating Top-Down and Bottom-Up Perspectives**, Visited in February, 17, 2023
https://link.springer.com/article/10.1007/s11266-016-9768-2

التنظيمي بالتحديات السياسية الناشئة عن الترابط المتزايد للمجتمعات المدنية العالمية والمحلية التي أصبحت أكثر ارتباطًا ببعضها البعض خلال القرن الماضي، يثير هذا تحديًا مفاهيميًا لأن الحدود التقليدية التي توفر الخطوط العريضة لفهم قطاع المنظمات الدولية غير الحكومية – بين الدولة / غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية الجنوبية والمنظمات غير الحكومية الدولية في الشمال، ومنظمات حقوق الإنسان والتنمية – قد انهارت إلى حد كبير، مما خلق تحديات جديدة لتحليل شرعية المنظمات الدولية غير الحكومية.

بما أنها تفتقر عادةً إلى المركز الرسمي في الشؤون العالمية، نادرًا ما يمكنها تأكيد السلطة دون شكل من أشكال الشرعية الممنوحة لها من قبل الآخرين، وعادة ما تحصل المنظمات الدولية غير الحكومية على السلطة من خلال إقناع جماهير متعددة بأنها تتصرف بشكل مناسب، وتعزز مصلحة الجمهور، وتسترشد بالمبادئ الأخلاقية.

في حين أن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل منظمة العفو الدولية أو منظمة السلام الأخضر، أصبحت بمرور الوقت علامات تجارية رئيسية، فقد واجهت أيضًا بشكل فردي وكقطاع تحديات متزايدة لشرعيتها، ظهرت بعض هذه التحديات خارجيًا بما في ذلك التغييرات التكنولوجية (على سبيل المثال وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي) أو ظهور الحكومات الشعبوية التي تحد من مساحات المجتمع المدني، ولأسباب مختلفة لم تعد المنظمات الدولية غير الحكومية التقليدية هي الوسطاء الذين لا جدال فيهم بين المانحين الأثرياء والمتلقين الضعفاء للمعونة، هناك تحديات أخرى محلية الصنع وتشمل النضال من أجل الاستماع بفعالية إلى السكان.

كما تختلف التخصصات الأكاديمية في معاملتها لمفهوم الشرعية، في حين أن علماء العلاقات الدولية كانوا مهتمين إلى حد كبير بكيفية ارتباط شرعية INGO بقدرة هذه المنظمات على التأثير على المعايير الدولية أو عمليات صنع القرار، فقد ركزت أدبيات دراسات التنمية بشكل أكبر على علاقات المنظمات غير الحكومية الدولية مع السكان والدول في جنوب الكرة الأرضية. يعكس هذان المفهومان بشكل عام فجوة أنطولوجية بين الفهم المعياري والاجتماعي للشرعية. وترى المفاهيم المعيارية أن الشرعية مستمدة من المعايير والقيم والقواعد، وبالتالي فهي معنية بقدرة المنظمات غير الحكومية الدولية على الامتثال للقواعد أو الترويج لها من خلال تمثيل وجهات نظر معينة تباع على أنها عالمية. من ناحية أخرى، ترى المفاهيم الاجتماعية أن الشرعية هي نوع محدد من العلاقات بين المجموعات المختلفة على أساس القيم الاجتماعية.

المبحث الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: التوجهات الحالية والمستقبلية

تُعد المنظمات الدولية غير الحكومية (IONGs) عنصرًا أساسيًا في الحوكمة البيئية العالمية، حيث تلعب دورًا محوريًا في التأثير على السياسات البيئية وتعزيز الاستدامة، في الوقت الحالي تواجه هذه المنظمات تحديات متعددة وتستفيد من فرص جديدة لتحقيق تأثير أكبر. فيما يلي نظرة على التوجهات الحالية والمستقبلية التي تشكل مسار عمل هذه المنظمات في مجال الحوكمة البيئية.

المطلب الأول: القوة المتزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

بدأت القضايا البيئية تدرج في هياكل الحوكمة العالمية في سبعينيات القرن العشرين خاصة مع انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972، هذه القضايا البيئية ذات طبيعة مختلفة تتراوح بين المشاعات العالمية، مثل طبقة الأوزون، وتغير المناخ أو حفظ التنوع البيولوجي، والموارد المشتركة المحلية، مثل نضوب المياه أو إزالة الغابات، وفي مجال العلاقات الدولية، جرى تحليل البيئة بشكل تدريجي باعتبارها محركا مهما للتغيير في المفاوضات المتعددة الأطراف من خلال مشاركة جهات فاعلة متعددة، مثل الدول القومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك، فإن الصعوبات التي تكتنف التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ والقيود المفروضة على إنشاء أنظمة عالمية لتنظيم الموارد الطبيعية كما في حالتي المياه والغابات تدل على التجزئة الكبيرة للحوكمة البيئية العالمية القائمة حاليا، وهذا يمثل من ناحية اخرى فرصة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لدخول الساحات العالمية المفتوحة نسبيا أمام مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، وقد قدمت القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ في عام 2002 نظرة ثاقبة إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني من خلال عمليات مبتكرة لمداولات أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين القطاعين العام والخاص، فالمنظمات غير الحكومية كثيرا ما تكون بارعة في التعبئة عموديا (من المحلي إلى العالمي) وافقيا (عبر البلدان).

ومن ناحية أخرى، يمثل هذا التجزؤ الكبير أيضًا قيدًا، حيث يمكن للجهود المبذولة للسيطرة على عمليات بناء المعايير من خلال مضاعفة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في العمليات الدولية أن تولد

علاقات القوة والمنافسة، كما أن الخلافات بين الجهات الفاعلة تؤدي إلى اضطراب في تحديد المستوى المناسب لحوكمة الموارد الطبيعية، وتباين في فهم طبيعة هذه الموارد ما بين كونها سلعا عامة أو اقتصادية، أو حقوقا إقليمية أو عالمية.[1]

علاوة على ذلك، تشكل المعايير والنماذج العالمية موضوعًا للاحتجاجات العابرة للحدود الوطنية المتزايدة، والتي تتجه بشكل أساسي ضد عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، والواقع أن منظمات المجتمع المدني غالبا ما يتم تمثيلها في الساحات العالمية من خلال وسطاء مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، كما أن تنفيذ "توافق السلع"* على الموارد الطبيعية من قبل الخبراء الفنيين الدوليين هو أيضا نقطة خلاف رئيسية بين منظمات المجتمع المدني على سبيل المثال، يشير " **كان كونكا**" Ken Conca على التناقض في حوكمة المياه العالمية، والتي تتميز بنوايا شبكات الخبراء والمنظمات الدولية غير الحكومية لإنشاء معايير ومخططات مؤسسية، بالتوازي مع تصاعد الاعتراضات من قبل الجهات الفاعلة الأقل وضوحًا في المجتمع المدني.[2]

في حين يرى "**دفيد كاش**" David W. Cash ضرورة مناقشة الحوكمة متعددة المستويات باعتبارها تحولا من نظام دولي هرمي إلى نظام شبكي افقي، وتتميز الحوكمة الشبكية بتعدد العلاقات بين الفاعلين على مستويات مختلفة، وعلى الرغم من أن مفهوم الحوكمة متعددة المستويات يعترف بالدور المحوري للدول القومية في بناء المعايير وعمليات صنع القرار، فإنه يعزو أيضًا دورًا مهما للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات غير الحكومية وشبكات الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، أما "**ليليانا أندونوفا**" و "**رونالد**

---

(1) -Emilie Dupuits, **Civil Society and NGOs as Drivers of Change in Environmental Governance**, Visited in Octobre, 31, 2024.
https://www.e-ir.info/2016/06/13/actors-other-than-states-the-role-of-civil-society-and-ngos-as-drivers-of-change/#google_vignette

* يشير إلى النهج القائم على استغلال الموارد الطبيعية كسلع اقتصادية رئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، غالبا على حساب الاعتبارات البيئية (استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور النظم البيئية) والاجتماعية (تهميش المجتمعات المحلية والسكان الأصليين الذين يعتمدون على هذه الموارد في معيشتهم).

(2) - Ken Conca, **Governing Water: Contentious Transnational Politics and Global Institution Building**, Visited in Novembre, 17, 2024
https://www.researchgate.net/publication/263606337_Ken_Conca_Governing_Water_Contentious_Transnational_Politics_and_Global_Institution_Building

ميتشل" يميزان بين عمليتين رئيسيتين لإعادة توسيع نطاق الحوكمة: "تم إعادة توسيع نطاق الحوكمة العالمية بعيدًا عن الدولة القومية في اتجاهات متعددة: عموديًا نحو الاسفل الحكومات الإقليمية والمحلية، وعموديا نحو الأعلى الأنظمة فوق الوطنية، وأفقيًا عبر المنظمات والشبكات الإقليمية والقطاعية." ويعكس هذا إعادة هيكلة التحولات في حجم وتعقيد وترابط المشاكل البيئية العالمية، فضلا عن التحولات المعرفية في كيفية فهم البشر لهذه المشاكل والاستجابة لها.[1]

في المنظور العمودي يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني حشد النطاق الدولي لبناء المشاكل البيئية على أنها عالمية (مثل إزالة الغابات والهجرة البيئية)، أو على العكس من ذلك، لزيادة ظهورها الدولي من أجل الاستجابة لبعض القضايا البيئية المحلية (مثل النزاعات حول الموراد الاستخراجية وإمكانية الوصول إلى مياه الشرب)، أما من منظور أفقي، يمكن للجهات الفاعلة المهمشة في المجتمع المدني اكتساب المزيد من القوة من خلال إنشاء شبكات عابرة للحدود الوطنية أو شراكات متعددة الأطراف (مثل الشبكات العابرة للحدود الوطنية للسكان الأصليين والمزارعين).[2]

إن مفهوم الحوكمة متعددة المستويات مفيدة للكشف عن كيفية حشد الجهات الفاعلة في وقت واحد على مستويات اختصاصية مختلفة (مثل الوطنية والإقليمية والمحلية) ومستويات إقليمية (مثل القرى واحواض الانهار)، وقطاعات مختلفة (مثل الطاقة والتجارة)، كما أنه مفيد لفهم الاستراتيجيات المستخدمة للتأثير على هيكل صنع القرار متعدد المستويات هذا، وقدتم تطويره بشكل أكبر لذلك له أهمية خاصة في تحليل المعايير والخطابات لفهم علاقات القوة التي تحدث داخل المجتمع المدني العابر للحدود الوطنية.

المطلب الثاني: مساحات جديدة لتدويل واستقلال المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

في ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة، تتجه المنظمات الدولية غير الحكومية نحو استكشاف مساحات جديدة تعزز من تدويلها واستقلاليتها في مجال الحوكمة البيئية، يشمل ذلك استغلال الابتكارات التكنولوجية،

(1) - Liliana N: Andonova, Ronald Mitchell, The Rescaling of Global Environmental Politics, Annual Review of Environment and Resources, (2010), P 255.

(2) - Emilie Dupuits, Op Cit.

وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوسيع نطاق عملها الجغرافي، وتنويع مصادر التمويل. من خلال هذه المساحات الجديدة، تسعى المنظمات إلى تعزيز قدرتها على التأثير الفعّال على السياسات البيئية، وتحقيق استقلالية أكبر في تنفيذ مشاريعها ومبادراتها، مما يساهم في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية بطريقة أكثر فعالية ومرونة.

عند تحليل المشاركة الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية كمحرك للتغيير في السياسات البيئية العالمية، فإن هناك العديد من المفاهيم والديناميكيات الأساسية التي تلعب دورا حاسما تتمثل فيما يلي:

1. التحول الجغرافي وسياسة النطاق

التحول الجغرافي: يؤكد هذا المفهوم في دراسات الحركة الاجتماعية على أهمية فهم كيفية عمل الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني عبر نطاقات جغرافية مختلفة – من المحلية إلى العالمية. ويسلط الضوء على أن القضايا والحركات لا تقتصر على الحدود الوطنية ولكنها تتأثر وتؤثر على العمليات وعلى مستويات متعددة.

سياسة النطاق: تشير إلى ديناميكيات علاقات القوة والحكم عبر مستويات مختلفة (المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية)، وتنخرط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل استراتيجي عبر هذه النطاقات للاستفادة من الدعم والموارد والتأثير، على سبيل المثال قد يبدأون بحركات شعبية محلية لمعالجة القضايا البيئية ولكنهم يصعدون أعمالهم إلى المستويات الإقليمية أو العالمية لتحقيق تأثير أوسع وتغيير السياسات.[1]

2. إعادة صياغة المعايير والحقوق العالمية

تحدي المعايير القائمة: تتحدى المنظمات غير الحكومية المعايير العالمية السائدة التي قد تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي على الاستدامة البيئية أو تتجاهل مخاوف العدالة الاجتماعية، وهم يدعون إلى معايير جديدة تعمل على دمج حماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان في جداول الأعمال العالمية.

استغلال التداخلات أو الروابط المفقودة بين الأنظمة والقطاعات الدولية: تقوم هذه المنظمات بتحديد واستغلال الثغرات أو أوجه عدم الاتساق داخل الأطر والنظم الدولية (المعاهدات والاتفاقيات) ذات الصلة

(1) - David W. Cash, W. Neil Adger, "Scale and Cross-Scale Dynamics: Governance and Information in a Multilevel World", Ecology and Society, Vol. 11, No. 2 (Dec 2006), p 10.

بالحوكمة البيئية، ومن خلال تسليط الضوء على هذه التداخلات أو الثغرات، فإنها تهدف إلى التأثير على السياسات والممارسات من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات البيئية وتعزيز جهود الاستدامة العالمية.

إضفاء الشرعية على التمثيل الدولي: تعمل منظمات غير الحكومية على إضفاء الشرعية على دورها كممثلين للمصالح المجتمعية المتنوعة في عمليات صنع القرار العالمية، وكثيراً ما يشاركون في المؤتمرات والمنتديات والمفاوضات الدولية لتأكيد شرعيتهم والدعوة إلى السياسات التي تعكس احتياجات واهتمامات المجتمعات المتضررة.

3. التأثيرات على الاستقلالية والاحتراف

الاحتراف: مع انخراط المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل أعمق على المستوى الدولي فإنها تخضع لعمليات الاحتراف، ويشمل ذلك تطوير الخبرة في تحليل السياسات، واستراتيجيات الدعوة، والمفاوضات الدبلوماسية المتعلقة بالقضايا البيئية.

بناء الخبرات: من خلال اكتساب المعرفة والمهارات المتخصصة، تعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تعزيز قدرتها على المشاركة الفعالة مع صناع السياسات والعلماء وأصحاب المصلحة الآخرين على المستوى العالمي، وتعزز هذه الخبرة نفوذهم ومصداقيتهم في الدعوة إلى السياسات البيئية المستدامة.

4. التأثير على السياسات البيئية العالمية

محفز للتغيير: تعمل المشاركة الدولية للمنظمات غير الحكومية كمحفز للتغيير في السياسات البيئية العالمية من خلال تضخيم الأصوات، وحشد الدعم، وصياغة جداول أعمال السياسات، فهي تساهم في تعزيز الأهداف البيئية الأكثر طموحًا، مثل العمل المناخي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة.

التأثير على السياسات: من خلال حملات المناصرة، والمبادرات البحثية، وجهود بناء التحالفات، تؤثر هذه المنظمات على عمليات صنع السياسات العالمية، فهم يدفعون من أجل أنظمة بيئية أقوى، ويعززون التقنيات الخضراء، ويدافعون عن حقوق المجتمعات الضعيفة المتضررة من التدهور البيئي.

وبشكل عام، تعمل المشاركة الدولية للمجتمع المدني كحافز للتغيير في السياسات البيئية العالمية، ومن خلال سد الفجوة بين الاهتمامات المحلية والأجندات العالمية، فإنهم يرفعون أصواتهم ويساهمون في تشكيل

السياسات التي تعالج التحديات البيئية الملحة مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، ولا تؤثر جهودهم على عمليات صنع السياسات فحسب، بل تساهم أيضًا في تحولات مجتمعية أوسع نطاقًا نحو أطر حوكمة عالمية أكثر استدامة وإنصافًا.

التأثير المجتمعي الأوسع: إلى جانب نتائج السياسات، تعمل مشاركة المنظمات غير الحكومية على تعزيز الوعي المجتمعي والمشاركة في القضايا البيئية على نطاق أوسع، فهي تمكن المجتمعات المحلية من اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتثقيف الجمهور حول التحديات البيئية، وتعزيز الشعور بالتضامن العالمي في معالجة الاهتمامات البيئية المشتركة.

وفي جوهر الأمر، فإن المشاركة الدولية للمنظمات الدولية غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية هي مشاركة ديناميكية ومتعددة الأوجه، فهي تمتد من تحدي المعايير والأطر القائمة إلى تعزيز القدرة التنظيمية والتأثير على نتائج السياسات، ومن خلال العمل عبر نطاقات مختلفة والاستفادة من شرعيتها وخبرتها، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية نحو نتائج أكثر استدامة وإنصافًا.

وقد حددت **Johanna Siméant– Germanos** ثلاثة محاور رئيسية لتدويل المنظمات الدولية غير الحكومية:[1]

1- التأطير العالمي (**Global Framing**)
2- أنماط جديدة من الاستراتيجيات (**New Repertories of Strategies**)
3- أشكال جديدة من التمثيل الدولي (**New Forms of International Representativeness**)

يرتبط المشروع الأول باستراتيجيات التأطير، التي تُعرَّف بأنها «الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الحركات الاجتماعية والجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية لبناء فهم مشترك للقضايا العالمية، وتهدف هذه الجهود الى تشكيل تصورات وتفسيرات للمشاكل بطرق تضفي الشرعية على العمل الجماعي، وتعبئه على نطاق دولي»، ووفقا لسيميانت يتضمن التأطير العالمي عرض القضايا بطرق تلقى صدى لدى الجماهير العالمية وتتوافق

(1) - Emilie Dupuits, Op cit.

مع القيم والمعايير العالمية، وفي هذا السياق فيما يتعلق بـــ Yasuni ITT*، تثير " **Pamela L.Martin**" نقطة مثيرة للاهتمام مفادها أنه إذا اعتمدت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني غالبًا على المعايير العالمية الحالية، مثل حقوق الإنسان العالمية، للدفاع عن قضيتهم، فإنهم يساهمون أيضًا في إعادة صياغتها عبر تمثيلات بديلة.[1] ومن الأمثلة على ذلك أيضا إعادة صياغة حق الإنسان في المياه ليصبح حقا مجتمعيا، للاعتراف بالدور الحاسم للمجتمعات المحلية في توفير مياه الشرب في المناطق الريفية، من ناحية اخرى يمكن اعادة صياغة المعايير المحلية لتصبح عالمية، على سبيل المثال لبناء هوية مشتركة أو اكتساب المزيد من النفوذ في ساحات صنع القرار، ومن الأمثلة على ذلك نضال شبكات مجتمعات الشعوب الأصلية والغابات عبر الوطنية من أجل الاعتراف بالحقوق الإقليمية، وتحدي النموذج السائد للمعايير البيئية القائمة على السوق.

المعنى الثاني للتدويل هو تعبئة استراتيجيات مبتكرة تتجاوز الاحتجاجات التقليدية، والتسوق عبر المنتديات متعددة

تعتبر الأولى إحدى استراتيجيات العمل الرئيسية التي تستخدمها شبكات المجتمع المدني عبر الوطنية هي دمج نفسها في النظم والقطاعات البيئية الدولية المجزأة والقطاعات الاخرى، ويشير التجزؤ إلى مفهوم تعقيد النظام الذي يُعرَّف بأنه "شبكة من ثلاثة نظم دولية أو أكثر تتعلق بموضوع مشترك ؛ وتظهر تداخل العضوية؛ وتولد تفاعلات موضوعية أو معيارية أو تنفيذية يُعترف بأنها تنطوي على إشكالية محتملة فيما إذا كانت تدار بفعالية أم لا "[2]

أما الثانية فقد طور "**Orsini**" مفهوم «التسوق متعدد المنتديات» لتحديد قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تغيير مشاركتهم من منتدى دولي إلى آخر بناءً على مدى استجابته أو ملاءمته ، ولخدمة

* مبادرة Yasuni ITT تعتبر مبادرة بيئية مهمة أطلقتها الحكومة الإكوادورية في عام 2007 بهدف حماية منطقة ياسوني الوطنية في الأمازون. تعتبر هذه المنطقة واحدة من أهم المناطق البيولوجية المتنوعة في العالم وتحتوي على غابات استوائية غنية بالحياة البرية والنباتات النادرة. وتعني Yasuni-ITT (Ishpingo-Tambococha-Tiputini)، وهي تسمية لثلاث حقول نفطية كبيرة تقع في منطقة ياسوني الوطنية. كانت فكرة المبادرة هي عدم استغلال هذه الحقول النفطية للحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي الفريد في المنطقة، وكان الهدف الرئيسي للمبادرة هو الحفاظ على ما يقدر بنحو 846 مليون برميل من النفط الخام الموجود تحت الأرض في هذه الحقول، مقابل تعويض مالي دولي من دول العالم.

(1) - Pamela L.Martin, Global Governance from the Amazon: Leaving Oil Underground in Yasini National Park Ecuador, Global Environmental Politics, Volume 11, Number 4, (November 2011), p 35.

(2) - Emilie Dupuits, Op cit.

مصالح معينة. بمعنى آخر، يمكن للفاعلين التوجه نحو المنتديات التي قد تكون أكثر استعداداً لتلبية مطالبهم أو الاستفادة من التداخلات بين الأنظمة والقطاعات. ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك تأثير شبكات الشعوب الأصلية عبر الوطنية في تحديد أوجه التداخل بين نظام المناخ ونظام التنوع البيولوجي (إعطاء الأولوية للكربون على حساب الغابات المتنوعة بيولوجيا، وزيادة أوجه عدم المساواة الاجتماعية المحلية) لخدمة مصلحتها في استعادة السيطرة على الصناديق العالمية المتعلقة بالمناخ والحقوق الإقليمية.

خلاصة الفصل:

يشكل تأثير المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية مجالًا معقدًا ومتفاوتًا، إذ تمكنت هذه المنظمات من لعب دور أساسي في توجيه السياسات البيئية الدولية من خلال الضغط السياسي، والتأثير الاعلامي، والمشاركة في المفاوضات الدولية، اضافة إلى تقديم الخبرات العلمية والعملية لمواجهة التحديات البيئية مثل تغير المناخ، إزالة الغابات، والتلوث البلاستيكي. ومع ذلك، فإن حدود هذا التأثير تتجلى في عدد من العوائق البنيوية والسياسية، حيث تواجه المنظمات غير الحكومية صعوبات في تحقيق التغيير الفعلي بسبب مقاومة الحكومات القومية التي تضع المصالح الاقتصادية والسيادية فوق الالتزامات البيئية، فضلاً عن نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي تعرقل الإصلاحات البيئية عبر الضغط الاقتصادي واللوبيات السياسية.

كما أن افتقار بعض المنظمات غير الحكومية إلى الموارد المالية المستدامة والقدرة التنفيذية يحدّ من فعاليتها مقارنة بالمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية الرسمية، بالإضافة إلى ذلك، يعكس التباين بين المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب انقسامًا فلسفيًا حول أولويات الحوكمة البيئية، حيث تركز المنظمات الشمالية على الجوانب التقنية والتشريعية، في حين تركز المنظمات الجنوبية على العدالة البيئية وحقوق المجتمعات المحلية. رغم هذه التحديات، تظل المنظمات غير الحكومية عنصراً فاعلًا في تطوير الحوكمة البيئية، حيث تواصل الضغط من أجل معايير أكثر صرامة، وتعزيز المساءلة البيئية، ودعم التحولات نحو الاستدامة، ولو أن تأثيرها النهائي يظل مشروطًا بمستوى التعاون مع الفاعلين الحكوميين والاقتصاديين ومدى استجابة النظام الدولي لمطالبها.

الفصل الرابع: دور منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

الفصل الرابع: دور منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

تعتبر منظمة السلام الأخضر واحدة من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية التي استطاعت تحقيق إنجازات مهمة على المستوى العالمي، فكان هدفها الاساسي هو احداث تغيير في سلوكيات الأفراد، حيث تركز على مجموعة متنوعة من القضايا من حماية الحيتان الى حظر استعمال الكائنات المعدلة وراثيا، ولمعالجة هذه القضايا تتحدى المنظمة الهياكل السائدة وتعيد تصور المعاني المحتملة المرتبطة بالممارسات الحالية، وتشمل مجموعة بدائل العمل الخاصة بها الضغط، جمع الأموال، والاحتجاجات، والإجراءات المباشرة غير العنيفة مثل تسلق المباني الشاهقة، والاحتلال غير القانوني لمنصات التنقيب عن النفط، تهدف هذه الإجراءات الى فرض التغيير فيما يتعلق بمشاكل بيئية محددة من خلال الاستفادة من وسائل الاعلام لإنشاء ما يسميه مؤسسو غرينبيس "قنابل العقل" الصور التي تلتصق بعقول الناس وتؤثر على تصورهم للقضايا.

لذا سنحاول في هذا الفصل أن نتناول منظمة السلام الأخضر بشيء من التفصيل باعتبارها من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشط في مجال البيئة، والتي أصبحت أكثر شهرة من غيرها بفضل إنجازاتها الكبيرة.

المبحث الاول: الإطار العام لمنظمة السلام الأخضر

المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر (التعريف، النشأة والتطور)

ان منظمة السلام الأخضر واحدة من اهم المنظمات العالمية المستقلة التي تعنى بالشؤون البيئية، واستطاعت تحقيق إنجازات مهمة من خلال تدخلاتها المتميزة التي تعتمد على سياسة خاصة بها، تضمن لها الاستمرارية والفعالية بأعلى درجاتها، مما يجعلها مؤهلة للعب أدوار عديدة.

أولا/تعريف منظمة السلام الأخضر Greenpeace

تشتهر "**منظمة السلام الأخضر**" بعدة مسميات فيطلق عليها اسم **Greenpeace** بالإنجليزية، وفي اللغة العربية بـــ(غرينبيس، جرينبيس، غرين بيس، جماعة السلام الأخضر)، من هذا المنطلق تعرف منظمة السلام الاخضر نفسها بأنها: "منظمة دولية غير حكومية بيئية غير عنيفة ومستقلة، تتواجد في جميع القارات والمحيطات بفضل مكاتبها الوطنية والإقليمية، تضم ما يقرب ثلاثة ملايين عضو حول العالم، تهدف على ادانة الاضرار البيئية وتقديم حلول تسهم في حماية البيئة وتعزيز السلام، وتتمثل مهمتها الأساسية في العمل على القضايا العالمية (المناخ والطاقة والتنوع البيولوجي والتعدّي على الغابات، والصيد الجائر، والصيد التجاري للحيتان، وهندسة الجينات، ومناهضة جميع القضايا النووية وما الى ذلك) والتي يمكن ان يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على كل فرد من سكان العالم"[1].

وبالتالي فهي تشدد على ضرورة الحفاظ على التوازن بين التقدم البشري والحفاظ على البيئة، حيث يتخذ أعضاءها تدابير نشطة ولكن غير عنيفة ضد ما يعتبر تهديدا للسلامة البيئية.

في حين يعرف الدكتور "**عمر سعد الله**" منظمة السلام الأخضر بأنها: "منظمة تطوعية غير حكومية ممثلة في حوالي 40 دولة بأوروبا، أمريكا الجنوبية والشمالية، تهتم بالقضايا البيئية على سطح الأرض حيث تهدف

---

[1]-Dictionnaire Encyclopédique Environnement, **Greenpeace est une définition du dictionnaire environnement et développement durable**, Visité le: 11,01, 2023. https://www.dictionnaire-environnement.com/greenpeace_ID5765.html

إلى حماية البحار والغابات والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية والحد من الأسلحة النووية، التخلي عن استعمال المبيدات الكيماوية السامة"[1]

اما "**وسام نعمت إبراهيم السعدي**" تعرفها بأنها: "منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ممثلة في 44 دولة في أوروبا وامريكا وآسيا وافريقيا. حرصا منها على استقلالية قرارها ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها وتعتمد على مساهمات فردية من دعمها وهبات من جمعيات مانحة خيرية"[2]

كما تقول في تعريفها لنفسها ايضا: "السلام الأخضر منظمة لا تتوخى الربح حرصا منها على استقلالية قرارها، ترفض المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها، وتعتمد على مساهمات فردية من داعميها وهبات من جمعيات خيرية، ولذلك نجري الأبحاث ونمارس الضغوط والدبلوماسية الهادئة للوصول لأهدافنا المسطرة للمنظمة، كما نلجأ إلى المواجهة السلمية المباشرة لرفع وتيرة النقاش العام حول مواضيع الحملات التي يتم تنظيمها، ليس لدينا حلفاء أوفياء أو أعداء لدودين أثناء تأدية واجبانا، كما نؤمن بأن النضال من اجل الحفاظ على مستقبل كوكبنا يتعلق بنا"[3]

وهكذا فهي تتمتع باستقلالية المالية وترفض أي مساهمة من الشركات أو أي دعم عام، هذا الاستقلال البنيوي هو ضمان لحقها في التعبير والعمل في جميع الأماكن وفي كل الظروف. لذلك تعتمد منظمة السلام الأخضر على التبرعات الطوعية للداعمين من الافراد وعلى الدعم المقدم من المؤسسات الخيرية.

تعريف آخر للدكتور "**خليل حسين**" يرى بأن "منظمة السلام الأخضر (غرين بيس) منظمة دولية غير حكومية مستقلة، تعمل على حملات محددة وتستعين بالتحرك السلمي المباشر بهدف تسليط الأضواء على المشاكل البيئية العالمية وحث صانعي القرار على الاعتماد على حلول جوهرية من اجل ضمان مستقبل اخضر يعمه السلام في العالم"[4].

---

[1] – عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 116، 117.

[2] – وسام نعمت سعد الله، مرجع سابق، ص 291.

[3] – لبنى نعيم، السفن الخضراء ومنظمة السلام الأخضر، جريدة الشرق الأوسط، تم تصفح الموقع: 2023/01/11.
https://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/313051

[4] – خليل حسين، **النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 555.

فغرينبيس منظمة غير حكومية مستقلة عن الدول والقوى السياسية والاقتصادية، ليست مدعومة من أي طرف، ومع ذلك تتدخل في النقاشات السياسية ولها علاقات مع ممثلي العالم السياسي، لكن تبقى هذه العلاقات محدودة ومقيدة بقواعد أخلاقية خاصة بها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نتوصل إلى تعريف اجرائي لمنظمة السلام الأخضر فهي منظمة دولية غير حكومية تطوعية، مستقلة عن الهيئات الرسمية، تتمتع بالشخصية القانونية والمعنوية. ولتدعيم وتعزيز استقلالها وقوة تأثيرها تعتمد جرينبيس على مصادر تمويل ذاتية خاصة بها، ولا تقبل الدعم من أي كان حكومة كانت أو منظمة دولية وذلك حفاظا على نزاهة وشفافية تعاملاتها وفعالية تدخلاتها.

ثانيا/نشأة منظمة السلام الاخضر

في عام 1963 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي معاهدة تحظر التجارب النووية في الغلاف الجوي وتحت سطح الماء وفي الفضاء الخارجي، فبدأت الولايات المتحدة الامريكية بإجراء تجارب نووية جديدة تحت الأرض في صحراء نيفادا لكن أوقفت ذلك بعد احتجاج سكان "لاس فيغاس" المحليين بقيادة الملياردير "**هوارد هيوز**" Howard Hughes، فبحثت وزارة الدفاع الامريكية عن موقع اختبار جديد اختارت جزيرة "**امشيتكا**" المعزولة في جزر "اوليشيان" ألاسكا. التي تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة لزلازل، وملجأً وطنيا للحياة البرية يقع على بعد 4000 ميل شمال غرب "فانكوفر" كولومبيا البريطانية.[1]

في 9 أكتوبر 1965 تم تفجير الاختبار النووي الذي بلغ وزنه 80 كيلوطن ويحمل الاسم الرمزي LONGSHOT فكان أقوى بست مرات من القنبلة التي ألقيت على هيروشيما، حيث قامت البحرية الأمريكية بحفر أعمدة عميقة في الارض حتى وصلت الى الجرانيت، تسبب الانفجار في قراءات زلزالية بلغت 5.75 درجة على مقياس رختر، فتشققت الطرق واندلعت ينابيع الطين من البحيرات وذاب الجرانيت من المنحدرات الصخرية، واضطربت مناطق تعشيش الحياة البرية، حيث توقعت وزارة الدفاع الامريكية أن الاشعاع لن يتسرب من منطقة الاختبار لمئات السنين، وبعد فترة وجيزة من التفجير تم اكتشاف التريتيوم واليود والكريبتون (عناصر مشعة) في برك المياه العذبة البكر سابقًا، أفاد "**بوب هانتر**" الصحفي في فانكوفر صن والناشط البيئي،

[1] – راكس ويلر، جذور منظمة غرنبيس ومسارها، تر: مارتا قاصوف، تاريخ تصفح الموقع: 2022/12/29
/ https://www.greenpeace.org/mena/ar/%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1%

عن مخاطر التجارب النووية التي أجريت في أمشيتكا. اكتشف العلماء أن زلزالًا سجل بـــ 8.3 درجة على مقياس ريختر أدى إلى فتح شق بطول 500 ميل عبر ألاسكا، مما أدى إلى حدوث تسونامي عبر المحيط الهادئ باتجاه اليابان. تعرض الساحل الغربي لجزيرة فانكوفر لأضرار في الممتلكات بقيمة 1.5 مليون دولار من تسونامي.[1]

في أوت 1969 أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن تجربة نووية خرى بحجم واحد ميغا طن التي تحمل الاسم الرمزي MILROW والمقرر اجراؤها في أكتوبر في جزر امشتيكا، لكن في 24 سبتمبر 1969 احتج سكان كولومبيا البريطانية "فانكوفر"، وفي 6 أكتوبر 1969 ذهبت "**لجنة لا تصنع موجة**" **Don 't Make A Wave Group** إلى القنصلية الامريكية للاحتجاج، أَغلقت المدراس أبوابها طوال ذلك اليوم وتم نقل عشرات الطلاب من المدارس الثانوية المحلية، كما شاركت جامعة كولومبيا البريطانية وجامعة سايمون فريزر في تلك الاحتجاجات. فتجمع 6000 شخص في "**Peace Arch Park**"، وهو نصب تذكاري للصداقة بين الولايات المتحدة وكندا، وانضم "**آل بوهلين**" مع "**نادي سييرا**" **Sierra Club**، ووصل "**بول واتسون**" مع "**جبهة تحرير فانكوفر**"، و"**جمعية التلوث ومراقبة البيئة**"، باستثناء طالب واحد من الثانوية الذي قام بإحراق العلم الوطني الأمريكي في ذلك اليوم تفرق الحشد بسلام.

وفي اليوم الموالي كتب "هانتر" مقالا آخر لإثارة الدعم لامشتيكا، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أُبلغ أنه تم التفجير قبل يوم واحد على عمق 4000 قدم تحت سطح "امشتيكا" حيث تحول الجرانيت إلى غبار، وتم إلقاء الأسماك من البحيرات وطلقات المياه والطين على ارتفاع 50 قدما في الهواء، وجفاف بحيرتين نتيجة الشقوق، وعلى نطاق واسع قتلت مجموعة كبيرة من الطيور البحرية النادرة، كما قتل عدد كبير من الاحياء البحرية، وتم العثور على الفقمات وثعالب البحر تطفو ميتة في المحيط ملوثة بطبقة سامة رغوية، سجل التفجير 6.9 درجة على مقياس رختر حيث تم الكشف عن الانفجار في كل محيط من محيطات العالم، ورصدت "ألاسكا" موجات صدمة لمدة 37 ساعة. شجع نجاح MILROW وزارة الدفاع الامريكية على اختبار انفجار نووي حراري

[1]- Christopher J.Covil, **Greenpeace, Earth First ! and The Progression of The Radical Environmental Movement in America** (2008), Visited in December, 29, 2022. https://digitalcommons.uri.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1095&context=srhonorsprog

بقوة 5 ميغا طن اقوى بخمس مرات يحمل الاسم الرمزي CANNIKIN، كان من المقرر اجراء التفجير في خريف عام 1971، يكون بذلك أكبر تفجير تجريبي نووي تحت الأرض في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية.[1]

في 1970، أصيب "جيم" و"ماري بوهلين"* بالإحباط بسبب عدم اهتمام "نادي سييرا" بوقف التجارب النووية في جزر أمشيتكا، وكان الأعضاء المؤسسون لمنظمة السلام الأخضر نشطين في حركتين اجتماعيتين مختلفتين، "**حركة السلام**" و"**حملة نزع السلاح النووي**". وفي 8 فبراير 1970، حدثت مكالمة هاتفية روتينية من كاتب صحفي مشارك يبحث عن قصة حول أي حملات قد يخطط لها نادي سييرا مع جيم بوهلين. قال جيم بوهلين: "بدون إذن من نادي سييرا، نأمل في الإبحار بقارب إلى أمشيتكا لمواجهة القنبلة... إذا أراد الأمريكيون المضي قدمًا في الاختبار، فسيتعين عليهم إخراجنا. يجب القيام بشيء ما لمنع الأمريكيين من التخريب البيئي..." لم يؤيد نادي سييرا هذا الإجراء وشرع بوهلين في إيقاف الاختبار بمفرده.[2]

اجتمعت مجموعة "**لا تصنع موجة**" لتقرير كيفية تعطيل هذا الاختبار بالفعل، كانت هذه اللجنة في الأصل لجنة عمل تابعة لنادي سييرا، التقى فيها "**جيم**" و"**ماري بوهلين**" و"**بيل دارنيل**" و"**بوب هانتر**" و"**بول واتسون**" و"**إيرفينغ ستو**" وغيرهم من الأعضاء الآخرين في كنيسة فانكوفر الموحدة لمناقشة حل افتراضي لوقف التجارب النووية، اقترحت "**ماري بوهلين**" شراء سفينة والإبحار إلى منطقة الاختبار، على الرغم من عدم جدواها. كان بوهلين ومعظم النشطاء على دراية بالإخفاقات السابقة للقاعدة الذهبية*، الذين حاولوا دخول منطقة اختبار "**Enewetak**" في عام 1958 و"**Phoenix**" الذين وصلوا بالفعل إلى جزر مارشال، صعدت البحرية الأمريكية واعتقلت أطقم السفن غير المصرح بها التي تبحر في مناطق الاختبار أو حولها.[3]

---

(1) - Ibid.

*- جيم وماري بوهلين زوجان أمريكيين مغتربين ونشطاء بارزون في مجال نزع السلاح، انتقلوا الى فانكوفر، كندا إلى جانب عدد من الأمريكيين الآخرين الذين تجنبوا التجنيد، وكانوا من بين 50 ألف مقاوم ومعارض لحرب الفيتنام. كان لدى فانكوفر مجتمع كبير من الكويكر الذي كان متعاطفًا مع عدد كبير من المتهربين من التجنيد. شارك "جيم بوهلين" (باحث المواد المركبة والمحارب المخضرم في الحرب العالمية الثانية)، في تصميم نظام محرك صاروخي يعرف باسم Sprint. في وقت لاحق تم دمج هذا التصميم في نظام الصواريخ الباليستية المتقدمة. اختبرت حاملة الرؤوس الحربية نفسها في أمشيتكا (هنتر 6).

(2) - Christopher J.Covil. Op Cit.

* بدأت فكرة الإبحار نحو أمشيتكا –الآسكا من ماري زوجة جيم بوهلين، مستوحاة من الأسفار المناهضة للأسلحة النووية التي كان يقوم بها ألبرت سميث بيغلو، كان من دعاة السلام وقائد البحرية السابق للولايات المتحدة الأميركية، برز في الخمسينات كقائد "**للقاعدة الذهبية**" **Golden Rule** أول سفينة تحاول تعطيل تجربة نووية احتجاجاً على الأسلحة النووية في العام 1958.

(3) - Rex Weyler, **Greenpeace: How a Group of Ecologists, Journalists, and Visionaries Changed the World, (**British Colombia: Rodale Books, 2004), P 64.

كان الهدف الأصلي للمجموعة هو الإبحار إلى أمشيتكا للاقتراب بما يكفي لتعطيل هذه التجارب وجذب انتباه الجمهور وغضبهم لتأثيرات التجارب النووية في المحيط الهادئ، لكن لم يكن العثور على قارب متين وصلب بما يكفي للإبحار إلى امشتيكا والنجاة من الأمواج والرياح القاتلة في "بحر بيرينغ" بالمهمة سهلة، إلى جانب الطقس المعروف بتدمير السفن، حيث ان الإبحار الى منطقة اختبار نووية قاتلة محتملة لن يجعل العثور على قبطان بسفينة بالأمر السهل، وبعد ثلاثة عشر شهرا من اعلان "بوهلين" ان السفينة ستبحر تم العثور على بحارا وقارب وهو "**جون كورماك**" بحار سابق بالبحرية لكن القارب كان قديما وفي حالة سيئة "**Phylis Cormack**"، في أوت 1970، قبل الرحلة الأولى، أطلقت اللجنة على القارب اسم "**Greenpeace**" الذي كان مزيجًا من «الأخضر» للبيئة و «السلام» لنواياهم، وغيرت لجنة «لا تصنع موجة» اسمها رسميًا إلى «**منظمة السلام الأخضر**»، كانت مهمتهم تقضي بأن يكونوا شهودا على التجارب النووية في باطن الأرض.[1]

في أكتوبر 1970 بدأت البحرية الأمريكية في إغلاق منطقة الاختبار حول الجزيرة، انتهت الرحلة الأولى للمجموعة عندما ألغت حكومات الولايات المتحدة التفجير وتقرر العودة الى فانكوفر، وبحلول 15 سبتمبر 1971 اثارت منظمة السلام الأخضر ضجة إعلامية أدت إلى زيادة الضغط على واشنطن لوقف الاختبار، حيث عارض متظاهرون في كندا والولايات المتحدة وأعضاء مجلس نيكسون اختبار "امشتيكا". خلال هذا الوقت تعرض الرئيس الأمريكي "**ريتشارك نيكسون**" لضغوط شديدة لمواصلة التجارب النووية من قبل وزارة الدفاع ومعاداة الشيوعية، وتحت ضغط سياسي، لم يرغب "نيكسون" في تفجير القنبلة قبل سبتمبر حيث أراد تجنب انتقادات وسائل الاعلام بأنه قرار رئاسي، فقام بتمرير القرار إلى المحكمة العليا الأمريكية، فحكموا ضد تعليق الاختبار بأغلبية 4-3 أصوات.[2]

بعد إعادة جدولة التفجير في شهر نوفمبر أبحرت المجموعة الثانية بسرعة عبر مضيق جورجيا إلى بحر بيرينغ في ألاسكا، تم تعيين كاسحة ألغام سابقة "**Edgewater-Fortune**" لتولي المهمة من Phylis Cormack، وتمت متابعة التقدم للقارب الثاني الذي اعيد تسميته بـــ "**Greenpeace II**" على الراديو والتلفزيون والصحف اليومية وتمت تغطيتها لمسافة 2400 ميل في العواصف، مع طاقم عديم الخبرة، حيث كان التوتر يتصاعد على متن السفينة. تابع ملايين الأشخاص هذه المغامرة، قبل وصولهم على بعد 1100 كيلومتر

(1)- Leif Koch, **Der politische Einfl uss von Greenpeace Lobbying im Bereich der europäischen Chemikalienregulierung**, (Deutschland: Springer Fachmedien Wiesbaden, 2014), P 121.
(2)- Rex Weyler, Op, Cit, P 110.

تم تفجير CANNIKIN بقوة تعادل ما يقرب 400 مرة فوق قنبلة هيرشيما، تسبب الانفجار في حدوث صدمة زلزالية بلغت 7.2 درجة على مقياس رختر، يقول "هانتر" أن الآلاف من ثعالب البحر لقوا حتفهم بسبب موجة الصدمة، وكانت المعنويات على متن القارب منخفضة للغاية بعد فشلهم في أدائهم لمهمتهم.[1]

على الرغم من أن الاختبارات قد أجريت بنجاح قبل أن تتمكن قوارب غرينبيس من الوصول إلى القطاع البحري ذي الصلة، فإن هذا الإجراء تكلل بنجاحٍ غير عادي لحركة غير منسقة ومنتشرة في ذلك الوقت، يمكن أن تشكل نقطة مرجعية داخلية. حيث تمكنت منظمة السلام الأخضر من تأمين مستوى عال من الوعي العام بتجارب الأسلحة النووية في منطقة نائية من خلال وجود قوارب وناشطين، ورغم فشلها في تحقيق هدفها تقنيا، إلا أن تقنيتها الجديدة المتمثلة في الجمع بين المواجهة المباشرة وعرض وسائط الإعلام استراتيجية ناجحة، فبعد بضعة أشهر من موجة الاحتجاجات هذه تخلى الجيش الأمريكي عن موقع امشيتيكا التي ستصبح ملاذا للحياة البرية ومحمية بشكل نهائي.

في ضوء النجاحات التي تم تحقيقها في رفع مستوى الوعي حول مخاطر التجارب النووية الأمريكية، قرر النشطاء اعتماد اسم «مؤسسة السلام الأخضر» رسميًا والقيام بعمل إجراء آخر، ففي جانفي 1972، استهدفت المجموعة التجارب النووية الفرنسية في "جزيرة موروروا" المرجانية في جنوب المحيط الهادئ، على بعد 3000 ميل شرق نيوزيلندا، حيث اقتربت منظمة السلام الاخضر من "McTaggart" راغبتا في استئجار مركبه الشراعي "The Vega". كان "**ديفيد ماكتاغارت**" الايطالي الكندي ورجل الاعمال، العضو الأصلي في منظمة السلام الأخضر، في البداية متشككًا في مساعدة مجموعة علماء البيئة وبعد أن علم بحركة نزع السلاح أصبح متعاطفًا مع قضية غرينبيس، كان لدى McTaggart مصلحة أكبر في تحدي الادعاء الفرنسي غير القانوني بتطويق 100000 ميل مربع من الأراضي في عرض البحر، الطوق الذي انتهك القانون الدولي.[2]

في 27 أبريل 1972، وافق على الإبحار الى جزيرة موروروا المرجانية بمركبه الشراعي الذي يبلغ طوله 12 مترا. في وقت لاحق، أعادت المجموعة تسميته باسم "**Greenpeace III**". بعد وصوله إلى موروروا، شارك طاقم Greenpeace III المكون من خمسة أفراد في مشادة دموية مع الكوماندوز الفرنسيين بعد

(1) - Philippe Lequenne, **Dans les Coulisses de Greenpeace**, (France: L'Harmattan, 1997), P 21.

(2)- Christopher J.Covil. Op Cit.

رفضهم مغادرة منطقة الاختبار، ضرب البحارة الفرنسيون ماكتاغارت بشدة خلال الاحتجاج، فاستخدمت منظمة السلام الأخضر التكتيكات الإعلامية الناجحة من حملة أمشيتكا لتعليق الاختبارات الفرنسية. وهكذا بدأ الضغط الدولي يتزايد على فرنسا حيث كانت لا تزال تواصل تجاربها النووية في الغلاف الجوي، وفي 24 سبتمبر 1974، أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلنت فرنسا أن جميع تجاربها النووية ستكون من الآن فصاعدا تحت الأرض.[1] وبذلك ساهم الاحتجاج الدولي لمنظمة السلام الأخضر مرتين في تعطيل التجارب النووية أولا من قبل الأمريكيين، وثانيا من قبل الفرنسيين، ومن تم يمكن لها أن تدعي هذا النجاح المزدوج في هذه الحملة، حتى ولو لم تكن المنظمة الوحيدة التي عارضت الاختبارات في فرنسا.

ثالثا/ تطور منظمة السلام الأخضر: من النشاط المحلي الى الحوكمة العالمية

ظل اسم «السلام الأخضر» غير مسجل ما بين 1974 إلى 1979، أدى ذلك إلى استخدامه من قبل عدد متزايد من المجموعات المستقلة وغير المترابطة من الأفراد، حيث تم افتتاح المكاتب تلقائيا في العديد من المدن الكبيرة مثل سان فرنسيسكو، لوس انجلس، هونولولو، بوسطن، نيويورك وتورينتو ومونتريال ولندن، هكذا أصبحت غرنبيس مرئية في عشرات البلدان. ووفقا "**لهتنر**": "الوثيقة الوحيدة المتعلقة بالسيطرة على غرنبيس لم تكن أكثر من ورقة صادرة عن قانون الجمعيات في كولومبيا البريطانية تخول للجنة «لا تصنع موجة» تغيير اسمها إلى مؤسسة السلام الأخضر"[2]، ومع ديون مكتب فانكوفر بأكثر من 40 ألف دولار، اقترح مؤسسو المنظمة أن يساعدهم النشطاء الجدد في سداد ديونهم، كما أرادوا أن يتمتعوا بسلطة اتخاذ القرار بشأن الحملات المستقبلية.

لم يبدأ تطوير الأساس لمنظمة دولية إلا في عام 1977 وفي أكتوبر من ذلك العام، اجتمعت المجموعات بمبادرة من مؤسسة السلام الأخضر من أجل «**اتحاد عالمي**» كان هناك هدفان للاجتماع:[3] حل التوترات السياسية ومعالجة القضايا المالية التي تواجهها مؤسسة السلام الأخضر لكن لم يسفر هذا الاجتماع عن أي اتفاق حيث ظهرت توترات حول مسألة حقوق صنع القرار وخوف عدة مجموعات من فقدان الحكم الذاتي. كان من المقرر عقد اجتماع ثان في جانفي 1978 في غضون ذلك، سجلت منظمة السلام الأخضر في سان فرانسيسكو

(1)- Philippe Lequenne, Op Cit, P 23.
(2)- Robert Hunter, **Greenpeace, l'épopée mondiale du grand mouvement écologique racontée par l'un de ses fondateurs**, (Paris : Robert Laffont, 1983). P 401.
(3)- Yves Plourde, **Engaging with The Future: A Historical Investigation of Greenpeace**, (Canada: The School of Graduate and Postdoctoral Studies, 2015), P 54.

اسم "Greenpeace USA" في محاولة للسيطرة على مجموعات Greenpeace الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وسجلت مجموعة المملكة المتحدة، بتوصية من David McTaggart، شركة تحت اسم "Greenpeace UK Inc"، نتج عن الاجتماع الثاني مزيد من التوترات بين فصائل غرينبيس المختلفة، ومع زيادة بروز الصعوبات المالية التي واجهتها مؤسسة غرينبيس في كندا، رفعت مؤسسة غرينبيس دعوى قضائية ضد منظمة السلام الأخضر الأمريكية ومقرها سان فرانسيسكو في صيف عام 1979 بتهمة التزوير، ردا على ذلك رفع مكتب سان فرنسيسكو دعوى قضائية ضدهم بتهمة التشهير، عشية المحاكمة في 14 أكتوبر 1979 نظم "ديفيد فريزر ماك تاغارت"**David McTaggart** اجتماعا مع الأعضاء المؤسسين للتوصل الى اتفاق مع المكاتب الأخرى، وقع الجميع باستثناء مجموعتين "اتفاقية مكتوبة لإنشاء مجلس دولي لمنظمة السلام الأخضر يضم الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا وهولندا ونيوزلندا " **Stitching Greenpeace Council**" (المعروف باسم GPI -"**Greenpeace International**" فيما بعد). أصبح هذا الكيان الجديد مالك العلامة التجارية لاسم «السلام الأخضر». وكجزء من الاتفاق، تقرر أنه لن يكون هناك رئيس بل سيكون لكل دولة صوت واحد وتكون هناك منظمة وطنية واحدة للسلام الأخضر (NRO) لكل بلد، ولها حقوق حصرية على اسم Greenpeace. وفي المقابل سيوفر كل مكتب من المكاتب الوطنية نسبة مئوية من إيراداته للمؤسسة GPI لتغطية نفقات العمليات في البحر وتوفير التمويل اللازم لتغطية نفقات المقر الدولي، وستكون هناك أيضا قنوات حوكمة رسمية لتسهيل عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي تمويلها للحملات والمسائل التي لا ينبغي تمويلها.

هكذا أصبحت القارة الأوروبية مهيمنة على الرغم من أن الدول المؤسسة كندا والولايات المتحدة لذلك تم انشاء المقر الجديد لمنظمة السلام الأخضر الدولية في أمستردام، في المقابل تعهدت المكاتب الأوروبية على سداد ديون المؤسسة، هكذا ولدت GPI رسميًا وأصبحت منظمة غير حكومية عابرة للحدود الوطنية.

يُعزى التوسع الدولي لـــ Greenpeace إلى حد كبير إلى "**ديفيد فريزر ماك تاغارت**" الذي شغل منصب المدير التنفيذي لمنظمة السلام الأخضر الدولية من السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات، حيث قام بتوسيع المنظمة دوليًا (منظمة السلام الأخضر الدولية) منهيا قيادة المجموعة التأسيسية الأصلية في فانكوفر، كندا وأنشأ مكاتب في جميع أنحاء العالم، حيث انضمت دولا مثل إيطاليا واسبانيا وبلجيكا وايرلندا والسويد والارجنتين

جعل هذا غرينبيس المنظمة البيئية الأكثر طموحًا في العالم.[1] وفي غضون سنوات أصبح لمنظمة السلام الأخضر القدرة على العمل على الصعيدين العالمي والمحلي حيث نمت من مكتب واحد في فانكوفر إلى مكاتب توظيف في أكثر من ثلاثين دولة، وقاعدة في انتارتيكا، ولديها قوتها البيئية الخاصة المكونة من ثماني سفن وطائرة هليكوبتر ومنطاد هواء ساخن، ونمت من 10000 عضو في عام 1976 إلى 4.8 مليون بحلول عام 1990،[2] وفي عام 2001 حققت المنظمة أكثر من ستين نجاحا في رصيدها بما في ذلك الحظر الذي فرضته الجماعة الأوروبية على استيراد جلود الفقمة الصغيرة، وفرض وقف عالمي لصيد الحيتان التجاري من قبل اللجنة الدولية لصيد الحيتان (IWC)، وحظر حرق النفايات في البحر على المستوى العالمي بموجب اتفاقية لندن، وتوقيع معاهدة انتاركتيكا التي تحظر جميع عمليات التعدين لمدة خمسين عاما، ووقف الدمار غير القانوني لغابات ماتا المطيرة في البرازيل... من خلال هذه النجاحات بنت منظمة السلام الأخضر سمعة دولية كبيرة.

المطلب الثاني: هيكل الحوكمة العالمية لمنظمة السلام الاخضر

يعكس هيكل الحوكمة العالمية لمنظمة السلام الأخضر احترام مبادئ الديمقراطية العالمية، من خلال الحفاظ على مستوى عال من الأممية والتنسيق، وقد تم تحديد هيكل الحوكمة من خلال إجراءات وسياسات واضحة، يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك من قبل ممثلي مكاتب غرنبيس الوطنية/الإقليمية، كما توفر الآلية التي يتم من خلالها تقرير واعتماد سياسة تنظيمية وتوزيع المسؤوليات.

أولا/ منظمة السلام الأخضر الدولية: هي منظمة عالمية النطاق، لديها أنشطة في أكثر من 40 بلدا، بإيرادات تبلغ نحو 240 مليون يورو جُمعت من 2.5 مليون داعم في جميع أنحاء العالم (اعتبارا من عام 2014).[3] تنقسم عملياتها بين منظمة السلام الأخضر الدولية (GPI)، التي تتوافق مع المقر الدولي للمنظمة في أمستردام (هولندا)، والمكاتب الوطنية (NROs)، التي تدير عمليات Greenpeace داخل بلدها بناء على ترخيص تمنح لها من طرف الأمانة العامة لغرينبيس الدولية. ولتنسيق عمل المبادرة العالمية لتنمية الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية وغير الإقليمية، كان على منظمة السلام الأخضر أن تعتمد قنوات واضحة للإدارة والتنفيذ (انظر الشكل 2). ظلت هذه القنوات التي تطورت على مر السنين، تتمحور حول الهيئات الرئيسية:

---

(1) - Christopher J.Covil. Op Cit.

(2)- Craig Breheny, **Le Roman de Greenpeace**, (Paris : Ramsay, 1995), P 266.

(3) - Yves Plourde, Op Cit, P 29.

ثانيا/ مجلس إدارة غرينبيس الدولية Stichting Greenpeace Council: الذي يضم ممثلاً واحداً لكل بلد يعرف بأمين المجلس، ومجلس الإدارة، الذي ينتخب المجلس أعضاءه. بينما يجتمع المجلس مرة في السنة في الاجتماع العام السنوي لمناقشة الأولويات وكذلك القضايا التنظيمية، أي للموافقة على استراتيجية المنظمة على المدى البعيد وإدخال التعديلات اللازمة على الهيكلية الإدارية، كما يحدد الخطوط العريضة لعمل السلام الأخضر العام، ويقرأ الموازنة الدولية، ويطور أهدافا طويلة المدى، ، ويقوم بالمصادقة على الميزانية السنوية وعلى الحسابات التي يتم تدقيقها ومعاينة مصادر الأموال التي تأتي من مختلف النشطاء الذين يدعمون المنظمة في انحاء عديدة من العالم، كما يتم انتخاب الهيئة الدولية المتكونة من رئيس وأربع أعضاء ولأن أعضاء المجلس يأتون من سائر ارجاء العالم، فإن القرارات الصادرة عنه تستطيع ان تعكس الحساسية المطلوبة إزاء جملة الجوانب الإقليمية والمحلية للمشكلات البيئية،[1] في حين يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في السنة لمتابعة المشاريع التي ينفذها المدير التنفيذي الدولي وفريق الإدارة العليا نيابة عن المجلس. وفي إطار هذه القنوات الإدارية والتشغيلية، تجري مناقشة الأولويات والاستراتيجيات وتنظيم العمل.

لا يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس Greenpeace الدولي راتباً، ولكن يتم تغطية نفقاتهم ويتقاضون رسوم حضور عن الوقت الذي يقضونه في اجتماعات مجلس الإدارة، يتوافق نموذج التعويض مع قانون الضرائب الهولندي حيث يمكن العثور على تعويضاتهم السنوية في البيانات المالية والتقارير السنوية.

يتم انتخاب أعضاء المجلس الدولي السبعة لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى من قبل المجلس في اجتماع الجمعية العمومية العادية (باستثناء رئيس مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه من قبل أعضاء مجلس الإدارة الآخرين). يمكن إعادة انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة لفترة إجمالية تصل إلى سبع سنوات، وقد تم تحديد عدد الفترات المتتالية للولاية بشكل ثابت في اثنين، يقدم المجلس الدولي تقارير سنوية إلى المجلس خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية.[2]

---

[1] – فرانك جي، ولنشترو جون بولي، العولمة **الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تر: فاضل جكتر، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 664.

[2]- Greenpeace, **Our Governance How is Greenpeace International governed?**, Visited in February, 02, 2023.
https://www.greenpeace.org/international/explore/about/governance/

ثالثا/ منظمات غرينبيس الوطنية والإقليمية (NROs): تتكون من كيان قانوني منفصل واحد أو أكثر وله مجلسه الخاص في دور إشرافي، وعادة ما يتم انتخاب هذه المجالس من خلال التصويت على عضوية المتطوعين والناشطين الذين لديهم جذور راسخة في المجتمعات البيئية المحلية.[1] يقود كل مكتب إقليمي مدير تنفيذي إقليمي ينتخبه مجلس الإدارة الإقليمي، تعين المجالس الإقليمية أيضًا وصيًا في الاجتماع العام السنوي العالمي لغرينبيس، حيث ينتخب الأمناء أو يعزلون مجلس إدارة منظمة السلام الأخضر الدولية. يتمثل دور الاجتماع العام السنوي أيضًا في مناقشة وتحديد المبادئ العامة والقضايا المهمة من الناحية الاستراتيجية لمنظمة السلام الأخضر بالتعاون مع أمناء المكاتب الإقليمية ومجلس إدارة Greenpeace الدولي، وهي المسؤولة عن تنفيذ الحملات التي تندرج تحت برنامج الحملة العالمية طويلة الأجل، NROs مرخصة من قبل Greenpeace International لاستخدام اسم Greenpeace داخل أراضيها.

يطلب من جميع NROs الوفاء بمعايير الإدارة المالية والرقابة التي تعتبر ممارسة جيدة مقبولة داخل الإقليم الذي يعملون فيه، يتم مراجعة حساباتهم سنويًا من قبل محاسبين عامين معتمدين مستقلين، كما تعمل جميع الكيانات وفقًا للإطار القانوني للبلد الذي تم إنشاؤها فيه، بما في ذلك تلبية متطلبات مؤسسة خيرية أو كيان غير ربحي أو كيان مشابه حيثما أمكن ذلك.

لذلك تضطلع منظمة السلام الأخضر الدولية بدور مزدوج داخل الشبكة العالمية:

1- دعم المكاتب الوطنية؛

2- توفير التنسيق العالمي؛

ومن مهام غرينبيس الدولية:

- العمل على تطوير وصيانة اسطول سفن المنظمة من خلال القيام بإنجاز الصفقات باقتناء السفن المجهزة بأحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية؛
- تقوم بتنسيق عملية تخطيط وتنفيذ حملاتها الدولية؛
- تراقب الالتزام بسياسات المنظمة الأساسية ومبادئها؛

(1) - Ibid.

- ضمان وجود شبكة عالمية بالغة الفعالية، الهدف من هذا البرنامج هو تلبية احتياجات الشبكة العالمية والاتجاه الاستراتيجي المتفق عليه من حيث الأفراد والموارد المالية والعمليات والحوكمة وما إلى ذلك؛
- رصد عمليات وأنشطة المنظمة الأوسع نطاقا؛ والبت في السياسات التنظيمية؛ والموافقة على بدء حملات جديدة ومكاتب وطنية جديدة؛ والتصديق على قرارات الاجتماع العام السنوي لمنظمة السلام الأخضر؛
- منح الحق في استخدام العلامة التجارية لمنظمة السلام الأخضر؛ وتحديد مركز التصويت للمكاتب الوطنية والإقليمية في اجتماع الجمعية العمومية؛

الشكل رقم 02: قنوات الحوكمة الرئيسية في غرينبيس

منظمة السلام الأخضر الدولية (GPI)



رابعا/ الهيكل الداخلي: تواصل منظمة السلام الأخضر الدولية التقدم أكثر والتطور لتكون مناسبة بشكل متزايد لأداء أدوارها في إطار نموذج تشغيل موزع ومتفق عليه "ضيق ومحكم" يكون فيه:

- GPI هي المسؤولة عن التنسيق الدقيق للاستراتيجيات رفيعة المستوى؛
- NROs تكون مسؤولة بشكل مستقل عن وضع وتنفيذ مشاريع الحملات؛

أما فيما يخص الإدارات الوظيفية الحالية فهي تتمثل فيما يلي:[1]

1- **المدير التنفيذي لمنظمة غرينبيس الدولية The Greenpeace International Executive Director (IED)** وهو المسؤول عن المراجعة المستقلة للحسابات، وحوكمة منظمة السلام الاخضر الدولية (GPI)

2- **فريق إدارة واستراتيجية غرينبيس الدولية (SMT)** يتألف من مديري الإدارات الرئيسيين

أ- **مدير التنمية الدولية في غرينبيس The Greenpeace International Development Director (IDD)** : يعمل على الحفاظ على شبكة Greenpeace العالمية قوية ومنسجمة، مع المساعدة في ضمان نمو وتطور NROs الفردية، كما يضمن IDD المواءمة والتآزر بين الاستراتيجيات العالمية و NRO.

ب- **الرئيس التنفيذي للعمليات في غرينبيس الدولية The Greenpeace International Chief Operating Officer (COO)**: يشرف على جميع القضايا التنظيمية المستمرة لمنظمة السلام الأخضر الدولية، والمكلف بتنفيذ العمليات التنظيمية اليومية، بما يتماشى مع تلك الأهداف واستراتيجيات GPI. يركز COO بشدة على إدارة الأنظمة، وعلى بناء مزيد من التميز في أقسام المالية والأفراد والثقافة وتكنولوجيا المعلومات.

ت- **مدير مكتب المدير التنفيذي لغرينبيس الدولية The Greenpeace International Director of the Executive Director's Office (DEDO)**: يلعب دورًا تشغيليًا واستراتيجيًا لمساعدة المدير التنفيذي الدولي (IED) في تشكيل وإدارة الأولويات العليا للمنظمة (GPI) بالتنسيق الوثيق مع فريق الإستراتيجية والإدارة (SMT).

(1) - Ibid.

ث- **مدير العمليات الدولية في غرينبيس The Greenpeace International Operations Director (IOD)**: يدعم الحملات العالمية ذات الخبرة في مجال الإجراءات والتحقيقات والأمن والبحث العلمي والمعارف البحرية، كما يدعم NROs في تنفيذ البرنامج العالمي وبناء قدرتها على القيام بذلك في تلك المجالات. وهو يدير ويشغل المعدات المستخدمة في البرنامج مثل أسطول ثلاث سفن عابرة للمحيطات*، ومنطاد الهواء الساخن، ومعدات القياس والحماية لمختلف المواد المشعة والخطرة،[1] كما تعمل على ضمان أن تكون الحملات ملهمة وجذابة ومؤثرة. مثل الاعتراض على التجارب النووية، والتدخل في المناطق المهددة كالغابات والمحيطات، الاحتجاج على الشركات النفطية التي تلوث البيئة ولا تحترم شروط الاستغلال الخاصة بحقول النفط...

ج- **مدير برنامج غرينبيس الدولي The Greenpeace International Programme Director (IPD)**: مسؤول عن تطوير استراتيجيات وبرامج غرينبيس العالمية، كما يقدم الدعم لتطوير حملات NROs، تركز Greenpeace على اثنين من الشواغل البيئية الحاسمة، التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي.

ح- **مدير المشاركة العالمية لمنظمة غرينبيس الدولية The Greenpeace International Global Engagement Director (GED)**: يدعم المكاتب الوطنية وفرق الحملات في تقديم «مليار عمل شجاع» – تقديم التوجيه والدعم عبر التعبئة وجمع التبرعات والاتصالات وتقديم المشورة المتخصصة.

خ- **إدارة تكنولوجيا المعلومات Information Technology Department**: توفر التوجيه الاستراتيجي العالمي لتكنولوجيا المعلومات، ونظم تكنولوجيا المعلومات المشتركة، والدعم لجميع المكاتب الوطنية ومؤشرات الأداء العالمية لضمان الاستخدام الفعال للموارد بنظم آمنة وعالية

* تملك منظمة السلام الأخضر الدولية قوة بحرية مؤلفة من ثلاث سفن (سفينة l'arctic sunrise، سفينة l'esperan وسفينة Rainbow Warrior) كبيرة الحجم

(1) - Greenpeace, **Annual Financial Rapport 2020: Stitching Greenpeace Council and Related Entities**, P 6.
https://www.greenpeace.org/static/planet4-international-stateless/2022/01/f8db1816-stichting-greenpeace-council-financial-statements-2020-incl.-sgd-auditors-report.pdf

الجودة، وقد تم تصميم دور جديد سنة 2020 يتمثل في كبير مسؤولي التكنولوجيا، لتنفيذ مشروع الرؤية التكنولوجية والتحول الرقمي عبر الشبكة.[1]

بالإضافة إلى هذا البناء التنظيمي للمنظمة تعمل منظمة السلام الأخضر مع جيش من المساعدين والمتطوعين من مختلف أرجاء العالم فهم يمدون المساعدة لإنجاز فعاليات معينة، وعاكفون على رسم الشعارات واللافتات وتخطيطها، وعلى الطواف بالعرائض، والبحث في القضايا، وتنظيم الاحتجاجات، والمشاركة في سلسلة من المبادرات المباشرة البعيدة عن العنف.

وهكذا يعكس هيكل الحوكمة العالمية لمنظمة السلام الأخضر احترام مبادئ الديمقراطية العالمية من خلال الحفاظ على مستوى عال من التنسيق الدولي، كما تعمل في ظل هيكل فيدرالي مما يسهل التعاون الدولي بين المكاتب الوطنية والاقليمية.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي وتمويل منظمة السلام الأخضر

بما ان منظمة السلام الأخضر لا يمولها سوى الافراد،* فإنها لا تنمو إلا في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من المؤيدين، ومعظم هذه البلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالتالي فإن غرينبيس تعكس بشكل عام مخاوف البلدان المتقدمة، وحسب "**فليب لوكان**" **Philippe Lequenne**: "بينما تهدف منظمة السلام الأخضر إلى التطور بشكل موحد في جميع البلدان، لا يمكنها الهروب من المنطق الاقتصادي الذي يدفعها إلى زيادة تعزيز وجودها في البلدان التي تكون فيها المنظمة قوية بالفعل، يجب على غرينبيس ان تستمر في إدارة الحملات حول القضايا التي تلقى صدى لدى الجمهور (...) تأتي معظم موارد غرينبيس من المانحين في تلك البلدان القليلة، تتقدمهم ألمانيا حيث تحظى المنظمة بشعبية كبيرة هناك، فإذا اصابت حملة دولية الرأي العام الألماني أو الأمريكي، فإن التوازن المالي بأكمله للمنظمة قد يتعرض للخطر"[2].

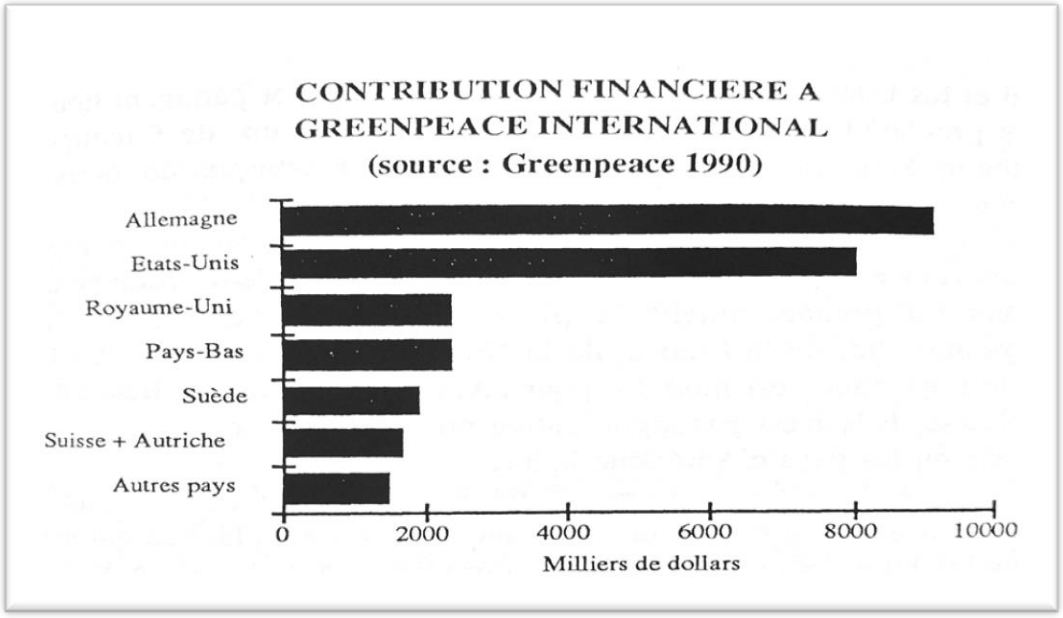
---

(1) - Ibid, P 7.

* تتلقى غرينبيس تمويلها من الداعمين والمؤسسات الفردية، حيث تقوم بفحص جميع التبرعات الرئيسية للتأكد من أنها لا تتلقى التبرعات غير المرغوب فيها بخلاف اليانصيب الوطني للبريد الهولندي، وهو أكبر اليانصيب الذي ترعاه الحكومة في ذلك البلد، لا تقبل المنظمة الأموال من الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية أو الأحزاب السياسية أو الشركات من أجل تجنب نفوذها.

(2)- Philippe Lequenne, Op Cit, P 80.

ففي عام 1991 عندما اتخذت غرينبيس موقفا من التدخل الأمريكي في حرب الخليج، لم يفهم المانحون لسلام الاخضر في الولايات المتحدة هذا الخيار، لذلك أعرب الكثير منهم عدم موافقتهم على الموقف الذي اتخذته منظمة السلام الأخضر، وفي الأشهر التي تلت ذلك، سجل مكتب غرنبيس في الولايات المتحدة خسائر كبيرة، ولو استمرت الحرب لكان وضع منظمة السلام الأخضر غير مقبول في ذلك البلد. وعلى نحو مماثل، تم إلغاء حملة ضد السيارات عالية السعة في ألمانيا خوفًا من رد فعل عام سلبي كان من شأنه أن يؤدي إلى تبرعات أقل، ووفقًا لوجهة نظر مدير geenpeace germany: "يمكننا إطلاق حملات لا تحظى بشعبية، ولكن إذا لم يدعمها الجمهور، فلن يكون لدينا ما نفعله في السوق"[1]، وبالتالي فمنظمة السلام الاخضر تأخذ على محمل الجد ردود فعل السكان المحليين في حملاتها الدولية ما يجعلها تختار حملات من غير المرجح ان تسيء الى الرأي العام في هذه البلدان لذلك تبقى مساحة المناورة ضيقة.[2]

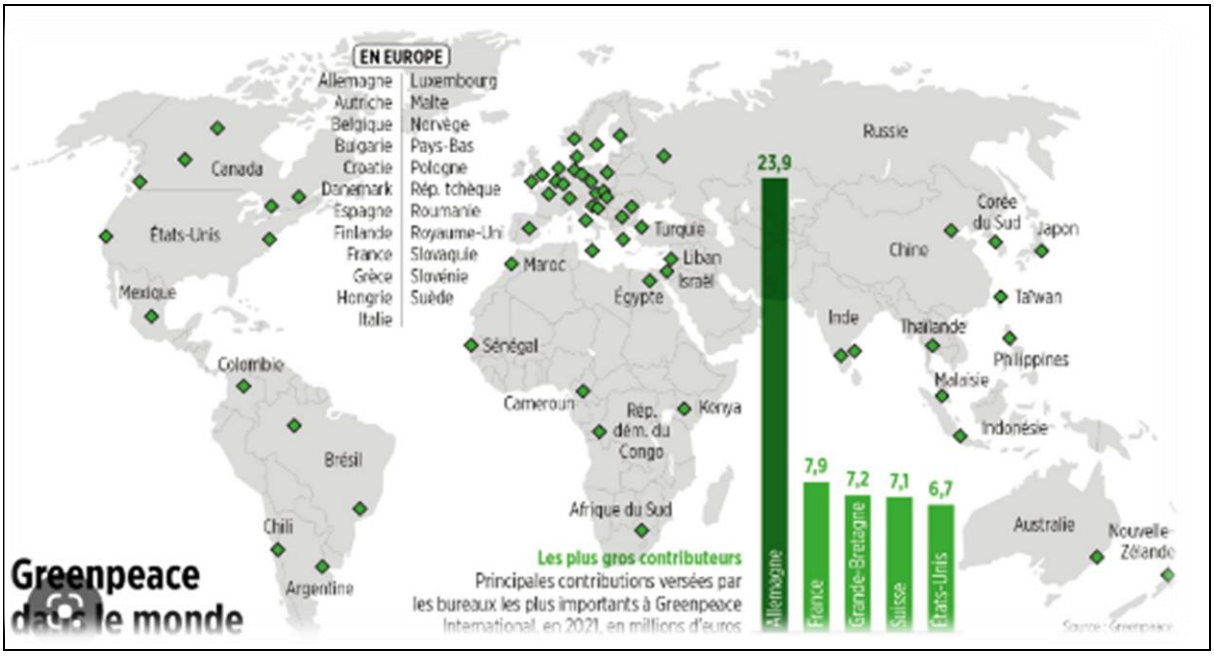


مخطط بياني رقم 12: المساهمات المالية التي قدمتها المكاتب الوطنية لمنظمة السلام الأخضر الدولية سنة 1990 بآلاف الدولارات.

المصدر: Philippe Lequenne, Op Cit, P 75

(1) - Ibid.
(2) - Ibid, p 94.

يسلط هذا التفصيل الضوء على ثقل وقوة المكاتب الوطنية في ألمانيا والولايات المتحدة، اذ يساهم هذان البلدان بأكثر من نصف ميزانيتها في منظمة السلام الأخضر الدولية، وتجدر الإشارة أيضا إلى ان حوالي 15 دولة فقط تدفع مساهمات مالية كبيرة إلى منظمة السلام الأخضر الدولية من خلال المانحين، بعد ألمانيا والولايات المتحدة تأتي بالترتيب المملكة المتحدة وهولندا والسويد، وفي هذا التوزيع لا تظهر فرنسا، وتُوضع استراليا ونيوزلندا في آخر القائمة، وهكذا فالإجمالي الذي ساهمت به المكاتب الصغيرة لا يتجاوز المساهمة التي قدمها المكتب السويدي وحده. هذه البيانات هي مؤشرات لتأثير منظمة السلام الأخضر من بلد إلى آخر، فهي تتيح انشاء تسلسل هرمي للمكاتب الوطنية من خلال انشاء فئات وفقا لمعيار تغلغل منظمة السلام الأخضر فنجد الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة والسويد وسويسرا والنمسا... وفي الفئة الأخيرة بلدان مثل أوكرانيا وفرنسا واليابان التي لا تقدم أي مساهمة للسلام الأخضر.



مخطط بياني رقم 13: أكبر المساهمين: المساهمات الرئيسة التي قدمتها اهم المكاتب الوطنية (NRO) لمنظمة السلام الأخضر الدولية في عام 2021 بملايين الأورو

المصدر: **Géraldine Woessner, L'autre visage de greenpeace**

https://www.google.com/search?q=contribution+financiere+a+greenpeace+international&tbm=isch&ved=2ahUKEwimi7mh_t38

يلاحظ في هذا الشكل انه بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة بقيت ألمانيا تتصدر قائمة البلدان المساهمة في ميزانية غرنبيس الدولية، تليها فرنسا التي استطاعت التقدم بمراحل كبيرة مقارنة بسنة 1990 (كانت العلاقة متوترة بين الهيكل الفرنسي ومكتب السلام الأخضر الدولي مرد ذلك إلى طبيعة العلاقة القائمة على عدم الثقة المتبادلة بينهما بسبب قضية "Rainbow Warrior"*)، تليها بريطانيا، ثم سويسرا، ثم الولايات المتحدة، وبالتالي فإن المنظمة دائما تعمل على تعزيز وجودها في البلدان الاقتصادية الكبرى حتى تحافظ على مكانتها ودورها العالمي.

فإذا كانت المنظمة ترغب في الحصول على التمويل، فمن الضروري تلبية طلبات أعضائها. أما البلدان التي لديها أكبر عدد من المؤيدين هي ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وهولندا وما إلى ذلك. وفقًا لـــ Lequenne بسبب تاريخها، تهيمن الثقافة الأنجلو أمريكية على غرينبيس، هذا يعني أن غالبية القرارات المتخذة على المستوى الدولي مدفوعة بهذه الألفة الثقافية، كما أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية المستخدمة في المكتب الرئيسي وفي جميع العلاقات بين المكاتب. ووفقاً لنفس المؤلف، فإن «البلدان الناطقة بالإنجليزية وتلك التي تُستخدم فيها الإنجليزية عادة ستكون بطبيعة الحال أكثر نفاذاً لأفكار غرينبيس من غيرها»[1]

* تحظى غرينبيس بشعبية كبيرة في نيوزلندا لكن هل تأتي هذه الشعبية بكثير من الوعي لسكانها بالمشاكل البيئية العالمية مثل نقص الموارد غير المتجددة، ندرة مياه الشرب والتصحر وتدمير طبقة الأوزون؟ ربما، لكن هذه الشعبية تتجلى قبل كل شيء في دعم السكان للقتال الذي تقوده منظمة السلام الأخضر ضد التجارب النووية الفرنسية، لذلك يرحب مكتب غرينبيس في نيوزلندا بالمؤيدين المحليين والسياح الذين يمرون عبر البلاد، ففي جوان 1985 تقدمت شابة فرنسية ادعت تعاطفها مع المنظمة، مكنها ذلك من دخول مكاتب منظمة السلام الأخضر في اوكلاند، وفي الواقع فهي ليست سائحة وانما جاسوسة اسمها "كريستين كابون" تلعب دور عالمة الجيومورفولوجيا حيث تحصلت على معلومات ثمينة بفضل هذه المعلومات سترتكب المخابرات الفرنسية في ميناء اوكلاند عملا إرهابيا، تم التحضير للعملية على أعلى مستوى، استخدم فيها قارب شراعي متنكر لنقل المتفجرات، مساء يوم 10 جويلية 1985 يتجه اثنان من الغواصين والمتفجرات مربوطة على ظهورهم نحو هدفهم حيث قاموا بزرع قنبلتين اسفل سفينة "**Rainbow Warrior**"، عند منتصف الليل فاجأ الانفجار الأول طاقم السفينة الذين ظلوا على متنها أدى التفجير إلى تمزيق الهيكل، قرر فريق غرينبيس مغادرة السفينة باستثناء المصور "فرناندو بيريرا" الذي رفض مغادرة السفينة دون معداته عندما كان يجمع في كاميراته وافلامه حدث الانفجار الثاني، شهد الحراس الامنيون لنادي اليخوت تحركات قارب مطاطي الذي كان ينقل الغواصين. وبعد سلسلة من الاحداث في سبتمبر 1985 استقال وزير الدفاع الفرنسي " تشارلز هيمو" من منصبه، وبعد عدة أشهر من المأزق السياسي لتقييم مستوى مسؤولية الحكومة الفرنسية، لم تمنع الاعتذارات من مكافأة العملاء والمسؤولين المتورطين في الانفجار. في أعقاب الهجوم تقدمت منظمة السلام الأخضر بشكوى ضد فرنسا تجرى في محكمة دولية النظر في القضية، في 2 اكتوبر 1985 صدر الحكم ضد فرنسا بدفع تعويض يقدر بـــــــــ 50 مليون فرنك لمنظمة السلام الأخضر.

(1) - Philippe Lequenne, Op Cit, P 76.

من خلال ذلك حدد "فليب لوكان" البلدان الأعضاء في منظمة السلام الأخضر الدولية على النحو التالي:[1]

الفئات	الدول
دول **"الوزن الثقيل"**	ألمانيا، هولندا، السويد، النمسا، سويسرا
الدول **"التاريخية"**	كندا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، استراليا، نيوزلندا
الدول **"الموالية"**	اسبانيا، إيطاليا، الدنمارك، بلجيكا، لوكسمبورغ
الدول **"الملحقة"**	روسيا، أوكرانيا، جمهورية التشيك، الأرجنتين، البرازيل، شيلي، غواتميلا، المكسيك
الدول **"المستهدفة"**	فرنسا، النرويج، اليابان

الجدول رقم 05: يوضح فئات البلدان الأعضاء الممثلة لمنظمة السلام الأخضر.

من اعداد الباحثة

- **الفئة الأولى:** تحتل السياسة البيئية مكانة متميزة وقوية جدا في جميع حكومات هذه المجموعة بميزانيات كبيرة، فغرينبيس حاضرة في هذه البلدان قوية ومنظمة بشكل جيد، كما ان هذا التنظيم يحظى بشعبية كبيرة ويمثل قوة ضغط حقيقية، فمثلا بفضل غرينبيس تم حظر الطاقة النووية تقريبا حيث لم يعد من الممكن تصور بناء محطة طاقة نووية واحدة، أيضا في مجال حرق النفايات المترلية يدعم الرأي العام اطروحات غرينبيس ويمنع مشروع محرقة جديد، ومنذ عام 1996 أصبحت دول هذه المجموعة هي المهيمنة سياسيا داخل السلام الأخضر، لتحل محل الولايات المتحدة التي كانت مهيمنة في السابق.
- **الفئة الثانية:** تلك التي تأسست فيها منظمة السلام الأخضر أولا، وهي مجموعة الدول الناطقة باللغة الإنجليزية والتي تجمعها ثقافة واحدة. اليوم بلدان هذه المجموعة تفقد قوتها تدريجيا خاصة بعد نقل مقر المنظمة من المملكة المتحدة الى هولندا في نهاية الثمانينيات.
- **الفئة الثالثة:** هذه الدول ترحب بغرينبيس ومتعاطفة معها، حتى ولو لم تتمكن المنظمة من التطور بشكل كبير، وإذا كان وزنها السياسي ضعيف جدا داخل منظمة السلام الأخضر الدولية، هذه المجموعة غير ناطقة

(1) - Philippe Lequenne, Op Cit, P 77.

بالإنجليزية ذات التقاليد الكاثوليكية غير متشبعة بالثقافة الانجلوسكسونية، وجود غرينبيس هنا محدود حيث نجحت في الدخول الى اسبانيا وإيطاليا وبلجيكا على الرغم من الصعوبات المرتبطة باللغة والثقافة المحلية.

- **الفئة الرابعة:** هذه المجموعة ليست لها أهمية خاصة في تاريخ منظمة السلام الأخضر، فالمنظمة تحافظ على بقاء مكاتبها هناك املا في العثور على جهات مانحة وموارد مالية تسمح بالاستقلالية المالية للفروع الوطنية المعنية، وحتى تحافظ غرينبيس بشكل مصطنع على وجودها هناك لأغراض حملاتها ولمواصلة المطالبة بالشرعية الدولية.
- **الفئة الخامسة:** تشير الفئة المستهدفة الى البلدان التي يظل فيها الرأي العام غير مؤيد وغير حساس تجاه غرينبيس، كما اتهمت فرنسا والنرويج واليابان بشدة خلال الحملات الأولى للمنظمة ضد التجارب النووية وصيد الحيتان.[1]

يساعد هذا التصنيف حسب Lequenne على فهم أفضل للبنية عبر الوطنية لمنظمة Greenpeace وسبب استحالة انتشارها بشكل موحد من بلد إلى آخر.

المطلب الرابع: الاهداف والمراحل التي تعتمدها منظمة السلام الاخضر قي قيادة الحملات

أولا/ أهداف منظمة السلام الاخضر:

ان الهدف الاساسي لمنظمة السلام الاخضر هو «ضمان قدرة الأرض على دعم ورعاية الحياة بكل تنوعها ليس فقط للجيل الحالي ولكن ايضا لأجيال المستقبل»، فمنذ تأسيسها ركزت في حملاتها على قضايا عالمية تمثلت في المقام الأول في رفض تجارب الأسلحة النووية، بالإضافة إلى موقفها السلبي إزاء استخدام الطاقة النووية في انتاج الطاقة، ولا تزال هذه المواضيع تشكل هوية منظمة السلام الأخضر. لكن منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي لم يستمر التزام غرينبيس بهذا المجال فحسب، فارتبط الالتزام بحماية الحيتان والدلافين، حيث يعد صيد الحيتان التجاري هدفًا تم ربطه منذ أواخر الثمانينيات بهدف رئيسي يتمثل في إنشاء المحيطات السليمة والحفاظ عليها، مما يعكس موقف منظمة السلام الأخضر الخاص تجاه قضايا صيد الحيتان وصيد الأسماك بالشباك العائمة والصيد الجائر في القطب الشمالي وإلقاء النفايات والتنقيب عن النفط، وذلك بهدف الحفاظ على الموائل البحرية.[2]

---

(1) - Philippe Lequenne, Op Cit, P 79.
(2)- Leif Koch, Op, Cit, P 122.

علاوة على ذلك، شعرت منظمة السلام الأخضر بانتظام بأنها مرتبطة بحماية الغابات، وبالتالي حماية الحيوانات وموائلها، ومع ذلك فقد حظيت الحملات المكرسة لتعزيز هذا الهدف باهتمام أقل من الحملات التي تروج للتخلص التدريجي من الأسلحة النووية.

كما اهتمت بقضية النفايات والأسمدة والمواد الكيميائية وكيفية التعامل معها في المجتمعات الصناعية وطورت مواقف تنص على استبدال المواد الكيميائية السامة ببدائل غير سامة والتخلص من النفايات وفقا للمعايير السليمة بيئيا، وضمان الزراعة المستدامة من خلال الإدارة المسؤولة للتربة، كما ركزت على الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والتي يمكن وصفها حاليا بأنها ذات أولوية قصوى.[1]

ومن أجل إيجاد حلول لمستقبل مستدام لكوكب الأرض والجنس البشري ككل تسعى غرينبيس إلى ذلك من خلال:

1- وقف تغير المناخ وتقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي
2- التخلص التدريجي من الوقود الاحفوري وغيره من انواع الوقود الخطرة والنووية وترويج لبدائل الطاقة المتجددة والنظيفة لوقف تغير المناخ[2]
3- وقف التلوث بجميع اشكاله خاصة في الانهار والمجاري والمياه العذبة
4- حماية الغابات والصيد الجائر في المحيطات والبحار
5- وقف صيد الحيتان التجاري
6- تعزيز الزراعة العادلة والمستدامة والحديثة ومكافحة المحاصيل الزراعية الكمياوية المعدلة وراثيا[3]
7- منع انتشار الكائنات المعدلة وراثيا في الطبيعة (الهندسة الوراثية)
8- انهاء جميع التهديدات النووية (القضايا المناهضة للأسلحة النووية)
9- وقف إلقاء النفايات الكيميائية المشعة والسامة في البحر
10- حماية التنوع البيولوجي بجميع اشكاله
11- التجارة الآمنة والمستدامة
12- منع التلوث واساءة استخدام محيط الأرض وبرها وهوائها ومياهها العذبة

---

(1) - Ibid, P 126.
(2) - Greenpeace, **Greenpeace [Notes de l'UPSC sur l'environnement et l'écologie]**, Visité le 04, Mars, 2023.
https://byjus.com/free-ias-prep/greenpeace/
(3) - **Greenpeace**, Visité le 08, Mars, 2023.
https://slideplayer.com/slide/4065144/

13- كشف وعرقلة الاساليب المدمرة وغير المستدامة لصيد الاسماك، كما سعت لإنشاء شبكة من المحميات البحرية حفاظا على البحار والمحيطات

14- العمل على نزع السلاح النووي ومكافحة سباق التسلح وتعزيز السلام

15- معارضة كل ما من شأنه إن يؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون

16- الضغط على الحكومات من اجل تغيير السياسات البيئية

فالغرض من هذه الحركة هو حماية البيئة وجميع أنواعها الموجودة حولها للمساعدة في التأكد من أن الحكومات والشركات الأخرى تعتني بالأرض ولا تركز فقط على أن تكون شركة شعبية، بل تروج وتعلم الناس السلامة البيئية والرعاية،[1] فالتركيز الرئيسي لـــ Greenpeace ينصب على فكرتين رئيسيتين هما البيئة والسلام.

اسم الحملة	الاهداف
المناخ والطاقة	تهدف إلى وقف تغير المناخ ومحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري
الزراعة المستدامة	تهدف إلى مكافحة "انتشار الكائنات المعدلة وراثيا" في البيئة سواء من المحاصيل أو الحيوانات باسم المبدأ الوقائي
النووي	تهدف إلى اغلاق جميع محطات توليد الطاقة النووية
الأسماك البحرية	تهدف إلى انهاء "بيع الأسماك والمأكولات البحرية المدرجة في القائمة الحمراء"
الرمال النفطية	يهدف إلى استخراج النفط من الرمال الزيتية، وهو خليط مكوّن من "الرمل والطين ونفط خام ثقيل جدًا يسمى البيتومين، يشبه القطران وهي كثيفة جدًا بحيث لا يمكن تصريفها من تلقاء نفسها. من أجل استخراج هذا الزيت من الأرض، يتم قطع الأشجار وحفر المحجر في الطبقة السطحية وتسخين الخليط الأساسي بالبخار حتى يمكن أن يتدفق البيتومين.
الغابة الشمالية	تهدف إلى حماية الغابة الشمالية من الاستغلال الصناعي
غابة الدب الكبرى	تهدف إلى حماية Great Bear Forest من القطع الجائر للأشجار والتعدين

الجدول رقم 06: يوضح حملات منظمة السلام الأخضر.

من اعداد الباحثة

[1]- Greenpeace, **Mouvement historique de Greenpeace,** Visité le 08, Mars, 2023. http://greenpeacehistory.weebly.com/aims-and-purpose.html

ثانيا/ المراحل والخطوات التي تعتمد عليها منظمة السلام الاخضر في قيادة حملاتها

المرحلة الأولى التحقيق: يتم دعمها من خلال شبكة مهمة من المخبرين، مما يسمح لهم بالتعرف بسرعة على الوثائق السرية، بالإضافة الى شبكة العلماء والخبراء الذين يمنحونها مزيدا من الشرعية هذا الأخير كونه مختصا وحياديا يمكنه كتابة التقارير والتحدث في المؤتمرات لذلك فإن الهدف هو تحليل الاثار البيئية والتحقق منها.

المرحلة الثانية مرحلة التعبئة: ترسل منظمة السلام الأخضر بيانات صحفية الى وسائل الاعلام، ورسائل بسيطة وصادمة لعامة الناس، فتنقل المجموعات المحلية الحملة على مستواها.

المرحلة الثالثة مرحلة الضغط: يتمثل في الضغط على صناع القرار السياسي من خلال التنديد بالمخاطر التي يولدونها وتنبيههم واقتراح الحلول ويمكن ان يتخذ ذلك شكل اجراء قانوني. [1]

في كل هذه المراحل يمكننا أن نلاحظ أهمية التواصل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فغرينبيس كان لديها مكتب اتصالات متخصص في لندن وهو عبارة عن مكتبة وارشيف للصور ومقاطع الفيديو الخاصة بالمنظمة، كما يتضمن استوديو تحرير وتسجيل يمكنه نقل الصور عبر الأقمار الصناعية من شأنه توفير المعلومات الأساسية لوسائل الاعلام، فهي تتقن جميع المراحل من التحرير إلى البث، ويتم الإشراف على النشطاء أنفسهم عندما يتحدثون إلى الصحفيين أثناء اجراء ما، وربما يمكن تفسير كل هذه الاحتياطات بالخوف من اختراق والتسلل داخل المنظمة، والإضرار بنجاح العمل، والرغبة في اعطاء صورة ايجابية عنها.

المبحث الثاني: اسهامات منظمة السلام الأخضر في الحوكمة البيئية العالمية (الاستراتيجيات/السياسات/الحملات)

المطلب الاول: استراتيجيات منظمة السلام الاخضر

يوضح Avril Adrianne B. De Guzmam أن مجموعات المصالح قد تلجأ إلى استراتيجيات اتصال معينة يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة: خطة أو طريقة أو سلسلة من المناورات، أو حتى الحيل من أجل تحقيق

[1]- Mathilde Lebourgois, **Les Stratégies de communication de ONG environnementales: Le cas de Greenpeace et de WWF**, Mémoire de Séminaire Economie du Développement Durable, Université lumière Lyon 2, Institut d'Etudes Politiques de Lyon, P 20.

هدف أو نتيجة محددة، وبشكل أكثر تحديداً وفقًا لـــ Anne Binderkrantz تتخذ استراتيجيات التأثير شكل مقاربات شاملة تتبناها مجموعات مختلفة عند السعي لتحقيق أهداف سياسية، في حالتنا يتمثل الهدف العام لمنظمة السلام الأخضر هو التأثير على السياسيين وصانعي السياسات وأصحاب المناصب من أجل تعزيز تبني السياسات التي تهدف إلى حماية البيئة، وأيضًا لزيادة الوعي العام بالبيئة، وجذب انتباه وسائل الاعلام (التقليدية أو الرقمية).

أولا/ تكتيكات المعلومات السياسية The Tactics of Political Information

ان إنتاج المعلومات وتبادلها واستخدامها هي في صميم هوية شبكات المنظمات غير الحكومية حيث تربط أعضاء الشبكة معا وهي ضرورية لفعالية أي منظمة، وبالتالي يصبح الكشف عن المعلومات وإطلاق الضوضاء الإعلامية تحديًا مهمًا للناشطين، وحسب "**برنارد داغينيس**" **Bernard Dagenais** تمثل الضوضاء الإعلامية من الأساليب المستخدمة لجذب انتباه الجمهور ووسائط الإعلام من أجل تعريضهم قدر الإمكان للمعلومات ومن أجل تعزيز الاحتفاظ بهم.[1] وبالتالي فإن شبكات المنظمات غير الحكومية تتيح للمكاتب التكنولوجية الوطنية تعميم الرسائل بسهولة أكبر بسبب انسيابيتها وعلاقاتها المفتوحة بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، فهم يتخصصون ويتبادلون معارفهم من أجل الدفاع بسهولة أكبر عن القضية المشتركة، وبدون هذه العلاقات مع أصحاب المصلحة، لن تكون المعلومات في متناول اليد ولا يمكن الاستماع إلى بعض المصادر، ولذلك فإن المعلومات أداة عملية للمنظمات للقيام بحملاتها، وفقًا لذلك هناك ثلاثة أنواع من المعلومات التي تستخدمها منظمة السلام الاخضر لتثقيف الجماهير حول الشهادات والتوثيق الموثوق به ورسائل التمثيل الدرامي

أ- **الادلاء بالشهادة:** من أجل جعل المعلومات مفهومة وزيادة الوعي العام بها، تستخدم منظمة السلام الاخضر الشهادات كممارسة "**Bearing Witness**" فهي طريقة يَسهل الوصول إليها للحصول بسرعة على معلومات حول موضوع ما دون ضرورة إجراء بحث مطول ومعقد، هذا السلوك يعتبر نمطا من أنماط النشاط السياسي، بدأ مع حركة "الكويكرز" يربط الحساسيات الاخلاقية بالمسؤولية السياسية، فالمرء حين يشاهد فعلا منبوذا أخلاقيا، لا يستطيع أن يدير ظهره

(1) -Bernard Dagenais, **Le Plan de Communication : L'Art de séduire ou de convaincre les autres**, (Saint-Nicolas : Presses de l'Université Laval, 1998), p 204.

متجنبا الأمر، فإما أن يبادر إلى التحرك في سبيل الحيلولة دون حصول المزيد من الظلم، أو أن يراقب فيشهد على حصوله، وعلى الرغم من أن الادلاء بالشهادة كثيرا ما يساعد على وقف حوادث تدمير البيئة.[1]

وعموما فالغرض من استخدام الشهادات هو تحفيز وإقناع عدد كبير من الأفراد بالرد بسرعة، وتعزيز التغيير من خلال الإبلاغ عما يتم تقديمه على أنه حقائق وتنبيه الأفراد إلى القضية التي يتم الدفاع عنها. بالإضافة إلى ذلك فإنهم يضيفون منظوراً عاطفياً وإنسانياً إلى المعلومات، مما يجعل من الممكن توعية الجمهور، تتمثل احدى طرائق منظمة السلام الاخضر على هذا الصعيد بالتحرك المباشر البعيد عن العنف والاعلان عنه عبر وسائل الاعلام أمام العالم كله، ونادرا ما تدعو إلى المسيرات والمظاهرات كما تفعل النقابات والمنظمات المهنية، معززة بالتمثيل الممنوح لها من قبل بضعة ملايين من المانحين فغرينبيس لا تدعو هؤلاء المتعاطفين إلى النزول إلى الشوارع للتظاهر بل تعتبر نفسها المتحدث الرسمي باسمها،[2] لذلك ترى منظمة السلام الاخضر الدولية أنه لمنع أي عمل غير مبرر تجاه البيئة، يجب أن يكون هناك جهة فاعلة لتقديم تلك المظالم البيئية إلى العالم يكون ذلك من خلال الذهاب إلى الشهادة في مسرح "الجرائم البيئية".

ب- **مصداقية الوثائق:** بالإضافة إلى الكشف عن الشهادات، من المهم أثناء الحملات أن تبدو المنظمات غير الحكومية ذات مصداقية، وللقيام بذلك يجب توثيق المعلومات التي تم الكشف عنها من مصادر معترف بها، حيث يساعد استخدام المعلومات والإحصاءات التقنية في إضفاء الشرعية على الشهادات، هذا النوع الثاني من المعلومات يكمل النوع السابق فكلما كانت المنظمة أكثر مصداقية كلما أخذها الجمهور بجدية أكبر، ومن أجل الحصول على البيانات من الضروري أن يكون لنشطاء المنظمات غير الحكومية روابط مع مجموعات البحث العلمي بالإضافة إلى وجود قاعدة بحثية خاصة بها، فغرينبيس لديها وحدتها العلمية الخاصة وهم باحثين من مختبرات مركزية من كلية "كوين ماري" لندن، حيث يتم اجراء فيها العديد من الأبحاث حول علم السموم المائية والكيمياء التحليلية العضوية وغير العضوية والكيمياء الحيوية والبيولوجيا والبيئة، مما اكسب عمل منظمة السلام الأخضر الشرعية، استنادا إلى أبحاثها توزع المنظمة منشورا ربع سنويا من 48 صفحة **Greenpeace**

[1] – فرانك جي، ولنشترو جون بولي، مرجع سابق، ص 668.

[2] - Philippe Lequenne, Op Cit, P 97.

News على أعضائها، من خلال هذه البيانات التي تعتبر ذات مصداقية يمكن اعلام المواطنين والتأثير على الحكومات التي لا تستجيب للقضايا البيئية.

ووفقا لدراسة "**فارس حمزاوي**" تستخدم منظمة السلام الاخضر ثلاثة انواع من الخبرة وهي الدراسات والتقارير والاستطلاعات، هذا الاستخدام يضيف مصداقية إلى مواقفهم وحملاتهم،[1] فعلى سبيل المثال اتهمت غرينبيس الوكالة الدولية لطاقة الذرية (IAEA) بانعدام الشفافية الذرية حول عواقب كارثة تيشرنوبيل، وفي عام 2006 نشرت منظمة السلام الاخضر تقريرا غير مسبوق من قبل 60 عالما من بيلاروسيا واوكرانيا وروسيا، يوضح أن التأثير الصحي لكارثة تشيرنوبيل قد استهين به إلى حد كبير من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يخلص هذا التقرير إلى أنه تم بالفعل تسجيل 200000 حالة وفاة بسبب الكارثة على مدار الخمسة عشر عاما الماضية في روسيا وبيلاروسيا واوكرانيا، كما اشير إلى إنه في المستقبل سينتج عن الكارثة أكثر من 250000 حالة سرطانية، بما في ذلك ما يقرب 100000 حالة وفاة.[2]

وترد الدراسات من جانبها في الملف المتعلق بمشكلة الكائنات المعدلة وراثيا، وفي هذا الصدد ترى منظمة السلام الأخضر أن «المزيد والمزيد من الدراسات العلمية المستقلة تشير إلى المشاكل الصحية تسببها الكائنات المعدلة وراثيًا»[3] فيما يخص المشاكل المتعلقة باستهلاك الكائنات المعدلة وراثيًا، تقدم المنظمة مزيدًا من التفاصيل، بفضل دراسة أخرى، لا سيما حول مستويات سمية الذرة المعدلة وراثيًا من "**مونسانتو**"* كان هذا الأخير [مونسانتو] موضوع دراسة أجراها مختبر أبحاث مستقل

---

(1)- Alexandre Brouillard, **Urgence Environnementale Et Stratégies De Persuasion : Le Cas De Greenpeace Canada Et De Greenpeace France**, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Lettres (Communication Sociale), Université Du Québec A Trois-Rivières, 2020, P 33.

(2) - Fares Hamzaoui, **Le Militantisme Vert Au Québec A L'ère D'internet : Analyse Du Cadrage Dans Les Messages De Greenpeace**, Mémoire Présente A L'université Du Québec A Trois-Rivières, 2012, P 78.

(3) - Greenpeace, (2008). **Entre voter pour Monsanto ou pour nous, le choix est clair. Projet de loi fédérale sur l'étiquetage des OGM**, Visité le 12/03/2021. http://www.greenpeace.org/canada/fr/presse/communigues/entre-voter-pourmonsanto-ou-p/

* تأسست هذه الشركة سنة 1901 لتصنيع المواد الكميائية، وهي شركة تعدت كونها شركة تعديل وراثي زراعية إلى أن أصبحت امبراطورية اقتصادية، تتحكم في كل منتجات العالم الزراعية، وقد استطاعت الحصول على حماية قانونية من الكونجرس الامريكي يسمح لها، وللشركات المماثلة بزراعة منتجاتها وبيعها، حتى وان كانت قضايا قانونية بأضرار هذه المنتجات بيئيا وصحيا.

في فرنسا (CRIIGEN) اكتشف علامات السمية في الفئران التي تتغذى بهذه الكائنات المعدلة وراثيًا. [...] وفي رد أرسل إلى منظمة السلام الأخضر في 24 يوليه 2007، رفضت وزارة الزراعة الاتحادية تغيير سياستها على الرغم من التحليلات العلمية الأخيرة التي أرسلتها إليها منظمة السلام الأخضر في 12 أبريل 2007. بالإضافة إلى دراسات CRIIGEN، وجدت دراسة أجراها علماء نرويجيون أن ذرة أخرى من الكائنات المعدلة وراثيًا، MON810 تسبب اضطرابات مناعية في سمك السلمون.[1]

وايضا في قضية ازالة الغابات في كندا مثلا، تعتمد منظمة السلام الأخضر الكندية (Greenpeace) على مصادر جهات فاعلة أخرى في الشبكة، وغالبًا ما تستخدم هيئات الأبحاث الجامعية والجمعيات مثل الرابطة التعاونية لاقتصاديات الأسرة في كيبيك والأمم المتحدة والجماعات البيئية كمراجع موثوقة.

وهكذا فإن الدراسات والتقارير والاستطلاعات هي الوسائل المفضلة من قبل غرينبيس لأثبات مصداقيتها وخبرتها حيث يتم تقديمها على انها بيانات علمية يصعب التشكيك فيها.

ت- **التمثيل الدرامي:** ان التمثيل الدرامي هو اداة تستخدم لتوعية الأفراد بقضية معينة وكسب مزيد من الدعم منهم، ولإثارة اهتمام الجمهور من المهم الكشف عن المعلومات بطريقة دراماتيكية، في هذه النقطة يميل النشطاء في منظمة السلام الاخضر إلى تفضيل قضية باستخدام لغة درامية نسبيًا على سبيل المثال تتضمن استراتيجية التعبئة التي تتبعها غرينبيس في إضفاء الطابع الدرامي على محنة أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض من أجل جذب وتحفيز الأعضاء، وتوليد الدعم المالي للعمل السياسي، لذلك يذكر Libby أن المنظمات بشكل عام تستخدم الاثارة لخلق مناقشات سياسية واشراك الأفراد، ومع ذلك يدركون ان الأفراط في استخدام هذه الطريقة يمكن ان تقلل بطريقة ما من مصداقية حملة طويلة الأجل، فتستخدم الاعلانات والخطاب العاطفي لاستغلال مخاوف الجمهور والغضب والإحباط لكسب الدعم لمواقفهم السياسية، فعلى سبيل المثال تنتج صور العجول الصغيرة المقيدة بالسلاسل في الظلام رد فعل عام مؤلم.

---

(1) - Greenpeace. (2010). **Un point d'interrogation dans un champ de maïs. Lutte aux OGM au Canada**, Visité le: 12/03/2021.
http://www.greenpeace.org/canada/fr/actualites/pointinterrogation-champs-mais

وبذلك تستخدم منظمة السلام الأخضر بشكل متكرر الدراما في تكتيكات المعلومات السياسية، ففي حملاتها الأولى ضد ذبح الفقمات الصغيرة، صورة لصغير الفقمة يبكي بحرارة قبل إطلاق النار عليه نقلت الى الملايين من الناس في العديد من مناطق العالم، وبالتالي فإن الاثارة والدراما من خلال الصور المدهشة هي أحياننا وسائل فعالة لجذب اهتمام الجماهير، يمكن للصور المزعجة والمثبطة للروح المعنوية أن تصطدم بسرعة بقلوب الجماهير.

كما تستخدم مصطلحي «التدمير» و«الاستغلال» بشكل منهجي لزيادة الوعي حول إزالة الغابات على العكس من ذلك، فإن الحكومة الكندية، لتخفيف التأثير العاطفي لهذه الممارسات، ستميل إلى استخدام مصطلحات مثل «الحصاد» و «محاصيل الغابات» و «المجموعات» وما إلى ذلك.

باختصار، لتلخيص هذا التكتيك، سيستخدم النشطاء الشهادات أولاً بعد ذلك، يقومون بتأطير المعلومات التي يحتاجونها لإنشاء أهدافهم، وأخيراً، يوثقون القصص من مصادر موثوقة ثم يسلمون ويحاولون إقناع الجماهير لزيادة جانب التمثيل الدرامي.

ثانيا/ السياسة الرمزية: إن هذا التكتيك يتكون ببساطة من ربط رمز بالقضية المدافعة عنها حيث يمثل القدرة على الإقناع من خلال الرموز والأفعال والقصص حتى يتمكن الجمهور من فهم التعبئة، وتستخدم التفسيرات الرمزية لتحريك الأفراد وهو جزء من عملية الإقناع، وبالتالي فإن تطبيق الرموز يساعد على تعزيز المعلومات التي يتم الكشف عنها، على سبيل المثال من أجل الدفاع عن الغابات المطيرة الكندية استخدمت منظمة Greenpeace الكندية صورة الحيوانات المهددة بالانقراض مثل الدب الأشيب والدب البني ودب الكرمود من أجل جعل المواطنين أكثر وعيًا بالسبب المعني، يستخدم النشطاء عمومًا صورًا مؤثرة توضح هذه الحيوانات في بيئتها الطبيعية، كما أنها تبرز حقيقة أن هذه الدببة معرضة لخطر الاختفاء السريع إذا استمر استغلال هذه الغابات.

وفي مواجهة هذا العرض، يصبح الدب رمزًا محببًا يمكن أن يساعد في خلق سلوكيات لدى بعض الأفراد وهذا يجعل من الممكن جعل الحالة مثيرة للقلق، وجذب الانتباه، وفهم الرسائل وزيادة الوعي العام، باختصار الفكرة هي أنه بعد جذب انتباه الجماهير، يسهل على النشطاء تعريضهم للمعلومات.

ثالثا/ سياسة الضغط: يجادل "Margaret E. Keck " و "Kathryn Sikkink" في نفوذ المنظمات غير الحكومية التي لا تملك السلطة بمفردها في حملاتها حيث يحتاج النشطاء إلى كسب حلفاء أقوى يمكنهم مساعدتهم في إقناع الأشخاص المتهمين بتدمير البيئة بالتوقف عن القيام بذلك،[1] يتكون هذا التكتيك في دعوة المجموعات المؤثرة من خلال سلطتها في التأثير وانعكاس الفعل الذي يعتبره الفاعلون غير مرغوب فيه، لذلك لا تحتاج المنظمة بالضرورة إلى أن تكون مؤثرة في المقام الأول لتحقيق أهدافها. من ناحية أخرى ، يجب عليها التأكد من أن لديها روابط فعالة مع المجموعات في شبكاتها، وفي حملتها لحماية غابة الدب الكبرى في كولومبيا البريطانية عملت منظمة السلام الأخضر الكندية بجد للتأثير على أصحاب السلطة، في هذه الحالة كان أولئك الذين لعبوا دورًا رئيسيًا هم المستثمرين والمساهمين والعملاء في شركات الغابات الثلاث على سبيل المثال في عام 2000 ، قام كل من Royal Bank of Canada و Friends Ivory Simes في المملكة المتحدة بتجريد "أكثر من 11 مليون دولار في أسهم Interfor ، وهو ما يمثل ما يقرب من 10٪ من أسهم هذه الشركة"[2] ،يوضح هذا تمامًا الدعم الذي يمكن أن يقدمه ممثلو الشبكة للحملة حتى لو لم يكن الدفاع عن الغابات المطيرة بالضرورة من بين مصالح المستثمرين، تظل الحقيقة أنهم لا يريدون تشويه سمعتهم من خلال الارتباط بشركات لا تحظى بالتقدير في السوق الدولية. الشيء نفسه ينطبق على عملاء هذه الشركات على سبيل المثال بسبب القلق من الضغط الشديد من عملائهم قرر مديرو شركة Home Depot في عام 1999 عدم شراء منتجات الغابات إلا من التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الاشراف على الغابات (FSC).

وفي حملتها ضد إزالة الغابات في كندا، كثفت منظمة السلام الأخضر من جهودها للحصول على مقاطعة من الجهات الفاعلة المؤثرة، مع تعريض اقتصاد كولومبيا البريطانية وشركاتها للخطر، أثبتت هذه الممارسة فعاليتها في الحصول على وقف اختياري، وكان لدور هذه الجهات الفاعلة تأثير كبير على حكومة كولومبيا البريطانية، ووفقًا لـــ Keck and Sikkink من الضروري أيضًا أن تضمن المنظمات غير الحكومية الدولية احترام الممثلين السياسيين لالتزاماتهم يسمي المؤلفون هذا التكتيك بسياسة المساءلة.

---

(1) -Margaret E. Keck, Kathryn Sikkink, **Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics**, (London: Corneli University Press, 1998), p 23.

(2)- Ressources naturelles Canada, **L'état des forêts au Canada**, Visité le: 05, Avril, 2023. https://ressources-naturelles.canada.ca/nos-ressources-naturelles/forets/13498

رابعا/ سياسة المساءلة: يحاول هذا التكتيك جعل الممثلين السياسيين يشعرون بالذنب بحيث ينتهي بهم الأمر بإصدار قرارات تلبي مطالب المنظمات، تضمن هذه الطريقة على سبيل المثال الوفاء بالوعود السياسية إذا لم يتم تحقيق هذه الوعود، فإن النشطاء يحاولون إحراج القادة من خلال ضمان إساءة فهمهم من قبل المواطنين باختصار، الغرض من هذا التكتيك هو تمكين السياسيين في قراراتهم.

فعلى سبيل المثال وقعت كندا في عام 1992 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التزاما باحترام التنمية المستدامة في مجال الغابات (قمة الأرض في ريو)، ووعدت باعتماد محاصيل غابات مصادق عليها (شهادة نظام ادارة الغابات)، وزيادة عدد المتنزهات الوطنية من 5٪ إلى 12٪ بحلول عام 2000، ومع ذلك «أظهرت دراسة أجراها الصندوق العالمي للحياة البرية عام 1999 أن حوالي 8.4 ¾ من الأراضي الحرجية في كندا محمية» ، وفي عام 2002 تمت الموافقة على 15٪ فقط من المحاصيل الكندية من خلال واحد من ثلاثة أنظمة لإصدار شهادات التنمية المستدامة: الرابطة الكندية للمعايير أو هيئة الإشراف على الغابات أو مبادرة الغابات المستدامة[1] ، وأمام هذا الوضع يتهم دعاة حماية البيئة الحكومة بعدم احترام وعودها، وحسب فقد تم استبدال مصطلح "القطع الواضح" بمصطلح "الحصاد"

خامسا/ سياسة التعبئة: تهدف التعبئة إلى زيادة عدد الأعضاء والجهات الفاعلة في القضية التي تم الدفاع عنها، وتستخدم المنظمات في ذلك ممارسات مثل التثقيف العام، الحملات الاعلامية، والمظاهرات العامة، وتوزيع المنشورات كتكتيكات لزيادة الوعي وجذب متعاطفين جدد، لذلك فإن التعبئة تتوافق مع قدرة المنظمات غير الحكومية على اعادة صياغة قضية معينة بحيث تصبح مشكلة في نظر الأفراد والحكومات. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية يشير جاكي سميث **Jackie Smith** إلى أن تكتيك غرينبيس في ذلك يتمثل في جذب انتباه وسائل الإعلام لتعبئة الجماهير تستخدم العديد من الطرق أثناء تطوير هذا التكتيك: الاجراءات المباشرة مثل جولات القوارب، المشاركة الفعالة في المؤتمرات، نشر التقارير لتعريف الصحفيين بحملاتهم.

في هذا الصدد يمكن ملاحظة أن غرينبيس تولي أهمية كبيرة لوسائل الاعلام حتى أن العديد من الأعضاء المؤسسين صحفيين أنفسهم عندما تم إنشاء المنظمة، ففي عام 1969، عمل "روبرت هانتر" في صحيفة فانكوفر صن، وكان "بن ميتكالف" يعمل لحسابه الخاص مع هيئة الإذاعة الكندية، وكتب "بوب كامينغز" لصحيفة

(1) - Ibid.

محلية، ومنذ بداية تشكيلها أدركت منظمة السلام الأخضر أنه من الضروري التعاون مع الصحف والمجلات الكندية الرائدة وذلك بهدف زيادة وعي الأفراد بالبيئة، فكانت احدى خطواتها الأولى إنشاء شبكة اعلامية قوية.

فمن خلال صور سفن صيد الحيتان العملاقة التي تخلف الجثث والدم عبر المحيط، واللافتات مرفوعة على المنحدرات والمباني، وخطوط الدم على الجليد من صغار الفقمات التي يتم ضربها بالهراوات في نيوفاوندلاند تم إحضار هذه الصور الشهيرة إلى العالم من قبل منظمة السلام الأخضر البيئية، عن طريق جذب التغطية الإعلامية لهذه الأحداث، ساعدت منظمة السلام الأخضر في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات وتغيير السياسة بشأن صيد الحيتان وصيد الفقمة، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى. وفي الواقع سيطر استخدام غرينبيس الفريد لوسائل الإعلام أكثر من أي استراتيجية أخرى، على تاريخها ونجاحاتها، منذ أول حدث لها، أنشأت منظمة السلام الأخضر استراتيجية بيئية للعمل المباشر من خلال توزيع الصور ومقاطع الفيديو القوية التي تغير النموذج. هذا الاستخدام لوسائل الإعلام، الذي يختلف اختلافًا قاطعًا عن استراتيجيات المجموعات البيئية القديمة، مشتق من تقليد الكويكر المتمثل في «الشهادة»، بالإضافة إلى فكرة الصحفي وعضو غرينبيس "**روبرت هانتر**" عن «**القنابل الذهنية**»، وهو مفهوم متأثر بكتابات المنظر مارشال ماكلوهان حول تأثير وسائل الاعلام على التصورات العامة.[1]

بدأ تأثير هذه الاستراتيجيات في أول احتجاجات غرينبيس ضد تجارب أمشيتكا النووية من قبل حكومة الولايات المتحدة في عام 1971، واستمر خلال احتجاج مناهض لصيد الحيتان في عام 1975، على الرغم من حقيقة أن القضيتين البيئيتين كانتا مختلفتين تمامًا. اليوم، منظمة السلام الأخضر هي مؤسسة غزيرة الإنتاج تضم مجموعة واسعة من القضايا البيئية، لكنها لا تزال قادرة على الاعتماد على نفس الاستراتيجية الاعلامية لكل قضية: التقاط الحدث على الفيديو والصور الفوتوغرافية، ثم نشر الصور على أوسع نطاق ممكن للتأثير على الوعي العام بشأن هذه القضية.

هكذا اعترفت غرينبيس منذ إنشائها بأن إعلام الرأي العام ضرورة وتعتقد أن وسائط الإعلام وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، ومن الضروري أن تكون لمنظمة السلام الأخضر علاقات جيدة معهم لأنهم يسمحون

(1) -KAREN ORR, Greenpeace and the Media Direct Action, Bearing Witness, and Marshall McLuhan, The Atlas: UBC Undergraduate Journal of World History, (2011), p 1.

لها بالكشف عن السبب للجمهور، لذلك يرى كل من "كيك" و"سيكينك" أن وسائل الإعلام جزء من شبكات OTNG وأنهما يساعدان في إعادة صياغة الرأي العام فيما يتعلق بالدفاع عن بعض القضايا.[1]

كما تلعب أيضا وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما جدا في عملية نشر المعلومات للجمهور بشكل عام وللحكومات بشكل خاص، لذلك تستخدم غرينبيس منصات التواصل الاجتماعي مثل YouTube وTwitter وFacebook في نقل معلوماتها، ولكن من بين الثلاثة تستخدم Greenpeace Twitter حيث يمكنهم نشر آرائهم وأفعالهم حول الحملات، كما تستخدم الهاشتاغ على تويتر لتعبئة المجتمع.

المطلب الثاني: دور منظمة السلام الأخضر في البناء العالمي للسياسات البيئية

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أهم المنظمات الدولية، التي يمنحها هيكلها العابر للحدود الوطنية حضورا واسعا في العالم من خلال مكاتبها الوطنية، والتي تضع عملها بشكل مباشر على نطاق عالمي، فمنذ إنشائها في السبعينات استهدفت الشركات المتعددة الجنسيات، وحكومات البلدان الصناعية، ثم المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، التي تطور ضدها بانتظام حججا تربط بين تدمير الكوكب والسعي لتحقيق الربح الاقتصادي. في حين أن منظمة السلام الأخضر كانت رائدة في تحديد المشكلات العالمية ووضع إجراءات الاحتجاج في إطار عالمي فوري، فقد كانت أيضًا رائدة في تعبئة «رأي عام دولي» متحرر من الانتماءات الوطنية أو الطبقية وتركز على الأفراد كـــــــ «مواطنو العالم» المدعوين لاتخاذ موقف فردي ومسؤول.

كذلك على ساحة السياسية العالمية لا تزال تتسع بفضل اتساع نطاقات تدخلها المؤسسية والوظيفية، كما أنها تمتد من خلال استخدام العديد من أساليب العمل مما يؤدي إلى إتقان حازم لمقاييس مختلفة، فمنظمة السلام الأخضر قادرة على التأثير على القرارات التي تتخذها الهيئات الدولية أو الحكومية من خلال الضغط المباشر وغير المباشر، كما أن لديها الوسائل للتنديد على أرض الواقع بالممارسات البيئية المشكوك فيها دون أن تعوقها حالات الطوارئ المكانية (بفضل إتقانها لأفضل وسائل الاتصال وبفضل وسائل النقل الهامة المتاحة لها).

تعمل منظمة السلام الأخضر في رصد وتحليل عمل الحكومات والمؤسسات لفضح أوجه القصور في السياسات والقوانين وتشجيع متخذي القرار على تنفيذ الحلول، بالإضافة إلى ذلك فقد أثبتت منظمة السلام الأخضر حضورها في المؤتمرات الدولية في المساهمة في صنع وتنفيذ السياسات من أجل حماية البيئة فشاركت في

(1) - Margaret E. Keck, Kathryn Sikkink, Op, Cit, P 34.

مؤتمر ستوكهولم وجوهانسبورغ إضافة إلى مؤتمر ريو دي جانيرو ومؤتمر كوبنهاجن قدمت خلالها تقارير مهمة عن حالة البيئة في مختلف مناطق العالم، وفي إطار المساهمة في صياغة السياسات البيئية تقوم بمهمة الرصد لتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها حكومات الدول أو التي تتقاعس عن تقديمها لإخفاء حجم الكوارث البيئية التي تسببت فيها جراء عدم التزامها.

كما قامت منظمة السلام الأخضر بدور الوسيط أو المسير وذلك باقتراح الإجراءات البديلة المؤقتة والمساعدة في تنفيذها في حال لم تؤدي المعاهدة الرسمية إلى نتائج ملموسة، حيث شاركت رفقة لجنة أصدقاء الأرض العالمية للتشاور وجمعية المدافعين عن الحياة البرية في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي عام 1992 حيث تم التأكيد على أهمية وضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الدول والمنظمات غير الحكومية من أجل الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

كما تقوم منظمة السلام الأخضر بحملات للتأثير على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، حيث تعمل بجد خلف الكواليس في مؤتمرات المناخ، كما تعمل على اشراك صانعي السياسات والدبلوماسيين في المنتديات الدولية مثل اتفاقية الحفاظ على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي (CCAMLR) لتشجيع البلدان في جميع أنحاء العالم على العمل معا وتوفير حماية بيئية أقوى لكوكب الأرض.[2]

وبالتالي فإن منظمة السلام الأخضر تمتلك مجموعة من الوسائل الفعالة التي تؤهلها لتمارس نفوذا وتأثيرا كبيرين في مجريات الاحداث البيئية على المستوى العالمي خصوصا فيما يتعلق بسياسات العمل، الضغط، المحاسبة والنفوذ.

المطلب الثالث: نماذج عن حملات منظمة السلام الأخضر

تعالج منظمة السلام الأخضر القضايا من خلال الحملات، تتوافق الحملات مع خطط تفصيلية مصممة للتأثير على هدف ما، والذي يمكن أن يكون شركة أو حكومة أو مؤسسة فوق وطنية، تتضمن الحملات عادة

[1] – هيبة نامر، مرجع سابق، ص 132.

[2] -Greenpeace, **Comment Greenpeace crée le changement**, A Visité : 28/08/2023. https://www.greenpeace.org.uk/about-greenpeace/how-we-create-change/

مجموعة متنوعة من التكتيكات المرتبطة بالنشاط مثل الاحتجاجات والإجراءات المباشرة، بالإضافة إلى الضغط والاستراتيجيات وراء الكواليس، تختلف الحملات من حيث المدة حيث تستمر من بضعة أسابيع إلى ثلاثة أو خمس سنوات وتتضمن هدفا واحدا مثل التغيير في ممارسة الشركة أو تشريع جديد وما إلى ذلك، تتم كتابة الإجراءات المرتبطة بحملة معينة بعناية وممارستها مسبقا، وبمجرد تحريكها لا يمكن التراجع عنها أو التقليل أو التنصل منها.

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أهم المنظمات الدولية التي تنتقد الحكومات والشركات لعدم اهتمامها بالمشاكل البيئية وحياة الحيوانات في البرية، ومن أجل تنفيذ هذه الاجراءات تدعو غرينبيس في الغالب من خلال الحملات التي تتضمن مقاطع فيديو أو علامات تصنيف تنشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تم اختيار الحملة من قبل منظمة السلام الأخضر لأنها طريقة فعالة إلى حد ما في استيعاب المشاكل البيئية، وقد انتشرت غرينبيس عالميًا بسبب التركيز على أنواع مختلفة من القضايا البيئية التي تحدث في بلدان مختلفة.

أولا/ حملة منظمة السلام الأخضر في حماية الغابات: بدأت منظمة السلام الأخضر في التركيز على الغابات في أوائل التسعينيات، وكانت حملة الغابات طفيفة في ميزانية الإنفاق مقارنة بمجالات العمل التقليدية للمنظمات غير الحكومية (الأسلحة النووية ونزع السلاح والمحيطات والمواد السامة)، لكن سرعان ما أصبحت حملة الغابات مجال العمل الرئيسي للمنظمة بميزانية قدرها 4.3 مليون يورو في عام 2001، حيث ركزت منظمة السلام الأخضر في البداية على حماية الغابات الشمالية، وسرعان ما وسعت مجال العمل هذا من خلال التركيز على الغابات الاستوائية المطيرة بشكل عام والأمازون بشكل خاص، على الرغم من أنها اتخذت بعض الإجراءات في إفريقيا أو بابوا غينيا الجديدة، إلا أن المنظمة استثمرت بشكل متزايد في منطقة الأمازون منذ منتصف التسعينيات، وأنشأت أخيراً مكتبًا لشركة أمازون في 1997، يديره المقر الدولي في أمستردام.[1]

استراتيجية غرينبيس الأساسية للحفاظ على الغابات ذات شقين: الأول هو الاجتماعات الدولية حيث تحاول تشجيع الحكومات على الالتزام ماليًا بالحفاظ على الغابات الأولية، ووضع حد للاستغلال والاتجار غير المشروع للمنتجات من الغابات القديمة النمو، وأخيراً تنفيذ سياسة إصدار الشهادات البيئية للأخشاب والمنتجات

(1) -Denis Chartier, « ONG internationales environnementalistes et politiques forestières tropicales L'exemple de Greenpeace en Amazonie », Anthropologie et Sociétés, vol. 29, no 1, (2005), P 104.

الخشبية والورقية المستخدمة في المشتريات العامة. والجبهة الثانية، الأكثر وضوحا، هي جبهة المعلومات أو الإجراءات الميدانية التي تهدف رسميا إلى زيادة الوعي وبناء الرأي العام، من أجل التأثير على صانعي القرار الرئيسيين في السياسات المتعلقة بالغابات.

غالبا ما ارتبطت هذه الخطابات والتمثيلات بالحملة الرئيسية المنظمات غير الحكومية لإثبات أن التهديد الأول لمنطقة الأمازون هو قطع الأشجار تجاريا، وثمة ثلاثة أهداف متشابكة تحظى بتقدير خاص منذ منتصف التسعينات، وهي:[1]

1- مكافحة قطع الأشجار لأغراض صناعية ولكن بصورة خاصة غير قانونية؛

2- حماية خشب الماهوجني؛

3- تشجيع استهلاك الأخشاب التي يكون مصدرها معروفا والتي كانت ستعتمد إيكولوجيا وفقا لمعايير مجلس الإشراف على الغابات؛

ولتحقيق هذه الأهداف في منطقة الأمازون، شكلت منظمة السلام الأخضر ائتلافا مع الجماعات البرازيلية المحلية وبدأت حملة ضد شركات الأخشاب، بهدف الجمع بين الإجراءات المحلية والضغط على السوق الإنجليزية، وهي الشركة الرائدة عالميا في مجال استهلاك الماهوجني، هذه الحملة سرعان ما امتدت إلى كل أوروبا، وكان لها تأثير مدوي. أما على الجانب البرازيلي ففي عام 1996 أصدرت الحكومة وقفًا لمدة عامين لتصاريح استغلال الماهوجني والفيرولا في الأمازون (وهو وقف تم تمديده لاحقًا). على الجانب الأوروبي، دفعت حملات التنديد بالحكومة الإنجليزية لأول مرة في عام 2000، وأيضًا الفرنسية في عام 2002 إلى الوعد باستخدام المنتجات المعتمدة فقط من الإدارة المستدامة في عقودها العامة. في عام 2002 بعد عدة سنوات من الضغط من منظمة السلام الأخضر والمنظمات غير الحكومية الأخرى، تمت حماية الماهوجني أيضًا من خلال إدراجه في الملحق الثاني CITES (اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهدّدة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنبات البرِّية). وفي حين تشير هذه العناصر إلى أن حملات المنظمات غير الحكومية أثرت على جداول أعمال السياسات الوطنية أو الدولية، فقد تبين أن تأثير المنظمات غير الحكومية على طلب المستهلكين أدى أيضا إلى قيام بعض الشركات المتعددة الجنسيات بتغيير السياسات.

(1) - Ibid, P 109.

ثانيا/حملة منظمة السلام الاخضر في الضغط على الحكومة الهندية لمواجهة تلوث الهواء: يهدف هذا النموذج إلى شرح استراتيجيات منظمة السلام الأخضر في الضغط على الحكومة الهندية للتغلب على تلوث الهواء الذي تفاقمت حدته ما بين 2015-2018 استنادا إلى تقرير منظمة الصحة العالمية، فمن المعروف ان الهند واحدة من أكبر البلدان التي تواجه مستويات خطيرة من تلوث الهواء الذي يساهم بدوره في تغير المناخ والأزمات البيئية وقد يضر بالبشرية على المدى الطويل.

في عام 2014 أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريرا تضمن تقيمات لما يقرب 1600 مدينة في 91 دولة لنوعية الهواء الخاص بها، كما تم قياسها بتركيزات PM10 و PM2.5 هذه الجزيئات خطيرة للغاية وتلتصق بالرئتين وتسبب أمراض مختلفة، وفي التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية توجد 13 من 20 مدينة في الهند تعاني من التلوث وتحتل دلهي المرتبة الأولى كأكثر المدن تلوثًا في العالم بمتوسط سنوي يبلغ 153 كيلوغرامًا من PM2.5 لكل متر مكعب،[1] أما عن العوامل الرئيسية التي تسبب التلوث في دلهي فهي شديدة الخطورة، بما في ذلك عوادم المركبات، ومدافن النفايات الكبيرة، حرق النفايات في الهواء الطلق ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، ومما يزيد المشكلة تعقيدا الانبعاثات الموسمية من العواصف الترابية، وحرائق الغابات، والدخان الناتج عن حرق مخلفات المحاصيل في الحقول الزراعية أثناء موسم الحصاد، حيث يؤثر تلوث الهواء الشديد من هذه المصادر على ملايين الأشخاص في المناطق المكتظة بالسكان الذي يتعرضون للضباب الدخاني السميك لفترات طويلة من الزمن.[2] وقد ذكرت "**أنوميتا تشودري**" ممثلة مجموعة مركز أبحاث غير حكومية مقرها دلهي تسمى مركز العلوم والبيئة (CSE) ان استخدام المركبات الخاصة في دلهي بين عامي 1991 و 2011 زاد إلى 8 ملايين مركبة، لذلك يرى دعاة حماية البيئة أن 40-50٪ من جزيئات PM 2.5 في دلهي ناتجة عن المركبات، ووفقًا لتقرير صادر عن "Lancet Commission on Pollution"، توفي في عام 2015 حوالي 2.5 مليون هندي بسبب تلوث الهواء.[3]

---

(1) - **Base de données mondiale de l'OMS sur la pollution de l'air ambiant en milieu urbain (2016),** Visité le: 19/08/2023
https://www.who.int/phe/health_topics/outdoorair/databases/cities/en/

(2) - Arpan Chatterji, **Air Pollution in Delhi: Filling the Policy Gaps**, (India :Observer Research Foundation, 2020), p 1

(3) - Deliani Azmi, Zakiah Ahmad, Greenpeace's role in pressuring the India government to overcome air pollution 2015-2018, EDP Sciences, Indonesia, 55183,(2021) . P 2.

وفي عام 2015، أصدرت الحكومة الهندية من خلال رئيس الوزراء "**ناريندرا مودي**" أول مؤشر وطني لجودة الهواء (NAQI) لتوفير معلومات في الوقت الفعلي حول مستويات التلوث في البلاد[1]، ثم أجرت Greenpeace بحثًا على NAQI ووجدت أن مؤشر الحكومة السابقة كان محدودًا ويفتقر إلى الشفافية و لم يكن مصممًا لجعل بيانات جودة الهواء متاحة على نطاق واسع أو مفيدة للمواطنين، كما وجدت اختلافات في الاستثمار والبنية التحتية حيث يوجد في دلهي فقط 103 محطة رصد مستمرة، بينما توجد في مناطق أخرى محطة واحدة إلى ثلاث محطات رصد فقط، من عمليات البحث هذه وجدت منظمة السلام الأخضر أن الحكومة الهندية لم تكن جادة للغاية في التعامل مع مشكلة تلوث الهواء التي ضربت البلاد، هذا ما دفعها لتنفيذ سلسلة من الإجراءات والاستراتيجيات من خلال حملة للضغط على الحكومة الهندية لمعالجة تلوث الهواء الذي حدث في البلاد على الفور تتمثل فيما يلي:

1/سياسة المعلومات: حاولت منظمة السلام الأخضر استخدام المعلومات التي لديها لدعوة الجمهور والجهات الفاعلة الأخرى للانضمام والمشاركة في الأنشطة التي تنشئها، وهي حملة "**Clean Air Nation**"، تستخدم منظمة السلام الأخضر موقعها الرسمي على الإنترنت لنشر المعلومات التي تصل إلى جمهورها، تتضمن هذه المعلومات عادةً مقالات أو تقارير أو ملصقات للدعوات إلى العمل والالتماسات. وفي عام 2016، أصدرت منظمة السلام الأخضر أيضًا تقريرًا بعنوان "**Out of Sight**" حدد العديد من الأماكن الملوثة في الهند المرتبطة بمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، ووفقًا لتقرير صادر عن المنظمة لا تزال أكثر من 300 محطة طاقة تعمل بالفحم في الهند تنتهك معايير الانبعاثات التي قدمتها وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ (MoEFCC) في عام 2015. يتمثل معيار MoEFCC الجديد في الحد من انبعاثات الجسيمات (PM) وانبعاثات الكبريت، ثاني أكسيد الكربون، أكاسيد النيتروجين، الزئبق، وتقليل استخدام المياه بواسطة محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم، وقد ارتفع مستوى الانبعاثات بنحو 32% في السنوات 5 الماضية في الهند. مُنحت الحكومة الهندية عامين حتى 7 ديسمبر 2017 لتنفيذ معايير وزارة MoEFCC الجديدة، لكن الحكومة من خلال وزارة الكهرباء والهيئة المركزية للكهرباء وصناعة الطاقة الكهربائية تحاول تنفيذ المعايير في السنوات الخمس إلى السبع المقبلة، وبالتحديد ما بين 2022 -2024.[2]

(1) - Ibid.
(2) - Ibid, P4.

وقد نجحت احتجاجات غرينبيس إلى حد كبير بعد تسلق جسر فاشي في مومباي، إلى تغطية إعلامية مطبوعة وإلكترونية، استخدمت هذه الاستراتيجية لتعبئة المجتمع حيث تعمل غرينبيس نفسها كهيكل تعبئة*، تركز أنشطتها على تعبئة المجتمعات المحلية فيما يتصل بعدة قضايا، إحداها هي المسائل الإيكولوجية أو البيئية.

2/السياسة الرمزية: الاستراتيجية الثانية التي تستخدمها منظمة السلام الأخضر هي السياسة الرمزية، حيث شكلوا نشاطا لحملة بعنوان «أمة الهواء النظيف» **Clean Air Nation** في 22 سبتمبر 2015، تهدف الحملة إلى حث الحكومة على إجراء تحسينات فورية على NAQI ومعالجة تلوث الهواء بشكل فعال، حيث قال"ناندیکیش سیفالینجام" أحد نشطاء منظمة السلام الأخضر في الهند، إن حملة أمة الهواء النظيف كانت مبادرة لإظهار قوة الناس في استعادة حقهم في الهواء النظيف، كما ذكرت منظمة السلام الأخضر أيضًا على أن NAQI الصادر عن الحكومة ليس مصممًا خصيصًا لتوفير بيانات واسعة ومفيدة عن جودة الهواء للجمهور، وفقًا لـــ Greenpeace، يمكن أن يكون NAQI أداة مفيدة للغاية إذا تم تطبيقه بشكل صحيح.

لم تكن غرينبيس وحدها التي تدير هذه الحملة، فمنذ ديسمبر 2015، تعاونت Greenpeace مع العديد من منظمات المجموعات المجتمعية وشكلت مجموعة كبيرة تسمى #HelpDelhiBreathe ثم نفذت هذه المجموعة أول احتجاج لها في 17 يناير 2016 في جانتار منطار، دلهي، من خلال ارتداء أقنعة مضادة للتلوث والتلويح بلافتات عليها شعارات مثل "هواء دلهي الملوث ليس عادلا" حضر المسيرة خبراء في تلوث الهواء يمثلون منظماتهم، مثل Anumita Roychowdhury من CSE و Sunil Dahiya من Greenpeace و Vikrant Tongad من SAFE و Parthaa Bosu من Clean AAI، وقد ألقى أحد ممثلي منظمة السلام الأخضر "سونيل ضاحية" Sunil Dahiya في المسيرة خطابًا مفاده أن جزءًا صغيرًا فقط من محطات مراقبة جودة الهواء في دلهي تعمل، وأضاف أيضًا أنه يجب على الهنود البدء في التخلي عن عادتهم في استخدام المركبات والتحول إلى المشي.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت Greenpeace أيضًا تطبيق Clean Air Appliaction على متجر Google Play والذي يهدف إلى إعلام المستخدمين أو الجمهور بجودة الهواء الذي يتنفسونه، كما يوفر هذا

* يعرف "رالف أرمبراستر ساندوفال" هياكل التعبئة في كتابه "العولمة والتضامن العمالي عبر الحدود في الأمريكيتين: حركة مكافحة المتاجر غير الرسمية والنضال من أجل العدالة الاجتماعية" على أنها وسائل جماعية، رسمية وغير رسمية، لتعبئة الناس للانخراط في العمل الجماعي، يهدف هيكل التعبئة هذا إلى نشر المعلومات من أجل تشجيع المجتمع على المشاركة في العمل الجماعي.

التطبيق طرقًا لتوقع نفسك في يوم يكون فيه التلوث سيئًا للغاية والإجراءات التي يجب على الحكومة اتخاذها لحماية الصحة العامة، قامت Greenpeace أيضًا بتحميل إجراء استخدام التطبيق على منصة Youtube التابعة لـــ Greenpeace India في 14 مارس 2016، ولكن لسوء الحظ تم إلغاء تنشيط عمود التعليقات في الفيديو. تمت مشاهدة الفيديو الآن 963 مرة على صفحة Greenpeace على Facebook، وتلقى تعليقًا من صفحة جماهير هندية تسمى الهند الجميلة والتي استجابت بشكل إيجابي للتطبيق، يمكن ملاحظة أن استجابة الجمهور للتطبيق جيدة جدًا ويمكن أن تجذب انتباه جزء صغير من المجتمع الهندي.

في 7 ديسمبر 2017، احتجت منظمة السلام الأخضر مرة أخرى مع #HelpDelhiBreathe والنشطاء والمجتمعات الأخرى خارج مبنى MoeFCC، كان الإجراء يهدف إلى تذكير وزراء MoeFCC بالموعد النهائي الذي سينتهي في منتصف ليل ذلك اليوم، وحثوا MoeFCC على تنفيذ معايير MoeFCC الجديدة المتعلقة بخفض الانبعاثات الصادرة عن محطات الطاقة التي تعمل بالفحم. في وقت سابق من يونيو 2017، أرسلت منظمة السلام الأخضر خطابًا إلى MoeFCC لإصدار تقرير مؤقت على الفور حول «حالة التنفيذ» لتبديد الشائعات حول عدم الوفاء بمعايير MoEFCC، أكثر من 63 شخصا يتألفون من المجتمع المدني والمهنيين الطبيين وغيرهم من أفراد المجتمع المدني.[1]

تم إغلاق محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في الهند من قبل الحكومة الهندية عدة مرات بسبب مشاكل تلوث الهواء، على سبيل المثال "محطة الطاقة في باردابور"، لكن الهند نفسها هي ثالث أكبر منتج ومستهلك للفحم في العالم ويمكن أن يصل إجمالي إنتاجها إلى 650 مليون طن سنويًا، لذلك لا تتفاجأ إذا كان الفحم مساهمًا كبيرًا بما يكفي في تلوث الهواء. ومع ذلك، لا يمكن للحكومة أيضًا إغلاق محطة الطاقة إلى الأبد على الرغم من أن منظمة السلام الأخضر أو الأحزاب الأخرى صرحت بقوة أنها المصدر الرئيسي لتلوث الهواء في الهند، لكن إذا أغلقت الحكومة على الفور صناعة الفحم أو محطة الطاقة في بلادهم، فإن الحكومة ترقى إلى إغلاق الكثير من الوظائف، لذا فإن صناعة الفحم ومحطات الطاقة ليست مترعجة للغاية من الحملة التي نفذتها منظمة السلام الأخضر لأنهم يشعرون أن ما يفعلونه مهم جدًا لبلدهم، فالحكومة نفسها في هذه الحالة لا تتجاهل مشاكل التلوث التي تحدث في بلدهم، ولكن عليهم أيضًا التفكير في العواقب إذا تم إغلاق الصناعة التي تعمل

(1) - Deliani Azmi, Zakiah Ahmad, Op, Cit, P 6.

بالفحم ومحطات الطاقة تمامًا. لذلك، في معايير MoeFCC الجديدة، تصر الحكومة على محطات الطاقة التي تعمل بالفحم لتقليل انبعاثات الجسيمات المنبعثة منها حتى تساعد في عملية معالجة تلوث الهواء في الهند.

لم تنته أعمال غرينبيس عند هذا الحد، ففي 20 مارس 2018، نظمت منظمة السلام الأخضر احتجاجها مرة أخرى على جسر فاشي، مومباي، الهند حيث تسلق سبعة من نشطاء غرينبيس الجسر ووضعوا لافتة طولها 60 قدمًا كتب عليها «الهواء نظيف في مومباي الآن!» ! Mumbai Clean Air Now تم اختيار جسر فاشي بسبب آلاف المركبات التي تمر عبره كل يوم كرمز لتأثير انبعاثات المركبات على جودة الهواء في الهند. في نفس اليوم، نظمت منظمة السلام الأخضر ونشطاء بيئيون آخرون احتجاجًا خارج محطة باردابور للطاقة في دلهي، الهند، والتي تم إغلاقها عدة مرات بسبب مخاوف التلوث وأصبحت رمزًا لمكافحة تلوث الهواء. يهدف هذا الإجراء إلى تذكير MoeFCC بالتنفيذ الفوري للبرنامج الوطني للهواء النظيف كبرنامج عام والخطة الصحيحة لتحقيق خفض الانبعاثات بنسبة 35٪ في غضون ثلاث سنوات في المجال العام.[1]

تمثلت فعالية استراتيجية السياسية الرمزية، في شكل حملات واحتجاجات، وهي الإعلان عن البرنامج الوطني للهواء النظيف (NCAP) من قبل MoEFCC في 18 ديسمبر 2017 في Rajya Sabha كخطوة لمعالجة تلوث الهواء في الهند، حيث تلتزم الحكومة من خلال MoeFCC بجعل NCAP استراتيجية طويلة الأجل على المستوى الوطني لمعالجة تلوث الهواء المتزايد في جميع أنحاء البلاد، ظهرت الحملات والاحتجاجات التي نفذتها منظمة السلام الأخضر منذ ما يقرب من ثلاث سنوات إلى النور، فغرينبيس قادرة على استخدام الرموز التي يستخدمونها ، مثل الحملات والاحتجاجات ، لرفع قضية تلوث الهواء إلى مستوى أعلى. لقد حظيت جهود غرينبيس أخيرًا باهتمام وطني، سواء من المجتمع أو الحكومة. مقدار الاهتمام والدعم المقدم لحملة Greenpeace تم بشكل غير مباشر حث الحكومة على اتخاذ إجراءات فورية كصانعة سياسة للتغلب على القضايا التي طرحتها Greenpeace.

3/سياسة النفوذ: تستخدم منظمة السلام الأخضر استراتيجية التأثير السياسي من خلال دعوة الجهات الفاعلة المؤثرة الأخرى للمشاركة في حملتها. لزيادة قوة استراتيجية سياسة النفوذ، أنشأت منظمة السلام الأخضر شبكة من التعاون مع العديد من المنظمات والمجموعات المجتمعية الأخرى في حملاتها. بدأ هذا التعاون منذ ديسمبر

(1) - Deliani Azmi, Zakiah Ahmad, Op, Cit, P 7.

2015، على وجه الدقة بعد بضعة أشهر من إطلاق منظمة السلام الأخضر حملة Clean Air Nation. تدعو منظمة السلام الأخضر هذه المنظمات والمجموعات المجتمعية لأنها تشترك في نفس الهدف، أي الذهاب إلى الهند بهواء نقي. ثم شكلت منظمة السلام الأخضر وبعض مجموعات المجتمع هذه مجموعة كبيرة تسمى #HelpDelhiBreathe المنظمات أو المجموعات المجتمعية المعنية هي مركز العلوم والبيئة، والهواء النظيف في آسيا، ومعاهد الطاقة والموارد (TERI)، ورجال الأعمال، ومجموعة من ربات البيوت تسمى #MyRightToBreathe، والمواطنين الأجانب الذين يعيشون في الهند #MyRightToBreathe لها تأثير قوي جدًا كمجموعة مجتمعية. تتكون هذه المنظمة من ربات البيوت اللواتي يشتركن في الاهتمام المشترك بصحة أطفالهن بسبب تلوث الهواء. يمكن لهؤلاء الأمهات المساعدة في بناء شبكة من خلال مشاركة الرسائل أو النشر على Facebook، وحضور الأحداث، وكذلك تعبئة ربات البيوت الأخريات. بالإضافة إلى ذلك، استعارت #HelpDelhiBreathe أيضًا اسم #MyRightToBreathe كواحدة من علامات التصنيف الرئيسية التي سيستخدمونها على وسائل التواصل الاجتماعي، تعد الحملة عبر الإنترنت نفسها واحدة من أقوى الطرق وتصبح نقطة التقاء للأمهات والطلاب والنشطاء والمجتمعات الأخرى التي ترغب في المشاركة في العمل.

لعبت Greenpeace دورًا مهمًا في #HelpDelhiBreathe في جمع البيانات وكونها المتحدث باسم المجموعة لوسائل الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بالعلوم والآثار الصحية لتلوث الهواء، غالبًا ما تقدم منظمة السلام الأخضر البيانات التي تصلها إلى وسائل الإعلام من أجل جذب انتباه الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تقارن منظمة السلام الأخضر جودة الهواء في الهند مع الصين في وسائل الإعلام لجذب انتباه الجمهور لأنه لا توجد جالية هندية تريد مقارنتها سلبًا بالصين.

في 18 ديسمبر 2017، أعلنت الحكومة من خلال MoEFCC أنها تعد NCAP كإجراء لمعالجة تلوث الهواء في أكثر المدن تلوثا.[1] ومع ذلك، شهدت NCAP بالفعل تأخيرًا في الإصدار بحيث تستغرق الحكومة وقتًا أطول للتعامل مع تلوث الهواء في بلادهم. دفع هذا غرينبيس للضغط على وزير البيئة في

[1]- **Air quality in Delhi: Air quality index (AQI) and PM2.5 air pollution in Delhi**, Visited in August 13, 2023.
https://www.iqair.com/india/delhi

23 مارس 2018، وذكرت منظمة السلام الأخضر ان اجتماعها مع وزير البيئة كان لنقل مخاوف جميع الهنود بشأن أزمة تلوث الهواء في بلدهم، كما تحث منظمة السلام الأخضر وزير البيئة على الإفراج الفوري عن خطة العمل الوطنية وفقا لجدول زمني وخطة واضحين.

كما ضغط ممثلو منظمة السلام الأخضر على أعضاء البرلمان وحثوهم على الاتصال بالدكتور "هارش فاردان" وزير البيئة في ذلك الوقت حتى ألا يتأخر إصدار NCAP وأن يتمتع البرنامج بشفافية واضحة. لذلك، كتب ما يصل إلى 18 نائباً من مختلف الأحزاب معًا رسالة إلى الدكتور "هارش فاردان" لإصدار مزيد من الإخطار بشأن NCAP، عشرة منهم من لوك سابها (بيت الشعب) والثمانية الباقون من راجيا سابها (مجلس الدولة)، على الرغم من التأخيرات، أصدرت الحكومة أخيرًا NCAP في 10 يناير 2019 كاستراتيجية وطنية محددة زمنيا لمعالجة تلوث الهواء في الهند، NCAP هي خطة خماسية تبدأ في عام 2019 تعمل على بناء شبكة مراقبة جودة الهواء في عموم الهند، وتحسين وعي المواطنين، كما يركز البرنامج على خطط العمل الخاصة بكل مدينة والتي سيتم تطويرها إلى 102 مدينة في الهند[1]، وبهدف رئيسي يتمثل في تقليل تركيزات 20-30٪ من PM 2.5 و PM10 بحلول عام 2024.[2] بفضل قوتها التعبوية، تمكنت منظمة السلام الأخضر من الضغط ودعوة الجهات الفاعلة الأخرى الأكثر نفوذاً للمشاركة في الحملة التي أنشأوها. في هذا الصدد، نجحت منظمة السلام الأخضر في الجمع بين العديد من المنظمات والمجموعات المجتمعية التي تشترك في نفس الأهداف والشواغل المتعلقة بتلوث الهواء في الهند. كما نجحت منظمة السلام الأخضر في الضغط على وزير البيئة والعديد من أعضاء البرلمان لتقديم تأكيد فوري بأن إطلاق سراح NCAP سيكون وفقًا لخطة وجدول زمني واضحين.

المبحث الثالث: تقييم نشاط منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية

غرينبيس المنظمة البيئية الأكثر شهرة في العالم متواجدة في أكثر من 55 دولة، استطاعت على مر السنين تحقيق الكثير من الانجازات في مناطق مختلفة من العالم، وجاءت هذه الانجازات كنتيجة لتطور قدرات المنظمة في

(1) - Arpan Chatterji, Op, Cit, P 26.
(2) - Air quality in Delhi, Op, Cit.

ميدان التعبئة الجماهيرية والحشد والتنسيق مع منظمات اخرى غير حكومية، بالإضافة إلى توفر بنية اتصالات سهلت مهمة الناشطين في المنظمة، وتوظيف الاعلام كورقة رابحة لتحقيق اهدافها.

المطلب الأول: انجازات منظمة السلام الأخضر

سنة 1971: بعد أول تحرك لمنظمة السلام الأخضر في عام 1971 ضد التجارب النووية تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقع التجارب النووية في جزيرة امشيتكا، آلاسكا.

سنة 1973: عملت غرينبيس على وقف التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي، خلال هذه المهمة اعتدت القوات الفرنسية جسديا على نشطاء غرينبيس، اجتذب الهجوم دعاية كبيرة اجبر فرنسا على الاعلان على تأجيل قصير من أجل تقليل الضغط الدولي بعد الحادث، لسوء الحظ أجرت فرنسا اختبارا منتظما آخر، مما شجع غرينبيس على بدأ احتجاج متسلسل آخر ضد الحكومة الفرنسية، لكنه اخذ منعطفا أكثر خطورة سنة 1985 عندما تم تفجير سفينة Greenpeace International Rainbow Warrior في ميناء أوكلاند من قبل المخابرات الفرنسية، فقتل مصور غرينبيس الدولية أثناء الحادث.

سنة 1975: تخلت منظمة السلام الأخضر مؤقتا عن الحرب ضد التجارب النووية لتكرس نفسها لحماية الحيتان، هذا جزء من حملة أوسع لتحقيق مستوى أعلى من الوعي والقلق بشأن الاستتراف الجماعي للجنس الذي يتم عبر العالم. تتمثل احدى التقنيات التي تستخدمها غرينبيس على هذا الصعيد بالتحرك المباشر في عرض البحر فقام النشطاء في المنظمة بتعقب اسطول صيد الحيتان الروسي، اكتشفت المنظمة أن الروس كانوا يقتلون حيتانا أصغر من الحجم المسموح به رسميا كما حددته الهيئة الدولية لصيد الحيتان، ولتوثيق ذلك قامت بتصوير عملية القتل التي طالت الحيتان، وبعد أكثر من عقد من الحملات الملتزمة انتصرت حركة "انقدوا الحيتان" وفي عام 1982 صوتت "اللجنة الدولية لصيد الحيتان" لصالح حظر صيد الحيتان التجاري.[1]

سنة 1976: امتداد للإجراءات ضد صيد الحيتان، تكتشف غرينبيس حيوانات اخرى لحمايتها وهي حيوان الفقمة حيث يتم قتلها لاستغلال فرائها في نيوفاوندلاند، استطاعت غرينبيس في حملاتها الطويلة مواجهة صيادي الفقمة. وتم نقل نجاح غرينبيس في جميع البلدان التي كان سوق فراء الحيوانات فيها مهما لاسيما في أوروبا، كما

(1) - Philippe Lequenne, Op, Cit, P 29.

عرضت أفلام قصيرة في المملكة المتحدة في دور السينما والتلفزيون على سبيل المثال امرأة تمشي في شوارع لندن مرتدية معطفا من الفرو الأبيض يقطر بالدماء، تدريجيا ينهار سوق فراء الحيوانات في كندا بشكل نهائي، وفي 17 ديسمبر 1982 حظرت المجموعة الأوروبية استيراد جلود الفقمة، واليوم من الصعب إن لم يكن من المستحيل في دول مثل المملكة المتحدة ان يتم تسويق فراء الحيوانات فيها[1]، وفي سنة 2020 تم حظر اطلاق النار على الفقمات تماما في اسكتلندا.

سنة 1984: كانت لافتات غرينبيس في كل مكان، أمام "Big Ben" لندن، و " Statue of Liberty" في نيويورك للاحتجاج على الأسلحة النووية، كما ظهرت اللافتات في "Little Mermaid" في كوبنهاجن ضد صيد الحيتان، وللاحتجاج على الأمطار الحمضية تسلق فريق غرينبيس مدخنة محطات الطاقة في بلجيكا وألمانيا الغربية والنمسا وبريطانيا وهولندا والدنمارك وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا.[2]

سنة 1988: إثر التحركات التي قامت بها غرينبيس في إطار الدفاع عن البحار والمحيطات، والمطالب الملحة التي تقدمت بها، صادقت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات على حظر عالمي يمنع حرق النفايات السامة المشتملة على مركبات الكلور العضوية في البحر.

سنة 1989: تسلل نشطاء غرينبيس إلى مصنع "دوبون" DuPont في نيوجرسي، تمكن النشطاء من تسلق برج المجمع وتعليق لافتة عملاقة تمنح دوبون جائزة المدمرة الأولى لطبقة الاوزون في العالم، في ذلك الوقت كانت الشركة تنتج نصف مركبات مسحوق فحمات الكلور المستعملة في الولايات المتحدة و 25 % من انتاج العالم السنوي، في اليوم التالي وضعت المنظمة صندوقا فولاذيا بداخله ناشطان ولافتة كتب عليها "اوقفوا تدمير الأوزون الآن!" وظفت المبادرة لتنظيم عرقلة حركة عربات سكك حديدية محملة بـــ44 ألف غالون من مادة فحمات الكلور لمدة ثماني ساعات. على الرغم من عمال دوبون واصلوا تصنيع مادة فحمات الكلور إلا أنهم باتوا يعلمون أن هناك آخرين يعرفون بالامر ويشعرون بالقلق ازاء تأثيراته السلبية على البيئة.[3]

---

(1) - Ibid, P 36.

(2) - Siti Rokhmawati Susanto, "The Transformation of Greenpeace Strategy in the 199os: From Civil Disobedience to Moderate Movement", Global & Strategic, No 2, Juli-Desem her, (2007), P 11.

(3) – فرانك جي، ولنشترو جون بولي، مرجع سابق، ص671.

في نفس السنة قامت منظمة السلام الأخضر بحملة لمدة 15 يوما ضد ممارسات الصيد المدمرة مثل شباك الجر والشباك العائمة، حيث قام النشطاء بحملة في البحر وانتجوا فلما وثائقيا يفضح الدمار غير المسؤول الذي تسببوا فيه، نتج عن ذلك غضب شعبي واسع النطاق من ممارسات الصيد العشوائية حتى أنه تم فيه منع السفن اليابانية من الدخول إلى المياه الأمريكية في بحر بيرنج في عام 1984، نتيجة لذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارا بوقف استخدام الشباك العائمة واسعة النطاق في أعالي البحار، وأعقب ذلك حظر عالمي سنة 1992.[1]

سنة 1991: في عام 1958 تم التوقيع على معاهدة أنتاركتيكا من قبل ثمانية عشرة دولة، سبعة منها تطالب بحصة اقليمية في المنطقة، تعترف المعاهدة بالقارة القطبية الجنوبية باعتبارها منطقة علمية وكوكب فريد من نوعه للبشرية جمعاء ويحميه لمدة 30 عاما، في عام 1975 طرح وفد نيوزلندي لأول مرة فكرة منح القارة وضع منتزه عالمي، وأن تخضع لتشريعات مماثلة تحمي العديد من المنتزهات الوطنية حول العالم، لكن الاقتراح قوبل باستقبال غير موات من الدول الموقعة الأخرى. من هنا تم تبني الفكرة كأساس لحملة منظمة السلام الأخضر في القارة القطبية الجنوبية.

في بداية الثمانينيات ظهر خطر الاستغلال التجاري للقارة القطبية الجنوبية، حيث أتاح التقدم التكنولوجي التنقيب عن النفط في المناطق شديدة البرودة، وبدا لدعاة الحفاظ على البيئة أن الموقعين على معاهدة انتركتيكا على وشك الاصطفاف لبدء التنقيب، ما دفع غرينبيس سنة 1979 إلى استثمار الموارد في حملة لجعل القارة القطبية الجنوبية محمية عالمية في البداية كانت خطة متواضعة، لكن مع تقدم البحث أنشأت قاعدة دائمة لها في القارة القطبية الجنوبية*، خلال هذه المدة اكتسبت منظمة السلام الأخضر الاحترافية في عملياتها واحترام الدول الموقعة على معاهدة انتاركتيكا، وفي سنة 1989 أدى التسرب النفطي لشركة "إكسون فالديز" في ألاسكا إلى تقويض الحجة التي ساقتها شركات النفط بأن الحفر في المناطق الحساسة بيئياً يمكن أن يتم بطريقة آمنة ومسؤولة بيئياً. قامت مكاتب منظمة السلام الأخضر في جميع أنحاء العالم بالضغط على حكوماتها لاتخاذ موقف مسؤول

(1) - Greenpeace, **Les victoires de Greenpeace à travers les âges**, Visité le: 22/08/2023. https://www.greenpeace.org.uk/about-greenpeace/victories/

* أرادت منظمة السلام الأخضر بناء قاعدة دائمة في القارة القطبية الجنوبية حتى يكون لها صوت على طاولة المعاهدة وحتى يتم تحديد مصير القارة وتحدي المطالبات الاقليمية والدولية بحجة الحفاظ عليها، وباعتبارها مشاعات عالمية لا تنتمي إلى أحد، كانت مهمة صعبة لم تقم أي منظمة غير حكومية على الإطلاق بإنشاء قاعدة لها في القارة القطبية الجنوبية.

بشأن حماية القطب الجنوبي، وتوحيد الجهود مع المنظمات غير الحكومية الأخرى والحصول على دعم الشخصيات البارزة بما في ذلك الأمير "صدر الدين آغا خان"، و"جاك كوستو"، و"تيد تورنر".[1]

وبشكل تدريجي، اقتنع عدد متزايد من الموقعين على المعاهدة بمزايا جعل أنتاركتيكا منتزه عالمي، وفي سنة 1991 وافق أعضاء معاهدة أنتاركتيكا على اعتماد بروتوكول بيئي جديد، بما في ذلك حظر لمدة 50 عامًا على الأقل على جميع أنواع التعدين.

سنة 1993: روجت غرينبيس لتقنيات التبريد التي لا تحتوي على مركبات الكربون الكلورية فلورية باستخدام البيوتان والبروبان لدعم بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون وهي التقنيات التي أطلق عليها اسم "التجمد الأخضر" وقد شمل ذلك قيام منظمة السلام الأخضر في ألمانيا بنشر وتأييد الثلاجات المصنوعة بالتكنولوجيا الجديدة من قبل شركة ألمانية East German company وبالتالي تشجع الاستهلاك وتساعد في التنمية الصناعية.

نظرا لأن مركبات الكربون الكلورية فلورية هي أيضا من غازات الاحتباس الحراري الرئيسية فقد واصلت منظمة السلام الأخضر الترويج لنهج "التجميد الأخضر" في إطار حملتها الخاصة بتغير المناخ.

سنة 1994: غرينبيس تفضح تجارة النفايات السامة حيث كشفت عن تجارة النفايات السامة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى البلدان غير الأعضاء في هذه المنظمة، بلغت ذروتها في المفاوضات الحكومية حول اتفاقية "بازل" التي تحظر هذه الممارسة.

سنة 1996: بعد عقود من الحملات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر ومجموعات أخرى تم اقرار الحظر العالمي على تجارب الأسلحة النووية.

سنة 1998: تحظر اتفاقية OSPAR التاريخية إلقاء النفايات السامة ومنصات النفط الخردة وغيرها من المعدات الصناعية الأخرى في البحر في شمال شرق المحيط الأطلسي، يرجع ذلك إلى حملة منظمة السلام الأخضر

---

(1)- Greenpeace, **Parc mondial Antarctique**, Visité le: 22/08/2023.
https://web.archive.org/web/20180131220355/http://www.greenpeace.org/new-zealand/en/about/history/how-we-saved-antarctica/

ضد شركة النفط Shell *، حيث مزجت في حملتها لمكافحة إغراق المنصة بين الضغوط السياسية رفيعة المستوى والعمل المباشر المثير، بما في ذلك احتلال منصة "برنت سبار" Brent Spar التابعة لشركة شل، التي تم سحبها في النهاية إلى الشاطئ لإعادة تدويرها.[1]

لقد شكلت حملة برنت سبار سابقة لنهج أكثر انفتاحًا ومسؤولية من قبل صناعة النفط والغاز البحرية لإيقاف تشغيل المنصات القديمة، قبل أن تتخذ منظمة السلام الأخضر إجراءات ضد شركة شل، خطط عدد من شركات النفط لإلقاء منشآتها المتقادمة، مثل عوامات تخزين النفط ومنصات النفط في البحر. وكانت السيطرة الدولية على عمليات وقف التشغيل ضئيلة إن وجدت، وكان من الممكن أن يكون هناك تأثير بيئي تراكمي يتجاوز بكثير تأثير برنت سبار هذا اليوم.

سنة 2000: تم اعتماد بروتوكول السلامة البيولوجية في مونتريال، كندا، يهدف إلى حماية البيئة وصحة الإنسان من مخاطر الكائنات المعدلة وراثيا GMOs، من خلال مراقبة التجارة الدولية للكائنات المعدلة وراثيا. قامت منظمة السلام الأخضر بحملة لوقف إطلاق الكائنات المعدلة وراثيًا في البيئة بشكل لا رجعة فيه ولحماية التنوع البيولوجي من التلوث الجيني منذ عام 1995.[2]

في شهر جوان من نفس السنة ألغت الحكومة التركية مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية الأولى في "أكيو" كجزء من مشروع أوسع نطاقا يقضي ببناء عشرة مفاعلات نووية بحلول العام 2020، تم إلغاؤها أخيرًا بعد ثماني سنوات من الحملات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر وآخرون.[3]

* قررت شركة شل في التسعينيات أنها لم يعد لديها أي استخدام لمنصة برنت سبار – منصة النفط التي تبلغ طاقتها 14500 طن والتي كانت تعمل في بحر الشمال – طلبت الشركة من حكومة المملكة المتحدة الحصول على تصريح لتصريف المنشأة بالكامل في المحيط الأطلسي، و لم يكن لدى الحكومة أي اعتراض وأعلنت دعمها الكامل، اتخذت منظمة السلام الأخضر إجراءً ضد شركة شل بناءً على مبدأ بسيط: المحيط ليس مكبًا للنفايات، وكانت هذه الحملة جزءاً من حملة مستمرة منذ سبعينيات القرن العشرين. وعلى مر السنين، ظلت منظمة السلام الأخضر تواجه الصناعة والحكومات باستمرار، وتحثها على تبني موقف أكثر مسؤولية فيما يتعلق ببيئة المحيطات وقد تحققت بعض النجاحات.

(1) - Greenpeace, **Shell revient sur sa décision d'abandonner le Brent Spar**, Visité le : 22/08/2023.
https://wayback.archive-it.org/9650/20200402124531/http://p3-raw.greenpeace.org/international/en/about/history/Victories-timeline/Brent-Spar/

(2) -Greenpeace, **Notre histoire, victoires et succès**, Visité le: 22/08/2023.
https://www.greenpeace.org/international/explore/about/history/

(3) - Ibid.

سنة 2004: العمل مع قبيلة "ديني" Deni لحماية موطنهم، وهي مجموعة من السكان الأصليين تعيش شبه معزولة في منطقة نائية جدا من غابات الأمازون المطيرة البرازيلية، حيث تم بيع أراضيها بشكل غير قانوني لشركة قطع الأشجار دون علمهم، بعد انتظار أكثر من 10 سنوات حتى تعترف الحكومة البرازيلية بأراضيها التقليدية طلب "ديني" المساعدة من منظمة السلام الأخضر، على الرغم من البدايات الصعبة، استمر دعمها لـــ Deni وأرسلت فريقًا للعيش معهم وتدريبهم على استخدام نظام تحديد المواقع GPS وأدوات ترسيم الحدود الأخرى، دفع هذا الحكومة إلى التحرك وبعد فترة وقع الرئيس البرازيلي الاعتراف الرسمي بإقليم ديني.[1]

وفي فبراير من نفس السنة تدخل اتفاقية ستوكهولم حيز التنفيذ بعد سنوات من الضغط التي مارستها غرينبيس وغيرها من المنظمات البيئية الأخرى، ومن السمات الرئيسية للاتفاقية الدعوة إلى القضاء على جميع الملوثات العضوية الثابتة، وهي تشتمل المواد الكيميائية الصناعية مثل المبيدات الحشرية...، فضلا عن المنتجات الثانوية مثل مركبات الديوكسينات المسببة للسرطان التي يتم اطلاقها من الصناعات التي تستخدم الكلور ومن محارق النفايات.

سنة 2006: بعد حملة دامت عقدا من الزمن جنبا إلى جنب مجموعات الأمم الأولى، تمكنت منظمة السلام الأخضر من تأمين حماية أكثر من مليوني هكتار من غابات الدب المطيرة الكندية، تعتبر هذه الحملة واحدة من أعظم الانتصارات البيئية في تاريخ كندا، حيث شهدت اعتقال النشطاء ومحاكمتهم وضربهم أثناء تصديهم لمصالح قطع الأشجار التي تهدد الغابة، وضغطوا على حكومة كولومبيا البريطانية لاتخاذ الاجراءات اللازمة.[2]

سنة 2007: بعد أربع سنوات من حملة منظمة السلام الأخضر لوضع حد لصيد الأسماك بشباك الجر في أعماق البحار، اجتمع ممثلون من جميع أنحاء العالم في تشيلي لإبرام اتفاقية لمصايد الأسماك لمنطقة جنوب المحيط الهادئ لحمايتها من أسلوب الصيد المدمر، ومنذ سبتمبر 2007 لن تتمكن سفن الصيد بشباك الجر في المنطقة من الصيد في المناطق التي بها أو من المتحمل أن تحتوي على أنظمة بيئية بحرية ضعيفة.[3]

---

(1) - Greenpeace, **Deni célèbre sa patrie forestière en Amazonie brésilienne,** Visité le: 23/08/2023
https://www.greenpeace.org.au/blog/deni-celebrate-their-forest-homeland-in-the-brazilian-amazon/

(2) - Greenpeace, **Comment Greenpeace a changé Le Monde,** Visité le 23/08/2023.
https://www.greenpeace.org.uk/about-greenpeace/victories/

(3) - Greenpeace, **Les victoires de Greenpeace à travers les âges**, Op, Cit.

سنة 2009: تسلق نشطاء منظمة السلام الأخضر، إميلي، وهوو، وكيفن، وتيم، وويل، وبن، المدخنة التي يبلغ ارتفاعها 200 متر في محطة كينجسورث لتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم، مما أجبرها على التوقف عن الاتصال بالإنترنت. وفي ذلك الوقت، كانت المملكة المتحدة تفكر في إنشاء جيل جديد من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، لكن هذا الإجراء – والمحاكمة الرائدة التي تلت ذلك – ساعدا في تحويل النقاش، وقد أغلقت المملكة المتحدة الآن أغلب محطات الطاقة المتبقية التي تعمل بالفحم، وتشكل مصادر الطاقة المتجددة حصة كبيرة ومتزايدة من مزيج الكهرباء.

سنة 2010: بعد أكثر من 25 عاما من جهود منظمة السلام الأخضر لكشف ومعارضة شحنات النفايات النووية من فرنسا إلى روسيا، انتهت بالنصر بعدما وضعت روسيا حدا لهذه الممارسة حيث تم التأكد من عدم قانونية الشحنات، بعد اعتراف المسؤولون الفرنسيون بأن النية المعلنة لإعادة معالجة الوقود واعادته كانت غير صحيحة، وقد بدأ الاهتمام بالشحنات في عام 1984 عندما كشفت منظمة السلام الأخضر أن سفينة الشحن مونت لويس، التي غرقت في بحر الشمال، كانت تحمل اليورانيوم سداسي فلوريد.

في ديسمبر من نفس السنة تم تسليم أكثر من مليون توقيع تدعو إلى وقف المحاصيل المعدلة وراثيًا من قبل Avaaz و Greenpeace إلى "John Dalli " مفوض الصحة وسياسة المستهلك في مفوضية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث تمت طباعة التوقيعات على أكبر قطعة فنية في العالم صنعها رجل واحد – مشهد مرسوم يدويًا ثلاثي الأبعاد لمزرعة عضوية ذات تنوع بيولوجي زراعي خالٍ من جنرال موتورز، يمثل الطريقة التي يريد بها معظم الأوروبيين طعامهم وحقولهم.[1]

سنة 2012: لأكثر من عام، قامت منظمة السلام الأخضر بحملة مكثفة لإلغاء تراخيص الصيد السنغالية، حيث شكلت هذه التراخيص تهديدا خطيرا لسبل عيش ملايين السنغاليين الذين يعتمدون على موارد المحيط في وظائفهم وأمنهم الغذائي. كان تنظيم قافلة متنقلة تسمى «صوتي، مستقبلي»، والتي شارك فيها صيادون من جميع أنحاء البلاد، وأطلقت عريضة عبر الإنترنت، والتقت بالسياسيين، ونظمت جولة على متن السفينة لفضح وتوثيق الصيد

(1) - Ibid.

الجائر في المياه السنغالية، نتيجة لهذا الضغوطات قررت الحكومة السنغالية إلغاء تراخيص الصيد الصادرة لـــ 29 سفينة صيد بحرية أجنبية في مياه غرب إفريقيا.[1]

سنة 2014: بعد سبع سنوات من إطلاق Greenpeace حملة "**Detox My Fashion**"، التي دعت فيها شركات الأزياء إلى التوقف عن تلويث الممرات المائية بالمواد الكيميائية الخطرة الناتجة عن إنتاج الملابس، أحرزت 80 شركة التزمت بالتخلص التدريجي من هذه المواد الكيميائية من خطوط إنتاجها بحلول عام 2020 تقدمًا كبيرًا.[2]

لأول مرة يتم رسم خريطة المعالم الرئيسية التي حققتها جميع الشركات معًا في جميع القطاعات، بما في ذلك تجار الأزياء والملابس الرياضية والتجزئة الفاخرة والعلامات التجارية الخارجية والموردين، حيث تمثل هذه الشركات معًا 15٪ من إنتاج الملابس العالمي.

سنة 2015: أعلنت شركة شل Shell أنها ستتخلى عن خطتها للحفر عن النفط في القطب الشمالي ألاسكا جاء ذلك بعد سنوات من احتجاجات غرينبيس في جميع أنحاء العالم، مما خلق حركة من الملايين لم تستطع شل تجاهلها. وألقت شل باللوم في القرار على انخفاض أسعار النفط وارتفاع التكاليف، لكنها اعترفت أيضًا أن الاحتجاجات كان لها تأثير أكبر من المتوقع وألحقت الضرر بسمعة شل.[3]

في ديسمبر 2015 أعلنت اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان (CHR) أنها ستبدأ تحقيقًا يمكن أن يحمل شركات الوقود الأحفوري المسؤولية عن آثار تغير المناخ، مثل الظواهر الجوية المتطرفة، يكون بذلك أول تحقيق وطني لحقوق الإنسان في العالم مع كبار الملوثين، قدمت منظمة السلام الأخضر في جنوب شرق آسيا جنبًا إلى جنب مع 14 منظمة و20 فردًا الالتماس في 22 سبتمبر 2015 للمطالبة بإجراء هذا التحقيق. تم جمع أكثر

---

(1) - Ibid.

(2) - Greenpeace, **Destination Zéro,** Visité le: 24/08/2023.

https://www.greenpeace.org/international/publication/17612/destination-zero/?

(3) - Greenpeace, **Tu l'as fait ! Shell abandonne les forages dans l'Arctique,** Visité le: 24/08/2023

https://www.greenpeace.org/international/story/7022/you-did-it-shell-abandons-arctic-drilling/

من 100000 توقيع لدعم المبادرة عبر الإنترنت من Change.org و SumOfUs و Greenpeace جنوب شرق آسيا، بينما قدمت ثماني منظمات غير حكومية دولية أيضًا المشورة والدعم.[1]

سنة 2016: في خطوة تاريخية لحماية القطب الشمالي أقدم مزودو المأكولات البحرية العالمية، بما في ذلك العلامات التجارية العالمية ماكدونالدز، تيسكو، إيغلو، يونغز للمأكولات البحرية، آيسلندا سيشيل، جنبًا إلى جنب مع جمعية مالكي سفن الصيد النرويجية، فيسكيبوت، عملاق الصيد الروسي، كارات وأكبر معالج للأسماك المجمدة في أوروبا، إسبيرسن، قالت اليوم «لا» لمزيد من التوسع في صيد، يمثل الاتفاق الرائد الذي توسطت فيه منظمة السلام الأخضر هي المرة الأولى التي تفرض فيها صناعة المأكولات البحرية طواعية قيودًا على الصيد الصناعي في القطب الشمالي.

سنة 2018: بعد عامين من الحملات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر وجمع أكثر من 350 ألف توقيع على العريضة بشأن استخدام الميكروبيدات، حظرت أخيرا حكومة المملكة المتحدة الميكروبيدات البلاستيكية الدقيقة* في مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية. سيضمن هذا الحظر عدم إمكانية تصنيع مواد مثل معجون الأسنان وجل الاستحمام ومقشرات الوجه من الميكروبيدات، وفي وقت لاحق سيؤثر الحظر أيضًا على بيع الميكروبيدات الموجودة في هذه المنتجات. يعد هذا الإعلان خطوة أولى مهمة في مكافحة 12 مليون طن من البلاستيك الذي يدخل محيطاتنا كل عام، حيث يشكل خطرًا على الحياة البحرية وينتقل عبر السلسلة الغذائية إلى أطباقنا.[2]

سنة 2019: أنشأت روسيا واحدة من أكبر المحميات الطبيعية القديمة، مساحة تبلغ 300 ألف هكتار أكبر من مساحة لوكسمبورغ وتقريبًا بحجم ولاية ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد عقدين من الحملات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر في روسيا وغيرها من المنظمات البيئية غير الحكومية وقعت حكومة منطقة

---

(1) -Greenpeace, Les **victoires de Greenpeace à travers les âges**, Op, Cit.

* الميكروبيدات، جسيمات البلاستيك الصغيرة، مثلها مثل الأكياس وزجاجات المياه، شكل آخر من منتجات الاستخدام الواحد. لكن لأنها غير مرئية لا ننتبه لها عادة. وفي السنوات الأخيرة اكتشف العلماء وجود الميكروبيدات في أعماق المحيطات، والبحيرات النائية، والمياه الجوفية، وحتى مياه الشرب. وتكمن خطورتها في أن تلك الجزيئات الضئيلة تمتص الكيماويات الضارة من البيئة وعندما تهضم تعمل كحاملات لتلك الملوثات داخل أجسادنا.

(2)- Greenpeace, **Nous L'avons fait! L'interdiction des microbilles entre en vigueur**, Visité le: 24/08/2023

https://www.greenpeace.org.uk/news/we-did-it-microbeads-ban-comes-into-effect/

أرخانجيلسك أخيرًا مرسومًا رسميًا لإنشاء المحمية، بعد الاتفاق المبرم في 19 أبريل 2018 بين وزارة الموارد الطبيعية في منطقة أرخانجيلسك وشركات قطع الأشجار ذات الصلة والصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة السلام الأخضر. وهكذا بعد عقود من الحملات، ستتم حماية هذه المنطقة لأجيال قادمة ومن أجل خير كوكبنا بأكمله. وقالت "تاتيانا خاكيمولينا" من منظمة السلام الأخضر في روسيا: "تعد الغابات القديمة موطنًا أساسيًا للعديد من الأنواع المهددة بالانقراض وضرورية للتخفيف من تغير المناخ"[1]

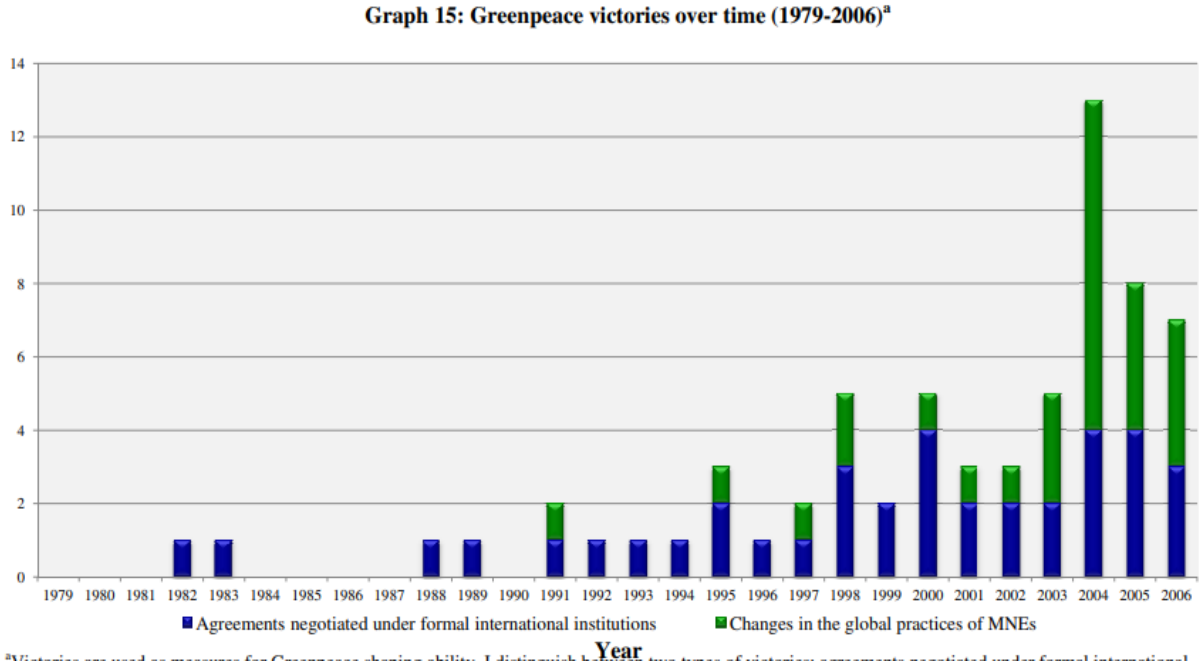
سنة 2020: أعلن البرلمان الدنماركي أنه سيلغي جميع جولات التراخيص المستقبلية لتصاريح التنقيب عن النفط والغاز الجديدة وإنتاجهما في الجزء الدنماركي من بحر الشمال وإنهاء الإنتاج الحالي بحلول عام 2050. وباعتبارها دولة رئيسية منتجة للنفط في الاتحاد الأوروبي، يعد إعلان الدنمارك قرارًا تاريخيًا نحو التخلص التدريجي الضروري من الوقود الأحفوري. بالإضافة إلى ذلك، يخصص الاتفاق السياسي الأموال لتأمين انتقال عادل للعمال المتأثرين، تعتبر لحظة فاصلة حيث ستحدد الدنمارك الآن موعدًا نهائيًا لإنتاج النفط والغاز وتوديع جولات الترخيص المستقبلية للنفط في بحر الشمال، حتى تتمكن البلاد من تأكيد نفسها كمرشح رائد للبيئة وإلهام الدول الأخرى لإنهاء اعتمادنا على الوقود الأحفوري الذي يدمر المناخ.

سنة 2021: في حكم تاريخي، قضت محكمة لاهاي الهولندية بأن شركة شل Shell مسؤولة عن الإضرار بالمناخ، يعني هذا الحكم أنه يتعين على شركة شل الآن تغيير مسارها بشكل جذري وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 45% في عام 2030. تعتبر المرة الأولى التي يتم فيها تحميل شركة وقود أحفوري كبرى المسؤولية عن مساهمتها في تغير المناخ وأمرت بتقليل انبعاثات الكربون في جميع أنحاء سلسلة التوريد الخاصة بها. تم رفع قضية المناخ هذه من قبل أصدقاء الأرض الهولندية (Milieudefensie)، جنبًا إلى جنب مع Greenpeace Netherlands و ActionAid و Two DENDS و Fossielvrij NL و Jongeren Milieu Actief و Waddeneniging.[2]

سنة 2023: اتفاقية الأمم المتحدة التاريخية للمحيطات، بعد سنوات من المفاوضات المتوترة، نجح زعماء العالم في التوصل إلى معاهدة عالمية للمحيطات، وعلى مدى سنوات من الحملات زارت منظمة السلام الأخضر كل محيطات العالم، ووثقت التحديات التي تواجه الحياة البحرية والنظم البيئية – من الصيد المدمر إلى التعدين في

(1) - Greenpeace, Les **victoires de Greenpeace à travers les âges**, Op, Cit.
(2) – Ibid.

أعماق البحار. تم الترحيب بالمعاهدة الجديدة باعتبارها أكبر انتصار للحفظ على الإطلاق، وهي تمهد الطريق لإنشاء محميات محيطية يمكن أن تتعافى فيها النظم البيئية وتزدهر، مما قد ينقذ محيطاتنا من حافة الكارثة.



تمثيل بياني رقم 14: يوضح انتصارات منظمة السلام الأخضر ما بين 1979–2006

المصدر: Yves Plourde, Op Cit, P 98

يتم استخدام الانتصارات كمقاييس لقدرة منظمة السلام الأخضر على تشكيلها، يمكن التمييز بين مجموعة من الانتصارات: الاتفاقيات التي يتم التفاوض بشأنها في إطار المؤسسات الدولية الرسمية، (مثل اللجنة الدولية لصيد الحيتان، المعاهدة العالمية للمحيطات، اتفاقية لندن لإغراق النفايات، واليونيسكو...)، والتغيرات في الممارسات العالمية للشركات المتعددة الجنسيات (مثل آبل، وسامسونج، نوكيا، وجنرال الكتريك...)، وقد شكلت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المؤسسات الدولية المشهد من خلال توفير مجموعة من القواعد للحكومات والصناعات، ومن ناحية أخرى شكلت التغيرات في الممارسات العالمية للشركات المتعددة الجنسيات المشهد من خلال توفير مجموعة جديدة من الممارسات التي يروج لها قادة الصناعة والتي ساهمت في وضع معايير جديدة داخل صناعاتهم.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنظمة السلام الأخضر

تتمتع منظمة السلام الأخضر بمركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وعضو مؤسس في ميثاق مساءلة المنظمات الدولية غير الحكومية، تهدف إلى تعزيز المساءلة والشفافية، كما تشتهر بأعمالها المباشرة وقد تم وصفها بأنها المنظمة البيئية الأكثر وضوحا في العالم، حيث لفتت انتباه الجمهور للقضايا البيئية وكان لها تأثير على القطاعين العام والخاص، لكنها كانت في نفس الوقت مصدرا للجدل فقد تعرضت دوافعها وأساليبها (بعضها غير قانوني) للانتقادات، نذكر أهمها فيما يلي:

- مع التطور الكبير الذي عرفته منظمة السلام الأخضر أصبحت صورتها غير واضحة، و لم يعد بعض المؤسسين يعترفون بأنفسهم فيها، وتوجد انشقاقات داخلية، ووفقًا لـــ Wyn Grant فإن Greenpeace من خلال أدائها الهرمي يمكن اعتبارها غير ديمقراطية فهي لا تسمح لأعضائها إلا بقدر ضئيل للغاية من السيطرة على الحملات التي تقوم بها. كما يقول ان لدى غرينبيس بنية داخلية بيروقراطية سلطوية، محدودة، حيث تسيطر مجموعة صغيرة من الأفراد على التنظيم على المستويين الدولي والمحلي؛ في حين تعتمد مجموعات العمل المحلية بشكل كامل على الهيئة المركزية، ويتم استبعاد القاعدة في أغلب القرارات.

كما ترى "Adélaïde Colin" ان بعض مكاتب غرينبيس تتمتع بوزن أكبر من غيرها (منظمة السلام الأخضر في ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)، ومع وجود عدد أكبر من الأعضاء فإنهم بالتالي يشاركون بشكل أكبر في تمويل منظمة السلام الأخضر ويستفيدون من الأصوات الأكثر أهمية، أما المجموعات المحلية فهي أقل استقلالية بكثير، حيث لا تستطيع أن تقرر القيام بحملة محلية بحتة.[1]

- في سنة 1995 أطلقت منظمة السلام الأخضر حملة ناجحة لإجبار شركة Royal Dutch Shell المالكة لعوامة تخزين النفط برنت سبار، على تفكيك المنصة على الأرض بدلا من اغراقها في البحر، بعد ثلاث سنوات وقفت وزراء البيئة في البلدان المطلة على شمال شرق المحيط الأطلسي إلى جانب منظمة السلام الأخضر واعتمدوا حضرا دائما على إلقاء المنشآت البحرية في البحر، بعد هذه القضية تبين أن منظمة السلام الأخضر قد بالغت في تقدير كمية النفايات الموجودة على متن سفينة "برنت سبار" مما دفعها للاعتذار من الشركة.

(1) - Mathilde Lebourgois, Op, Cit, P 25.

- في سبتمبر 2013 نشر العديد من العلماء البارزين رسالة تدين منظمة السلام الأخضر والمنظمات غير الحكومية الأخرى لمعارضتها للأرز الذهبي وهو مجموعة متنوعة من الأرز الغني بالكاروتين، يجعل من الممكن تعويض النقص الخطير في فيتامين أ الذي يؤثر على 250 مليون طفل في العالم وفقا لمنظمة الصحة العالمية، وفي كل عام يصاب ما بين 250 ألف إلى 500 ألف شخص بالعمى، وذكروا في الرسالة أنه إذا كان هناك سبب واضح للغضب فهو الحملة المنسقة التي قامت بها منظمة السلام الأخضر ضد الأرز الذهبي. وفي سنة 2016 وقع 109 عالما من الحائزين على جائزة نوبل من بينهم 40 عالما في الطب رسالة تحث منظمة السلام الأخضر على إنهاء معارضتها للكائنات المعدلة، وجاء في الرسالة: "إننا نحث منظمة السلام الأخضر ومؤيديها على إعادة النظر في تجربة المزارعين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم مع المحاصيل والأغذية المحسنة من خلال التكنولوجيا الحيوية، والاعتراف بالنتائج التي توصلت إليها الهيئات العلمية والهيئات التنظيمية الرسمية في جميع أنحاء العالم، والتخلي عن حملتها ضد الكائنات المعدلة وراثيا بشكل عام والأرز الذهبي بشكل خاص فقد وجدت الهيات العلمية والتنظيمية في جميع أنحاء العالم مرارا وتكرارا أن المحاصيل والاغذية المحسنة من خلال التكنولوجيا الحيوية آمنة...وأن آثارها البيئية أقل ضررا بالبيئة وبمثابة نعمة للتنوع البيولوجي العالمي".[1]

وفي مرحلة ما خلال حملاتهم قاموا أيضا بحظر الكلور، هذه المادة الكيميائية التي تجلب الماء إلى معظم أنحاء العالم، فإضافة القليل من الكلور إلى مياه الشرب كان من أكثر المواد المسببة في التقدم الكبير في الصحة العامة، وأن العديد من الأدوية اليوم تعتمد على كيمياء الكلور.

- صعوبة حماية اعضائها: حيث يتم استهداف النشطاء في كثير من الأحيان ويدفعون في بعض الأحيان ثمنا باهظا مقابل جهودهم مثل حادثة وفاة المصور البرتغالي "فرناندو بيريرا" الذي كان على متن قارب Rainbow Warrior الشهير التابع للمنظمة عندما تم تفجيره من قبل المخابرات الفرنسية.

(1) - Nathalie MP Meyer, **J'ai quitté Greenpeace pour revenir à l'écologie**, décembre 2017, Visité le: 27/08/2023
https://www.contrepoints.org/2017/12/14/305424-jai-quitte-greenpeace-revenir-a-lecologie

- تشبه منظمة السلام الأخضر إلى حد كبير وكالات الإعلام، حيث تركز في معظم حملاتها على وسائل الإعلام حتى في مواضيع دقيقة جدا، فهي تلتقط الصور وتقوم بتحويل حملاتها إلى أفلام، وتوزيع أشرطة ولقطات فيديو على المحطات التلفزيونية عبر العالم.

خلاصة الفصل

تعتبر غرينبيس من أكثر المنظمات البيئية شهرة وإحدى أهم المنظمات البيئية في العالم، حيث تشكل حوالي ثلاثة ملايين من الرعاة الماليين وحوالي 17 مليون من المؤيدين ومصدراً مهمًا للطاقة وتمكين النشطاء المحترفين من اتخاذ إجراءات مواجهة في موقع خطر بيئي محسوس ضد أولئك الذين تسببوا فيه، من خلال إنشاء مواد مصورة قابلة لتصوير واقع في وسائل الإعلام، من ناحية أخرى تطورت منظمة السلام الأخضر من حركة محددة مناهضة للأسلحة النووية إلى منظمة تعمل بشكل شامل بشأن القضايا البيئية، ومن منظمة كندية إقليمية تتميز بهيكل غير منسق على الأقل، إلى منظمة عالمية ومهنية وهرمية، وتوظف موظفين محترفين للغاية، وعلى وجه الخصوص، فإن العنصر الهرمي أو غير الديمقراطي، الذي يمكن وصفه بأنه مثير للجدل في ذلك الوقت وكذلك في الوقت الحاضر، مكن غرينبيس من أن يكون قادرا على التوسع بنجاح والتفاعل بفعالية وبشكل مباشر مع الأخطار التي تهدد البيئة، هذا الهيكل المهني والتسلسل الهرمي هو شرط أساسي للنجاح الشامل لمنظمة السلام الأخضر، وبناء على ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- مهمة دعاة حماية البيئة قد توسعت من تحديد المشكلات وشرحها الى حل هذه المشكلات، وبالتالي أصبح التأثير على السياسة من خلال البحث والحوار بدلا من الاحتجاج خيارا حقيقيا لمنظمة السلام الأخضر على المستويين الوطني والدولي والتي عملت على تطوير معرفة واسعة بالقطاعات الحكومية والصناعية التي تؤثر على البيئة.
- تقوم منظمة السلام الأخضر ببناء الرسائل البيئية المستمدة من المعلومات العلمية المعقدة من خلال ترجمتها الى لغة يسهل الوصول إليها حيث أصبحت خبيرة في علم البيئة المعاصر وتجميعه ونشره وتستخدم نشاطها كشكل استراتيجي من التعليم العام.
- كان لمنظمة السلام الأخضر تأثير عالمي على القضايا البيئية منذ تأسيسها ونجاحاتها عديدة حيث استطاعت تحقيق الكثير من الانتصارات وتشمل هذه الانتصارات إزالة المواد الكيميائية السامة من منتجات أكثر من

خمس شركات والحفاظ على الغابة الدب الأكبر، كما نجحت في حملة منع التعديل الوراثي للمحاصيل والحيوانات في منطقة جبال الألب في سويسرا، وحماية مساحة أكبر من الأمازون، وخفض ممارسات صيد الحيتان بعد أشهر من الاحتجاجات.

- لقد خلف التأثير الذي احدثته منظمة السلام الأخضر الدولية والمنظمات المماثلة في جميع أنحاء العالم انطباعا أكبر بكثير مما تستطيع الحكومات وحدها أن تفعله، هذه الأخيرة لا يمكنها التحرك وحدها واحداث التغيير وهذا هو السبب في وجود منظمات غير ربحية مثل منظمة السلام الأخضر الدولية، وبحسب "جيرارد ليبولد" المدير التنفيذي السابق لمنظمة السلام الأخضر الدولية فإن أهمية منظمة السلام الأخضر والمنظمات المماثلة لا تزال قائمة في المناطق ذات النمو الاقتصادي الأسرع مثل الصين والهند، لكن العالم المتقدم لا ينبغي له أن يجلس على أمجاده، ولا ينبغي للحكومات والصناعة أن تكون مدفوعة بالأرباح والسياسة، ولكن بالمصلحة الحقيقية لمستقبل كوكبنا.

خـــــــــاتمة

خاتمة

يظهر التاريخ الحديث أدوارا جوهرية للحوكمة البيئية العالمية وقوة تنظيمية كبيرة للمنظمات الدولية غير الحكومية، فهي تسعى الى زيادة الوعي بالقضايا البيئية وتعزيز الاستدامة والضغط على الحكومات على أمل التأثير في السياسات وضمان الالتزام بالمعايير البيئية، وتنظيم المقاطعات لتغيير الممارسات التجارية الضارة بالبيئة، والمساهمة في المفاوضات البيئية العالمية، وتساعد في مراقبة وتنفيذ المعاهدات الدولية، من خلال هذه الأدوار المتعددة تعزز المنظمات غير الحكومية مبادئ الحوكمة البيئية العالمية، وتساهم في بناء سياسات بيئية أكثر عدالة واستدامة، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في الجهود العالمية لحماية كوكب الأرض.

لكن من الخطأ أن نفترض وجود مجتمع عالمي متجانس من المنظمات غير الحكومية التي تعمل وفق أهداف متكاملة وتستخدم أساليب مماثلة، وعلى الرغم من أنها تشترك في هدف رئيسي يتمثل في تشجيع العلاقة العملية بين البشر وبيئتهم، إلا أن هذه العمليات يتم تنفيذها من قبل منظمات غير حكومية مختلفة وفي منتديات سياسية مختلفة ولكل منها مجموعة خاصة بها من الأساليب والاولويات والديناميكيات السياسية، وأهداف مختلفة في الحجم والمتانة والاستقرار والمصداقية والتوجهات الأيديولوجية، فمثلا من حيث التخصص هناك منظمات تركز على قضايا محددة كالتنوع البيولوجي، وحملات مناهضة للتغير المناخي والتلوث، وفي المقابل تتخصص منظمات أخرى في مكافحة الفساد البيئي وضمان شفافية استخدام الموارد الطبيعية، أما من حيث الاستراتيجيات تختلف المنظمات في أساليبها فهناك من تعتمد على الضغط السياسي والمناصرة وترفع دعاوي قضائية ضد الشركات والحكومات المتسببة في التلوث، وهناك من تتبع نهجا أكثر تعاونيا تعمل مع الحكومات جنبا الى جنب لتطوير سياسات بيئية مستدامة، وحتى من حيث التمويل والاستقلالية فهناك من تتلقى تمويلا من الحكومات أو الشركات مما قد يؤثر على استقلاليتها بينما ترفض أخرى هذا التمويل للحفاظ على نزاهتها تعتمد بدلا من ذلك على التبرعات الفردية مثل منظمة السلام الاخضر.

كما يتلخص التقسيم الأساسي للمجتمع العالمي للمنظمات غير الحكومية في الفجوة الفلسفية بين المجموعات المتمركزة في الدول الصناعية في الشمال وتلك المتمركزة في الدول الناشئة والأفقر في الجنوب، حيث تركز المنظمات غير الحكومية في الشمال على العواقب البيئية المترتبة على التنمية الصناعية تنادي فيها بضرورة كبح جماح السوق الحرة من خلال فرض قدر أكبر من التنظيم على الصناعة، والتغييرات في طبيعة الاستهلاك، والاستثمار في مكافحة التلوث، في الوقت نفسه تركز المنظمات غير الحكومية الجنوبية على

القضايا البيئية التي ترتبط بالمعيشة وحقوق الانسان، حيث ترى أن السبب الرئيسي للعديد من المشاكل البيئية ناجمة عن الفقر وانعدام العدالة البيئية وتحول الصناعات الملوثة من الشمال إلى الجنوب وتتبنى هذه المنظمات نهجًا يدمج القضايا البيئية مع العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث تعتبر أن المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تضررًا من الأزمات البيئية، مثل التصحر، الجفاف، التلوث الصناعي، وإزالة الغابات، ولذلك فإنها تركز على مكافحة تدهور الموارد الطبيعية، حماية المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية المستدامة.

من تم فمجتمع المنظمات غير الحكومية متنوع ومترابط ولكنه ليس متجانسا بسبب الاختلاف في الأهداف والاستراتيجيات، كما أنه ليس متكاملا بسبب تضارب المصالح واختلاف الأولويات بين الشمال والجنوب، هذا التنوع يمكن أن يكون عامل قوة في بعض الحالات، لكنه قد يخلق تحديات عند محاولة توحيد الجهود لمواجهة القضايا البيئية العالمية.

لقد تأثر النقاش البيئي بشكل كبير في العقود الأخيرة بسبب عمل ومساهمات مجتمع كبير ومتنوع من المنظمات غير الحكومية التي مارست الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية واثرت على المفاوضات البيئية بشأن الاتفاقيات البيئية الدولية وهذا بسبب تعدد الأهداف والفلسفات والأساليب والهياكل، ومن جهة أخرى كان هذا مصدر قوتها لتطوير مجموعة متنوعة من الأساليب للتعامل مع المشاكل البيئية المختلفة، ولكن كان هذا أيضا بمثابة نقطة ضعف لأن تجزئة مجتمع المنظمات غير الحكومية البيئية منعتها من تقديم جبهة موحدة لصناع السياسات وبالتالي اعاقت تأثيرها السياسي.

بناء على ذلك ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- غياب سلطة مركزية تستطيع المنظمات غير الحكومية اللجوء إليها، بخلاف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تفتقر إلى الصلاحيات والسلطة اللازمة للعب دور مهم في حل النزاعات، فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الأقرب إلى أن يكون سلطة بيئية دولية ولكنه يعاني من معوقات فهو عضو صغير في منظومة الأمم المتحدة ولا يتمتع بسلطات تنفيذية، إلا بقدر ضئيل في هذا المجال لتنفيذ مشارعيه الخاصة.
- غياب هيئة من الناخبين أو الرأي العام على المستوى الدولي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلجأ إليها، فعلى المستوى الوطني تمتلك المنظمات غير الحكومية القدرة على التأثير المباشر في المشهد السياسي من خلال تقديم قضايا بيئية أو اجتماعية، مما يدفع القادة المنتخبين إلى تبني سياسات تتماشى مع هذه القضايا

لكسب التأييد الشعبي، فهي قادرة على تحريك الرأي العام، وإثارة النقاشات داخل الأوساط السياسية، والضغط على صناع القرار من خلال الحملات الإعلامية، والمناصرة، والتعاون مع الجهات التشريعية، أما على المستوى الدولي فقد أصبحت المنظمات غير الحكومية تواجه تحديات كبيرة في احداث تأثير ملموس على المنصات السياسية العالمية، ويرجع هذا أساسا إلى غياب هيئة موحدة للناخبين أو رأي عام عالمي يمكنها الاعتماد عليه لدعم أجندتها البيئية أو الحقوقية، مما يجعل الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية أكثر تعقيداً، بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الأولويات الوطنية المتباينة بين الدول إلى انقسامات في المواقف والسياسات، حيث تسعى كل دولة إلى حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، مما يقلل من فرص تحقيق توافق دولي حول القضايا التي تطرحها المنظمات غير الحكومية، كما يظل تأثير هذه المنظمات على الرأي العام العالمي محدوداً بسبب اختلاف الثقافات، والهياكل السياسية، ومستويات الوعي البيئي بين الدول، مما يجعل عملية التأثير على اختيارات الناخبين وصناع القرار عبر الحدود أكثر تعقيداً وصعوبة.

رغم هذه التحديات، لا تزال المنظمات غير الحكومية تبذل جهوداً حثيثة في بناء التحالفات الدولية، وتعزيز الوعي العالمي، والعمل على إدراج القضايا البيئية والحقوقية في الأجندة السياسية الدولية من خلال وسائل أخرى مثل الضغط الدبلوماسي، والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وإطلاق الحملات التوعوية التي تستهدف الجمهور العالمي.

- ان المعاهدات والمنظمات الدولية هي نتاج لاتفاقيات بين الدول، ولا يستطيع مواطنو هذه الدول التأثير على مثل هذه الاتفاقيات إلا بشكل غير مباشر من خلال حكوماتهم الوطنية، صحيح أن المنظمات غير الحكومية عملت على تجاوز هذا العائق ولعبت دورا نشطا، على سبيل المثال في تطوير المعاهدات الدولية والمناقشات التي دارت في المؤتمرات الدولية في ستوكهولم، وريو دي جانيرو، وجوهانسبورغ، ولكن المعاهدات الدولية لا تتضمن أي بند رسمي يسمح بمراجعة عامة وتعليقات عامة، ولا توجد أي آلية رسمية يمكن من خلالها للمنظمات غير الحكومية رفع دعاوي أمام المحاكم الدولية ضد المنظمات الحكومية الدولية أو الدول التي تفشل بالوفاء بالتزاماتها.

مع ذلك فقد تمكنت المنظمات غير الحكومية من استغلال نقاط قوتها بعدة طرق للتغلب على العوائق الكامنة في ممارسة النفوذ على النظام الدولي:

- عملت المنظمات غير الحكومية كوسطاء للمعلومات، فأصبحت مصدرا رئيسيا لكثير من الأبحاث والدراسات العلمية التي تستند عليها الحكومات والجهات الدولية في صياغة السياسات البيئية واتخاذ القرارات الحاسمة، فمن خلال شبكاتها الواسعة من الخبراء والمختصين، نجحت هذه المنظمات في تقديم بيانات وتحليلات دقيقة حول القضايا البيئية الملحة، مما جعلها شريكًا أساسيًا في عملية صنع القرار على المستوى الدولي، وقد انعكس تأثيرها بوضوح في العديد من المحافل البيئية العالمية، حيث ساهمت أبحاثها وتقاريرها في توجيه النقاشات وصياغة السياسات خلال مؤتمرات بارزة مثل **مؤتمر ستوكهولم (1972)**، **مؤتمر ريو دي جانيرو (1992)**، **مؤتمر جوهانسبرغ (2002)**، **ومؤتمر باريس للمناخ (2015)**، كما كان لهذه الدراسات دور جوهري في بلورة الإطار العام للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، مثل **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)**، **واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)**، **وبروتوكول كيوتو (1997)**، إلى جانب ذلك، عززت هذه الأبحاث من قدرة المنظمات غير الحكومية على ممارسة الضغوط على الحكومات والشركات متعددة الجنسيات لاعتماد سياسات أكثر استدامة، مما ساهم في تشكيل رؤية عالمية أكثر وعيًا بالقضايا البيئية وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهتها.
- لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا أساسيا كمبلغين عن المخالفات البيئية، مما ساعدها على تتبع التقدم (أو عدم إحرازه) في تنفيذ المعاهدات الدولية في الدول الموقعة، وفي الواقع يمكن القول إنه بدون الضغوط التي تمارسها المنظمات غير الحكومية لن يكون هناك التزام يذكر على الدول بالموافقة على أهداف جوهرية، ولن تكون هناك شفافية في عملية الاتفاق على المعاهدات الدولية وتنفيذها.
- استطاعت المنظمات غير الحكومية لعب أدوار قيمة كجهات معارضة للسياسات البيئية غير الفعالة على المستوى الوطني، ولفت الانتباه إلى الإخفاقات والتجاوزات البيئية المحلية وممارسة الضغط الدولي لتغيير تلك السياسات.
- قدمت المنظمات غير الحكومية نماذج مبتكرة لبرامج حكومية جديدة، مستخدمة مواردها وخبرتها وعلاقاتها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى لتطوير وتقديم حلول فعالة للمشاكل البيئية، وفي العديد من الحالات قامت المنظمات غير الحكومية بنفسها بتنفيذ عمل الحكومات من خلال اجراء البحوث اللازمة، وجمع الأموال، وتنفيذ مشاريع عملية للإدارة البيئية، فعلى سبيل المثال، قادت منظمات مثل **World Resources Institute (WRI)** و **UNCCD** مشروع السور الأخضر العظيم في إفريقيا، وهو مبادرة تهدف إلى زراعة 8,000 كيلومتر من الأشجار عبر منطقة الساحل لمكافحة التصحر

وتغير المناخ، كما لعبت المنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في **مكافحة التلوث البلاستيكي**، حيث ساهمت منظمة **Plastic Pollution Coalition** في الضغط على الحكومات لإصدار قوانين حظر الأكياس البلاستيكية، كما حدث في كينيا والاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى دعمها مبادرات إعادة التدوير، وأيضا في مجال الحفاظ على البيئات البحرية، أطلقت منظمة **Coral Reef Alliance** برامج لحماية الشعاب المرجانية في أماكن مثل أستراليا والفلبين، من خلال إدارة المحميات البحرية، وتدريب المجتمعات المحلية على ممارسات الصيد المستدام، واستعادة الأنظمة البيئية المتدهورة.

وبذلك تؤكد هذه النماذج وغيرها الدور المحوري للمنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية، حيث لا تقتصر مساهمتها على التوعية والضغط السياسي، بل تمتد إلى تطوير وتنفيذ حلول بيئية عملية، ما يجعلها شريكًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

- أما بالنسبة لمنظمة السلام الأخضر (Greenpeace) فهي تعتبر واحدة من أبرز المنظمات غير الحكومية الفاعلة في الحوكمة البيئية العالمية، حيث لعبت دورًا محوريًا في رصد الانتهاكات البيئية، والضغط على الحكومات والشركات، وتقديم نماذج لمشاريع مستدامة تساهم في حماية البيئة، وكما هو الحال مع العديد من المنظمات غير الحكومية، لم تقتصر جهود السلام الأخضر على حملات التوعية والمناصرة، بل امتدت إلى إجراء البحوث العلمية، وكشف المخالفات البيئية، وإطلاق مشاريع عملية تسهم في رسم السياسات البيئية الدولية، فمثلا ساهمت المنظمة في فضح أنشطة الصيد الجائر والتلوث البحري، مما أدى إلى فرض قيود دولية على عمليات الصيد غير المستدام، كما كان لها دور حاسم في الضغط من أجل حظر التجارب النووية في المحيط الهادئ، وهو ما تُرجم لاحقًا إلى معاهدات دولية ملزمة.

علاوة على ذلك، عملت السلام الأخضر على مكافحة إزالة الغابات، والترويج للطاقة المتجددة، ومحاربة التغير المناخي من خلال حملات عالمية استهدفت حكومات كبرى، مثل الضغط على الاتحاد الأوروبي والصين لتسريع التحول إلى الطاقة النظيفة، كما أن المنظمة قامت بنفسها بتنفيذ بعض المهام التي كان ينبغي على الحكومات توليها، مثل إجراء الأبحاث حول التلوث الصناعي، وجمع التبرعات لتنفيذ مشاريع الحفاظ على البيئة، والتدخل المباشر لوقف التعديات على النظم البيئية.

من خلال هذه الأنشطة، أثبتت منظمة السلام الأخضر أنها ليست مجرد جهة معارضة للسياسات البيئية غير المستدامة، بل شريك استراتيجي في تشكيل الحوكمة البيئية العالمية، حيث ساهمت في دفع الحكومات نحو الالتزام بالمعايير البيئية الدولية وتعزيز الشفافية في تنفيذ الاتفاقيات، وبدون الضغوط المستمرة التي تمارسها

المنظمة، كان من المحتمل أن تبقى العديد من القضايا البيئية مهملة أو خاضعة لأولويات اقتصادية وسياسية قصيرة المدى، مما يبرز أهميتها كجهة فاعلة في بناء مستقبل بيئي أكثر استدامة.

الملاحق

الملحق الأول:

الفصل ٢٧

تعزيز دور المنظمات غير الحكومية : شركاء في التنمية المستدامة

المجال البرنامجي

أساس العمل

٢٧ - ١ تقوم المنظمات غير الحكومية بدور حيوي في تحديد شكل ديمقراطية المشاركة وفي تنفيذها . وتكمن مصداقيتها في الدور المسؤول والبناء الذي تقوم به في المجتمع . ولذلك ينبغي الاعتراف بالمنظمات الرسمية وغير الرسمية ، فضلا عن الحركات الشعبية ، بوصفها شريكات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وطابع الدور المستقل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في المجتمع يتطلب مشاركة حقيقية ؛ ولذلك يعتبر الاستقلال صفة رئيسية للمنظمات غير الحكومية وشرطا مسبقا للمشاركة الحقيقية .

٢٧ - ٢ إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي في سعيه للاستعاضة عن أنماط التنمية غير المستدامة بتنمية سليمة بيئيا ومستدامة يتمثل في ضرورة تنشيط الشعور بالهدف المشترك لمصلحة جميع قطاعات المجتمع . وفرص توليد هذا الشعور بالهدف ستتوقف على رغبة جميع القطاعات في المساهمة في مشاركة وحوار اجتماعيين حقيقيين ، مع الاعتراف بالدور المستقل والمسؤولية والقدرة الخاصة لكل منها .

٢٧ - ٣ ولدى المنظمات غير الحكومية ، بما فيها المنظمات التي لا تتوخى الربح والتي تمثل الجماعات المتناولة في هذا الباب من جدول أعمال القرن ٢١ ، تجارب وخبرات وقدرات راسخة ومتنوعة في ميادين ستكون لها أهمية خاصة لتنفيذ واستعراض التنمية المستدامة السليمة بيئيا والمسؤولة اجتماعيا ، على النحو المتوخى في جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١ . ولذا فإن مجتمع المنظمات غير الحكومية يقدم شبكة عالمية ينبغي الاستفادة منها وإكسابها القدرة وتقويتها دعما للجهود المبذولة لبلوغ هذه الأهداف المشتركة .

٢٧ - ٤ ولضمان تحقيق المساهمة الكاملة التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية ، ينبغي القيام ، في المؤسسات ذات الولاية وفي البرامج المصممة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بتشجيع أقصى ما يمكن من الاتصال والتعاون فيما بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية . كما تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى تعزيز التعاون والاتصال فيما بينها من أجل تقوية فعاليتها بوصفها من العاملين في تنفيذ التنمية المستدامة .

92-83653

الأهداف

٢٧ - ٥ ينبغي للمجتمع والحكومات والهيئات الدولية أن تضع آليات تتيح للمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدورها في المشاركة على نحو يتسم بالمسؤولية والفعالية في عملية التنمية السليمة بيئيا والمستدامة .

٢٧ - ٦ وبغية تعزيز دور المنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء في المجتمع ، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللحكومات أن تبادر إلى القيام ، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، بعملية استعراض للإجراءات والآليات الرسمية الرامية إلى اشتراك هذه المنظمات على جميع الأصعدة ، من رسم السياسات وصنع القرارات إلى التنفيذ .

٢٧ - ٧ وبحلول عام ١٩٩٥ ، ينبغي أن يقام حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيد الوطني فيما بين جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا بغية الاعتراف بدور كل منها في تنفيذ التنمية السليمة بيئيا والمستدامة وتعزيز هذه الأدوار .

٢٧ - ٨ ينبغي للحكومات والهيئات الدولية تشجيع وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في تصميم وإنشاء وتقييم الآليات الحكومية والإجراءات الرسمية الرامية إلى استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على كافة الأصعدة .

الأنشطة

٢٧ - ٩ ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ، بما فيها الوكالات الإنمائية والتمويلية الدولية ، وجميع المنظمات والمحافل الحكومية الدولية أن تتخذ ، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ، تدابير تهدف إلى ما يلي :

(أ) استعراض سبل تعزيز الإجراءات والآليات القائمة التي تسهم عن طريقها المنظمات غير الحكومية في تصميم السياسات وصنع القرارات والتنفيذ والتقييم على صعيد الوكالات المنفردة ، وفي المناقشات المشتركة بين الوكالات وفي مؤتمرات الأمم المتحدة والإفادة عن هذه السبل ؛

(ب) وعلى أساس الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، تعزيز الآليات والإجراءات القائمة في كل وكالة للاستفادة من خبرة وآراء المنظمات غير الحكومية في مجال تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها ، وفي حال عدم وجود مثل هذه الآليات ، القيام بإنشائها ؛

(ج) استعراض مستويات الدعم المالي والإداري المقدم للمنظمات غير الحكومية ومدى اشتراكها في تنفيذ المشاريع والبرامج وفعالية هذا الاشتراك ، بغية تعزيز دورها بوصفها شركاء اجتماعيين ؛

92-83653

(د) تصميم وسائل مفتوحة وفعالة لتحقيق مساهمة المنظمات غير الحكومية في العمليات المنشأة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات ؛

(هـ) تشجيع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا على الإسهام في استعراض وتقييم السياسات والبرامج الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بما فيها الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية ولشبكاتها المنظمة ذاتيا ، وإتاحة إجراء هذا الاستعراض والتقييم ؛

(و) مراعاة النتائج التي تتوصل إليها نظم الاستعراض وعمليات التقييم لدى المنظمات غير الحكومية في التقارير ذات الصلة التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وإلى جميع منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والمحافل الحكومية الدولية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وفقا لعملية استعراض جدول الأعمال المذكور ؛

(ز) إتاحة وصول المنظمات الحكومية الدولية الى البيانات والمعلومات الدقيقة في حينها لتعزيز فعالية برامج هذه المنظمات وأنشطتها وأدوارها في دعم التنمية القابلة للإدامة .

٢٧ - ١٠ وينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير من أجل ما يلي :

(أ) إقامة حوار مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتها المنظمة ذاتيا التي تمثل مختلف القطاعات ، أو تعزيز هذا الحوار ، مما يمكن أن يفيد في : '١' النظر في حقوق ومسؤوليات هذه المنظمات ؛ '٢' والتوجيه الفعال لمدخلات المنظمات غير الحكومية المدمجة في عملية وصنع السياسة الحكومية ؛ '٣' وتسهيل التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات الوطنية على مستوى البرنامج ؛

(ب) تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات المحلية في الأنشطة الرامية الى التنمية المستدامة ؛

(ج) إشراك المنظمات غير الحكومية في الآليات والإجراءات الوطنية المنشأة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، مع الاستفادة على أفضل وجه من قدراتها الخاصة ، ولاسيما في ميادين التعليم والتخفيف من الفقر وحماية البيئة وإصلاحها ؛

(د) مراعاة النتائج التي تتوصل اليها آليات الرصد والاستعراض لدى المنظمات غير الحكومية في تصميم وتقييم السياسات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات ؛

(هـ) استعراض نظم التعليم الحكومية بغية تحديد الوسائل اللازمة لإدراج وتوسيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في ميدان التعليم النظامي وغير النظامي وفي التوعية العامة ؛

92-83653

(و) إتاحة وتيسير إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية الى البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمة الفعالة في البحث وفي تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها .

وسائل التنفيذ

(أ) التمويل وتقدير التكلفة

٢٧ - ١١ رهنا بما ستتمخض عنه عمليات الاستعراض وتطور وجهات النظر بالنسبة لأفضل طريقة لإقامة مشاركة وحوار بين المنظمات الرسمية ومجموعات المنظمات غير الحكومية ، سينطوي الأمر على تكاليف محددة نسبيا ، ولكنها غير قابلة للتنبؤ ، على الصعيدين الدولي والوطني في تعزيز الإجراءات والآليات الاستشارية . كما ستحتاج المنظمات غير الحكومية الى تمويل إضافي لدعم تأسيس وتحسين مساهمتها في نظم رصد جدول أعمال القرن ٢١ . وستكون هذه التكاليف كبيرة ولكن لا يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه على أساس المعلومات الموجودة .

(ب) بناء القدرات

٢٧ - ١٢ ستدعو الحاجة إلى قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمحافل الحكومية الدولية والبرامج الثنائية والقطاع الخاص ، حسب الاقتضاء ، بتقديم المزيد من الدعم المالي والإداري إلى المنظمات غير الحكومية وشبكاتها الذاتية التنظيم ، وخاصة تلك التي توجد مقارها في البلدان النامية ، والإسهام في رصد وتقييم برامج جدول أعمال القرن ٢١ ، وتوفير التدريب للمنظمات غير الحكومية (ومساعدتها على وضع البرامج التدريبية الخاصة بها) على الصعيدين الدولي والإقليمي تعزيزا لدورها في المشاركة في تصميم البرامج وتنفيذها :

٢٧ - ١٣ ويقتضي الأمر قيام الحكومات ، وفقا للظروف التي ينفرد بها كل بلد ، بسن أو تعزيز أية تدابير تشريعية لازمة للتمكين من قيام المنظمات غير الحكومية بإنشاء أفرقة استشارية وكفالة حق المنظمات غير الحكومية في حماية المصلحة العامة من خلال الإجراءات القانونية .

92-83653

الملحق الثاني:

CBD

UNEP

Distr.

GENERAL

UNEP/CBD/COP/8/30

28 February 2006

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

الاجتماع الثامن
كوريتيبا، البرازيل، 20 –31 آذار/مارس 2006

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

مشروع سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية

لدى اتفاقية التنوع البيولوجي

مذكرة من الأمين التنفيذي

عندما عقد مكتب مؤتمر الأطراف اجتماعه في غرناطة باسبانيا في 3 شباط/فبراير 2006، نظر في مشروع النص المرفق الذي يخص سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى اتفاقية التنوع البيولوجي، ووافق على رفع هذا المشروع الى مؤتمر الأطراف لكي يستعرضه ويعتمده في اجتماعه الثامن.

* UNEP/CBD/COP/8/1

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخه الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

UNEP/CBD/COP/8/30

Page 237

مشروع سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية

لدى اتفاقية التنوع البيولوجي

1- نصت الفقرة 5 من المادة 23 من الاتفاقية على أن أي هيئة أو وكالة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، وتكون قد أبلغت الى الأمانة رغبتها في أن تكون ممثلة بصفة مراقب في أي اجتماع لمؤتمر الأطراف، يجوز السماح لها بالحضور ما لم يعترض عليها ثلث الأطراف الحاضرين على الأقل. ونصت أيضا على أن يكون حضور المراقبين ومشاركتهم يخضعان لقواعد النظام الداخلي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف.

2- نصت المادة 7 من النظام الداخلي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف بموجب المقرر 1/1 على أن أي هيئة أو وكالة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، مؤهلة في الميادين المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي، وأبلغت الى الأمانة رغبتها في أن تكون ممثلة بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمر الأطراف، أن تحصل من الأمانة على إخطار حتى يتسنى لها الحضور بصفة مراقب.

3- منذ أول اجتماع لمؤتمر الأطراف وحتى الآن، تم قبول منظمات غير حكومية لحضور اجتماعات عملية الاتفاقية على أساس مؤقت وبناء على طلب يقدمه المراقبون للمشاركة في اجتماعات محددة. وتعد المنظمات غير الحكومية من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، ووفقا للممارسة المقررة في الأمم المتحدة والاجراءات التي تتبعها اتفاقيات ريو الأخرى، يتعين وضع اجراءات قائمة بذاتها لاعتماد المنظمات غير الحكومية لدى اتفاقية التنوع البيولوجي. ويوجز المرفق الأول أدناه الممارسة الجارية في عمليات الاتفاقيات الأخرى. ومن هذا المنطلق يوصي الأمين التنفيذي باجراءات اعتماد طبقا للمعايير والعمليات المذكورة في الفقرات اللاحقة. أما المرفق الثاني فيتضمن مشروع مقرر يمكن أن ينظر فيه مؤتمر الأطراف ليصدره في اجتماعه الثامن.

4- يتبين بوضوح من النصوص ذات الصلة أن التمثيل قاصر على الهيئات والوكالات الحكومية وغير الحكومية "المؤهلة في الميادين المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار". ويجب تفسير كلمة "المؤهلة" حسب معناها الواسع من منطلق طبيعة الاتفاقية وتنوع أصحاب المصلحة فيها. وبالفعل لا ينبغي تفسير كلمة "المؤهلة" حسب المعنى العلمي التقليدي، لأن هناك منظمات أهلية كثيرة . بالاضافة الى منظمات المجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية . تنفذ تدابير عملية للحفظ واستدامة الاستخدام على المستوى المحلي دون أن تكون بالضرورة "مؤهلة" بذلك المعنى.

5- بناء على ما تقدم ينبغي أن يكون باب الاعتماد مفتوحا أمام جميع المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بالتربية والعلم والثقافة والبحث، وأمام منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية، وأمام منظمات القطاع الخاص المؤهلة أو العاملة في مجالي حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي، بشرط أن تقدم طلبا رسميا بالاعتماد الى الاتفاقية وصكوكها القانونية ذات الصلة.

6- يجب أن يوجه الأمين التنفيذي إخطارا الى جميع الهيئات أو الوكالات المعنية يطلب فيه منها أن تقدم طلبا رسميا لاعتمادها بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمر الأطراف أو اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية. وينبغي أن يشترط في ذلك الإخطار أن تحدد هذه الهيئات أو الوكالات

مؤهلاتها واهتماماتها بالعمل في مجال حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، والتبادل العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية.

7- ينبغي لتلك الهيئات والمنظمات أن ترسل الى الأمين التنفيذي أنظمتها الأساسية وقواعدها ولوائحها، أو قائمة صلاحياتها، بالاضافة الى أي معلومات ذات صلة مثل النشرات وخطط الأعمال أو غيرها من المعلومات عن أنشطتها المرتبطة بحفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي والتبادل العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية.

8- سيعد الأمين العام قائمة بأسماء المنظمات التي قدمت طلبات الاعتماد، وسيرفعها الى مكتب مؤتمر الأطراف ليستعرضها ويقدم توصية بشأنها الى مؤتمر الأطراف ليعتمدها.

9- ما أن يتم الاعتماد لا تصبح المنظمة المعنية بحاجة الى تقديم طلب آخر لاعتمادها في الدورات اللاحقة. اذ يجب أن يكون اعتمادها لدى مؤتمر الأطراف أو لدى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية صالحا أيضا لدى الهيئات الفرعية المنبثقة عن اتفاقية التنوع البيولوجي. وستعرض بصفة منتظمة على مؤتمر الأطراف، أو على مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، قائمة محدثة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

المرفق الأول

الممارسة المتبعة ازاء الاعتماد في العمليات الدولية الأخرى

1- وضعت عدة منظمات، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اجراءات لاعتماد المنظمات غير الحكومية.

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ

2- أي منظمة ترغب في الاعتماد الرسمي لدى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ تقدم طلبا بذلك الى أمانة تلك الاتفاقية وتقدم اليها الوثائق الرسمية التي تثبت أنها منظمة غير حكومية معترف بها قانونا ومختصة بمسائل تغير المناخ. ويستعرض مكتب مؤتمر الأطراف قائمة المنظمات الطالبة، ثم يقدم توصية الى مؤتمر الأطراف ليوافق عليها. وما أن يتم اعتماد المنظمة المعنية لا تعد بحاجة الى تكرار طلب الاعتماد لحضور الدورات اللاحقة لمؤتمر الأطراف. وكل اجتماع يعقده مؤتمر الأطراف يحصل على قائمة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ليوافق عليها (انظر مثلا FCCC/CP/2000/2/Add.1).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

3- يقضي نظام الاعتماد لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتوجيه طلبات الاعتماد الى الأمين التنفيذي ليقوم بتقييمها. ثم يعد الأمين التنفيذي قائمة بالمنظمات مع توصية منه الى مؤتمر الأطراف باعتمادها للحضور بصفة مراقبين (انظر ICCD/COP(4)/9/Add.1). وينظر مؤتمر الأطراف في هذا القائمة ويصدر مقررا باعتماد المنظمات المختصة منها (انظر مثلا المقرر 26/COP.1).

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

4- نقح برنامج الأمم المتحدة للبيئة سياسته واجراءاته في مجال اعتماد المنظمات غير الحكومية بناء على المقرر دإ 5/7 الصادر عن الدورة الاستثنائية التي نظمها مجلس الادارة للمحفل الوزاري العالمي للبيئة، وهو المقرر الذي طالب بتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبموجب الممارسة الراهنة تقدم المنظمة غير الحكومية رسالة تطلب فيها الاعتماد وترفق بها اثباتا بأنها منظمة لغير أغراض الربح ومهتمة بالبيئة، وشرحا تفصيليا للنطاق العالمي لأنشطتها، وصورة من موافقة هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على اعتمادها. وينظر في هذا الطلب "فرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة" التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويقدم توصيته بشأنه الى مكتب أمانة مجالس الادارة للبت في الاعتماد. وهذا المكتب هو الذي يخطر المنظمة غير الحكومية بقراره.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5- بوسع المنظمات غير الحكومية أن تطلب التمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد وردت شروط الحصول على هذه الصفة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996. وللتمتع بهذه الصفة يجب أن تكون للمنظمة أهداف وأغراض مطابقة لروح وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويعرض الطلب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي لجنة تتكون من 19 دولة عضوا في الأمم المتحدة. وتقدم هذه اللجنة توصيتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما يجتمع بكامل هيئته ليتخذ القرار الأخير.

المرفق الثاني

مشروع مقرر مقدم من مكتب مؤتمر الأطراف

ان مؤتمر الأطراف

إذ يشير الى المادة 23 من الاتفاقية والى المادة 7 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

1- *يقرر* اصدار سياسة اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى اتفاقية التنوع البيولوجي، بالصيغة الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي بشأن هذا الموضوع (UNEP/CBD/COP/8/30) والمرفقة بهذا المقرر، واعتماد المنظمات غير الحكومية الواردة أسماؤها في مرفق هذا المقرر* لحضور الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف؛

2- *يقرر أيضا* أن يسري هذا الاعتماد على الاجتماعات اللاحقة التي سيعقدها مؤتمر الأطراف وكذلك على اجتماعات الهيئات الفرعية؛

3- *يرجو* من الأمين التنفيذي أن يعد قائمة بالمنظمات الجديدة التي تطلب الاعتماد وأن يعرضها على مكتب المؤتمر للنظر فيها في الاجتماعات المقبلة للأطراف في الاتفاقية.

---

* ستكتمل هذه القائمة وتوزع في أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف

الملحق الثالث:

GREENPEACE









رمز منظمة السلام الأخضر الدولية

المصدر: موقع المنظمة www.grenpeace.org

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ المصادر والمراجع باللغة العربية

I. فئة المصادر

القرآن الكريم

1- سورة الأعراف، الآية 74.

2- سورة الحشر، الآية 9.

الكتب

1-ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، دون بلد نشر: دار التراب العربي، 1999.

2-الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطبري: جامع البيان عن تفسير آيات القرآن**، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، بدون سنة نشر.

II. فئة الكتب

1- الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية. **فئات ومعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية**. تر: سامي زلط، سويسرا: الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، 2001.

2- أفندي، عطية حسين. **المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي**. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

3- بن عامر، تونسي. **قانون المجتمع الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

4- ثعالبي، نوال على. **الحوكمة البيئية العالمية: ودور الفواعل غير الدولاتية فيها**. ط1، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014.

5- جوف، ادمون. **علاقات دولية**. تر: منصور القاضي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

6- جويلي، سعيد سالم. **المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي**. ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.

7- جي، فرانك، بولي، ولنشترو جون. العولمة **الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. تر: فاضل جكتر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

8- حداد، ريمون. **العلاقات الدولية**. بيروت: دار الحقيقة، 2000.

9- الحسن، شكري إبراهيم. **مقدمة في علم البيئة ومشكلاتها**. ط2، العراق: دار المعارف للكتب الجامعية، 2019.

10- حسين، خليل. **النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**. ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

11- الحفيظ، عماد محمد ذياب. **البيئة: حمايتها- تلوثها – مخاطرها**. ط1، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009.

12- ديب، كمال. **أساسيات التنمية المستدامة**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015.

13- الربضي، سلام. **المقاربات والمتغيرات العالمية: عصر الدولة وعصر السوق**. ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

14- زياني، صالح، بن سعيد، مراد. **الحوكمة البيئية العالمية: قضايا ومشكلات**. ط1(الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010.

15- زياني، صالح، بن سعيد، مراد. **مدخل إلى الإصلاحات المؤسساتية للحكم البيئي العالمي**. ط1، باتنة: دار قانة، 2010.

16- سعد الله، عمر. **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق**. ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

17- سعيفان، أحمد. **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004.

18- سلامة، أحمد عبد الكريم. **قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية**. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1997.

19- الشعراوي، سلوى جمعة، الدسوقي إيهاب، وآخرون. **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**. القاهرة: مركز واستشارات الإدارة العامة، 2001.

20- الشيخلي، عبد القادر. **حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام**. ط1، بيروت: منشورات الحبلي الحقوقية، 2009.

21- الصواف، عبد الله ذنون. **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان**. ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2014.

22- عاكف، يوسف صوفان. **المنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: دار الاحمدي للنشر، 2008.

23- عبو، عبد الله علي. **المنظمات الدولية-الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**. ط1، عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، 2011.

24- علام، سعد طه. **التنمية والدولة**. ط2، القاهرة: دار طيبة، 2004.

25- غريفيش، مارتن، أوكالاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

26- غضبان، مبروك. **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

27- غضبان، مبروك. **المدخل للعلاقات الدولية**. ط1، باتنة: باتنيت للتجهيز المكتبي، 2005.

28- غيث، ايمان محمد، دهبية، منى حسن. **الانسان والبيئة، صراع أم توافق**. ط1، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2008.

29- فيشر، مارتينا. **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات، والتحديات**. تر: يوسف حجازي، ألمانيا: مركز برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009.

30- قنديل، أماني. **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**. ط1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، .2008

31- كامل، خالد مصطفى. **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

32- كريم، حسن. **مفهوم الحكم الصالح**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

33- لحرش، عبد الرحمن. **المجتمع الدولي –التطور والأشخاص**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

34- ليتيم سعيد، نادية. **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة**. ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

35- مصباح، عامر. **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**. ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.

36- مصباح، عامر. **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

37- مصباح، عامر. **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

38- مطاوع، ابراهيم عصمت. **التربية البيئية**. ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005.

39- مقري، عبد الرزاق. **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**. ط1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

40- ميرل، مارسيل. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. تر: حسن نافعة، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

41- نعمت، وسام، السعدى، إبراهيم. **تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية**. ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

42- هاموند، آلن .ل. **موارد العالم دليل البيئة والتنمية المستدامة**. ط4، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر والتوزيع، 1995/1994.

43- هريدي، صلاح. **العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها**. ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.

44- الهزايمة، محمد عوض. **قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن أتى**. ط1، عمان: المكتبة الوطنية، 2004.

45- يحي، وناس. **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

III. فئة المجلات العلمية

1- ادري، صفية. "تشبيك علاقات الدولة –المجتمع من منظور الحوكمة العالمية: نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، (جانفي 2018).

2- بن سعيد، مراد. "الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 2، (2014).

3- بن سعيد، مراد. "فعالية التنوع المؤسساتي الدولي في مجال حماية البيئة". دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 43، ملحق 3، (2016).

4- بن سعيد، مراد. "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل مفهوم الحوكمة البيئية العالمية". **المستقبل العربي**، العدد 421، (مارس 2014).

5- بن سعيد، مراد، عنكوش، نور الصباح. إطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية: دراسة حالة السياسة البيئية العالمية. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 05، (مارس 2015).

6- البنك الأهلي المصري. "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات". النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 56، 2003.

7- بوتون، جيمس م ، كولن أ. برادفور جنيور. "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة". **التمويل والتنمية**، (ديسمبر 2007).

8- سعيدي، وصاف، مرداسي، خولة، النمو السكاني وعلاقته بالبيئة- مع الاشارة لحالة الجزائر-. مجلة البحوث والدراسات، العدد9، (يناير 2010).

9- شكراني، حسين. " نحو حوكمة بيئية عالمية". رؤى استراتيجية، (أكتوبر 2014).

10- عاشور، سالي. "المنظمات غير الحكومية الدولية: تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية". المجلة الاجتماعية القومية، (2018).

11- عبد علي، قاسم محمد، حسين، هلال. "الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية". **مجلة قضايا سياسية**. العدد 47، (2017).

12- فوزي، سامح. "الحوكمة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة". المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 10، (اكتوبر 2005).

13- يخلف، عبد السلام. "الرشادة في عصر العولمة بديل ممكن أو يوتوبيا؟. **دراسات استراتيجية**، العدد 06، (2006).

IV. فئة الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1- جون، أجارد، وآخرون. **توقعات البيئة العالمية GEO4 البيئة من أجل التنمية**. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئية، 2007.

2- زايري، بلقاسم. "**الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**". ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

3- كاستلز، مانويل. **الحوكمة العالمية والسياسة العالمية**، تر: لطفي قواسمي، ورقة بحث غير منشورة.

4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للغربي آسيا. **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**. (E/ESCWA/SD-WOM/99/4)، نيويورك: الأمم المتحدة، 2000.

5- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم: تحقيق اهداف التنمية المستدامة**. روما: FAO، 2018.

V. فئة الرسائل والمذكرات

1- حمرون، ديهية. **الاعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، شعبة القانون، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية–، 2016/2015.

2- حمشي، محمد. **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقحام نظرية التعقد داخل الحقل**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017/2016.

3- طيلب، أحمد. **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007/2006.

4- لموشي، طلال. **دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية: المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا**. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014.

5- نامر، هيبة. **دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية العالمية: نموذج منظمة السلام الأخضر**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص "دراسات سياسية مقارنة"، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، 2013.

VI. فئة المقالات والروابط الالكترونية

1- الأمم المتحدة. **اليوم العالمي للأراضي الرطبة**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2022/09/06.

https://www.un.org/ar/observances/world-wetlands-day

2- الأمم المتحدة. **تغير المناخ**. تاريخ تصفح الموقع: 2022/08/21.

https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change

3- بوخريص، خديجة. "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**. (2017). تاريخ دخول الموقع: 2017/12/20.
https:/www.politics-dz.com/theards/dur-almnzmat-adulî-ghir-alxhkumi-fi-tfyil-madmin-almn-alnsan.8589

4- بورشنيك، اناتولي، غايدي، يوليا. **خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية**. تر: خير شهرزاد، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2018/5/31.

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/.pdf

5- بيان صحفي لمنظمة الصحة العالمية. **تسعة من أصل عشرة أشخاص في جميع أنحاء العالم يتنفسون هواء ملوثا لكن المزيد من البلدان بصدد اتخاذ الإجراءات**. تاريخ تصفح الموقع: 2022/09/09.

https://www.who.int/ar/news/item/1-9-out-of-10-people-worldwide-breathe-polluted-air-but-more-countries-are-taking-action

6- الجبالي، حسام. **علم البيئة**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2013.

http://www.alkherat.com/vb/showthread.php ?1289

7- الحراثي، ميلاد مفتاح. **في فكرة الحوكمة العالمية**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2015/05/20.

https://diae.net/7356/

8- **الحوكمة البيئية**، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2021/08/15.

https://www.hisour.com/ar/environmental-governance-39304/

9- **الحوكمة العالمية: المفهوم، المعايير الهيئات**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2018/06/15.

http://arabprf.com/?p=2056

10- الرحامنة، علي أحمد عبد الحميد. **الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)**. جامعة الشرق الأوسط الأردن. تاريخ تصفح الموقع: 2018/07/25.

ps://meu.edu.jo/libraryTheses/5b5581d8cc3eb_1.pdf

11- رزيق، كمال. **دور الدولة في حماية البيئة**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2013/12/10.

http://search.softonic.com /CT3031774/tb_v1?q=pdf

12- ريمان، كيم. نظرة **من الأعلى: السياسة الدولية، المعايير، والنمو العالمي للمنظمات غير الحكومية**، تر: سعيد طه. تاريخ تصفح الموقع: 2018/01/22.

https://tsaidali.wordpress.com/2013/04/21

13- السعدون، محمد ثامر. **الصياغة المرنة في القانون الدولي وأثرها في اتفاقية فينا لقانون عقد المعاهدات لسنة 1969**. الحوار المتمدن. تاريخ تصفح الموقع: 2017/10/31.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=482635

14- الشعراوي، حلمي، رمضان، حنان. **دور المجتمع المدني وتنظيماته في التنمية والحكم الموسع حالة الشمال الافريقي**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2015/02/24.

http.www.humanitarianibh.net/index.htm

15- مجدي، انجي. **تحديات العدالة المناخية أمام "الكوب 27**. تاريخ تصفح الموقع: 2022/10/22.

https://www.independentarabia.com/node/377116/-تحديات/تقارير/سياسة-أمام-كوب-27-المناخية-العدالة

16- منصوري، كمال. **المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2014/02/07.

http://search.softonic.com/CT 3031774/tb_v1?q=2002

17- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. **المدن التنافسية في اقتصاد العالم**. تاريخ تصفح الموقع يوم: 2022/09/09.

https://www.oecd.org/gov/37839991.pdf

18- ميثاق الأمم المتحدة. المادة 71، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2013/02/09.

http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter r10.shtml

19- نصير، عبد الله عبد القادر. "البيئة والتنمية المستدامة"، التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري. **مجلة أبحاث ودراسات**. مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، عدد 7، (29 جويلية 2002)، تاريخ تصفح الموقع يوم: 2016/11/06.

http://search.softonic.com/ CT3031774/tb_v1?q=

20– نعيم، لبنى. **السفن الخضراء ومنظمة السلام الأخضر**. جريدة الشرق الأوسط، تاريخ تصفح الموقع: 2023/01/11.

https://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/31305

21– ويلر، راكس. **جذور منظمة غرنبيس ومسارها**، تر: مارتا قاصوف، تاريخ تصفح الموقع: 2022/12/29.

https://www.greenpeace.org/mena/ar/%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1%

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

- **باللغة الانجليزية**

I– فئة الكتب

1- Bäkstrand, Karin, W.Kuyper, Jonathan. "**Non-state Actors in Global Governance From Copenhagen to Paris and Beyond**" in **Environmental Politics**. Published Online, 2017.

2- Baylis, John. Smith, Steve. **Globalization of world politics**. third edition, Network, Oxford university press,2001.

3- Casey, John. **Non-Government Organizations as Policy Actors: The Case of Immigration Policies in Spain**. Universitat Autònoma de Barcelona, 1998.

4- Chatterji, Arpan. **Air Pollution in Delhi: Filling the Policy Gaps**. India :Observer Research Foundation, 2020.

5- Clive, Archer. **International Organizations**. third edition, London: Routledge,2001.

6- D.Kemp, David. **Global Environmental Issues : A Climatological Approach**. Second Edition, London: Routledge is an International Thomson Publishing ; 1995.

7- Dauvergne, Peter. **Handbook of global Environmental Politics.** (UK, Edward Elgar Publishing Limited, 2005.

8- Green,Jessica F. **Rethinking private authority: agents and entrepreneurs in global environmental governance**. New York : Princeton University Press, 2014.

9- Humphreys, David. "NGO Influence Policy on Forest Conservation and trade in Forest Products". In NGO DIPLOMACY : **The Influence of Nongovernmental Organizations in International Environmental Negotiations**. ed: Michele M.Betsil, Elisabeth Corell, London: The MIT Press, 2008.

10- Kaldor, Mary, L. Moore, Henrietta**. Global Civil Society 2012 Ten Years of Critical Reflection**. London : Palgrave Macmillan, 2012.

11- Keck, Margaret E. , Sikkink, Kathryn. **Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics**. London: Corneli University Press, 1998.

12- N.Rosenau, James, Ernst –Otto, Czempeil. **Governance Without Government: Order and Change in World Politics**. Cambridge : Cambridge university press, 1992.

13- Najam, Adil, Papa, Mihaela, **Global Environmental Governance: A Reform Agenda**. Canada : International Institute for Sustainable Development, 2006.

14- Nasiritousi, Naghmeh. **"NGOs And Environment"**, in **Routledge Handbook of NGOs and International relations**. ed: Thomas Davies, 1st edition, London: Routledge, 2019.

15- Nordang Uhre, Andreas. **On Transnational Actor Participation In Global Environmental Governance**. Stockholm : Universitetsservice US-AB, 2013.

16- O'Neill, Kate. **Architects, Agitators, and Entrepreneurs : International and Nongovernmental Organizations in Global Environmental Politics.** California : Sage/ CQ Press, 2015.

17- Plourde, Yves. **Engaging with The Future: A Historical Investigation of Greenpeace**. Canada: The School of Graduate and Postdoctoral Studies, 2015.

18- Princen, Thomas, Finger, Mathias. **Environmental NGOs in World Politics: Linking the local and the global**. First published, London: Routlege, 1994.

19- S.Chasek, Pamela, L.Downie, David. **Global Environmental Politics**. London : Routledge, 2021.

20- Weyler, Rex. **Greenpeace: How a Group of Ecologists, Journalists, and Visionaries Changed the World**. British Colombia: Rodale Books, 2004.

II. فئة المجلات العلمية والدوريات

1- - Hettne, Björn, Söderbaum, Fredrik. ‘‘The UN and Regional Organizations in Global Security : Competing or Complementary Logics?. **Global Governance**, (September 2006).

2- Azmi, Deliani, Ahmad, Zakiah. “Greenpeace's role in pressuring the India government to overcome air pollution 2015-2018”. EDP Sciences, Indonesia, 55183,(2021) .

3- Bäckstrand, Karin, Lövbrand, Eva. “Climate governance after Copenhagen: research trends and policy practice”, Research handbook on climate governance. (November 2015).

4- Biermann, Frank. ‘‘Global Environmental Governance: Conceptualization and Examples’’ Global Governance Working Paper. No 12, (November 2004).

5- Christenen, Robert. ‘‘International Nongovernmental Organizations : Globalization, Policy Learning, and the Nation-State’’. **International Journal of Public Administration**. (April 2006).

6- Dong, Ningxin, “Investigate the Role of Environmental NGOs in Global Sustainable Development and Environmental Governance”. Scientific and Social Research. (2024), Volume 6, Issue 5.

7– G.Weiss, Thomas. "What happened to the idea of world governance". **International Studies Quarterly**.

8- L.Martin, Pamela. "Global Governance from the Amazon : Leaving Oil Underground in Yasini National Park Ecuador". Global Environmental Politics. Volume 11, Number 4, (November 2011).

9- N. Andonova, Liliana , Mitchell, Ronald. "The Rescaling of Global Environmental Politics". Annual Review of Environment and Resources. (2010).

10- Orr, Karen. "Greenpeace and the Media Direct Action, Bearing Witness, and Marshall McLuhan". The Atlas: UBC Undergraduate Journal of World History, (2011).

11– S.Finkelstein, Lawrence. "What is global governance", **Global Governance**. (Winter 1995).

12- Susanto, Siti Rokhmawati. "The Transformation of Greenpeace Strategy in the 199os: From Civil Disobedience to Moderate Movement". Global & Strategic, No 2, Juli-Desem her, (2007).

13- Takacs, Emoke, Laforsch,Christian. "Society Role in the Reduction of Plastic Pollution". Springer Nature Switzerland, (June 2020).

14- Tarannum, Rashid. "The Role of International Non-Governmental Organizations (INGOs) on State Compliance with Environmental Regulations: A Critical Analysis". Athens Journal of Politics & International Affairs. 2025.

15- W. Cash, David , Adger, W. Neil . "Scale and Cross-Scale Dynamics: Governance and Information in a Multilevel World". Ecology and Society, Vol. 11, No. 2 (Dec 2006).

16- Zou, Xiaolong, Wang, Chun. "Authority a Discussion in The Global Environmental Governance". International Studies. (January 2021).

III. فئة الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1- harir, Mymunah. **Challenges Faced by NGOs in Mobilization of Funds for Operation: The Case of United Nations Environmental Programme (unep)**. A Project Report Submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Masters in Business Administration (MBA), UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY AFRICA, SUMMER 2015.

IV. فئة المقالات والروابط الالكترونية

1- **Clear Blue Sea**, Visited in January, 02, 2024. https://kw.linkedin.com/company/clearbluesea?trk=public_profile_experience-item_profile-section-card_subtitle-click

2- Conca, Ken. **Governing Water: Contentious Transnational Politics and Global Institution Building**. Visited in Novembre, 17, 2024 https://www.researchgate.net/publication/263606337_Ken_Conca_Governing_Water_Contentious_Transnational_Politics_and_Global_Institution_Building

3- **Copernicus Global Climate Report 2024 confirms last year as the warmest on record,** first ever above 1.5°C annual average temperature, Visited in: January, 02, 2025. https://www.copernicus.eu/en/news/news/copernicus-global-climate-report-2024-confirms-last-year-warmest-record-first-ever-above

4- Dupuits, Emilie. **Civil Society and NGOs as Drivers of Change in Environmental Governance**. Visited in Octobre, 31, 2024. https://www.e-ir.info/2016/06/13/actors-other-than-states-the-role-of-civil-society-and-ngos-as-drivers-of-change/#google_vignette

5- Gemmill, Barbara, Bamidele-Izu, Abimbola. **The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance**. Visited in March, 20th, 2016.

http://environment.research.yale.edu/documents/downloads/a-g/gemmill.pd

6- Greenpeace. **Our Governance How is Greenpeace International governed?** Visited in February, 02, 2023. https://www.greenpeace.org/international/explore/about/governance/

7- J.Covil, Christopher. **Greenpeace, Earth First ! and The Progression of The Radical Environmental Movement in America**. (2008), Visited in December, 29, 2022. https://digitalcommons.uri.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1095&context=srhonorsprog

8- J.Giese, Lucas. **The role of NGOs in International Climate: A Case Study of Indian NGOs.** Visited in October, 2022. https://digitalcommons.csbsju.edu/honors_thesis/?utm_source=digitalcommons.csbsju.edu%2Fhonors_thesis%2F36&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

9- Laffy, Mark, Weldes, Jutta. **Policing and Global Governance**. Visited in Novembre, 05th, 2018.

https://books.google.dz/books?hl= Governance&f=false

10- Mc cormick, Jhon. The **Role of Environmental NGOs In International Regimes.**

file:///C:/Users/acer/Downloads/The_role_of_environmental_NGOs_in_intern.pdf

11- Patberg, Philipp. **The Institutionalisation of Private Governance: Conceptaulising an Emerging trend in global environmental politics.** Visited in Novembre 06th 2015.

http://www.glogov.org/images/doc/WP9.pdf.

12- Videl, John. **Rio+20 Reasons to be cheerful**. Visited in August, 2020. https://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2012/jun/27/rio20-reasons- cheerful

13- Yildirim, Korkmaz, Ayna, Yunus Emre. **The Role of Non-Governmental Organizations in Environmental Governance in Turkey**. Visited in March 20 th 2014. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/617166

14- Zou, Xiaolong, Wang, Chuan. **NGO's Authority: A Discussion in the Global Environmental Governance**. Visited in September, 16th, 2016. https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0020881720981215

- باللغة الفرنسية

I. فئة الكتب

1- Bettati, Mario, Dupuy, Pierre-marie. **Les O.N.G et le droit international**. Paris : Economia, 1986.

2- Breheny, Craig, **Le Roman de Greenpeace**. Paris : Ramsay, 1995.

3- Dagenais, Bernard . **Le Plan de Communication : L'Art de séduire ou de convaincre les autres**. Saint-Nicolas : Presses de l'Université Laval, 1998.

4- Fontanel, Jacques. **Les organisations non gouvernementales**. Alger: OPU, 2005.

5- Gemenne, François. **L'enjeu Mondiale: L'environnement**. Paris : Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 2015.

6- Guilhaudis, J.F. **Relations internationales contemporaines**. Paris : LITEC, 2003.

7- Hunter, Robert. **Greenpeace, l'épopée mondiale du grand mouvement écologique racontée par l'un de ses fondateurs**. .Paris: Robert Laffont, 1983.

8- Lequenne, Philippe. **Dans les Coulisses de Greenpeace**. France: L'Harmattan, 1997.

9- Merle, Marcel. **Sociologie des Relations Internationales**. Paris : Dalloz, 1983.

10- NCHAMA, C.M.EYA**. Le rôle des ONG dans la promotion et la protection des droits de l'homme**. New York : Nation Unies, 1992.

II. فئة الرسائل والمذكرات

1- Brouillard, Alexandre. **Urgence Environnementale Et Stratégies De Persuasion : Le Cas De Greenpeace Canada Et De Greenpeace France**. Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Lettres (Communication Sociale), Université Du Québec A Trois-Rivières.

2- Hamzaoui, Fares. **Le Militantisme Vert Au Québec A L'ère D'internet : Analyse Du Cadrage Dans Les Messages De Greenpeace**. Mémoire Présente A L'université Du Québec A Trois-Rivières, 2012.

3- Lebourgois, Mathilde. **Les Stratégies de communication de ONG environnementales: Le cas de Greenpeace et de WWF**. Mémoire de Séminaire Economie du Développement Durable, Université lumière Lyon 2, Institut d'Etudes Politiques de Lyon.

III. فئة المجلات العلمية

1- Chaloux, Annie, Simard, Philippe. «La gouvernance environnementale mondiale : évolution et enjeux ». Société québécoise de droit international. (décembre 2021).

2- Chartier, Denis. « ONG internationales environnementalistes et politiques forestières tropicales L'exemple de Greenpeace en Amazonie ». Anthropologie et Sociétés. vol. 29, no 1, (2005).

3- CHARTIER, Denis. OLLITRAULT, Sylvie. « Les ONG d'environnement dans un système international en mutation des objets non identifiés? ». dans **Représenter La Nature ? ONG et biodiversité**. Ed Catherine AUBERTIN, (Paris: Institut de Recherche pour Le Développement, 2005).

IV. فئة المقالات والروابط الالكترونية

1- **Base de données mondiale de l'OMS sur la pollution de l'air ambiant en milieu urbain (2016)**. Visité le: 19/08/2023
2- https://www.who.int/phe/health_topics/outdoorair/databases/cities/en/
3- Dictionnaire Encyclopédique Environnement**, Greenpeace est une définition du dictionnaire environnement et développement durable**, Visité le: 11,01, 2023. https://www.dictionnaireenvironnement.com/greenpeace_ID75.html
4- Greenpeace, **Annual Financial Rapport 2020: Stitching Greenpeace Council and Related Entities** https://www.greenpeace.org/static/planet4-international-stateless/2022/01/f8db1816-stichting-greenpeace-council-financial-statements-2020-incl.-sgd-auditors-report.pdf
5- Greenpeace. **Greenpeace [Notes de l'UPSC sur l'environnement et l'écologie]**. Visité le 04, Mars, 2023. https://byjus.com/free-ias-prep/greenpeace/
6- **Greenpeace**. Visité le 08, Mars, 2023. https://slideplayer.com/slide/4065144/
7- Greenpeace. **Mouvement historique de Greenpeace**. Visité le 08, Mars, 2023. http://greenpeacehistory.weebly.com/aims-and-purpose.html
8- Greenpeace, (2008). **Entre voter pour Monsanto ou pour nous, le choix est clair. Projet de loi fédérale sur l'étiquetage des OGM**. Visité le 12/03/2021. http://www.greenpeace.org/canada/fr/presse/communigues/entre-voter-pourmonsanto-ou-p/
9- Greenpeace, (2010). **Un point d'interrogation dans un champ de maïs. Lutte aux OGM au Canada**. Visité le: 12/03/2021. http://www.greenpeace.org/canada/fr/actualites/pointinterrogation-champs-mais

10- Greenpeace. **Comment Greenpeace crée le changement**, Visité le: 28/08/2023.
https://www.greenpeace.org.uk/about-greenpeace/how-we-create-change/

11- Greenpeace. **Les victoires de Greenpeace à travers les âges**. Visité le: 22/08/2023.
https://www.greenpeace.org.uk/about-greenpeace/victories/

12- Greenpeace. **Parc mondial Antarctique.** Visité le: 22/08/2023.
https://web.archive.org/web/20180131220355/http://www.greenpeace.org/new-zealand/en/about/history/how-we-saved-antarctica/

13- Greenpeace. **Shell revient sur sa décision d'abandonner le Brent Spar.** Visité le : 22/08/2023.
https://wayback.archive-it.org/9650/20200402124531/http://p3-raw.greenpeace.org/international/en/about/history/Victories-timeline/Brent-Spar/

14- Greenpeace. **Notre histoire, victoires et succès**, Visité le: 22/08/2023.
https://www.greenpeace.org/international/explore/about/hist/

15- Greenpeace. **Deni célèbre sa patrie forestière en Amazonie brésilienne**. Visité le: 23/08/2023.
https://www.greenpeace.org.au/blog/deni-celebrate-their-forest-homeland-in-the-brazilian-amazon/

16- Greenpeace. **Comment Greenpeace a changé Le Monde**. Visité le: 23/08/2023
https://www.greenpeace.org.uk/about-greenpeace/victories/

17- Greenpeace. **Destination Zéro.** Visité le: 24/08/2023
https://www.greenpeace.org/international/publication/17612/destination-zero/?

18- Greenpeace. **Tu l'as fait ! Shell abandonne les forages dans l'Arctique.** Visité le: 24/08/2023.

https://www.greenpeace.org/international/story/7022/you-did-it-shell-abandons-arctic-drilling/

19- Greenpeace. **Nous L'avons fait! L'interdiction des microbilles entre en vigueur**. Visité le: 24/08/2023. https://www.greenpeace.org.uk/news/we-did-it-microbeads-ban-comes-into-effect/

20- **Le Rôle Des ONG Dans La Lutte Contre La Pollution Plastique**. (8 décembre 2023) . Visité Le: 23/12/2023. https://changestarted.com/the-role-of-ngos-in-combating-plastic-pollution/

21- MP Meyer, Nathalie. **J'ai quitté Greenpeace pour revenir à l'écologie**. décembre 2017. Visité le: 27/08/2023. https://www.contrepoints.org/2017/12/14/305424-jai-quitte-greenpeace-revenir-a-lecologie

22- Ressources naturelles Canada. **L'état des forêts au Canada**. Visite le: 05 Avril 2023. https://ressources-naturelles.canada.ca/nos-ressources-naturelles/forets/13498.

23- Woessner, Géraldine. **L'autre visage de greenpeace.** https://www.google.com/search?q=contribution+financiere+a+greenpea ce+international&tbm=isch&ved=2ahUKEwimi7mh_t38

- باللغة الألمانية

I . فئة الكتب

1- Koch, Leif. **Der politische Einfl uss von Greenpeace Lobbying im Bereich der europäischen Chemikalienregulierung**. Deutschland: Springer Fachmedien Wiesbaden, 2014.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	إحصائيات خاصة بتطوير عدد المنظمات الدولية غير الحكومية	30
02	حركية السياسة العالمية التي أصبحت أكثر تعقيدا مقارنة بالمقاربات التقليدية	47
03	تطور عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في بعض المؤتمرات البيئية	106
04	أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية (لائحة توضيحية لنشاطات وقنوات تأثير ها)	122
05	يوضح فئات البلدان الأعضاء الممثلة لمنظمة السلام الأخضر	185
06	يوضح حملات منظمة السلام الأخضر	188

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	اجمالي عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تم احصائها منذ سنة 1989 إلى غاية 2010	33
02	عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة.	39
03	دائرة العلاقات والتفاعلات بين المنظمات الدولية غير حكومية والمنظمات الحكومية والدول	41
04	النمو السكاني في العالم 1950-2100 (النمو المتوقع)	82
05	استخدام الطاقة العالمي 2017	84
06	شذوذ في درجات الهواء السطحي في عام 2024.	87
07	الاتجاهات العالمية لحالة أرصدة الاسماك البحرية في العالم خلال الفترة 1974-2015	90

08	ظهور وتطور المدن الحضرية الكبرى	94
09	مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة المدعومة من طرف الامم المتحدة	103
10	تاريخ انشاء المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حسب المناطق: تجميع البيانات في فواصل زمنية مدتها خمس سنوات تبدأ من عام 1900-2014	107
11	النسب المئوية لمساحة الغابات الاجمالية	128
12	الانضمام التراكمي للمنظمات المراقبة-المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية- من مؤتمر الأطراف الأول في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1994 إلى مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون في عام 2017	137
13	الإنتاج السنوي للبلاستيك في جميع أنحاء العالم من 1950إلى عام 2021 (بالمليون طن المتري)	143
14	قنوات الحوكمة الرئيسية في غرينبيس	178
15	المساهمات المالية التي قدمتها المكاتب الوطنية لمنظمة السلام الأخضر الدولية سنة 1990 بآلاف الدولارات.	182
16	أكبر المساهمين: المساهمات الرئيسة التي قدمتها اهم المكاتب الوطنية (NRO) لمنظمة السلام الأخضر الدولية في عام 2021 بملايين الأورو	183
17	يوضح انتصارات منظمة السلام الأخضر ما بين 1979-2006	219

الموضوع	الصفحة
الشكر والإهداء	-
الملخص	-
المختصرات	-
خطة البحث	-
مقدمة	14-1
الفصل الأول: مقاربة مفاهيمية–نظرية للمنظمات الدولية غير الحكومية والحوكمة العالمية	63-15
المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية	17
المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية	17
أولا/ تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية	18
ثانيا/ خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية:	23
المطلب الثاني: ظروف نشأة وتطور المنظمات الدولية غير الحكومية.	26
أولا/ أسباب نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية	26
ثانيا/ التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية	27
المطلب الثالث: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالفواعل الدولية الأخرى	34
أولا/ العلاقة مع الدول	34
ثانيا/ العلاقة مع المنظمات الدولية الحكومية (اكتساب الشرعية الدولية)	36
ثالثا/ علاقات المنظمات غير الحكومية فيما بينها	39
المبحث الثاني: الحوكمة العالمية: دراسة في المفهوم والأبعاد	41
المطلب الأول: تعريف الحوكمة العالمية	41
المطلب الثاني: التحول من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية	44
المطلب الثالث: النقاشات النظرية حول الحوكمة العالمية	49
أولا: الحوكمة العالمية والنظرية الليبرالية الجديدة	49
ثانيا: الحوكمة العالمية والنظرية الوظيفية	52
المبحث الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية كفواعل ضمن شبكات الحوكمة العالمية: رصد لحدود التأثير وطبيعة العلاقة	53

المطلب الأول: أشكال تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية: الفرص والادوار	54
أولا: استراتيجيات مدخلات المنظمات الدولية غير الحكومية	56
ثانيا/ أشكال المتابعة/ مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية	57
ثالثا/ منتديات القانون المرن ومخرجاته	58
المطلب الثاني: التقييمات المتباينة لأدوار المنظمات الدولية غير الحكومية ضمن شبكات الحوكمة العالمية	60
خلاصة الفصل	62
الفصل الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية العالمية	64-124
المبحث الأول: الحوكمة البيئية العالمية	66
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة البيئية العالمية	66
أولا/ تعريف الحوكمة	66
أنماط الحوكمة	69
ثانيا/ مفهوم البيئة.	71
1/ التعريف اللغوي للبيئة	71
2/ التعريف الاصطلاحي للبيئة	71
ثالثا/ تعريف الحوكمة البيئية العالمية Global Environmental Governance	75
المطلب الثاني: قضايا الحوكمة البيئية العالمية (القضايا البيئية التي تستوجب ادارة تشاركية)	79
أولا/النمو السكاني واستهلاك الموارد	81
ثانيا/الموارد الطبيعية والتلوث	84
المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك في الضبط البيئي العالمي	95
المطلب الاول: تطور أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئة العالمية (نمو الحركة البيئية)	95
المطلب الثاني: أشكال مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: الوسائل والأدوات	108

أولا/الضغط على الحكومات	109
ثانيا/نصائح الخبراء والمحللين	111
ثالثا/ تعبئة الرأي العام	112
رابعا/ الرصد والتقييم	113
خامسا/ إضفاء الشرعية على آليات صنع القرار على المستوى العالمي	114
المبحث الثالث: سبل تعزيز مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: برامج المشاركة	116
المطلب الاول: المعلومات – الواجبات الأساسية	116
المطلب الثاني: الوظائف التنفيذية	118
المطلب الثالث: الدعوة من أجل العدالة البيئية	120
خلاصة الفصل	123
الفصل الثالث: تقييم حدود تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية	162-125
المبحث الأول: نماذج عن مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في بعض قضايا الحوكمة البيئية العالمية	127
المطلب الأول: تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على الحوكمة العالمية في قضية ازالة الغابات الاستوائية Tropical Deforestation (مواجهة تحدي ازالة الغابات الاستوائية).	127
أولا/ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات	131
ثانيا/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	132
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية لتغير المناخ	134
المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة التلوث البلاستيكي	142
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية	148
المطلب الأول: على مستوى التنسيق والشراكة	148
المطلب الثاني: على مستوى التمويل	151
أولا/ مصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية	151

ثانيا/ صعوبات التمويل	152
المطلب الثالث: على مستوى الشرعية والفعالية	153
المبحث الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية: التوجهات الحالية والمستقبلية	155
المطلب الأول: القوة المتزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	155
المطلب الثاني: مساحات جديدة لتدويل واستقلال المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية	157
1.التحول الجغرافي وسياسة النطاق	158
2. إعادة صياغة المعايير والحقوق العالمية	158
3. التأثيرات على الاستقلالية والاحتراف	159
4. التأثير على السياسات البيئية العالمية	159
خلاصة الفصل	162
الفصل الرابع: دور منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية	223-163
المبحث الاول: الإطار العام لمنظمة السلام الأخضر	165
المطلب الأول: منظمة السلام الأخضر (التعريف، النشأة والتطور)	165
أولا/تعريف منظمة السلام الأخضر Greenpeace	165
ثانيا/نشأة منظمة السلام الاخضر	167
ثالثا/ تطور منظمة السلام الأخضر: من النشاط المحلي الى الحوكمة العالمية	172
المطلب الثاني: هيكل الحوكمة العالمية لمنظمة السلام الاخضر	174
أولا/ منظمة السلام الأخضر الدولية	174
ثانيا/ مجلس ادارة غرينبيس الدولية	175
ثالثا/ منظمات غرينبيس الوطنية والاقليمية	176
رابعا/ الهيكل الداخلي	179
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي وتمويل منظمة السلام الأخضر	181
المطلب الرابع: الاهداف والمراحل التي تعتمدها منظمة السلام الاخضر قي قيادة الحملات	186
أولا/ أهداف منظمة السلام الاخضر	186
ثانيا/ المراحل والخطوات التي تعتمد عليها منظمة السلام الاخضر في قيادة حملاتها	188

المبحث الثاني: اسهامات منظمة السلام الأخضر في الحوكمة البيئية العالمية (الاستراتيجيات/السياسات/الحملات)	189
المطلب الاول: استراتيجيات منظمة السلام الاخضر	189
أولا/ تكتيكات المعلومات السياسية The Tactics of Political Information	190
ثانيا/ السياسة الرمزية	194
ثالثا/ سياسة الضغط	195
رابعا/ سياسة المساءلة	196
خامسا/ سياسة التعبئة	196
المطلب الثاني: دور منظمة السلام الأخضر في البناء العالمي للسياسات البيئية	198
المطلب الثالث: نماذج عن حملات منظمة السلام الأخضر	199
أولا / حملة منظمة السلام الأخضر في حماية الغابات	200
ثانيا/حملة منظمة السلام الاخضر في الضغط على الحكومة الهندية لمواجهة تلوث الهواء	202
المبحث الثالث: تقييم نشاط منظمة السلام الأخضر في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية	208
المطلب الأول: انجازات منظمة السلام الأخضر	209
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنظمة السلام الأخضر	220
خلاصة الفصل	222
الخاتمة	230-224
قائمة الملاحق	241-331
قائمة المصادر والمراجع	261-242
فهرس الجداول والأشكال	264-262
فهرس المحتويات	269-265